

بسم الله الرحمن الرحيم

غاية التبحر

شرح

كافية

مكتبة رشيدية

سرگ روڈ کوئٹہ، فون ۲۶۶۲۲۶۳

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا شَاءَ اللَّهُ لَا يُقْوِي إِلَّا اللَّهُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ إِنَّ رَبَّنَا إِنَّهُ لَكَنُورٌ

عَالِي الشَّجَرِ كَانِيهِ
عَالِي حَقِيقِ

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضل علينا بمنه الجسام

ورفع معالم العربية ومنازلها واشاع فيها بين الناس اضواءها وانوارها وجعل علم
الاعراب اقربها فائدة واربعها عائدة واربعها معيارا واسنادها عظيمة ومقدمة
حيث صيرها مفتاحا بتأيد في معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنوره
يستضاء في سائر فنون الادبية فصبه شلابة يتسرا لارتفاع الى علم البيان
فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن **والصلوة** على سوله محمد بن الذي كسر
بناء الجمل في الانام وحفر الشكوك والشبهات عن طرق الاسلام وعلى الروايات
الكرام **ولبعد** فيقول العبد الضعيف الحقير صفى بن نصير بصره الله تعالى
بعبوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رايت ان الاحتياج الى تحصيل علم
الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى تحقيقه مكشوف لا يتقنع وان المختصر المسمى
بالكافية في هذا الفن جامع لفروع الفروع وقواعد شامل لاحكامه ومعاوده
متحلي بجليته التفخيم والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين
الانام وشائع في بلاد الاسلام وقد شرحه طائفة من العلماء واشتغل بحل كتابه
حواشيه زمرة من الفضلاء غير ان شروحه وحواشيه لم تكن وافية في ابرار
محاسنه واخراج بدائع وكشف معضلاته وحل مشكلاته الاحواشي شيخنا واستاذ
ومولائي وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ اصحاب
التدقيق باني مباني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر اودية المعقول
والمقول عامر ابيته الفروع والاصول حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء
والرسولين الا وهو الذي استضاء شمس المعاني من شهاب نظرية واستنار ضياء
الاسلام من برهان فكرته ولخص بعنايته تعالى الهادي شهاب بن شمس
بن عمر الدولت آبادي اعلى الله تعالى اعلام علومه واعطانا قوة في اتباع ريسه

ليست

ومعاودة

ومثبع الله المسلمين بطول بقاءه وادام علينا نعمة لقائه فانها كافية في ابراز مظهر
 واهراره وكشف مبانيه واستاره ولذلك توفرت رعاية المصليين على تعليمها
 وتحصيلها وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجملة ما وتصيلها غير ان بعضها مشككة
 زلت اقدام المصليين في كشف القناع عن جمال مخدرات انوارها وعجرت افهامهم
 عن ادراك رموز اسرارها ولقد رايت كثيرا من الناس اكتفوا بما فهموها من ظاهر
 المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من مظهر
 الرموز والاسرار ومكنونات الغموز والاستدراك لشرها رافعا عن نفائس
 لطائف الجباب عن عرائس حقائقها النقاب فلا يوضح رموزها ومشكلاتها
 عنا من اجل قائلها ومعضلاتها استوقافه الكلام على وجب ينجل به القائل ومعه
 وتكشف به عيارها ومبانيها ويوضح به حقائقها ودقائقها طلبا للتسهيل على الاخوان
 والاحباب ولم اذ فيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب ولم اطوذ كرها فيها من
 دبر القواعد وغرر الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد وسهية لا شتماله
 على تحقيق المعاني وتدقيق المباني فاية التحقيق والله ولي التوفيق والهادي الى
 سواء الطريق سائلا من الله الكريم آملا من لطفه القد يمان يجعله خالصا لوجه
 الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم ونافع الى الاصحاب والخلائق ومنيدا للاجباب
 والاخوان متوقعا من افاضل العصر والزمان الذين شرفوه بالمطالعة وتوجيه الانوار
 ان ينظروا في رعين الرضاء والاحسان وان يصلحوا بقدر الوسع والامكان لوالهم
 على الخطاء والنسيان لوجريان القلم بالطغيان اذ لا مصون من الخطاء والنسيان
 الا كلام الرحمن والنسيان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض
 الازمان والاعراض عن كل عيب نقصان فعل الله الكريم اللسان مجازيني واياكم
 بالعفو والغفران ورزقني واياكم نعمة اللقاء والرضوان ويسهل علينا وعليكم
 تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والرام قال الشيخ رحمه
 الله في بداية كتابه بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة وكان ينبغي ان يبدأ بعد
 التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف عملا بقوله عليه السلام كل امرئ ذي بال لم يبد
 فيه بالحمد لله فهو قطع لكنه ترك ذلك هفما للنفس بتجليل ان كتابه هذا
 من حيث انه كتاب ليس كتب السلف حتى يبدأ به على سننهم او ليس فبال حتى يكون
 بترك الحمد قطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث لا مر

والبناء وما يتعلق بهما وهذه الأحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم غرار
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم يدور
الشئ أو لا يدور الكلمة وثانياً يذكر الكلام لأن معرفة أحوال الشئ مسبوبة
بمعرفة ذلك الشئ ويجوز أن يكون الموضوع امرأته قد دأب شرطاً فتراكه في أمر
واحد وهذا ملاحظة في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة
والاجماع والقياس فانها موضوعات لعلم واحد وهو اصول الفقه لا شترأها
في كون كل واحد منها دليل لا شرعياً مثبتاً للحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك
لأنهما يشتركان في كون كل واحد منهما لفظاً موضوعاً للمعنى على أن الموضوع
في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر إلى ذاته وإنما تقدم
بالنظر إلى نوعيه وإنما قدم الكلمة على الكلام لأنها جزء الكلام والكلام مركب
معرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم طبعا على الموقوف
فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبعي ولأن العوارض الذاتية للشئ هي التي تلحقه
إما الذاتية أو الجزئية أو لا يخرج مسأولة وقد عرفت أن العوارض الذاتية للكلمة
والكلام هي الأعراب البناء والأعراب يلحق الكلام بالنظر إلى ذاته وإنما يلحقه
بالنظر إلى جزئيه وهو الكلمة لقيامه مقامها إذا لم يحل له من الأعراب إلا إذا قام مقام
المفرد على ما عرفت فكانت أحق بالتقديم منه ولقائل أن يقول النحوي كما يبحث
عن أحوال المركب الأسنادي يبحث عن أحوال المركب الإضافي والتوصيفي لا يتبع
وغير ذلك أيضاً كوجوب بناء الجزئين في أحد عشر وأعراب أحد هما دون الآخر في
اثنا عشر وكصحة إضافة أحد عشر إلى غير مميّزه نحو أحد عشر وأمتناع إضافة
إلى مميّزه ونحو ذلك من الأحكام فهنا ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم إلا أن
يجاب عنه بأن ذكر الكلمة يعني عن ذكرها لأن النحوي إنما يبحث عن أحوالها من حيث
أعراب الجزئين أو بناءهما أو أعراب أحد هما وبناء الأخرى ونحو ذلك فكانت مباحة
هذه المركبات بهذا الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة إلى ذكرها
بخلاف المركب الأسنادي فإنه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتسب أعرابه فينبغي
أن يكون المجموعة معرباً محلاً فالنحوي باحث عن أحواله من حيث البناء باعتبار ذاته
ومن حيث الأعراب باعتبار جزئيه فلا يكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الكلمة
فلا بد من ذكرها وفي الجواب ضعف لا يخفى فإن قيل اللام في الكلمة لا يخلو أما

ان يكون للجنس او للاستغراق او للعهد الخارجي او الذهني ولا يستقيم كل واحد
 منها اما لام الجنس فلانها تشير الى الماهية من حيث هي هي بقطع النظر عن
 الفرد والافراد اى من غير اشعار بالوحدة والكثرة والتاء التي في الكلمة تستعد
 بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلانها
 تشير الى الماهية من حيث هي هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية
 والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا منافاة ولا نهالايلاير المحل
 لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد واما لام العهد الخارجي
 فلانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم
 والسامع في الخارج وليس ههنا كلمة معهود في الخارج ولم يجرب لها ذكر ليشار
 في تعيينها وعهد يتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب
 جهالة المحد ودولانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود
 بين المتكلم والسامع في ذهن حتى قيل ان المعرف بها في المعنى كالذكرة قيل
 يمكن ان اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلام
 بدون التاء اسم جنس يصح وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى
 الكلمة المنطقية وهي الفعل وحده وعلى الكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لعنى مفردا فاذا
 ادخلت التاء افادت وحدة النوع الغير المعين واريد بدلالة مقام التعريف النوع
 المعين وهو الكلمة النحوية ثم ادخلت لام الجنس للإشارة الى نفس ماهية الكلمة
 النحوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر
 الى افراده كما ان الجنس كلي بالنظر الى انعامه فيكون المراد حينئذ جنس الكلمة النحوية
 ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة
 كليتها باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه التعريف باعتبار
 المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تصحيح لام الجنس
 ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت متحضرة للتانيث بدلالة مقام التعريف
 لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها تحريزا عن
 وقوع المحد ود على الثلاثة فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها فلا يكون التعريف
 للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فاما جنس يقع على القليل والكثير وفيه نظرون

قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريد عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريده الاستغراق بقريته
الاستثناء وهو قوله الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات واما تجريد التاء عن معنى
الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان يجاب بان التاء بحسب
الوضع تفيد معنى الوحدة والتانيث جميعا واريده هنا التانيث فقط على سبيل
سبيل المجاز بقريته محل التعريف على طريق ذكر الكل واردة البعض والمجاز لا يحتاج
في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج في صحته الى الاتصال المنقول والسموع عن
العرب في فهم السامع الى القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق هنا كلاما
كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا انها
حذرت عن معنى الحال وجعلت متمحضة للتاكيد في قوله تعالى ولست اعطيك اذ لو
كان فيها معنى الحال لما جامع التسوية الموضوع للاستقبال وكما ان الاشارة
وضعت للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي اسر
بعبدك ليلا بقرينة قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه واذ اثبت
ان التاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة المتصرفة بالوحدة كية من حيث
المفهوم ثبت انها لا ينافي لام الاستغراق لان الاستغراق هنا استغراق فرد لا جمع
اي بمعنى الكل الافرادي دون الجموعي كالاستغراق المستفاد من كلمة كل وذلك
لان اللام التي لاستغراق الفردي بمعنى كلمة كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع
فلا شك في صحة كماله في صحة قولك كل فرد وكل واحد وليس معناه جميع
كلمة لفظ وضع لكنا حتى تنافي الاستغراق لكن محل التعريف يا باه لما مر ان التعريف
انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود
هنا بيان الطرد لازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمنا و
انما يعرف الكلمة قصد لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فاذ كرام
الاستغراق بمعنى الكل الافرادي ليكون ذكرا لافراد قصد والتعريف ضمنا و
علامة استقامة بيان الطرد ان يصح دخول كلمة كل في الحد والمحدود و
هنا كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع
لمعنى مفرد فهي كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي او المعهود التجاري
على السنن النخاة بقريته ان المتكلم يخوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه

ولا يلزم في العهد الخارجي ان يكون المعهود مقدماً ذكره بل يلزم ان يكون معلوماً ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة النخاعة معلومة بالمخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذ لم يكن في البلد الا امير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذي هني ولا توجب جهالة المحدود لحصول تعيين الكلمة الخوية عند السامع باعتبار المقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعيين باعتبار المقام صار اللام للعهد الخارجي دون الذي هني صرح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص في بحث لام العهد الخارجي وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذ لم يكن في البلد الا امير واحد الى هنا لفظه فهذا تصريح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس والعهد الخارجي على ما بيننا ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صادرة عن الاصطلاح اسماً للفظ وضع مفرد فيكون منقولة اصطلاحية فلم يبق في التاء معنى الوحدة فلا يراد شي فافهم وانصف ثم اختلف النخاعة في الكلام المحرر عن التاء قيل انه جنس لاجمع كثر وثمره بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفت كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا لوجب ان يقال الطيبة ومن تصغيره بلاردة الى واحد مع كونه على غير صيغ القلة يقال على كليم ولو كان جمعا ووجب رده الى واحد في التصغير فقل كلمة ومن وقوعه تميز نحو واحد عشر كلما ولو كان جمعا لما وقع تميزه لان تميزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لاجمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه لا يقع في الاستعمال الاعلى الثلث فصاعدا ولو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعدا والآية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تميزا لنحو واحد عشر ومنه عند من ذهب الى انه جمع بل يقال عندك في التصغير كلمة وفي التميز واحد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيو واحد هاكوهما ملفوظا بها والثاني كونه موضوعا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردا اشارة الشيخ الى القيد الاول بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة اعترافه عن الدال والاربع الخط والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات المعنوية فاذا كتب زيد مثلاً فالحرف المكتوبة وهي الزاء والياء والدال وان كانت مشاركة للكلمة

في كونها موضوعاً لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بملفوظة فان قيل
 الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه يترك في الحد للشمول لا للاخراج قيل سلكنا
 ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عمومًا وخصوصًا مطلقًا ما اذا كان
 بينهما عموم وخصوص من وجه جازا الاحتراز عن الجنس لكن لا يكون جنسًا
 بل لكونه فضلًا من وجه وههنا كذلك فاذا اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع
 اذ هو قد يكون موضوعًا كالاستعمالات وقد لا يكون كالمهمات والموضوع
 ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظًا زيد وقد لا يكون كالدوال
 الاربعة ثم اللفظ في اللغة رمي شي من الفم يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
 اي رميتها من الفم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على الخارج من حرف فصاعداً
 وفيه نظر بوجه الاول ان الصوت فعل الصائت لانه مصدر من صوات بصوت
 وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر فكيف يصح الحمل
 واجيب باز الصوت يستعمل للمعنيين لمعنى المصدر الذي هو فعل الصائت
 ولمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثاني والثاني
 ان الاعتماد على الشيء من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد
 على شيء فكيف يقال صوت يعتمد على الخارج واجيب باز معناه صوت يحصل
 باستعانة الخارج وهذا معنى عرفي لاعتماد الصوت على الخارج فلا يرد ما قيل
 ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال وان استعمل
 المجاز الغير المشهور غير شائع في التعريف والثالث ان هذا الحد ووري حيث
 اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف
 الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان
 النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لزم الدور والاحالة
 واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوي
 الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ
 لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف اللفظ فلا دور والرابع ان الخارج
 جمع واقل افراده ثلاثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلاثة احرف كل واحد منها
 معتمد على مخرج واجيب بان اللام في الجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون
 المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعداً وقيل

رج
وهما

اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول انه
حرف اللفظ بالتلفظ فمما بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يساو به في المعرفة
والجهالة وذا منتهى واجب بان تعريف اللفظ الاصطلاحي بالتلفظ اللغوي
اي ما يتكلم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لا غير
ما يتلفظ به الانسان واجيب بان الباء للتعدية دون السببية والاستعا
والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما يتلفظ به الملك والجن
لفظا وليس الامر كذلك واجيب بان تعريف ما يكون لفظا بالنسبة اليها
لا مطلقا فاما يتلفظ به الملك والجن ليس بداخل في الحدود فلا ضرر في
خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على الحروف
الناتجة من الحركات الاعرابية كالواو في بوك والالف في باك والياء في
ايك وهي ليست بلفظة لانها اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست
بلفظة بالاتفاق واجيب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات الاعرابية
لفظا قلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة
وحكما وهي ليس بحرف حكما لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل لللفظ
هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه
الاول ان المتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل حصل صوت
سأخبر ينبغي ان يكون لفظا لصدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول
الحرف حصوله بالفعل البتة وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرس
لانه يقصد به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوت لفظا و
الامر بخلافه واجيب بان المراد بالقصد المعتد به باعتبار حصول الحرف
المبني على اعمال القوة الالفاظية والثاني ان صوت النائم من نحو اخاخ وكذا
صوت صاحب السعال من نحو اح لفظ يدل انهم احترز واعنيهما
بقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم قصد حصول
الحرف فيهما واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما و
القصد الحكمي صادق عليهما والثالث ان الحاصل صفة فلا بد له من تقدير
موصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت والحرف اذ لا يتصور
غيرها ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر الحد ود في الحد وذا غير جائز وكذا

الثاني حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصر الشيء من نفسه
 محال وكذا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصوله بالضمير
 لتحقيق معاده واجيب بان لم يمكن تقدير الصوت لان المراد بالفتوة الثاني
 المصدر وبالأول الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول
 الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا نسأله تحقيق معاد الضمير لان
 الموصوف لما حذف واقيمت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد وكأن
 سلمنا ذلك بناء على ان المقدور كما ملفوظ قلنا هذا من باب وضع المظهر
 موضع المضمحل لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ
 ان يحصل حرف يقصد الالفاظ حصوله بل الشرط حصول حرف أي حرف
 كان حتى لو قصد الالفاظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون
 لفظا لا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنته بعض الناس لا فقه فيها
 بل يحصل مكانها حروف أخرى وكلامهم لفظ يجري فيه احكام اللفظ
 من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي
 عليه السلام بقوله سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرح
 يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا
 يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف
 فصاعدا واجيب بان المراد بالحاصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة
 والفرح والحزن يحصلان منه بوسائط على ان امثال ذلك قد خرجت من
 تقدير موصوف الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضراب
 ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون
 كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة او
 حكما وهو ملفوظ به حكما حيث يجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل
 اليه وتاكيد وعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوي
 في زيد ضرب او اضراب وبين المحذوف في قوله تعالى واسأل القرية في كون
 الاول لفظا حكما والثاني حقيقة مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق
 بينهما ان المنوي انما يكون لفظا حقيقة لان ماهية اللفظ لم يصدق عليه
 حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبروا عنه باستعادة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم
 اجروا عليه احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان
 لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف الحذف فان ماهية اللفظ صادقة عليه
 حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان لفظا حقيقة ولا يقال
 لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا لا محذور فافكيف يقال انه محذور
 لاننا نقول ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والحذف لا ينافيه
 فان قيل الكلمة محلي بقاء الوحدة فوجب ان يقول لفظة محلي بقاء الوحدة
 ايضا ليوافق الحد والمحدود قيل انما يقال لفظة لان الوحدة في اللفظ غير
 مرادة لان حق اللفظة بالتاء ان لا يقع الا على حرف واحد لان نسبتها من
 اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع بخلاف التاء
 في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة ومفيدة وحدة نوعيتها وفردية على ما
 سبق ذكره فكانت الوحدة فيها غير مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدأ و
 الخبر واجبة فوجب ان يقول لفظة لاننا نقول المطابقة انما واجب بينهما
 اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة
 غير واجبة واللفظ اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد
 الثاني بقوله موضع المعنى الجار والمجرور مفعول به باللام والجملة الفعلية
 صفة قوله اللفظ وفيه احتراز عن المحرفات والاصوات والمهمات وما يدرك
 بالعقل كوجود الالفاظ المدرك من اللفظ المسموع من وراء الجدار فانها
 ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها صنعت لغرض تركيب
 الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض
 معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لاننا نقول ان الغرض من الشيء
 لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعني من اللفظ لاما لاجله اللفظ والا
 لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي
 الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج منه
 المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا انما
 يرد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا واصطلاحيا كما ذهب
 اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا يجازون

كان

التعيين
تعيين

تسمية كلمة باعتبار الوضع الثاني وأجيب بان المراد الالائية عند الواضع
 فان السبب الغالب في الاشتراك انما نسيان الوضع الاول وتقدد الواضع
 وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او ثالثا وهلم جرا اول قيد دخل المشترك
 والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الذي وال اربع مع كونها
 موضوعا للمعنى وأجيب بانه تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل
 موضوع فلا يكون الذي وال اربع داخله في المحدود وقيل الوضع تعيين
 اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لا يخرج منه الحرف لا يحتاج الى الضميمة
 واجيب بانه انما يحتاج الى الضميمة في حق دلالة المعنى لا في حق تعيينه
 للمعنى وهما قد ذكر التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شيء
 لشيء متى اطلق المخصص او احس به فهم المخصص له وفيه نظري وجوه الاول
 انه يدخل فيه الحرفات حيث يفهم معناها متى اطلق به واجيب بازاء المراد
 بالتخصيص الوضع وليس فيها تخصيص واضع فلا يدخل والثاني انه يدخل
 فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة حيث يفهم
 منهما المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع
 انهما ليستا موضوعتين هذا انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب
 اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجاز لا حقيقة و
 ان تسمية كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص
 الاول وهو تخصيص اهل اللغة فيخرج بتخصيص الشرع والعرف العام
 ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف
 فيراد به مطلق الوضع لغويا كان واصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه
 المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى
 اطلق بل اذا اطلق مع ضميمته واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
 ولا شك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة و
 الاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميمته لان اطلاقه بلا ضميمة غير صحيح
 فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حرف الهاء
 مع كونها موضوعا لغرض تركيب الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء
 لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في هذا الوضع قبل هذه التعريفات

تخصيص

تقريبات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الجاء داخله
تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المفرد ما لا ينقسم
عليه اللفظ كعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث
ينقسم عليه لفظه كعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ
وبالجذر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع كذا في الحواشي لا يقال
ان الجذر راجع على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القرب
بلا مانع لانا نقول بل كلا الوجهين متساويان لان كلامهما راجع على الآخر
من وجه اما راجحان الجذر فلما ذكرته واما راجحان الرفع فلان الكلام على
تقديره يجري على سننه بناء على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما يكون
صفة المعنى يتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزءه دلالة على
جزء معناه حين هو جزء والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذا افرد المعنى
لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل
بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان ولقائل ان يقول لا يترجح الجرح بما ذكر
لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقدير الصفة
الاولى على الثابتة لا يسمي فصلا وكذا لا يترجح الرفع بما ذكر لان ما ذكرنا الافراد
حقيقة صفة اللفظ الخ فهو اصطلاح المنطقين دون النحويين لانا قد وجدنا
في جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلمنا
ان اصطلاحهم هذا فتابعهم المستفاد في ذلك لان كل متكلم يشكلم باصطلاح
فلا يترجح احد من الجرح والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكرنا ولا
ان الوحدة غير مرادة فان قيل مخوقا ثمة وتضرب وبصري كلمة بدليل انها
اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها يدل على جزء معناها فان التام في
قائمة تدل على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة
والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منهما مركبا ولا يكون
كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صادتان من شدة الامتزاج
كالكلمة الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف
التصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين
لزم في حسنة نوالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي غداة ابدال الواو في

الوسط ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث إذ لو لم يلزم اجتماعهما فيه بعد لحق التاء للزم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف والتذكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتذكير بالاتفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتانيث فثبت أنه مركب فهذا شرح القيد المذكورة في تعريف الكلمة فإن قيل هلا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على المعنى كما ذكر الزمخشري وغيره قيل لأن قيد الوضع يغني عندهم أنما قيد والدلالة لأخراج المهملات وذلك حاصل بقيد الوضع لأن الوضع تعيين اللفظ بأزاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل إنما ترك قيد الدلالة لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فإنه لا يدل على المعنى مع أنه كلمة بالاتفاق وفيه نظر لأن المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف وأجيب بأنه لو كان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لأنها أيضاً تدل على المعاني بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لأن المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط شيء والدلالة في المهملات بشرط الوضع على أن دلالة المهملات على المعنى قبل الوضع لا تسمى دلالة بالقوة لأن دلالتها بالفعل بعد الوضع إنما تحصل بعد تغير ماهيتها لأنها بعد الوضع لا تبقى مهملات ألا ترى أنك لا تقول للجواد أنه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد أن جعله الله تعالى إنساناً فحصول النطق فيه بعد تغير ماهيتها لأنه بعد ما صار إنساناً لا يبقى جماداً بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فإنها تسمى دلالة بالقوة لأن دلالة بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف فاتضح الفرق بين دلالة المهملات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها وانحصرها في الأنواع الثلاثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير غائد إلى الكلمة فإن قيل الكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي أعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل وأيضا أن الضمير إذا كان معادة مذكراً وخبره مؤنثاً وعلى العكس كان رعاية الخبر أحسن والخبر ههنا مذكور

وان كان المعاد مؤنثا فكان تذكيرا الضمير احسن قيل ان الخبر محذوف و
التقدير وهي منقسمة الى اسم وفعل وحرف او وهي صادقة على اسم وفعل
وحرف فان قيل الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان
يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة لكل واحد منها قيل التقسيم على نوعين
احدهما تقسيم الكل الى اجزاء كما تقول السكنجيين خل وعسل وماء و
الواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليرتب
الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان
السكنجيين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما
تقسيم الكل الى جزئياته كما تقول الحيوان انسان وفرس وغنم ولا بد فيه ان
يكون مورد لتقسيم مشترك فيصح اطلاق المقسوم على كل جزئي بطريق
الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو فيطلق الجمع لافراد
الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل فيصح
اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة ثم الاسم مشتق من
السموع عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه نحو سمي يسمي واسماء و
سمي فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عند هم يسموع على وزن فعل كسر
الفاء وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت
همزة الوصل عوضا عنه ووزنه رافع وعند الكوفيين من الوسم لوجود التناسل
بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم ايضا علامة يعرف به المسمى
فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو
وجعلت همزة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب
فاصل سمي يسمي وسم يوسم واصل اسماء اوسام واصل سمي وسم ثم قلبت و
هذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من التفعّل وهي التضمن سمي
الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهي المصدر تسمية الدال باسم المدلول و
الحرف ماخوذ من حرف الواو اي طرفه وسمي به لانه يكون في طرف من الاسم
والفعل ثم لما قسم الكلمة وحصرها في الانواع الثلاثة شرع في تعليل اقسامها
وحصرها فيها فقال لانها فان قيل ليس في كلام المصنف دعوى الحصر
وما يتعلق به اللام حتى يوجه طلب الدليل على الحصر ويتعلق به اللام

قيل الموضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والسكوت في موضع البيان
 بيان وقد سكت على هذه الثلاثة فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه
 الثلاثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع
 الى الكلمة اي لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ
 كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه
 عند الطلاقة او تحيظه او احسناسه وفيه نظر لان الدلالة لصفة اللفظ
 والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعني الفاعلية فهو صفة
 السامع وان كان بمعنى المصدر المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
 المعنى واياها كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجيب بان
 هذا التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ
 اثر الدلالة وعلامتها فالجمل مجازي او على حذف مضاف ويمكن ان يقال
 الفهم بمعنى المصدر المبني للمفعول صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ
 سببا اذ اللفظ سبب افهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة
 به جاز بصفة قائمة بمتعلقة اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان
 قيل الضمير في قوله لانها لما كان راجعا الى الكلمة وهو اسم ان قوله ان تدل
 يتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنى في نفسه
 او لا وهو مستقيم لان الدلالة مصدر وحل المصدر على الذات غير صحيح لكنه
 حل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حل الدلالة على الكلمة
 قيل في الكلام حذف مضاف اما من الاسم اي لان حالها اما دلالة او من
 الخبر اي لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل يتاويل المصدر
 مبتداء محذوف الخبر والجملة خبر ان اي لانها اما دلالتها على معنى في
 نفسه ثابتة او لا ويمكن ان يؤول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دلالة ولا
 يلزم المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي و
 ان كان فعلا صورة وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والمجاز
 والمجور وصفة قوله معنى اي تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة او لا
 عطف على قوله تدل اي لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير
 راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرارا لان معنى حصول المعنى

وقوله

في المجاز

في الكلمة كونه مدلولاً لها في صير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى
 هو مدلول لها كالاسم فهو تكرار العائد لظاهر تحتة قبل لا تكرار في ذكره لان الكلمة قد
 تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو
 مدلول غيرهما كالحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اى مدلول
 الغير كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على نفى تضمنه
 الفعل وعلى هذا فحق وسيلتي تمام الكلام في تعريف الاسم انشاء الله
 تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفاً لقوله تدل وفي بمعنى الباء
 اى تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضميمة
 وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتذكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ
 المذكور معنى لدلالة الكلمة عليه والى المعنى وعلى الاخير يكون في بمعنى
 الباء لئلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف فعلى هذه النسخ ان كان الجار و
 المجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اى بالنظر
 اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل
 على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان ظرف تدل كان
 المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى
 في غيره لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالوصلة
 واسماء الاشارات وضمير الغائب فانها يحتاج الى الصلة والمشار اليه و
 المعاد فينبغي ان يكون حرفاً لا اسماً قيل المراد بالدلالة على معنى في نفسها
 دلالتها بحسب الرضع وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع
 وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله الثاني هو
 ما لا يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ وخبره الحرف والجملة مستأنفة لانه
 لما قال اما ان تدل على معنى في نفسها او لا حرك السامع ان يسأل ما الاول
 وما الثاني فقال الثاني كذا والاول كذا وانما قدم الحرف في الدليل وان كان
 آخراً في الدعوى لانه في اللغة الطرف قد كره مرة في طرف ومرة في طرف
 او للشروع في البيان من القريب اول عدم التقسيم فيه لان الكلمة التي لا تدل
 على معنى في نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم في دليل المحصر بخلاف ما تدل
 على معنى في نفسها فانها يحتاج الى التقسيم ولا نعدى لكونه عبارة عن

عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل العدم
 لا يكون مقوما اي محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة
 فصلا مقوما للحرف وكذا هضم الاقتران كيف يكون فصلا مقوما للاسم قيل
 هذا التعريف اسمي لا ماهية او يقال العدم المحض لا يكون مقوما للماهية
 ولما العدم المضاف الى الوجود فلا يتم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى
 انهم قالوا العقمى عدم البصر عما من شأنه البصر والموت عدم الحياة عما
 من شأنه الحياة والجهل عدم العلم عما من شأنه العلم والعدم هنا مضاف
 الى الوجود وهو الدلالة فيصح ان يكون فصلا مقوما للماهية الحرف والسراد
 بقوله والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ وخبره اما ان
 يقتز معناه باحد الازمته الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال هذا
 التركيب على طريقة لما ان تدل في حذف المضاف من المبتدأ اي حال الاول
 اما اقتزان او من الخبر اي والاول اما اقتزان او يجعل قوله اما ان يقتز
 مبتدأ محذوف والخبر اي والاول اما اقتزانه باحد الازمته الثلاثة ثابتة
 او لا او ياول المصدر باسم الفاعل اي والاول اما مقتز باحد الازمته
 الثلاثة او لا عطف على قوله يقتزن اي لا يقتزن باحد الازمته الثلاثة و
 تقيد الاقتزان باحد الازمته الثلاثة بمنع خروج نحو الصبح والغسق
 والسرى والتأديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل لانه مقتزن
 بزمان مطلق والفعل مقتزن باحد الازمته الثلاثة فان قيل يخرج
 المضارع عن تعريف الفعل لانه مقتزن بزمان في الحال والاستقبال قيل لانه
 مقتزن باحدهما عند الوضع والاشتراك انما عرض بغضلة الوضع او
 تعدده او يقال انه لم يكن مقتزنا بالزمانين صدق عليه انه مقتزن
 باحد الازمته الثلاثة لوجود الواحد في المتن لكن لا يصدق عليه انه
 مقتزن باحدهما فقط والمراد ههنا الاقتزان باحدهما لا بقيد فقط
 فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتزان الاقتزان باحدهما لا بشرط
 التعيين بل باحدهما مطلقا سواء كان ذلك الاحد معين كما في الماضي
 او غير معين كما في المضارع لا يقال فعلي هذا يدخل نحو الصبح والغسق
 والتأديب والسرى في حد الفعل لانا نقول انها اقتزنت بزمان مطلق

ن
فيصلي

لا باحد من زمان مطلق والفعل ما اقترن باحد زمان مطلق والوجه
هو الجواب الاول فان قيل حد الفعل منقبوض لظروبا وعكسا اما لظروبا
فلانه صادق على نحو هيئات وزيد ضارب الان او عذا وامس فانها
مقترنة باحد الازمنة لثلاثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلانه
لم يصدق على الافعال الجامة نحو نعم وبس وما احسن زيد لانها غير
مقترنة باحد الازمنة الثلاثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتران بحسب
الوضع فيخرج نحو هيئات وزيد ضارب الان او عذا وامس لانها غير
مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الاسم عليها وانما اقترنت
بالاستعمال العارض ويدخل نحو عسى وبس وما احسن زيد لانها
مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت
عن الاقتران بالاستعمال العارض ولقائل ان يقول سلمنا عدم الاقتران
بحسب الوضع في زيد ضارب الان او عذا وامس لكن لا نسلم ذلك في
اسماء الافعال فان هيئات مثلا يدل على معنى بعد وضعا وكذا ع
يدل على معنى اسكت اجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول واقتران
اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري الاستعمالي
وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر سواء كان النقل صريحا
نحو زيد فانه قد يستعمل مصدر ايضا او غير صريح نحو هيئات فانه
وان لم يستعمل مصدر الا انه على وزن قوقات مصدر رفوقى او عمن
الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيد وعليك عمرو ولم يفتقر
بزم من شيء من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى
الافعال ووضعت موضعها وسياتي الكلام فيها في موضعها انشاء
الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضي والمستقبل في حد الفعل
لانها مقترنان باحد الازمنة الثلاثة وهما اسمان قيل معنى اقتران
الفعل ان تدل بمادة ترى بجوهر حروفه على الحدث وصيغته على زمان
معين من الازمنة الثلاثة ولفظ الماضي والمستقبل يدلان على زمان
بالمادة لا بالصيغة لانها اسم الفاعل والمفعول وليس فيها صفة الاقتران
الذلو كان فيها صفة الاقتران لما انفك الاقتران عنهما وقد وجدناهما

الاقتران

منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلنا ان اسمى الفاعل والمفعول لير
 فيها صفة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه صفة لاقتزان
 حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران
 فلا يرد ما قيل ان القول يكون صيغة فاعل بفتح العين صيغة اقتران
 وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل عليه
 او يقال انهما لا يدخلان في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الا على
 الفعلين المعهودين وهما الفعل الماضي والفعل المستقبل نحو ضرب يضرب
 مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان الماضي والزمان المستقبل فان ارد
 بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن لان معناهما اللفظ ولا
 اقتران فيه وانما اقترن معنى معناه فلا يصدق عليهما ما حد الفعل
 وان ارد بهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لا شيء آخر يقترن بذلك
 الزمان فلا يصدق عليهما الحد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترن
 بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيهما بهذا التقدير شيء يقترن
 بالزمان فان قيل لا نسلم ذلك بل يوجد فيهما شيء يقترن بالزمان وهو
 الماضي والاستقبال كما في مضى يمضي واستقبل يستقبل قيل اذا ارد
 بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الزمان الموصوف بالماضي والاستقبال
 الا بالماضي والاستقبال المقتربان بالزمان بخلاف مضى يمضي واستقبل
 يستقبل حيث ارد بهما شيء يقترن بالزمان وذلك الشيء هو الماضي
 والاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذا ارد
 بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم ان معناهما غير مقترن بل مقترن
 لان معنى الماضي مثلا لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان
 فيكون لمعناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك ان الحدث
 مقترن بالزمان ولما كان احدا جزاء مقتربا بالزمان يصدق عليه ان
 معناه مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناهما غير مقترن قيل ان الحدث
 والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير مقصودين
 في جزية بل المقصود في جزية هو اللفظ فقط فيصح قوله فمعناه غير
 مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو

خبره الاسم والجملة مستانفرت ايضا لانه لما قال اما ان يقتزن باحد الاضمت
 او لا كانت سا الا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل
 وانما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه
 ابواه فلامر التثنية وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني
 قوله لانها اما ان تدل الى اخره يسمى في اصطلاح المنطقيين قياسا
 افترا نيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او
 فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منهما ينتج العدد اما زوج
 او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب المحصر لان هذه قسمه دائرة
 بين النفي والاثبات فيوجب المحصر والالزم ارتفاع النقيضين او
 اجتماعهما لاختصاص كل صورة وهي الدلالة عدم الدلالة والاقتزان
 بقسم فلم يبق الزائد على هذه الاقسام الثلاثة الانتفاء الاثبات والنفي
 انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتزان وعدم الاقتزان وهو
 السمي بشمول لعدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات
 والنفي اي وجود الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقتزان وعدم الاقتزان
 وهو السمي بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضا
 فانحصرت الاقسام في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل عقلي ونقل
 لا سبيل الى الاول لان العقل لا يحكم بالمحصر لان القسم الثاني يحتمل التقسيم
 عقلا اذ العقل لا ياتي ان يقسم غير الدال الى المقتزن باحد الاضمت والى غير
 المقتزن باحد الاضمت وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم
 ايضا عقلا اذ العقل لا ياتي ان يقسم المقتزن بالزمان الى الزمان الماضي
 والحال والمستقبل ثم المقتزن بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب
 والبعيد وكذا المقتزن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا و
 الآخرة وكذا غير المقتزن بالزمان لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق والى
 غير مشتق الى ما لا يتناهي وكذا لا سبيل الى الثاني لان الدليل العقلي ما
 يكون منقولا من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من
 العرب حتى يكون حجة قيل هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية
 نقلية بيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة على قسمين

احدهما مادل على معنى في نفسه وثانيهما مالا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا
 في اصطلاحهم ان مادل على معنى في نفسه منحصرة على قسمين احدهما ما اقترن
 باحد الازمنة الثلاثة وثانيهما مالا يقرن باحد هاتين المقدمات منقولته
 عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان
 هذه قسمه دائرة بين النفي والاثبات فتوجب الحصر والالزام ارتفاع النقيضين
 او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدما
 عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون عقلية وقد يكون حسبية وقد يكون
 تجريبية على ما عرف في المنطق وقد حسر بذلك اي بدليل المذكور وهو دليل
 الحصر حد كل واحد منها اي من الانواع الثلاثة لان قال الثاني الحرف والمراد
 بالثاني مالا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم و
 المراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه لا يقرن باحد الازمنة الثلاثة وهو
 حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه
 واقرن باحد الازمنة الثلاثة وهو حد الفعل فان قيل الحد ما يذكرفيه
 ذاتيات المحدود وامتياز الحرف عن اخويه بقيد عدي وهو عدم الدلالة
 وكذا امتياز الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقيد العدي
 لا يكون فصلا مقوما للماهية كما نرى فكيف يسمى هذا قيل ليس المراد
 بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد لقول الجامع لافراد المحدود والمانع لغيرها
 المعروف للشيء سواء كان من الذاتيات والعرضيات او منهما فلا يتوجب
 ما ذكرتم ثم اذكو او في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة
 لمذح الدليل المذكور ترغيبا للطلب وتبينها على ان هذا الدليل مما
 يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها اول تنبيهه من لا يكتفي
 بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب
 المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه
 والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه
 والثالث ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح و
 الله عز الصنف حيث اشار الى المحدود في ضمن الدليل ثم تنبيهها
 بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله

الاسم كذا والفعل كذا بنا على اختلاف مراتب الطبائع لئلا يخلو طبيعته من
الطبائع من الاستفارة هذا أولى ما قيل ان هذه الجملة معترضة لرد من ظن
ان هذه حصر بدون تعريف لاقسام وانها بالحل لا نه وقع كثير في تصانيفهم و
لان ورود الجواب مع واو العطف قليل جداً فلا يحل عليه بدون الضرورة
ويمكن ان يكون عاطفة على محذوف اي قد تبين وقد علم بذلك و
كلمة قد للتحقيق او للتقريب اي لتقريب الماضي الى الحال فيزيد ان
العلم بحد كل واحد منها بدليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه
قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علما متصلاً بزمان التكلم وإنما
اختار علم دون عرف لان المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكل ولهذا
يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وهما ادراك
الكل لان الحد كلي وإنما قال بذلك دون به مع ان الموضع موضع المضمر
لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن وإنما اختار ذلك دون هذا لان
المشار اليه وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتعظيم شأنه
باعتبار تنزيل بعد درجة رفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى
الآن ذاك الكتاب وإنما استحق التعظيم لانه يدعي الشأن عجيب البيان
لانه دليل حصر يتضمن جنس كل واحد منها وفصله وإنما قدم المفعول
الثاني على الاول اهتماماً بشان هذا الدليل لانه الامر الغريب والشئ العجيب
فان قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من
لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة بمعنى اللام يقتضي
المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة ههنا لان كلمة كل لاحاطة
افراد ما اضيفت هي اليه واما الثاني فلان الاضافة بمعنى من يقتضي
صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال
الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كل كلمة جزئي
لانه لاحاطة جزئيات ما اضيفت هي اليه على سبيل الانفراد وهو ان
يعتبر كل مسمة بانفراده كل ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منها كلي
لانه يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغائر للكل فاذا اثبت
التغاير بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام لكنه يمنع

اظهرها الابد التاويل بالجزئيات والايلازم فك كل من الاضافة والايلازم
 لانه لازم الاضافة فيصير المعنى بعد التاويل وقد علم حد جزئيات هذا
 الكل ولا يلزم فيما يكون الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار اللام بل يكفي
 افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى ان الاضافة في
 قولهم طور سينا ويوم الأحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وهنا
 يفيد الاختصاص اي حد جزئيات مختصة بهذا الكل ثم لما قرح عن
 تعريف الكلمة وبيان انحصارها في الانواع الثلاثة شرع في بيان الكلام
 فقال الكلام ما تضمن كلمتين وانما يعطف هذه الجملة على جملة قوله
 الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما موضوعي علم النحو
 وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل
 وكتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن دون تركيب فالصادق عليه حكما كذا
 قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيها بينهم لفظ الافراد والتركيب دون تضمن
 والاولى التللفظ بالمصطلح عليه ولان تركيبا خصر من تضمن لصحة الاستظهار
 من قوله كلمتين راسا بان يقول ما تركيب بالاسناد اذ التركيب لا يكون بدون
 الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى الكلمتين على ان في دليل الثاني ان
 اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة محل تأمل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم
 منها انه كما يشترط الحقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط
 الحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكلمة حقيقة ما
 يكون ملفوظا حقيقة والمنوي في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما
 عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركيب
 فلو اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة بحكم خارج عن مفهوم
 اللغة اللهم الا ان يقال المراد بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللفظية فان
 لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احدا الجزئين ملفوظا و
 الاخر مقدر بخلاف لفظ تركيب فانه لا يطلق في العرف الا فيما كان فيه
 كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا اللفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين
 ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة على دخول
 نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم ان

لا من اخصوا استغناء عن جملة من بخلاف تركيب فانما يحتاج اليها ولا من اخصوا

لا يكون المركب من كلمتين مخوزيد قائم كلاما لان المتضمن يلزم ان
يكون غير المتضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما
يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة الجمعية الحاصلة من تركيب
الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالتضمن الكلتان من
حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم بصورته
الجمعية متضمن لزيد قائم بصورتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن
والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد
لكان اخصراذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين فماله الطنب قيل لو قال
ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء
وقيل لو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصا لا تاما
وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة تكون
الموصول مع الصلة كشيء واحد ما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث
يكون كلمة ما جنسا والجملة التي وقعت بعدها صفة فصلا كقولنا حيوان
ناطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بان وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن
توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولا
فان قيل لو قال ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصرا فافيد
الاطناب قيل انه وان كان اخصرا لكن ما ذكره المصنف صوب ووضح ما كونه
اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولاً ثم التقسيم ثانياً ولو قال ما ذكرتم
لزم الاقتصار على ذكر التعريف وما كونه ووضح فلما فيه من سلوك طريق
الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل
يخرج من الحد مخوزيد ابوه قائم ما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج
لانه ما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين بوجوه
في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن صدق
كلمتين لا بقيد فقط ثم لما كان قوله ما تضمن كلمتين مشتقاً على التركيب
الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيد بقوله
بالاسناد احترازاً عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم القيد
باحد جزئي المركب على اخرو قيل النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اختار

الأسناد على الأخبار لأن الأسناد أهم من الأخبار لتناوله الانشاء والاحاد
 والبلاء للاستعانة والسببية والاصاق والمصاحبة والمجار والمجرور
 متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمننا ملتبساً بالأسناد
 او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبسين بالأسناد والمراد بالأسناد الاسناد
 الاصل المقصود لذاته فخرجت الصفات موصوفاتها فانها ليست بكلام
 ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي وكذا خرجت الجملة القائمة مقام الفرد
 والواقعة صلة او شرطاً او جزاء فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها
 لم يقصد لذاته بخلاف الاسناد الماخوذ في حد الفاعل فان المراد به عام
 من ان يكون اصلياً ولا مقصوداً لذاته ولا وجهاً سقط ما قيل ازهدنا
 المحذو غير مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقيق
 الاسناد بين قام ابوه والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة
 ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
 اسندت احدهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق
 على ما تضمنه وجه الجواب ما قلنا ان المراد بالأسناد المذكور في الحد الاسناد
 الاصل المقصود لذاته والاسناد الذي يتحقق بين الموصوف والصفة و
 كذا بين الموصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطرداً ثم
 اعلم ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعة كلام
 لانه متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب
 من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى يشير الى ان الكلام هو ضربت
 والمتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت
 او حكماً نحو ضربت زيداً قائماً لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة
 واحدة والسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا مخالفة بين الكلامين
 ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في نوعين
 فقال ولايتاني ذلك الا في اسمين واسم وفعل مستثنى مفرغ اي لا يحصل
 الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد في تركيب ما الا في احدهذين
 التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل
 نحو قام زيد فان قيل ان كان ذلك اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين

بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام وعين
 ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولايتاني الكلام الا في الكلام
 اوليتاني ما تضمن كلمتين بالاسناد الا في تضمن كلمتين بالاسناد
 قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي
 يصلح مظهروفا للجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد
 ما خود في حد وهو يقتضي المسند والسند اليه وهما يحصلان الا في
 هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه والفعل لا يقع
 مسندا اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق
 جزئية التقديم وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم والفعل
 لاستحقاق التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجه ان التركيب
 من الفعل والاسم يلزم تقديم الفعل فقد مر في الذكر فان قيل ما الحكمة
 في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالمحصور ولم يصرح به في تقسيم الكلمة
 قيل لان التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى ستة اقسام الاسماء

ان والفعلان لان
 والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام
 يتاني في اثنين منها عدم جريان الاسناد في غيرهما فاحتاج الى المحصر لخراج ما
 وراهما بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى يحتاج الى المحصر فان
 قيل حصر الكلام في هذين التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف
 واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمي اكرمك قيل نحو يا زيد
 في التقديم مركب من الفعل والاسم اذ التقديم اذ عوزيد والمعتبر في الجملة
 الشرطية هو الجزاء والشرط فلا قيد له فلا يطل المحصر فان قيل ما السرفي ان
 المصنف المسند اليه حيث قال لايتاني ذلك والزنجشري قد مر حيث
 قال وذلك لايتاني قيل انما اخره المصنف اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر
 لان السامع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكرفا لا يحتاج الى
 التقوي والتاكيد اي الى تقوي حكم هذا الخبر وتاكيد بتكرار الاسناد
 بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدم الزنجشري اخراجا للكلام لا
 على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتروك بمنزلة المتروك والسائل بل حكم هذا

الخبر لتقدم ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاستناد فان من شان
 هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى ان النفس اليقظي تكاد
 تردد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فيسال حكم
 هذا الخبر لزوال تردده فقد مه ايفيد التقوى والتاكيد بتكرار الاستناد
 نظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون فان الله تعالى جعل
 نوحاً عليه السلام كالسائل المتردد فتكلم معه ككلام السائل المتردد و
 معلوم انهم يسبق منه عليه السلام سوال ولا تردد غير انه قدم اليه ما يلوح
 مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلک فانه يلوح بانزال العذاب من
 جنس الماء فجعل كانه متردد في ان قوبه هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق ام
 لا فصح تقوية هذا الخبر وهو اغراقهم بمؤكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام
 شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف الاسم
 قد علم بدليل المحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكر
 ثانياً تكرار قيل انما لزم التكرار لو ذكر في كلا الموضعين بالمطابقة وليس
 كذلك حيث ذكر ثم به بالالتزام وهما بالمطابقة ولم يكتف بما ذكره بالالتزام
 تعليمهما وتفهيمهما لمن لم يكتف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى صريح
 الكلام على ما سبق ذكره على ان الضمني مما لا يعتد به في التعريف وانما يعطى
 هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعدة كخطبة بعد
 الخطبة وكلمة ما موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتضا
 على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول
 لا يخرج الحرف وذكر الفصل الثاني لاخراج الفعل والجنس غير مذكور في
 الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا وما
 بعد فصلا فيكون الحد تاماً وقوله دل فعل ماض اريد به الاستمرار لان
 الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه
 الجار والمجرور صفة معنى والضمير راجع الى ما هو عبارة عن الكلمة اي الاسم
 كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان الضمير عايداً الى ما كان
 قوله في ذكر في نفسه تكرار اذ معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولاً لها فيصير
 معنى المتن الاسم كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكرار كما ترى

قبل ليس بتكرار اذا الكلمة قد تدل على معنى واحد وسر اول لها وقد تدل
 على معنى هو مدلول غيرها اذا الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر
 مطابقة او تضامنا او التزاما كنعم فانه يدل على معنى تدل عليه الجملة
 المقترنة بها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقتها الذي يدل على
 ذلك التقدير الجملة الواقعة بعدها مطابقة وكاللام في الرجل فانه
 يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها متضمنا
 باعتبار الوضع التركيبي لان رجلا يدل على ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر
 فاذا ادخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصفه كونه معيننا باعتبار
 الوضع التركيبي فيكون دلالة على الاسم على التعيين تضمنية وكذا في لم
 يضرب يدل على معنى الذي اى على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار
 الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل
 عليه لم يدل بالوضع التركيبي على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون
 دلالة هذا الفعل على النفي تضمنية وكذا من في سرت من البصرة تدل
 على معنى اى على ابتداء تضمنية البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع
 التركيبي لان البصرة يدل على بلد معين فاذا دخل عليه من يدل باعتبار
 الوضع التركيبي على بلد منه ابتداء السير فيكون هذا البلد من على
 الابتداء تضمنية وكذا اليلء والهاء والكاف والتاء في اياي واياه وايلك
 وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع
 التركيبي لان الضمير يدل على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف
 المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والمخاطاب فظهر
 هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصرة
 وكالتنوين فانه يدل على صفات يدل عليه اللفظ التزاما لا اللفظ الذي
 يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهو التمكن
 والمقابلة والتكثير والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمجرور
 ظرف دل وفي بمعنى الباء اى دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف
 فانه دل بضم ضميمة وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة
 لحصول معنى في لفظ آخر فان في قولك في الدار علامة لحصول معنى الظاهر

مفرد

دلالة

في الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى الابتداء في
 البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وإنما قيد بقوله غير مقترون ذلك المعنى
 باحد الازمنة الثلاثة احترازاً عن الفعل فإنه دل على معنى مقترون باحد
 الازمنة الثلاثة وغير بالجر صفة معنى وبالنصب حال منه وبالرفع خبر
 مبتدأ مع حذف وهو الجملة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران
 الوضعي لا العارض فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء
 الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما
 مطابقة او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شيء منها اما الاولى
 فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه الموضوع له كدلالة
 الانسان على الحيوان الناطق فلواريدت ههنا هذه الدلالة دخل الفعل
 في هذا الحد لان ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقترون
 بزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران
 الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان
 دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الانسان على
 الحيوان فقط فلواريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن
 الحد كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين والريح اذ ليس لمعانيها الجزء
 باصلاً فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة فلان دلالة التزام دلالة
 اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة
 الكتابة والاسم من اقسام الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فورد التقسيم
 يابي ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان الضمير
 المستكن العائد الى المعنى مجازي اي غير مقترون جزؤه فيخرج الفعل لان جزؤه
 وهو الحدث مقترون باحد الازمنة الثلاثة ولا يخرج البسائط لان قوله غير
 مقترون سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقترون جزء ذلك
 المعنى باحد الازمنة الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق
 سلب اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزء المعنى المطابق في الفعل لما كان
 مقترباً جعل لكل مقترباً على وجه التسامح ثم كما فرغ عن هذا الاسم شرع في
 بيان خواصه فقال ومن خواصه اي خواص الاسم جمع خاصة وهي كليات

اسناد قوله مقترون الى

مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً في قولنا حقيقة واحدة
 فقط احتراز عن الجنس والعرض العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقائق
 مختلفة وفي قوله قولاً عرضياً احتراز عن النوع والفصل فان كلا منهما كلي
 مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً ذاتياً وانما قال ومن خواصه ولم يقل
 خصائصه كما قال الزمخشري اختياراً للفظ المصطلح عليه فيما بين ارباب
 عن التحد والخاصة وانما اختص دخول اللام بالاسم لا فادتها التعريف المختص
 به وحملت على اللام المعروف باللام الزائد للتحسين وفيه نظر لان اللام الزائد
 هي اللام المعروف غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولانه
 كما حلت اللام الزائدة على اللام المعروف ينبغي ان يحل تنوين الترنم والغلي على
 التنوينات الاربعة فالحمل في بعض المواضع دون البعض يتحكم فافهم والجوهر
 وانما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر وهو مختص بالاسم فكذلك الجر واللام
 يلزم تخلف المؤثر عن الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص
 الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شيء الا ترى ان لن مثلاً مختص بالفعل واثرها
 وهو النصب ليس يختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجر
 في الفعل بمؤثر آخر عن حرف الجر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات
 شتى كالنصب واما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهذا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى
 حرف الجر وقيل انما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذلك
 الجر وفيه نظر لان الرفع والنصب علم الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم
 فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانه ما يدخلان
 الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجر به لان الاسم اصل في الاعراب
 والمضارع فرع فخط اعراب الفرع عن اعراب الاصل يجعل ما هو اصل البناء
 اعراباً فيه وهو المجزوم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلاثة وقيل
 انما اختص به الجر لان الاصل في الاعراب وهو الاسم والمضارع فرع فيه و
 الاصل في الاعراب هو الحركة فخط اعراب الفرع يمنع شيء مما هو الاصل في الاعراب
 فيه وخص الجر بالمنع من الحركات لتوسط رتبته توقيته للاعتبارين وانما
 توسطت رتبته لان الرفع اقوى الحركات واثقلها والنصب اضعفها واخفها
 والجر متوسط بينهما في القوة والضعف والثقل والخفة وانما اختص

التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال
 بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك
 يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاءها الفاعل قروي فلا يعتد به وقيل
 انما اختص التنوين به لانه ما لا يمكن او للعوض عن المضاف اليه واللفرق
 بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او داخله في جمع المؤنث بمقابلته
 جمع المذكور وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حرف
 العلة في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طرد الباب والمراد
 بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين التثنية
 والغالي فانها غير مختصان بالاسم ولقائل ان يقول لم يحمل تنوين التثنية
 الغالي على التنوين المختص بالاسم طرد الباب كما حمل التنوين الذي هو
 عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل في موضع
 دون موضع تحكم على ان التنوين التثنية عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في
 جوار وانما اختص الاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر بالاسم لانه
 يستلزم معاقبة التنوين او في ما حكمه من نوني التثنية والجمع وهو مختص
 في الاسم كما عرفت فكذا ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص
 ان كانت معنوية والتخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية
 وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية
 محققة في نحو الحسن الوجه ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في
 حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طرد الباب وفيه نظوه لانه على هذا
 ينبغي ان يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعارة من المستعير
 والسؤال من الفقير فالاولى ان يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه
 حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه والمضاف
 اليه قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كان
 حذف من المضاف لمكان الجزية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طرد الباب و

محض

ن
الجزئية

لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاستناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيد
 المبتدأ والاستناد عرض والعرض القائم بجمل لا يحتمل ان يقوم بجمل آخر
 فالاستناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسندا
 اليه مستفادة من تقييد الاستناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواص
 قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشي مفيد
 بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان الكوفي كاتب
 بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة
 الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي كما يقال مشي الانسان
 عرض عام فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي
 المضاف الى الانسان فان المشي المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذا
 الاعتبارات في الكلام شائع فكذلك الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة
 النوعية وهو الاستناد الى الشيء بدون الصفة المستفادة من اليه المختصة
 بالاسم عقلا وهي الاستناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك
 في حد كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاستناد بقوله اليه لم يبق
 النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
 وكذا وصف الانسان بالكوفي قيل لا نسلك ذلك فان الصنفية اخص من النوعية
 مطلقا والاخص يستلزم الاعم لا محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية
 لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بانه لا يلزم من الاستناد الى الاسم
 ان يكون خاصة البته بل يحتمل ان يكون ذاتيا له كما يوهم قول البعض فالاسم
 ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مقدما وهو قوله من خواصه لرفع
 ذلك لوهم لان تقدير ما حقه التأخير يوجب المحصر فيفيد الخبر فاعرف
 كذا يمكن ان يجاب بان كلمة من في الخبر للتبويض لصحة استعمال لفظ بعض
 مكانه فكان ذكر الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير منحصرة على هذه
 الخمسة فيفيد الخبر فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم يختار هذه
 الخمسة بالذكر قيل لكونها من معظمت الخواص لتضمن
 كل منها
 خواص كثيرة اذا اختصص الاسم متضمن لانواع التعريفات من

بعد

فاسم

المضمرات والمبهات والمنادى واصناف اللام من لام الجنس والاستغراق
 والعهد وكذا يتضمن الميم كقوله عم ليس من اصبر اصيام في مسفر واختصاص
 الجري يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص التنوين يتضمن اختصاص
 اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن اختصاص كونه مضافا او
 مضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكره ونحو ذلك
 واختصاص المسند اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا
 وتميذا ونحو ذلك واختصاص اصناف المسند اليه فبالجرى ان يختلها بالذكر
 وانما اقدم العلامات اللفظية وهي اللام والجر والتنوين لانها في الدلالة اظهر
 ثم قدم ما يدخله في الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين
 ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكر انتم قدم من المعنوية الاضافة
 لتضمنه العلامات اللفظية ايضا وهي الجر وحروف الجر ثم لما فرغ من تعريف
 الاسم وخواصه شرع في تقسيمه فقال وهو معرب ومبنى اي الاسم ينقسم الى هذين
 القسمين انقسام الكل الى الجزئيات ثم المعرب ما خوذ من الاعراب وهو الاظهار
 يقال اعرب الرجل عن حجة اذا اظهرها فالهمزة للتعدية وللمعرب ظرف اي
 محل اظهار المعاني مقتضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
 وقيل الاعراب هو ازالة الفساد يقال عربت معدلة اذا فسدت والهمزة
 للسلب والمعرب ظرف ايضا اي محل ازالة الفساد والبنى ما خوذ من البناء
 المقصود منه القرار وعدم التغير ثم لما فرغ من بيان حصوه في النوعين
 شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذي لم يشبهه منه
 الاصل الفاء للتفسير وقوله المركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج
 به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الفوبيا وتا وزيد وعمر وقوله الذي لم
 يشبهه منه مبني الاصل كالفضل حيث خرج عنه ما ناسب مبني الاصل وهو الحرف
 والفعل الماضي والامر بغير اللام وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وستعرف
 معنى مبني الاصل في تعريف المبني انشاء الله تعالى واطرافه البنى الى الاصل
 بيانية اي لم يشبهه مبنيا هو اصل البنيات وليس هو من قبيل اضافة المفعول
 الى مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبهه مبنيا اصله كما في زيد مضروب
 الغلام ولا من قبيل اضافة الى المظرف بمعنى لم يشبهه مبنيا في اصله كما

لا
 ك
 ل
 م
 ن
 هـ
 و
 ز
 ح
 ط
 ي
 ك
 ل
 م
 ن
 هـ
 و
 ز
 ح
 ط
 ي

في زيد مضر وبالدلالة الأولى يقتضي أن لا يكون مبنى الأصل مبنى
 بنفسه بل يكون أصله مبنى والثاني يقتضي أن لا يكون مبنى الأصل مبنى
 إلا أن بل يكون مبنى في الأصل وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الأصل هنا
 بمعنى القانون إذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون واختلف الشارحون في
 تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً
 لأنه هو العلة للأعراب اذ به يحدث المعاني المقتضية للأعراب وفيه نظر لأنه
 على هذا يخرج المضاف إليه قبل التركيب الاسنادي كما يقال غلام زيد
 يسكن الميم والدليل لأنه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً وهو معرب صريح به
 الرضى وقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع عامله فيتناول التركيب
 الاسنادي والتركيب الإضافي لأن المضاف عامل في المضاف إليه والحرف
 المقدرو فيه أيضاً نظر لأنه على هذا يخرج المبتدأ والخبر فإن كلا منهما خير
 مركب مع عامله لأن عامله معنوي وأجيب عن الأول بأن من قسر المركب
 بالذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً كان المضاف إليه قبل التركيب الاسنادي
 على قوله مبنى ويشهد لهذا عبارة الوافية والركنى ومن قسر بالذي ركب
 مع عامله كان المضاف إليه قبل التركيب الاسنادي على قوله معرباً لأنه ركب مع
 عامله وهو المضاف وحرف الإضافة المقدرة على حسب الاختلاف ويشهد
 بهذا لفظ الرضى وعن الثاني بأنه لما كان تأثير العامل المعنوي في المبتدأ والخبر
 مثل تأثير العامل اللفظي في غيرها جعل في حكم العامل اللفظي فكانها مركبة
 مع العامل حكماً واعتباراً فإن قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو مبنى
 حتى ذهب لبعض إلى أنه من مبنيات الأصل فكيف عرف المعرب بالمركب
 مع غيره تركيباً اسنادياً قيل ليس المراد بالمركب هنا ما هو في مقابلة المفرد
 بل المراد به جزء المركب الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً أو ركب مع عامله
 فإن قيل هذا الحد صادق على ما تضمن مبنى الأصل كائناً وعلى ما وقع
 مواقعته كإثني وعلمي ما اضيف إليه نحو يومئذ فإن كلا منهما ركب مع غيره
 تركيباً اسنادياً ولم يغيب مبنى الأصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم ينسب إليه
 حد المبنى وهو قوله ما ناسب مبنى الأصل والمناسبة يتناول المشابهة و
 التضمن والوقوع موقعه وما اضيف إليه فإن قيل قد يوجد في كثير من

ولا يمكن تركيب مع العامل المعنوي

الأسماء مناسبة مبنى الأصل مع أنها معنية كناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى
 الماضي ومناسبة غير المنصرف الماضي والأمر في الفرعيتين ومناسبة سقيا
 سقائك الله في افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الألف الحرف ومناسبة المثل
 الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة في افادة معناها ومناسبة آخر
 اللام او من لكونه معد ولا من الآخر او آخر من ومناسبة ائي الشرطية حرف
 الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام وتضمن المثني والجمع حرف العطف
 لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وغير ذلك
 مما لم يؤثر في منع الاعراب فلا يكون احد منعكسا ولو استدل على عدم
 مناسبة هذه الاشياء بكونها معربة ويكون تلك الاشياء مبنية يلزم الدور
 لان كونها معربة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها
 معربة يلزم الدور قيل المراد بالنااسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبة
 فغير معتبرة لضعف او معارض ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا
 في الفرعيتين فمناسبة الماضي والامر يقتضي البناء ومناسبة المضارع يقتضي
 الاعراب فلا يؤثر في البناء هذه المناسبة مع المعارض وكذا ائي وغيره ومثل
 والمضلف فانه يتحقق في مناسبة معارض وهو الاضافة المانعة للبناء
 لكونها لازمة للاضافة واما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
 فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جاز على المضارع اي يوازنه في حركاته وسكناته
 فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة الماضي
 ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يؤثر هذه المناسبة مع الضعف
 في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا سقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة
 يستفاد منها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا
 مناسبة آخر اللام فانه بمعناها بالنظر الى الأصل واما الآن فلا لان آخر
 نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبة اللام ومن
 ضعيفة وكذا مناسبة المثني والجمع لان كونهما بمعنى واو العطف اعتبار
 محض لان المثني لفظ واحد وكذا الجمع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف
 عليه ولو كان فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف
 والمعطوف عليه في الاحكام وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى

واوالعطف حقيقة بل باعتبارها محصناً فيكون مناسبتها واوالعطف
 ضعيفة جداً فلا يؤثر في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من
 ان يراد غير معتبرة في منع الاعراب او في اثبات البناء وعلى تقدير الاول يلزم
 تعريف الشيء بنفسه اذ المعرب ما فيه الاعراب وعلى تقدير الثاني يلزم اخذ
 الثاني في التعريف لان البناء ينافي الاعراب وكلاهما امتنعان واجب بان المراد
 الثاني ولا نسلم ان اخذ الثاني في التعريف ممتنع حيث يقال العمى عدم البصر عما
 من شأنه البصر والموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة واجيب ايضا بان المراد
 بالمعتبرة الملازمة لا ثبات حكم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض غير
 ملازمة لا ثبات حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة
 وذكر الامور المجهولة في الحد ودلا يفيد التعريف واردة المناسبة القوية لا
 يخرجها من الجهالة تكون القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوي
 يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفاً وكم من ضعيف يكون بالنسبة الى ما دونه
 قوياً وذكر الامور النسبية يورث الجهالة فلا بد لك من بيان القوة والضعف
 في المناسبة اللهم الا ان يقال المراد بالمناسبة المناسبة بوجه من الوجوه
 المعتبرة في باب البناء وتلك البناء ستة اوجه بالاستقراء ما يتضمن معناه
 كاي و متى وكيف او بالشأجهة في الاقتدار ونحوه كالمبهمات او بوقوعه موقعه
 كزال او بمشاكلته الواقع موقعه كضاق او بوقوعه موقع ما اشبهه كالننادي
 المضموم او بالاضافة الى ما اشبهه بنحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم و
 هذه الوجوه معلومة في باب البناء وكون الشيء من الامور النسبية لا ينكف
 العلم به فلا يرد الاشياء المذكورة لان المناسبة التي يتحقق فيها لم يعتبروا
 في هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على مبني الاصل لانه مركب لم يشبه
 مبني الاصل اذ الشيء لا يشبه نفسه قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب
 لان المراد الاسم للمركب بدلالة مورد التفسير او يخرج ذلك بدلالة قوله لم
 يشبه مبني الاصل لان غيره لما كان مبنياً بمشأجهة فلا يكون مبنياً بنفسه
 بالطريق الاولى على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه في كون
 كل واحد منها مبني الاصل فلم يصدق عليه قوله لم يشبه مبني الاصل ثم
 لما فرغ عن تعريف المعرب شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم المعرب

الوجه

اشبهه

ان يختلف آخره لا يختلف العوامل المراد باختلاف آخره اختلاف صفة
 والا فآخر المعرب مما في آخره من الحروف وهو لا يختلف واللام في قوله لا يختلف
 العوامل للعللة او بمعنى الوقت وانما قيد اختلاف الآخر باختلاف العوامل
 لاعترازا عن اختلاف آخر غلامى بالياء فانه ليس من حكم المعرب بل حكم المعرب
 فيه وهو الاختلاف التقديري وقيل انما قيد به اعترازا عن اختلاف آخر
 من في من الرجل ومن ابيك ومن زيد فانه لا يكون من حكم المعرب وفيه نظر
 لان المراد هنا بيان حكم الاسم المعرب بدلالة مورد التقسيم فلحروف خارج
 عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاعترازا عنه واجيب بان كلام الشارح محتمل
 ليحتمل ان يراد به من الاستفهامية وهو الاسم فلا يد من الاعترازا عنه لكونه
 مبنيا لامعربا فان قيل حكم الشيء وهو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف
 آخر المعرب اثر العامل لا اثر المعرب فكيف جعل الاختلاف حكم المعرب قيل
 اضافة الحكم الى ضمير المعرب بمعنى في كضرب اليوم اى حكم فيه ولا شك
 ان الاختلاف حكم في المعرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى ملازمة اى
 حكمه اختصاصا بالمعرب بملازمة الوقوع فيه والمراد بالحكم الخاصة
 دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقله ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق المعرب
 الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام اذا دخل
 على الجمع ولم يكن ثم معهود يحل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل
 جاءني زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو معهود
 المراد صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق
 على جاءني زيد اذا وقع في اول الامر ان يصلح اختلاف آخره عند حصول
 اختلاف العوامل او يراى في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل و
 يحل الخاصة على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع
 الاحوال او يراى باختلاف الثاني الوجود الملازمة بينهما اذا خلافا للعوامل
 يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم واردة اللزم وانما قال باختلاف
 العوامل ولم يقل لوجود العوامل لمشاكلته قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة
 من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بسورة غيره لوقوعه في صحته
 فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره لوجود جنس العامل فلا يرد شي مما ذكر

وقوله لفظاً أو تقديراً تفصيل لاختلاف العوامل أولاً اختلاف الأخر فيكون
 هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على أنهما صفة
 مصدر محذوف أي اختلافاً فاملفوظاً أو مقدراً أو على أنهما خبر كان المحذوف
 أي سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقددة والجملة من باب التذييل وهو
 تعقيب الجملة بجملة يشتمل على معناها للتأكيد فإن قيل ما بال المص جعل
 اختلاف الآخر لاختلاف العوامل حكماً للعرب ولم يجعله حذلاً كما جعله حذلاً
 سائر النحاة قيل وجعل ذلك حذلاً لزم الدور لأن معرفة اختلاف الآخر
 يتوقف على معرفة العرب فلو عرف بريلزم الدور وهو باطل وأجيب بأن لا
 نسلم أن معرفة اختلاف الآخر موقوفة على معرفة العرب إذ يجوز أن يعلم من
 استعمالات العرب قبل أن يعلم العرب أن هذا النوع من الألفاظ يختلف
 آخره باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم أن العرب على أي نوع
 من هذا النوعين يطلق فإذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة العرب
 لم يلزم الدور وفيه نظر لأن معرفة اختلاف الآخر إنما يحصل عن استعمالاتهم
 إذا كان العرب مما اختلف آخره لفظاً أما إذا اختلف تقديراً كعصاف فلا يحصل
 معرفة ذلك وأجيب بأنه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد أو بالجمع أما
 الأول فمثل جرحي فإنه لما عرفنا أن واحداً وهو جرحي يختلف آخره باختلاف
 العوامل استدللنا على أن عدم الاختلاف في الجمع لأجل المانع وهو الألف و
 على أن الاختلاف فيه متحققه تقديراً وأما الثاني فمثل جلي فإنه لما عرفنا أن
 جمعه وهو جليت يختلف آخره باختلاف العوامل استدللنا على أن عدم
 الاختلاف في الواحد لأجل المانع وعلى أن الاختلاف فيه تقديري فإن قيل
 لما أمكن معرفة اختلاف الآخر بالاستعمال أو بالاستدلال بالواحد والجمع فما
 لفائدة في إضافة اختلاف الآخر إلى اختلاف العوامل قيل إضافة إلى المدارية
 فإن العامل مدرك الاختلاف وجوداً وعدمه حيث يوجد الاختلاف عند وجود
 العامل وينعدم عند عدمه والشئ إذا دار مع الشئ وجوداً أو عدمه يضاف إليه
 وفيه نظر فإن المدارية قد وجدت في هذان واللذان حيث يوجد اختلاف
 لغيرهما عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع أن اختلاف آخرهما لا
 يضاف إلى العامل عند الأكثر بل هما مبنيان والاختلاف فيهما صيغ وضعي

العرب

نوع

بينهما

على ما يأتي بيانه في اسماء الاشارة انشاء الله تعالى واجب بانها لا يضاف
 باختلاف آخرها الى العامل مع وجود الدوران بناء على الواحد والجمع فان
 واحد هما وهو هذا والذي وجمعها وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد فيهما
 الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استد للناس على ان الاختلاف
 في مشتاهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في صيغة الضمما
 مثل انا واياي وقيل انما لا يضاف اختلافهما الى العوامل بناء على بناءها لانها
 لما وجد مبنيين علمنا ان اختلافهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل وفيه
 نظر لان بناءهما مبني على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم
 اضافة اختلافهما الى العامل على بناءهما لزم الدوران كما فرغ من بيان المعرب
 وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلفت آخوه به الضمير في آخره
 عائد الى الاسم او المعرب وفي قوله به الى ما والباء للسببية اي الاعراب شيء
 اختلف آخر الاسم او آخر المعرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في الحد العامل
 لانه شيء اختلف آخر المعرب بسببه وكذا الاستناد وللمقتضى الاعراب قيل كلمة
 باعتبارها عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب
 السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو
 ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول
 الاختلاف لان العامل سبب قريب لحصول الاستناد فهو سبب قريب لحصول
 المقتضى وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول
 الاختلاف فكان العامل سببا له بوسائط والاستناد سببا له بواسطة
 والمقتضى سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة وكان هذا قريبا
 فان قيل اختلاف آخر المعرب لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل
 بسببها الاختلاف آخر المعرب بل اختلاف آخر المبني لان الاسم قبل تحقق الحركة
 الاولى مبني لا معرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قيل المراد بالسبب
 السبب القريب غير التام اي ماله نوع تأثير التام فيدخل الحركة الاولى
 لان لها نوع تأثير في اختلاف آخر المعرب لان الحركة الثانية لا تنجب اختلاف
 آخره الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون
 مما يتم به حلة الاختلاف فيصدق عليها انها مما اختلفت به آخر المعرب لان الاسم

بعد تحققها معرب أي مركب لم يشبه مبنى الأصل اختلف بها آخر المعرب من
 السكون إلى الحركة وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الأعراب أي في حال الاختلاف
 من السكون إلى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الثابت فإن
 هذا الكلام صادق وإن لم يكن الرضيع المشار إليه ثابتاً في حال الارضاع فكذا
 ههنا يصدق على الحركة الأولى أنها اختلفت آخر المعرب من السكون إلى الحركة
 وإن لم يكن الاسم معرباً في حال الاختلاف من السكون فتأمل فانه دقيق وإذا
 عرفت هذا فاعلم أن الأعراب عند المص عبارة عما يتحقق به الاختلاف
 من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف أحتم المصريح بأنهم
 اتفقوا على أن أنواعه الرفع والنصب والجروانما يتحقق بهما الاختلاف لأنهما
 نفس الاختلاف وأحتم غيره بأن الأعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على
 الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الأعراب لا يقع على الحركات بل الحركات
 ما به الأعراب وقوله ليبدل على المعاني المعتورة عليه علة غائبة للاختلاف
 أي ليبدل الاختلاف وما به الاختلاف على المعاني المتداولة على ذلك المعرب
 أو على ذلك الاسم وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة إذ لولاها لا تبس بعضها
 ببعض وتخرج بهذا العلة حركة نحو غلامي لأنها ما اختلف به آخر المعرب
 لأن غلامي معرب على اختيار المصريح على ما يأتي لكنها لا تدل على معنى من
 المعاني المذكورة وإن جعلت العلة خارجة عن الحد وكان ذكرها الإشارة إلى
 علة وضع الأعراب في الأسماء تخرج حركة نحو غلامي باعتبار الحيثية فاهلية
 عما جي بها من حيث أنها يختلف بها آخر المعرب بل من حيث أنها توافق الياء
 ثم الاعتوار متعدي يقال اعتور الشيء وتجاوزوه أي تداولوه وعلى هذا يكون
 قوله المعتورة على صيغة اسم المفعول لأن المعاني متداولة على المعرب لا متداولة
 حيث تداولها المتكلم على المعرب وأن ثبت الرواية بكسر الواو ويحمل على المجاز
 العقل نحو عيشة راضية أي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المعتورة
 مظهرها أيها على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن أن يراد في الاعتوار
 ههنا معنى الدخول على وجه التناوب أي المعاني الداخلة على المعرب على
 وجه التناوب أو يراد به الاعتراض أي المعاني المعترضة عليه ثم لما فرغ من
 بيان الأعراب شرع في بيان أنواعها فقال وأنواعه رفع ونصب وجراي

بالانقضاء

المعرب

انواع اعراب الاسم منحصرة على هذه الثلاثة لان الاعراب رضع للدلالة على المعاني
 وهي ثلثة فكذلك الاعراب ليكون الدال على حسب المدلول والالزم الاشتراك
 لو كان الاعراب اقل من المعاني او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما
 خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع
 والنصب ويجريكون بهذه الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجرح عند
 المصرح يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمي الرفع رفعا لارتفاع
 الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفعة مرتبته من بين اخواته لكونه علما
 هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين اي تنصبا
 على حالهما عند التلفظ به ولا ينبغي نصب الفضلة اي الكلام من غير ان يحتاج
 اليها الكلام وانما سمي الجرح لان عامله يجز الفاعل الى الاسم او لان الشفة
 السفلى تنجر الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم
 المفعولية والجرح علم الاضافة الفاء للتفسير اي فالرفع علامة الفاعلية و
 النصب علامة المفعولية والجرح علامة الاضافة وانما قال الفاعلية و
 المفعولية دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما الحق بهما
 مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جيئ بهما لا ليدان بان لهما لمحقاق والتاء
 للتانيث جيئ بهما لمطابقة الموصوف المؤنث فيكون المعنى فالرفع علم
 النخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم النخصلة المنسوبة الى المفعول
 والنخصلة المنسوبة الى الفاعل في البيت كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا
 ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او
 رباعية مقتضية للاسماء ولم يقتصر على مجر دونه جزءا ثانيا لان مقتضي
 للاعراب يلزم ان يكون حاصلا بالعامل كما قال المصنف في هذا العامل و
 كونه جزءا ثانيا غير حاصل بان وجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا المحصول
 بان كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا الشبهتين بليس كونه مسندا اليه
 واقعا بعد ما يقتضي الجملة كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس كونه جزءا
 ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء والنخصلة المنسوبة الى المفعول في الحال و
 التميز والمستثنى المنصوب كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا
 التي لنفي الجنس وفي خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعد ما

لا يتم بالرفوع من حيث توقف تعقله على النصب لا من حيث صيرورته
 كلاماً لأن الفعل لا يتوقف في صيرورته كلاماً على النصب ويمكن أن
 يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية لما عرف أن ياء النسبة
 مع التاء تفيد معنى المصدر راي فالرفع علم كون الشيء فاعلاً والنصب
 علم كون الشيء مفعولاً فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب
 في غير المفعول مما أحق بهما على وجه التشبيه والتقريب فيكون المعنى
 فالرفع علم كون الشيء فاعلاً حقيقةً أو حكماً والنصب علم كون الشيء
 مفعولاً حقيقةً أو حكماً فيدخل الملحقات وأما قال علم الأضافة
 ولم يقل علم الأضافة لأن الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية انكانتا
 للمصدرية فالأضافة مصدر بنفسها فلا حاجة إلى جعلها مصدراً
 باتيان الياء والتاء وانكانت التاء لمطابقة الموصوف المؤنث والياء
 للنسبة لللايدان بأن لهما ملحقات وليس للجر المعتد به ملحقات
 كالرفع والنصب فلا حاجة إلى الياء المؤنثة بالحق وأما قيدنا بالجر
 المعتد به احترازاً عن الجر الغير الأصلي في نحو بحسبك درهم وكفى بالله
 فانه جر حصل بواسطة الحرف الزائد الغير المعتد به فلم يعد ملحقة به وإنما
 جعل الرفع علم الفاعلية للنسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية
 للنسبة بينهما في الضعف والجر علم الأضافة للنسبة بينهما في التوسط
 لأن المضاف إليه تارة يكون فاعلاً نحو أعجبنى دق القطار والثوب و
 أخرى مفعولاً نحو أعجبنى ضرب اللص الجراد فكذلك الجر على ما بيننا من قبل
 ثم لما فرغ عن بيان مقتضى الأعراب وهو الفاعلية والمفعولية والأضافة
 شرع في بيان ما يحصل به مقتضى وهو العامل فقال والعامل ما به
 يتقوم المعنى المقتضى للأعراب أي عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى
 المقتضى للأعراب وهو الفاعلية والمفعولية والأضافة كضرب في ضرب
 زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيداً فانه يحصل به
 مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يحصل به الأضافة في زيد و
 انما قدم الجار والجر على الفعل للاهتمام وحمله على المحصر غير محتاج
 إليه في الحد فأن قيل يدخل في الحد الاسناد فانه أيضاً يتقوم به المعنى المقتضى

للأعراب قيل الباء للسببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الاسناد لأنه
 ليس بسبب بل هو شرط أو لأنه سبب قريب لحصول المعنى المقتضى للأعراب
 بخلاف العامل فإنه سبب بعيد لحصوله على ما بينا في حد الأعراب وفيه
 نظر لأن السبب البعيد مجاز واردة المجاز في التعريف لا يجوز لأنه يورث
 الجمل في التعريف حيث يسبق الفهم عند الإطلاق إلى المعنى الحقيقي دون
 المجازي وأجيب بأنه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد
 هنا أو يقال إن كلمة ما عبارة عن العامل أي عامل الاسم عامل بسببه
 يحصل المعنى المقتضى للأعراب فلا يرد الاسناد فإن قيل إن واخواتها
 حامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لأن الفاعلية
 في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق
 قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة فقط
 بل كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية أو رباعية مقتضية للاسماء
 وهو يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما ولا المشبهتين
 بليس واسم إن ولا التي لنفي الجنس وقوعه بعد ما لا يتم بالرفع وهو
 حاصل لهذه العوامل إذ لو لم توجد لما كان خبرا واقعا بعد ما لا يتم بالرفع ولهذا ففس
 الجواب وإن كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في الحواشي ثم وهنا فذكرته كذلك
 ابتداء الحواشي فإن قيل العامل في البتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد
 ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا اليه قيل لا نسلم أنه لا يحصل به فاعلية
 لأنه لو لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه
 الفاعلية البتة بل تلعبت به العوامل اللفظية فيتحقق في البتداء حينئذ
 ما يقتضى العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن البتداء مجردا عن العوامل
 اللفظية للاسناد فعدم تحقق الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج إلى البيان لأن
 الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد أصلا لأنه
 بدون الاسناد تعدد مثل الف وباء وعدد وعددان وزيد وعمر وهو في حكم
 الأصوات التي لا تركيب فيها وحققا أن يتعلق بها غير معينة كغاق ونخ فلم
 أن الفاعلية في البتداء يحصل بالمجموع أي بالتجرد والاسناد جميعا فالعامل
 أن الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق

ويبدو أن الأسناد لا يتحقق أصلاً فاعلم أن المجموع مئة في حصول الفاعلية
فيه ثم ما ذكر المصنف هنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة
مطلق العامل إذ العلم بالمقيد مسبق بالعلم بالمطلق فنقول العامل المطلق
ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فإن قيل ما تريد بالوجه مخصوص
فإن أردت الوجه مخصوص على الإطلاق سواء كان عربياً أو بناءً أو غير ذلك
يلزم أن يكون يافى يازيد والياء في غلامى عاملاً وليس الأمر كذلك وإن
أردت وجهاً مخصوصاً من الأعراب يلزم الدور على قول من أخذ العامل في
حد الأعراب قائلان أن الأعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل
وأن أردت وجهاً مخصوصاً من مقتضى الأعراب ياباه ذكر آخر الكلمة لأن
الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لآخرها ويخرج
عامل الفعل لأن عامله لا يوجب الفاعلية والمفعولية والاضافة قيل المراد
به وجه مخصوص عما اقتضاه المقتضى أو الشبه التام بالاسم فلا ياباه
ذكر آخر الكلمة لأن ما اقتضاه المقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون أولها و
أوسطها فلا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لأن أعرابه عما اقتضاه الشبه
التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ عن بيان الأعراب وتقسيمها إلى الرفع
والنصب والجرح في تقسيم آخر الأعراب باعتبار الحركات والحروف
وبيان محالها وذلك ستة أقسام لأن الأعراب إما بالحركة أو بالحروف و
الأعراب بالحركة إما مستوفى للحركات الثلاث أو لا والثاني إما محمول فيه
الفتحة على الكسرة أو على العكس والأعراب بالحروف إما بالحروف الثلاث أو
بالحرفين والثاني إما رفعه بالالف أو بالواو فهذه ستة أقسام شرع في
بيانها على الترتيب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط مختار وف
أي إذا عرفت هذا فنقول بالمفرد المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية
والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقييد بالمنصرف احتراز عن المفرد الغير
المنصرف كاحمد وأجمع المكسر المنصرف وإنما قيد الجمع بالمكسر احتراز
عن الجمع السالم بالالف والتاء أو بالواو والنون وقوله المنصرف صفة
أخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كصايح فاقبل
لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان أخصر فما وجه للعدول عنه

الى الاطنباب قيل انه وان كان انحصرا لانه لما كان يحتمل التغليب عند العبد الى
 الاطنباب وقوله بالضمّة خبر لقوله فالفرد المنصرف والجمع المكسر وقوله رفعاً
 اما ظرف اي كائنان بالضمّة وقت رفع العامل او حال اي كائنان حال كونهما
 مرفوعين او مصدر نوعي اي يعربان بالضمّة رفعاً وتميز عن النسبة اي
 بالضمّة دفعة وقوله والفتحة نصباً من باب العطف على معمولي عاملين
 مختلفين بتقدير المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله والكسرة جراً
 كالفتحة نصباً ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا
 بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرّد عن التاء فانها القلب البناء
 والمراد بالضمّة والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا
 يلزم التكرار في قوله واللفظي فيما عداه وانما اعراب المفرد المنصرف والجمع
 المكسر المنصرف بالحركات الثلاثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل
 فيه ان يكون بالحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه وانما قدم الاعراب
 بالحركات الثلاث لاصالتها فان قيل بدخل في هذه الضابطات كلاً والاسماء
 الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التشبية والجمع وكلاً والاسماء
 مفرد ان بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع ان اعرابهما ليس
 بالحركات الثلاث فينبغي ان يذكر قيد اخر لاجراهما قيل المراد بالمفرد
 من كل وجه فيخرج به المشي والجموع وما لحق بهما وكلاً والاسماء الستة
 ملحقات بالمشي على ما ستعرف او يقال اللام في قوله فالمفرد اما الجنس
 فيكون الجملة قضية مهيمنة ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على
 كل فرد لان القضية المهيمنة في قوة الموجبة الجزئية واما الاستغراق فيكون
 الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها
 وكلاً والاسماء الستة معربان بالحركات الثلاث ايضاً وان لم يكن كذلك
 في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهيمنة
 اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية بأسرها ولم يبق حكم كل ما ولا نذو
 مال غير معرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلاً
 ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما احتج
 الى تفيد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضاً معرب بالحركات

التثنية وان لم يكن كذلك في كل حال واجب عن هذا بان التقدير بالمنصرف
 وان لم يكن محتاجا اليه البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تلقيفا حسن لجمع
 الاعراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من العرب بالحركة على قسمين و
 العرب بالحروف على ثلاثة اقسام فذكره يدل على مناط التقسيم ويمكن
 الجواب عن اصل السؤال بان كلا والاسماء الستة خارجة عن قوله فالمفرد
 اذا المراد بالمفرد العرب بالحركة يدل لانه مورد التقسيم او عن قول المنصرف
 لان الاسماء العربية بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل
 هي واسطة بينهما يشهد عليه كلام النخشي في المفصل والاسم العرب
 على نوعين نوع يستوي فيه حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى
 المنصرف ونوع ينحرف عنه الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ من
 بيان العرب بالحركات الثلاثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه
 الفتحة على الكسرة فقال جمع المؤنث السالم بالرفع على انه صفة جمع المؤنث
 وليس باعراف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام في باب الصفة له
 حكم ذي اللام عند سيديويه وهو الذي اختار المصنف على ما سياتي
 في موضعه انشاء الله تعالى وفي هذا القيد احتراز عن جمع المؤنث المكسر
 كجمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلاثة بخلاف جمع المؤنث السالم
 فان اعرابه بالضمه رفعا والكسرة جرا ونصباً نحو جاثي مسلمات ورايت
 مسلمات ومردت بمسلمات وانما حلت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع
 لجمع المذكور السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة فحمل في الفرع ايضا
 لئلا يلزم مزيت الفرع على الاصل فان قيل المزيتة لازمة بعد لان الاصل
 معرب بالحرف والفرع بالحركة قيل المزيتة يكون اعراب الفرع بالحركة متحملة
 ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف الاصل فانه يوجد
 في آخره حرف العلة الصالحة للاعراب واقامتها مقام الحركات او يقال
 الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا ممهلا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع
 والاعراب بالحروف ايضا فرع فاعطى الفرع للفرع بحكم التناسب اصل
 ممهلا عند هم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها وان قيل اعراب بعض
 جموع المذكورين ايضا بالضمه والكسرة نحو سحلات ومفرجات فبما

فائدة تقييد الجمع بالثؤنث قيل في الكلام حذف مصناف أي صيغة جمع
 الثؤنث السالم أو حذف معطوف أي جمع الثؤنث السالم وما على صيغة
 فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع الذكور لأن صيغة صيغة جمع
 الثؤنث السالم في عرف النحاة وإن كان بالحقيقة جمع المذكر أو نقول أن
 المصنف رح لم يلتفت بالجمع بالالف والتاء من جموع المذكرين لقلة
 محي ذلك لأن دأبهم بيان ما هو الأغلب والأكثر لا ما هو الأقل والأندر
 ونقول المراد بجمع الثؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر
 الملزوم وإرادة اللزوم لأن الجمع الثؤنث السالم في عرف النحاة واقع على
 الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي لصحة المجاز وبهذا
 حصل التفضي عما قيل لو قال بجمع بالالف والتاء لكان أشمل وأما قدم
 جمع الثؤنث على غير المنصرف مع ترك أحد الحركات فيها لأنه أكثر
 خلافا للأصل من جمع الثؤنث حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين
 بخلاف جمع الثؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط وليأتي ذكرهما على ترتيب
 الاحتراز عنهما في قوله فالمرء المنصرف ولأن غير المنصرف بمنزلة المتعدد
 لأنه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بحركتين
 ويحمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه
 الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالضمرة رفعاً والفتحة نصباً وجراً
 وأما حملت الكسرة على الفتحة فيه لأنه لما ترك جره بشبه الفعل باعتبار الفاعلين
 كما استعرف حمل الجر على النصب لكان المشاكلة بينهما في الصورة ثم لما فرغ
 من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال أبوك و
 أخوك وحموك بكسر الكاف لأنه خطاب للثؤنث لأن الحم أبوالزوج ولوعبته
 على حسب الاختلاف فلا يضاف إلا إلى المرأة أي أبوزوجك وهنوك فهذه
 الأربعة منقوصات بالواو دل عليها تشبيهها بأبوان وأخوان وحموان و
 هنوان وأصلها أبو وأخو وحمو وهنو على وزن فعل بفتح الفاء والعين
 وفوك هذا الجوف بالواو ولأمره هاء وأصله قوة على وزن فعل بفتح الفاء
 وسكون العين دل عليه جمعه أفواه كثوب وأثواب فحذفت الهاء على
 سبيل الشذوذ فاذا قطع عن الإضافة أبدلت الواو ميما قيل فم وإذا

اضيف قيل فوك ودمال لفيف مقرون بالواوين واصله ذو وعلى وزن
فعل بفتح الفاء والعين وإنما يضاف ذو إلى الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف
إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة وقوله مضافة إلى غير ياء المتكلم بالنصب
على إنحال من قوله ابوك واخوانه لأنه مفعول فعل الأعراب من حيث المعنى
فيكون حالاً من مفهوم الكلام أو حالاً من ضمير قوله بالواو والعبارة
محمولة على التقديم والتأخير والأفحال لا يتقدم على العامل المعنوي
وفي جعلها خبر كان المحذوف نظر لأن حذفه غير حرف الشرط سماعي
فلا يحل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فلا يقال كانت ههنا محذوفة
مع حرف الشرط أي ان كانت مضافة فكان حذفه قياساً لأننا نقول
ليس الأمر كذلك بل حذفه مع ذكر حرف الشرط قياسي بخلاف خير أخير
فحينئذ ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخوانه أي كائنة
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جزافاً أن قيل قوله ابوك واخوك إلى
قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على جزئي والمقصود ههنا
الحكم على الكلي وهو الحكم على الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم
سواء كانت مضافة إلى الاسم الظاهر نحو ابوبكر أو إلى الضمير الغائب نحو
ابوه أو إلى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا يستلزم الحكم
على الكلي فكيف يتناول الحكم على ابوك واخوانه الحكم على ابوبكر و
اخوانه قيل المراد بقوله ابوك واخوك وهنوك وحموك وفوك وذو
مال الأسماء الستة المذكورة الموحدة المضافة إلى غير ياء المتكلم لأن هذه
الألفاظ فإن قيل من أي نوع هذه الأرادة قيل اللفظ إذاريد به مجرد
اللفظ يكون علماً والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مستمات بها كما عرف
في رب رجل حاتم وكل فرعون موسى أي رب جواد وكل جبار قاهر عادل
فيصم أن يؤول ابوك واخوك إلى آخره بالصفة التي اشتهرت هي بها ويمكن
أن يقدر مثل مضافاً ويجعل الصفة التي اشتهرت بها وجه الشبه أي
مثل ابوك واخوك إلى آخره فيكون الحكم على الكلي ثم الأسماء الستة في
أعرابها ووجه منها أعرابها بالحروف الثلاثة إذا كان في آخره حرف يصلح
للأعراب وذلك إذا كانت مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم وإنما أعراب

حينئذ بالحروف الثلث لأن الأصل ولذا قدمه على المثني وجمع المذكر
 السالم ولا مقتضى للعدول عنه وأما بالحروف فلان هذه الأسماء تشبه
 المثني في الدلالة على امرين من حيث أنها من الأسماء الإضافية فإن الأخ
 يستلزم الابن وكذا البواقي وأما كان الحمل بالشبه في هذه الحالة بوجود
 حروف العلة الصالحة لأقامتها مقام الحركات في آخرها في هذه الحالة سيما
 بخلاف حالتها لأفراد والأضافة إلى باء المتكلم لعدم الحروف العتامة
 للأعراب في آخرها في هاتين الحالتين وكذا في حالة التصغير لأن آخرها
 في هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف
 والحرف الصحيح لا يصلح للأعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد وديم فانه و
 ان كان يشبه المثني في الدلالة على امرين بسبب لزوم الأضافة لكن لا
 يوجد في آخره حرف يصلح للأعراب في حال الأفراد والأضافة حيث لا
 يعود حرف العلة فيهما في حالة الأضافة سيما حيث يقال يدك ودمك
 وكذا في سائر المخذوفات والأخرفاء عرف فأن قيل لما كان أعراب هذه
 الأسماء بالحروف لشبه المثني وجب ان لا يستوفى الحروف الثلث لأنها
 يلزم مزية الفرع على الأصل قيل لها وان تفرعت على المثني في الأعراب
 بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على أصالتها إذا تكونها
 مفردة ولذلك قدمها على المثني فأن قيل ماذا ذكر الشيخ ان أعرابها في
 حالة الأضافة إلى غير باء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخفى من ان
 يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد فوك وهنوك
 وحموك فان أعرابها بالحروف في هذه الحالة جائزة واجب حيث يقال
 فمك وهنك وحمك كما يقال فوك وهنوك وحموك وكلاهما الغتان
 مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوك وذو مال فان أعرابها
 بالحروف في هذه الحالة واجب اما على الاتفاق كما في ذو مال واما على
 الصحيح كما في ابوك واخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على
 الامكان العام فيتناول الوجوب والجواز لان الممكنة العامة هي التي
 يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فان كان
 الحكم في القضية بالاجاب كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة

يستلزم الابن وكذا البواقي

عن جانب السلب لأن المخالف للإيجاب هو السلب وإن كان المحكم في
 القضية بالسلب كان مفهومه ارتفاع الضرورة عن جانب الإيجاب لأن
 سلب السلب هو الإيجاب فاذا قلت كل نار حارة بالامكان العام كان معناه
 أن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري وإذا قلت لا شيء من الحار بار
 بالامكان العام كان معناه أن إيجاب البرودة للحار ليس بضروري وقول
 الشيخ أبوك وأخوك إلى قوله بالواو والالف والياء قضية موجبة فاذا
 حملت هذه القضية على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة
 عن جانب السلب فيكون معناه أن سلب اعراب هذه الأسماء بالحروف
 ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن أن يحمل كلامه على الصحة
 دون الوجوب والجواز أي يصح بالواو والالف والياء فيتناول الوجوب و
 الجواز أيضاً ثم كما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلاث شرع في بيان
 ما يعرب بالحرفين ورفع بالالف فقال المشي وكلا وكذا قلت ولم يذكره
 لأنه فرع كلاف ذكر الأصل يغني عن ذكره وفيه نظر لأنه ذكر ثنتان مع أنه فرع
 اثنتان وأجيب بأن ذكره لنكتة وهي أن حكم التذكير والتانيث في باب
 العدد لما كان على خلاف جميع الأشياء صرح بلفظ المذكور والمؤنث فيهما
 للتبنيح على أن التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الأشياء كما في
 الواحد والواحدة على أنه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا
 أن نمنع صحة الأولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على أن الذكر عمل
 بالأصل فلا يتوجه نقضاً على أن هذا لا يراعى على المناسبة وهو غير مسموع
 وقوله مضافاً إلى مضمحل حال عن كلا وفيه احتراز عما إذا كان مضافاً إلى
 مظهر فإن حكمه مرجح حكم العصا نحو جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
 ومررت بكلا الرجلين وقوله واثنتان واثنتان عطف على المشي وقوله
 بالالف والياء خبر قوله المشي وما عطف عليه أي كائنته بالالف رفعاً
 والياء نصياً وجزاً وإنما عرّب المشي والمجموع بالحرف لأن كلامهما
 فرع الواحد والأعراب بالحرف فرع الأعراب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما
 وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للأعراب ثلثة فاعطى الالف للتثنية
 لخفتها وكثرة التثنية لأنها لا يختص بذكر العقلاء ولأن الالف في

الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان اولو فوق آخر ضميرها في الفعل
 وهوها واعطى الواو للجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكر العقلام
 اولان حصونها بجمع الشفتين اولانها ضمير الجمع في الفعل نحو فعلا
 ويفعلون اولو فوق آخر ضميره في الفعل وهوهم وفاخذها حالة الرفع
 فيهما القوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت الياء للضرورة
 و فرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتحة في التثنية و فوق ما قبل
 الالف وكسرة في الجمع لو فوق الياء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة و
 التنوين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيديويه فان قيل حرف الاعراب
 فيهما عوضا عن حركة الواحد فلو كان التنوين عوضا عنها لزم تكرار العوض
 قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض
 او يقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب
 المثني والجمع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار
 اعراب المثني بالالف رفعا والياء نصبا وجزا والجمع السالم بالواو رفعا و
 الياء جزا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرته في اعراب المثني والجمع
 بالحرف يوجد بعينه في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكسر
 والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع فينبغي ان يعطى
 الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضي
 اعرابا بالحرف لكننا تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح
 للاعراب في آخرها وقيل اعراب المثني والجمع بالحرف لان في آخرها حرفا
 دالا على التثنية والجمع وامتنع اعرابها بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة
 تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا
 اولى لانه اظهر في الدلالة من الاعراب تقديرا وان كان بحركة ولا مانع فان
 قيل هذا الدليل بعينه يوجد في العصافير ايضا متروك بين ان يعرب
 بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في
 الدلالة اظهر من المقدرو ان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد
 بعينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه
 بالحرف يلزم احد المحظورات الثلاث لان اعرابه بالحرف لا يخلو اما ان

يكون بالالف الملقوطة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم المتكسر
 وإذا غير جائزاً وبالالف الملقوطة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين
 وهو ممنوع أيضاً وبالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف
 أصليين الأعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ثبت عن تقدير الحركة فوقفت
 في تقدير الحرف فإذا تحقق المانع عن الأعراب بالحرف أعربناه بالحركة
 تقدير ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الف لفظاً لا يلتقي
 ساكنان بخلاف المثني والجمع حيث لا مانع من أعربها بالحرف لفظاً
 فأعربناهما بذلك وقيل أعرب المثني والجمع بالحرف لأنه وجد في آخر كل واحد
 منهما موضعاً حرفان الدالتان على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من
 هذين الحرفين لكل واحد من المثني والجمع لزم الترادف وهو خلاف الأصل
 فأخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما بالمانع وجعلنا لاختلافهما
 اختلاف الأعراب ووجه تخصيص الف بالمثني والواو بالجمع واشتراك
 الياء قد مر وإنما أعرب كلاماً مضافاً إلى مضمير بالحرف لأنه موحد اللفظ مثني
 بمعنى فعلنا بالاعتبارين في الحالتين فأعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية
 في حال الإضافة إلى المضمير وأعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في
 حال الإضافة إلى المظهر ولم يعكس لمناسبة المضمير مع المعنى في الخفاء ومع
 الأعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظهور ومع الأعراب
 بالحركة في الأصالة ولأنه إذا أضيف إلى مضمير يكون تأكيداً للمثني البتة فحمل
 على مشبوعه ولأنه إذا أضيف إلى مثني مضمير متصل صار معه لامتراجه به
 كلمة واحدة فتقوي أمر التثنية فيه لفظاً ومعنى فاجري مجرى المثني في الأعراب
 وإنما أعرب اثنتان واثنان بالحرف في كل حال لشبههما بالمثني لفظاً ومعنى
 أما اللفظاً فلو جرد الف والياء في آخرهما وأما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف
 كلاً فإنه يشبه المثني معنى لا لفظاً فأعرب أعرابه في حال دون حال ثم لما فرغ
 عن بيان ما يعرب بالحرفين ورفع بالالف شرع في بيان ما يعرب بالحرفين
 ورفع بالواو فقال جمع المذكر السالم وفي قيد المذكر احتراز عن جمع المؤنث
 السالم وفي قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجال والو
 جمع ذوات عن لفظه فإن قيل قد قالوا لم يوجد في العرب كلمة آخرها واو بعد

س
اعربها

ما إذا أضيف إلى مضمير

ضمة وهذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه في معرض التغير فلم يعتد به او
 يقال الواو فيه لما قام مقام الضمة صارت كأنها ضمة لا واو وعشرون
 واخواتها اي امثال عشرون ونظائرها من ثلثين الى تسعين واردة الامثال
 والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة المصريح بها بتشبيه النظائر
 والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكور وما عطف
 عليه اي كائنة بالواو ورفعا والياء نصباً وجرأ وقد مر الدليل على اعراب جمع
 المذكور السالم بالحروف وانما اعرب الواو بالحروف لانه يشبه جمع المذكور السالم
 لفظاً ومعنى اما لفظاً فلو جود ما يصلح للاعراب في آخره ولما معنى فلذلك
 على الافراد او لانه محمول على واحد وهو ذو طرد الباب وفي كلاً الدليلين
 نظراً ما الاول فلانه منقوض في نحو ادل وقلنس لوجود الشبه فيما ذكر
 فينبغي ان يحل على جمع المذكور السالم واما الثاني فلان المحل دليل ضعيف
 والاعراب بالحرف حكم ثبت بخلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت
 بدليل ضعيف ولان المحل لو كان علته للاعراب بالحرف لوجب ان يحل ابائك
 واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالمحل في بعض المجموع دون البعض
 تحكم محض واجيب عن الاول بان الواو في ادل وقلنس قد جعل ياء على قاعدة
 التصريفية فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الياء واو فيكون
 ثقيلًا وفيه نظر لان الواو في معرض التغير فلم يعتد به ولان الواو قائمة مقام
 الضمة فصارت كأنها ضمة لا واو فلا يكون ثقيلًا كما قلتم في الووعن الثاني
 بان الاعراب بالحرف صار اصلاً مهدلاً معتبراً في المجموع لكون كل واحد منهما
 فرعاً فصار الاعراب بالحركة كأنه فرع فيها فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان العمل
 بالمحل في ابائك واخوتك غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخرهما بخلاف
 الوحيث وجد في آخره حرف صالح للاعراب فامكن العمل بالمحل والاولى ان يقال
 ان الواو لم نجد في موارد استعماله الا معرباً بالحرف دعت الضرورة الى اعتبار
 يشبهه للجمع او الى حمله على واحد وان كان ذلك دليلاً ضعيفاً اذ لا وجه لاعرابه
 بالحرف سوى ذلك بخلاف ادل وقلنس وابائك واخوتك فان لم نجد هاهنا في موارد
 استعماله معبرة بالحروف قلتمس الضرورة الى اعتبار الشبه والمحل على الواحد
 وانما اعرب عشرون واخواتها بالحرف لانه يشبه جمع المذكور السالم لفظاً ومعنى

ايضا على ما مر في الوقت قليل اعرب بعض جموع المؤنثات ايضا بالواو والياء
 نحو سنين وثبون وقلدين وغيرهما من جموع المؤنثات فما فائدة تقييد الجمع
 بالذكر قليل هذا على طريق جمع المؤنث السالم فيحمل على حذف مضاف اي
 صيغة جمع المذكور السالم او حذف معطوف اي جمع المذكور السالم وما على صيغته
 فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لان صيغتها صيغة جمع
 المذكورين في عرف النحاة وان كانت من جموع المؤنثات او يقال ان المصنف لم
 يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لقلته ودأبهم المألوف ببيان
 ما هو الاغلب او يقال المراد بجمع المذكور السالم الجمع بالواو والياء والنون
 مجازا بطريق ذكر المذموم واردة اللازم لان جمع المذكور السالم في عرف النحاة
 واقع على الجمع بالواو والياء والنون الملازمة العرفية يكتفى لصحة المجاز و
 بهذا سقط ما قيل لوقال الجمع بالواو والياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ
 عن تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار
 ظهوره وعدم ظهوره فقال التقدير اي تقدير الاعراب على حذف المضاف اليه
 والاعراب التقديرية على حذف الموصوف وبقاء النسبة على خلاف القياس لثبوت
 قوله واللفظي اي الاعراب التقديرية المقدر على حذف الموصوف على حذف
 الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقديرية على
 اللفظي لانه قليل فقد مر رؤيا للاختصار لبيان وتعميم اللفظي في كل ما عدا
 وكلمة ما في قوله فيما تعذر مصدرية حينئذ اي التقدير كائن في وقت تعذر
 تلفظ اعرابه بحذف المضافين من ضمير تعذرا وموصوفة وموصولة والضمير
 في تعذرا عائد الى الموصوف او الموصول اي في معرب او في المعرب الذي
 تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذرا ايضا كعصا الكاف
 في محل الجر على ان يبدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر البتة
 المحذوف اي هو كعصا او في محل النصب على انه صفة مصدر محذوف اي
 تعذرا مثل تعذرا عراب عصا وغلالي مطلقا صفة زمان محذوف اي
 زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال او صفة مصدر محذوف للتعذر المحذوف
 مضافا الى عصا اي كتعذرا عراب عصا وغلالي تعذرا مطلقا من غير
 تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وبمثل غلالي كل معرب

بالحركة مضافا الى ياء المتكلم وانما تغذر الاعراب في عصا لتغذر الحركة على
 الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل هي الاعراب الموافقة
 الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المفرد قبل المركب فلما جاء
 الاعراب بالتركيب ودخول العامل ووجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره
 اذ لو اعرّب ج بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في
 حال الرفع والنصب ومماثلين في حال الجر وهما محال فاعربناه بالحركة تقدير
 في جميع الاحوال وهو مذهب المص وذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال
 الجر اذ يمكن ان يجعل كسرة جر كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا والاعلى
 الفاعلية واجيب بان يلزم توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر
 واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما
 لفظي وهو العامل والاخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبني
 في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير و
 سكون حرف العلة واجيب بان الاضافة يمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين
 المنافي له لكونه دالا على امكنته الاسم فكذا ما هو نازل منزلة وهو الاضافة فلا
 تؤثر في البناء الاثرى انهم لن ينبوا المضاف من المنادي والمنفي بل لا ينفى الجهر
 مع ان العلة التي اوجبوها البناء في مفردهما قائمة وفيه نظر لان بعض البنيات
 مضافة كحيث واذ وغيرهما فانها اضيفت الى الجملة مع انها مبنيّة وكجيب بان
 الاضافة فرضت مانعة لرافعة يعني ان الشيء اذا كان معربا قبل الاضافة فلاضافة
 تمنع بناءه ولما اذا كانت مبنيّا قبلها فهي لا ترفع بنائه والبنيات المضافة من هذا
 القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنيّة فلاضافة
 لا تمنع بناءها وان اضافة المبني نازلة منزلة التنوين المقدرة اى المفروضة و
 التنوين المقدرة لا تنافي البناء لعدم دلالتها على امكانية الاسم فكذا الاضافة
 النازلة منزلتها لا تنافي بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة منزلة التنوين المحققة
 وهي تنافي البناء لدلالتها على امكانية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها تنافيه
 فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان
 معربا قبل الاضافة ثم صار مبنيّا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ
 فكيف تكون منافية للبناء والشيء لا يكون علة لما ينافيه قيل الاضافة تمنع تأثير

علة اخرى في البناء لا تأثير نفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لان الاضافة
 اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنته له اذ العلة مقارنته تحكمها فكانت
 نازلة منزلة التنوين المقدرة فلا يكون مانعة له كما ان البناء المتقدم
 على الاضافة لا تمنعه الاضافة كذلك فان قيل فللمخضم ان يقول ان
 الاضافة في غلامي ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون مانعة
 له قيل لان ان الاضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال المخضم هو
 المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبنى واتصال الضمير وسكون
 حرف العلة فكانت الاضافة الى المبنى جزء علة البناء والعلة اذا كانت
 ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها وهذا لا ينبغي غلام عذبا لاتفا
 لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى و
 كذلك لا ينبغي غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى
 واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء يضاف الى
 آخرها وجودا على ما عرف والاضافة في غلامي آخرها وجود لان اتصال الضمير
 وسكون حرف العلة سابقان على الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها و
 لجيب بان يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة فلا
 يكون حجة في النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوفيق ما لم
 ينقل مخالفة بالتصريح وهنالم ينقل ذلك بالتصريح وقد هب قوم الى ان غلامي
 ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والبناء من
 صفات الآخر والجواب ان توسط الحرف الاخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء في
 الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءها في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ
 بالحركة تقديرا فالقول بكونه غير معرب ومبني غلط وقوله واستثقل على بناء
 المجهول عطف على ما عذر ابي التقدير كاشن في وقت استثقال تلفظ اعرابه
 او في معرب او في المعرب الذي استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما مر كقاص صفة
 مصدر محذوف او خبر مبتداء محذوف اي استثقالا مثل استثقال تلفظ
 اعراب قاض وهو مثل قاض والمراد بمثل قاض كل اسم ممكن في آخره ياء قبلها
 كسرة وقوله دفعا وجرّا ظرفان اي وقت رفع العامل وجره او حالان اي في حال
 رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب في قاض دفعا وجرّا لثقلها على الياء

بخلاف النصب فإنه يظهر أن الأعراب اللفظي أصله وإنه للنصب كخفته
 فيقال جاءني قاض ورايت قاضيا ومررت بقاض وقوله ونحو مسلمة يحتمل أن
 يكون مرفوعاً ومنصوباً على أنه عطف على قوله كقاضٍ أو على أنه خبر مبتدأ، ومخذوف
 أو صفة مصدر مخذوف ويحتمل أن يكون مجروراً على أنه عطف على قاضٍ ويكون
 التقدير وكثو مسلمة رفعا فإن قيل فعلى هذا يلزم تكرار أداة التشبيه وهو الكاف
 والنحو قيل لا تكرار إذا التشبيه الأول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعاً
 سالماً بالواو والنون مضافاً إلى ياء المتكلم وأصله مسلموي فابذلت الواو ياءً
 وادغمت في الياء كما في مرئي وإنما استثقل الأعراب في مسلمي رفعا لأن علامة الرفع
 فيها الواو وقد ابدلت في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما
 بالسكون فلما لم يبق الواو لفظاً قد رضى ضرورة وأما نصبه وجره فلفظي لأن علامتها
 الياء وهي ثابتة وبالأدغام لا يخرج الحرف عن حقيقته إذا المدغم والمدغم فيه
 حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فأنقيل الحكم بتعذر الأعراب في عصا
 وبالأستثقال في مسلمي غير متضم لأننا اعتبر التعذر والاستثقال بعد الأعلال
 فلا شك أن أعراب مسلمي بعد الأعلال متعذر لاستثقال مثل أعراب عصا
 حيث تعذر اللفظ بالواو بعد الأعلال وإن اعتبر قبل الأعلال فلا شك أن أعراب
 عصا قبل الأعلال مستثقل لامتداد مثل أعراب مسلمي وهذا ظاهر القول بالتعذر
 في عصا وبالأستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار
 المؤثر في تقدير الأعراب ولا شك أن المؤثر في تقدير الأعراب في عصا ما بعد
 التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فإن أعراب مسلمي في حالة
 الرفع بالواو وثقله قبل الأعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فإن أعرابها بالحركة
 وثقله قبل الأعلال يوجب ابدال الواو بالالف لا الساكن وتقدر بالحركة بل يوجب
 في تقديرها ما بعد الأعلال من التعذر فافهم فإنه فرق دقيق ويمكن أن يجاب عنه
 بأن الأعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة
 ونوع تلخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الأول مثل عصا فإن أعلاله لم يتوقف
 على التركيب بدليل أنه يعلل في حالة التعدد أيضاً والنوع الثاني مثل مسلمي فإن
 أعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لأنه مبني على اجتماع الواو و
 الياء واجتماعهما مبني على اعتبار الأضافة بين مسلمون وياء المتكلم وأضافة شيء

الى شي امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النجاة من واضع المفردات معللا
 يابدال الواو والفاء فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعد رفيه الاعراب اذ
 الالف لا يقبل الحركة فحكموا بتعد الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب
 او بعد بخلاف صلي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو رفعاً غير معلل
 بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه
 بالواو رفعاً والياء نصباً وجرّاً لان الرفع ثقل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم
 الاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه
 رفعاً وجعلوه معللا بابدال الادغام للوضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتماعا وسبق
 احديهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما
 تران علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بانصواب ثم كما فرغ عن
 بيان الاعراب التقديري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كائن فيما
 علاه اي فيما عدا ما تعد راواستثقل وقيل الضمير عائد اليهما بتاويل المذكور لان
 الضمير الواحد لا يعود الى الشئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه
 باو يجب افراده لان الواحد الامرين غير معين يقال زيدا وخمرا قائما ولا يقال قائما
 فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل من غير تعريف قصد الان
 تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كامة موصولة مبتدأ متقدمة الخبر
 او خبر غير المنصرف وهو مبتدأ وغير وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغل في
 الابهام الا انه يصير معرفة عند اشتهاه بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد
 نحو عليك بالحركة غير السكون وهنا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف
 فتصير معرفة ويكون كامة مانكرة موصوفة خبر او قوله غير المنصرف مبتدأ وخبر
 وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص في نحو ولعبد مؤمن خير
 من مشرك لكنه يمتنع تعريف الخبر فلا يكون ما ج موصولة وقوله علتان فاعل
 فيه لاعتماده على الموصول او الموصوف او مبتدأ وفيه خبره والجملة الظرفية او
 الاسمية صلة او صفة وقوله من تسع صفة علتان اي علتان كائنتان من تسع
 والتكثير في مقام العهد اذ التسع معهودة معينة لكن نكرها للتفخيم اي من تسع
 صفة لتفخيم شأنها حيث بلغ قوة تأثيرها الى غاية صار الاصل وهو الاسم فرعاً
 لفرعه وهو الفعل ومنعه عما يستحقه على الاختصاص وهو الجر والتنوين وقوله

او واحدة منهما تقوم مقامهما عطف على قوله علتان والجبر والجور صفة واحدة و
 الجملة الفعلية صفة بعد صفة اي ما فيه علة واحدة كالثمة من التسع يقوم مقام
 علتين وانما عدل عن تعريف المتقدمين وهو ما يختزل عنه الجبر والتشوين لان
 الحكم باختزال الجبر والتشوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف به غير المنصرف لزم
 الدور واجيب بان اختزال الجبر والتشوين امر يعرف باستعمال العرب قبل ان يعرف
 غير المنصرف فلادور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعلة واحدة الا ترى ان الملك
 اذا ثبت بالشراء لا يثبت بالهبة والوصية والارث وذلك لان علتين اما ان يكفى
 كل واحدة منهما للثبوت لا فان كانت تكفى لزوم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد
 وان لم تكن كافية فليس بعلة تامة فكيف ثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعتلين
 قيل كلام الشيخ ما ولاي ما فيه جزء اعلة ذات جزئين على طريق ذكر الكل واردة للجزء
 او محمول على حذف صفة اي ما فيه علتان ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو
 مشابهة الفعل وذلك لا يتحقق الا بمجموع علتين فكان كل واحد منهما جزء علة
 او علة ناقصة لان احدى علتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالآخرى
 توجت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط علتين لا يخفى اما ان يكون
 للفرعية او لمنع الصرف لو اريد الاول لا غنى عن التاويل بجزئي علة وعتلين ناقصتين
 اذ الفرعية بجهتين فكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد الثاني لزم
 تعريف الشيء بما يساويه بالمعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي غير المنصرف
 في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على هند وسلاسل ومسلات
 علم امرأة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما مع انها
 منصرفات قيل المراد علتان معتبرتات والعتلتان فيها غير معتبرتات لمعارض و
 مانع فان هند وان وجد فيه علتان لكن خفة سكون الوسط يعارض ثقل احد
 علتين وكذا سلاسل واغلا لا وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود
 الا هم عند هم يعارضهما وكذا مسلمات علم امرأة وان وجد فيه علتان لكنا لوقلتا
 بعدم انصرفات المقابلة المصودة في المنقول عنه لان التشوين دخلت فيه
 بمقابلة نون ولزم قلب طبيعة النصب لان النصب في المنقول عنه تابع للجزء وفي غير
 المنصرف على العكس ففوات المقابلة بمنع التشوين ولزوم قلب طبيعة النصب
 بمنع الجبر يعارضتان كلتا علتين فعدم الحكم ههنا لما منع وفيه نظر لانه لا يخفى

اما ان يراد به علتان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف او لا ختزال البحر والتنوين
 وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بهجري على وعلى الثاني يلزم تعريف الشيء بما
 يساويه وعلى الثالث يقع على المصنف عما ابي عنه وهو لزوم الدور ثم لما ذكر العلل
 التسع في حد غير المنصرف مجملة والتعريف الاجمالي محل بالغرض شرع في بيانها
 مفصلة فقال وهي اي العلل التسع التي سبق ذكرها الفرعية الاسم او منع الصرف
 مذكورة في هذين البيتين وهما عدل وهو في كلام المصنف خبر لقوله وهي
 الخارج عن البيت اي وهي هذا المجموع وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه
 ولم يصرح بكونها من كلام الغير في كلام الشاعر بدل من قوله تسع المذكورة البيت
 الذي قبله وهو مواع الصرف تسع كلها اجتمعت ثلثان منها فاللصرف تصويب
 او خبر مبتدأ محذوف اي وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتنوين والالايتيم
 الوزن ونجدة ثم جمع ثم تركب والنون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه
 صفة النون يجعل لامها زائدة بدليل ذكر سائر العلل نكرة اي ونون زائدة او على انه
 بدل من النون محذوف موصوف اي والنون نون زائدة او على انه خبر مبتدأ
 محذوف اي والنون هي زائدة والجملة معترضة او صفة النون يجعل لامها زائدة
 اي نون هي زائدة او محذوف الموصول اي والنون التي هي زائدة واما النصب فله
 انه حال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله وهي النون لان النون معدودة
 من عدل غير المنصرف مشتهرة بكونها زائدة اذ لم يتحقق الفرعية في غيرها وكانت
 الجملة السابقة متضمنة لمعنى الزيادة يصلح قوله زائدة ان يكون حالا مؤكدة
 لتقد ير مضمون تلك الجملة على نحو قوله من كان مشهورا بالشجاعة انا فلان
 رجلا شجاعا او على انه حال منقلبة عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل مواع
 الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا ينصبها وفيه نظره لان الاعراب المحكي
 انما يصح اذا كان معهودا كقولك رفعت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذ لم يكن معهودا
 فلم يصح لانه يفضى الى فتح باب الهذيان وسد باب التخطية في الكلام العربي لان كل
 مرفوع ومنصوب ومجرور يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب ان
 لا يكون تركيب من التركيب العربي خطأ وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى
 في لما عرف ان كلمة من تكون في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند
 ولدى ولد من حروف البحر الا من قوله الف فاعل من قبلها لاعتماد على الموصوف

كذا وكذا والنون زائدة وما قيل ان نصبه على انه حكمية عن حال في قولنا يمنع الصرف كذا وكذا
 كما في قول يمنع الصرف كذا وكذا

او على ذي حال او مبتدء متقدم الخبر والجملة الظرفية والاسمية او حال و
 وزن فعل وهذا القول تقريبي اي القول بانها تسع مقرب الى الصواب وفيه
 احتراز عن قول من قال بانها عشرة وزاد شبر الف التانيث في ارضي علما وعن
 قول من قال بانها احدى عشر وزاد موازنة الجمع في سراويل وعن قول من
 قال بانها ثلثة عشر وزاد تكرار التانيث في حمراء وجبلى وتكرار الجمع في مساجد
 ومصاييم ومراعات الاصل فيخوا حمر علما وانما كان قول هذا الفرق بعيدا عن
 الصواب لما فيه من جعل التبع اصلا براسه والقول المنظوم مقرب الى الحفظ لما
 ان النظم اليسر حفظا من النثر والقول بانها تسع تقريبا لتحقيق اذ العلة في التحقيق
 ثمانية لان الالف والنون المضارعتان لالف التانيث ملحقان بالالف التانيث
 المضارعة بينهما كما ان الف اللاحق في ارضي ملحق بالالف التانيث كذلك ثم لما فرغ
 عن بيان العلة التسع في البيتين شرع في بيان امثلهما على ترتيب ذكرها في
 البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث
 بالتاء والمعرفة وزيب مثال التانيث المعنوي والمعرفة وانما ذكر المثالين لنوع
 التانيث اهتماما لشانه لظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في الملحمة مع التذكير
 الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيث في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابراهيم
 مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعد يكرب مثال التركيب وعمران
 مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل ثم لما فرغ عن تعريف غير المنصرف
 وبيان العلة والامثلة شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم غير المنصرف ان
 لا كسرة ولا تنوين كلمته ان مخففة من المثقلة وضمير الشأن اسمها وكسرة بالفتح
 على انه اسم لا وخبره محذوف اي لا كسرة فيه ولا مع اسمها وخبرها خبران المخففة
 وهي مع اسمها وخبر خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة ويجوز في قوله
 لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف في الاحول ولا قوة وانما لا يدخل في غير
 غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه يشبه الفعل في الفرعيتين لان الفعل له فرعيتان
 من جهة افتقاره الى الفاعل وفرعية من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا غير المنصرف
 لان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف ان العدل فرع المعدول عنه والوصف
 فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع النكرة والعجمة فرع العربية
 والجمع والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الالف التانيث ووزن الفعل

في الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر الشبه بين الاعراب المختص بالاسم وهو الجزم ما لم
 يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والاضافة ويمنع علامة التمكن وهو
 التنوين وإنما لم يمنع في الاستشبه بفرعية واحدة حاصلة من علتها واحدة لما ان المشابهة
 بالفرعية غير ظاهرة ولا قوة فاحتاجت في حصولها الى معاضدة ومعاونة لفرعية
 اخرى مثلها فان قيل قد يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعتين
 الحاصلتين بالعلتين كما في الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علماء اللغويين عند
 من جعله غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه ان الكسرة والتنوين قيل انما
 لم يمنع الكسرة والتنوين فيها المانع يمنع اما في الضرورة والتناسب فظاهر لان
 الضرورة تبيح المخطورات والتناسب امر مقصود اهم عندهم واما في مسلمات
 فلان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره بحمله على النصب
 بقلب تبعيته اذ النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بانصرافه كما ذهب اليه البعض
 فلا يرد شيء واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف
 مشهور قال قوم انه ممنوع تبعاً للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصداً كالتنوين ودلائل
 الفريقين المذكور في المطولات وفي كلام المصنف اشارة الى اختيار مذهب الفريق
 الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضده
 لان الشيء يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اي صرف غير المنصرف للضرورة اي
 لا اضطرار الشاعر لان الضرورات تبين المحظورات كقول امرئ القيس ^{شعر} ويوم دخلت الحنظل
 غيرة قالت لك الويل انك مرجلي وكقول صاحب المنظوم ^{شعر} ثم فتاوى زفر
 بعد ما هو قول الشافعي وحده اول التناسب لان التناسب مقصود اهم عندهم مثل
 قوله تعالى سلا سلا واغلا لا وسعير اصرف سلاسل تناسب اغلا لا
 وسعيرا وانما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظائرها بخلاف نظائر التناسب
 فان قيل صرف غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جافى
 حتى قرئ في قوله تعالى وسلا سلا منونا وغير منون فكيف يستقيم قوله ويجوز
 صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه
 ازسلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب
 والجواز وقد مر تفسير الامكان العام في الاسماء الستة ونقول المراد بالجواز
 ههنا عدم الامتناع اي لا يمنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب

الالشبه

لطيفة

والجواز أيضاً فإن قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود العلتين
 وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجز والتنوين فالصرف عند عبارة
 عن انتفاء العلتين وعند غيره عن وجود الجز والتنوين فإذا كان الصرف عند
 عبارة عن انتفاء العلتين فكيف أطلق الصرف هنا على وجود الجز والتنوين
 وما باله خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم هنا حيث أطلق
 الصرف هنا على وجود الجز والتنوين دون انتفاء العلتين لأن غير المنصرف
 عند الضرورة والتناسب يدخله الجز والتنوين ولا ينتفى فيه العلتان قيل
 يمكن أن يحمل كلامه على حذف المضافين أي يجوز جريان حكم صرفه وهو وجود
 الجز والتنوين للضرورة والتناسب فلا مخالفة ويمكن أن يحمل الصرف هنا على
 معناه اللغوي دون الاصطلاحي فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عنه
 للضرورة والتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير في قوله صرفه عائداً
 إلى الحكم دون غير المنصرف ويمكن أن يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازاً على
 طريق ذكر الملزوم وإرادة اللزوم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين
 فلما ذكر في حد غير المنصرف أو واحد منها تقوم مقامها ولم يبين أنه إتيان علة
 تقوم مقامها شرع في بيان ذلك فقال وما يقوم مقامهما الجمع والفا
الثاني أي العلة التي تقوم مقام العلتين لفرعية الاسم لو منع الصرف
 سببان الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والمدودة ولما
 يقوم الجمع مقام العلتين لأن صيغة منتهى الجموع لا ترفع للجمع بحيث لا ينفك هذه
 الصيغة عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمع ثانٍ وكذا الف الثانية إنما يقوم مقامها
 للزومها للكلمة أيضاً بحيث لا تنفك الكلمة عنهما فجعل لزومها بمنزلة ثانية ثانٍ ثم
 لما بين العلة التسع مجتمعة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها شرع في بيان ذلك
 قال **فالعلة** الفاء للتفسير واللام للعهد أي العدل الذي سبق ذكره تخرج
 عن صيغة الأصلية أي خروج الاسم عن صيغة أي هيئة الأصلية إلى صيغة أي
 هيئة أخرى والعدل مصدر مجهول أي كون الاسم معدلاً ولذا فسر بالخروج
 دون الإخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يصح تفسيره بعدم التطابق
 المراد بخروج الاسم مادة الاسم أو خروج معناه كذا في الحواشي أعلم أن كلمة
 هو في قوله أو خروج معناه لترديد في العبارة أي سواء أريد بخروج الاسم خروج

مادة الاسم او خروج معناه نحو عمر مثلاً فان يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو
 العين والميم والراء عن صيغته الاصلية وهي عامر الى صيغة اخرى وهي عمرو وكذا
 يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلية عن صيغته الاصلية وهي عامر الى
 صيغة اخرى وهي عمرو على هاتئامثلة العدل فان قيل هذا الحد صادق على
 التغيرات التصريفية بتمامها قياسية او شاذة قيل معناه خروج الاسم عن
 صيغته الاصلية خروجاً غير تصريفي او خروجاً فيما يحث عنه في النحو بقربته
 ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاح فيخرج التغيرات التصريفية
 بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها
 قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجاً غير تصريفي لا معنى وتخفيف
 فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن
 صيغته الاصلية فيخرج الترخيم لانه تغير المادة لا خروجها عن صيغته الاصلية و
 التقدير ليس بداخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الاصلية
 وقوله تحقيقاً صفة مصدر محذوف اي خروجاً محققاً وهو ما لا يقال بعد لية
 لضرورة منع الصرف ولا تتبع الاخوات ولا التحقق البناء بل بدليل آخر وقوله كثلث
 ومثلث صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خروجاً محققاً كائناً خرج ثلث و
 مثلث او خبر مبتداء محذوف اي وهو كخرج ثلث ومثلث فالهما معد ولا ن عن
 ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ وكذا احاد وموحد و
 ثنائي ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى عشرة ومعشر تسكاً بقولهم
 خماسي وسداسي والجواب ان النسبة لفظية اي صورية لا معنوية واخر فانه
 معدول عن الآخر يضم الهمزة او عن آخر من يفتح الهمزة ممدوداً لانه جمع اخرى و
 هو تانيث آخر وهو فعل التفضيل وهو ما اشتق منه بما يلزمه احد الامور
 الثلاثة اللام والاضافة او من وتقدير الاضافة توجب التنوين او البناء او
 الاضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل وياتيم تيم عدي وليس في آخر شيء من
 ذلك فتعين كونه معدولاً عن احد الآخرين فان قيل لو كان معدولاً عن الآخر
 لوجب ان يكون معرفة كالآخر اذا العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو
 نكرة يقال بطلاني رجال اخر قيل لا غير في اختلاف آخر والاخر تعريف وتنكير البقاء
 اصل المعنى والتعريف امر طاري فلا يشترط بقاءه فان قيل لو كان معدولاً

عن الآخر لوجب ان يكون مبنيا للتضمن معنى اللام كما مس فانه معدول عن الامس
 فكان مبنيا قيل امس معرفة فكان بناؤه باعتبار انه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار
 انه معدول عن الامس بخلاف اخر فانه نكرة فكان معدولا لا متضمنا فلم يكن فان
 قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيا للتضمن معنى من مثل لا
 رجل قيل انه ليس بمتضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث جاء بمعنى
 غير بمعنى جاءني زيد ورجل اخراي خير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تلخا من
 زيد في معنى من المعاني وهذا وجبت المطابقة مع موصوفه افرادا وتثنية وجمعا
 وتذكيرا وتانيثا يقال جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخر ولو كان
 معنى للتفضيل باقيا فيه لما شني وجمع لان افعال التفضيل المستعمل بمن كان مفردا
 مذكرا لا غير فان قيل آخر يضم الهزمة جمع وآخر يفتح الهزمة الممدودة مفرد ولا يجوز
 ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون اخر معدولا عن آخر من قيل آخر من
 بمعنى الجماعة دون المفرد كفضل في قولك علماءنا افضل من علماءهم وانما لم يجمع لما
 كان افعال التفضيل لو استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان بين العدل
 والتضمن عموم ما وخصوصا من وجه اذ قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا
 رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل ولا يوجد التضمن
 نحو آخر فانه معدول عن الآخر وآخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن
 والعدل جميعا نحو امس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء
 معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما نحو يوم الجمعة في صمت فانه
 ليس بمعدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخله في الهيئة لجواز
 الفصل بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها
 لا بنفس قوله صمت يوم الجمعة وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون
 الميم او عن جماعي او جعاعات لانه جمع جمعاء وهو ان كانت صفة كان حقها
 ان يجمع على فعل كحمر او حمر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في
 التكسير على فعال وفي التصحيح على فعلاوات كصحراء صحاري او صحراوات و
 لما جاء فعل بضم الفاء ونظم العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكر فان قيل
 هذا منقوض بجميع المجموعات الشاذة كانيب واقوس اذ القياس ان ياب
 واقواس على ما عرف ان الاجوف ولو كان او يا ثيا لا يجمع على افعال فنبغي

ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل اوزان العدل مشهورة محصورة بالاستقرار
 وهما ليسا على اوزان العدل المشهورة فيحملان على الشذوذ ودون العدل وقوله
 او تقدير اعطف على قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله اي خروجا
 مقدرا اي مفروضا اما الضرورة منع الصرف كعم حيث قد رفيه العدل ونسوة
 منع صرفه لان لم يوجد في الاستعمال الا علما غير منصرف وغير المنصرف لا يكون
 بدون العلتين ولم يوجد فيه علتة سوى العلمية فقد رفيه العدل لا يمكنه وتعد
 غيره حفظا لقاعدتهم فكانه عدل عن عام العلم واما التحقيق البناء نحو حضار
 وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة حيث قد رفيه
 العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لثقل الراء لانها من
 حروف التكرار وانما يتاقي البناء فيه بتقدير العدل لتحقيق الشبه بفعال التي هي
 بمعنى الامر في الوزن والعدل نحو نزال وتراك واما الحمل على الاخوات نحو خدام
 وقطام وفي اكثر النسخ وقع باب قطام في تميم حيث قد رفيه العدل عند هم
 لان اخواته من نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام
 الاعيان المؤنثة من نحو خدام وقطام حملا عليها طرد الباب ولم يحتاجوا في حق
 منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما احتج في عمر لوجود التعريف والتانيث
 الا انهم يقدرونه فيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقق الشبه
 بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون
 مؤثرا في البناء عند هم لضعفه وانما يؤثر في حضار وطمار لثقل الراء فوجب
 التخفيف فيه بالامالة وهي لا يتاقي بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم
 لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر وذوات الراء لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى
 الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عند هم ايضا للحمل
 على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديري
 وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والكراديباب قطام ما دان من اعلام
 الاعيان المؤنثة على وزن فعال معدول عن فاعلة ولا يكون في آخره راء وبعض
 الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام لحمله على نزال وتراك وفيه نظر
 لانه ان اعتبر شبهه بها في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب وكلام
 وسلام وان اعتبر في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قد ر العدل فيه

ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل اوزان العدل مشهورة محصورة بالاستقرار وهما ليسا على اوزان العدل المشهورة فيحملان على الشذوذ ودون العدل وقوله او تقدير اعطف على قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله اي خروجا مقدرا اي مفروضا اما الضرورة منع الصرف كعم حيث قد رفيه العدل ونسوة منع صرفه لان لم يوجد في الاستعمال الا علما غير منصرف وغير المنصرف لا يكون بدون العلتين ولم يوجد فيه علتة سوى العلمية فقد رفيه العدل لا يمكنه وتعد غيره حفظا لقاعدتهم فكانه عدل عن عام العلم واما التحقيق البناء نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة حيث قد رفيه العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الامالة الواجبة لثقل الراء لانها من حروف التكرار وانما يتاقي البناء فيه بتقدير العدل لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر في الوزن والعدل نحو نزال وتراك واما الحمل على الاخوات نحو خدام وقطام وفي اكثر النسخ وقع باب قطام في تميم حيث قد رفيه العدل عند هم لان اخواته من نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة من نحو خدام وقطام حملا عليها طرد الباب ولم يحتاجوا في حق منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما احتج في عمر لوجود التعريف والتانيث الا انهم يقدرونه فيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن لان العدل التقديري لا يكون مؤثرا في البناء عند هم لضعفه وانما يؤثر في حضار وطمار لثقل الراء فوجب التخفيف فيه بالامالة وهي لا يتاقي بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر وذوات الراء لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عند هم ايضا للحمل على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديري وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والكراديباب قطام ما دان من اعلام الاعيان المؤنثة على وزن فعال معدول عن فاعلة ولا يكون في آخره راء وبعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام لحمله على نزال وتراك وفيه نظر لانه ان اعتبر شبهه بها في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب وكلام وسلام وان اعتبر في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قد ر العدل فيه

لأجل المشابهة في العدل ألا ترى أنك لو اعتبرت شبيه الألف والنون في سكران
 بالفي التانيث في حمراء في حق منع الصرف كان باطلاً لأنه يستلزم الدور وهو متنع
 الاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا أن تقدير العدل
 فيه للجمل على نحو حضار وطمار باعتبار كون كل واحد من اعلام الاعيان المؤنثة
 ثم لما فرغ عن بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال الوصف شريطة أي شرط
 الوصف في منع الصرف والمراد الوصف المانع من الصرف أن يكون في الأصل أي
 في الوضع ثم الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين أحدهما كونه تابعاً يدل على
 معنى في متبوعه وثانيهما كونه ذاتاً باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد
 هنا وهذا أولى مما قيل كونه موضوعاً لذات باعتبار المعنى المقصود لأنه حينئذ
 يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد أن يكون في الأصل جزءاً
 لا وهما وقبراً حترار عن قول من قال إن أفعى للحية واجدل للصقر وأخيل للطائر
 غير منصرف لتوهم الوصف الأصلي فيها على ما سنبين فإن قيل الوصف مؤثر في
 منع صرف ثلث وليس فيه وصفاً أصلياً لأنه وضع للعدالة للوصف قيل الوصف
 فيه أصلي حكماً لأنه لم يستعمل بعد العدل إلا وصفاً فكان موضوع للوصف فكان غير
 المنصرف للعدل والصفة الحكيمة فإن قيل الوصف مؤثر في منع صرف أجمع على
 قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع أن الوصف فيه ليس بأصلي
 لأنه وضع للتأكيد دون الوصف قيل الوصف فيه أصلي تقديره لأنه بمعنى الاجتماع
 فهو في الأصل وصفه إلا أنه لا يجري على موصوفه فقد رفيه الوصف وتقاتل أن
 يقول أنه في الأصل من أي الصفات من باب فاعل الصفة كاحمر حمراء من باب
 فاعل التفضيل كالأفضل والفضل لا يستقيم الأول لجمعه على أجمعون ولو كان
 من باب أحمر لما جمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر إلى أصله على جمع مثل
 سود ودهم وبالنظر إلى نقله إلى الأسمية بالغلبة على جامع مثل أسود وأدهم أما
 أجمعون فلا يجوز لأقبل الغلبة ولا بعدهما وكذا لا يستقيم الثاني لكون مؤنث على
 فعلاء ولو كان من باب أفضل لكان مؤنث على جمعي كالفضلي والآخرى أجيب بأنه
 محتمل أن يكون من باب أحمر بدليل تانيثه على جمعاء إلا أن جمعه على أجمعون شاذ
 ومحتمل أن يكون من باب أفضل بدليل جمعه على أجمعون وعدم كونه من الألوان
 والعيوب والحلي إلا أن تانيثه على جمعاء شاذ فكان غير المنصرف لوزن الفعل و

في جمع
 أسود وأدهم

الصفة التقديرية أما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع عند غير
منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما سيجي في قوله المعرفة بشرطها ان
يكون علمية فإن قيل الوصف مؤثر في ادبر تصغيره ورجع دار مع ان الوصف
فيه ليس باصلي لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار ما راض التصغير
قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا له
وكان غير منصرف بوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله فلا تنزه الغلبة
جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا تنزه الوصف غلبة الاسمية العارضة
على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ
لبعض ما وضع فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما
تخرج عن الوصف العام فلذلك اي فلاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم
مضرة الغلبة اياه صرف اربع في مرث بنسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف
لعروض الوصف لان وضعه للعدد المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان
يكون لكونه قابلا للبناء لعدم كون الوصف الاصيل فكيف يصح هذا التعريف قيا
المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذ
القياس ان تلحق التاء للمؤنث دون المذكر وامتنع عن الصرف اسود وارقم اسمان
للحمة السوداء وعلى سبيل الغلبة العارضة وادهم اسم للقيد على سبيل الغلبة
العارضة لاصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي
سواد وارقم بمعنى ذي رقة وادهم بمعنى نكهة اي سواد فان قيل ما لم اعتبر الوصف
الاصيل بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية في نحو احمر علم قيل لان
العلمية وضع ثاب فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما
بمخلاف غلبة الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا يخرج
الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرورتها علما فانها تخرجها عن
الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف
وفي العلمية عدم ملاحظة غالبها فكم من اسود سمي بالحمري والعكر فان قيل
ما وجه اجتماع التي التعليل في قوله فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل
لانها تدل على ابتداء صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه
بلفظ ذلك هو اشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابتداء

اثر الاشتراط المذكور فيهم الفاء للنتيجة واللام للتعليل فعلى هذا كان قوله صرف
 لاجع الى اشتراط كونه في الاصل وقوله امتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير
 التقدير فصرف اربع في مرتب بنسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل
 وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك
 لف وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا انشرفا ان قيل كيف تمتنع اسود وليس فيه
 سبب سوا الوصف الاصيل لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود
 قابل للتاء حيث يقال للحية الالشي اسودة فكيف يصح التقريع الثاني قيل قد ذكرنا
 ان المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود تحقق على خلاف القياس اذ القياس
 ان يقال في مؤنث اسوداء لكن التاء ملحقة بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا
 عبرة لقبوله التاء ونقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع
 عن الصرف واسود تمتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصيل وهو بهذا الاعتبار
 لا يقبل التاء اصلا حيث يجيء مؤنث بهذا الاعتبار اسوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة
 الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير تمتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف
 ووزن الفعل وقوله وضعف عطف على قوله صرف اي لاجل اشتراط كون الوصف

في الاصل

جزما لا وهما ضعف منع افعي من الصرف وهو اسم للحية واجدل اسم للصقر واخيل
 اسم للطائر الذي فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيها بناء على توهم اشتقاق افعي
 من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعني
 يحتمل ان يكون افعي مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون افعي بمعنى الخبث
 وسمى الحية به لخبائثها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوي
 وسمى الصقر لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كتيجان جمع تاج وهو ما يكون على
 الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان وسمى الطائر الذي
 سمي ببلان ذو خيلان اي ذي نقوط ونقوش فان قيل هذا الاسماء منصرفات
 عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم
 فكيف قال وضعف منع افعي الى آخره بل الحق ان يقول صرف افعي او يقول وامتنع
 منع افعي قيل معناه وضعف منع من منع افعي من الصرف لان منعه يخالف
 قول الجمهور فكان ضعفا ثم لما فرغ عن بحث الوصف شرع في بحث التانيث
 فقال التانيث بالتاء الجار والمجرور صفة التانيث اي التانيث الكائن بالتاء

شرطه في منع الصرف العلمية أي علمية المؤنث أي كون المؤنث علمًا قوله التانيث
مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ
الأول وإنما شرطت العلمية في التانيث ليصير التانيث لازماً للعلمية لأنه لو لم
يكن علماً لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فيكون معدوماً من وجه فلا
يؤثر في منع الصرف ولا بد لمنع الاسم عن أصله وهو الانصراف من دليل قوي
وذلك هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لأنه وضع ثان
ما ينع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قائمة في مرتب بامراً قائمة مع تحقق الوصف
والتانيث بالتاء من غير العلمية فإن قيل ما بالهم اعتبار اللزوم في علة منع الصرف
ولم يعتبروا ذلك في علة البناء حتى بني لأرجل واحد عشر ويازيد ونحو ذلك
مع عروض علة البناء مع كون البناء أعلى من منع الصرف في خلاف الأصل لأن
سلب اعراب الاسم بالكلية أشد من سلب الجرو والتكوين قيل لأن علة البناء
قوية حتى أثبت مفردة بخلاف علل منع الصرف فإنها ضعيفة حتى لا تؤثر بغير
معاضدة ومعاونة وإنما قيد بقوله بالتاء احترازاً عن التانيث بالالف الممدودة
والمقصورة كهماء وجبلى فإن العلمية لا يشترط فيهما لأن التانيث بالالف لازم
بدون العلمية فيقوم مقام العلتين والتانيث المعنوي وهو الذي لم تظهر تأوّه
كذلك أي كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لأنه لو لم يكن علماً
لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازماً والتانيث المعتبر هو
اللازم ولهذا صرف جريح في مرتب بامراً جريح مع تحقق الوصفية والتانيث
المعنوي من غير العلمية وكذا صرف أرب مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي
من غير العلمية ثم لما شارك الشيخ المؤنث المعنوي والمؤنث اللفظي في كونها
مشروطة فيهما العلمية وذكر ما عموماً مشترك بينهما ودرغ من بيانه شرع في بيان
ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال وشرط تختم تأثيره أي شرط وجوب تأثير
التانيث المعنوي وفيه إشارة إلى أن العلمية فقط شرط جواز تأثيره أما شرط
وجوب تأثيره فإن يكون مع العلمية الزيادة على الثلاثة أي ثلاثة أحرف أو تحرك
الأوسط إضافة المصدر إلى الفاعل أو العجمة إنما اشترط في تختم تأثيره أحد هذه
الأمور الثلاثة لأن منع الصرف لأجل الثقل الحاصل من تحقق العلتين ولو لم يكن
أحد الأمور الثلاثة لكان المؤنث ثلاثياً ساكناً لا وسطاً فيأبى فيكون في غاية

الخفة التي من شأنها ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره فاشترط احد هذه
 الامور ليكون المؤثر ثقيلاً فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا
 الثاني لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان
 العجم ثقيل على العرب ولقائل ان يقول ما جعل احد الامور الثلاثة شرطاً تحتم تأثير
 التانيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرطاً العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل
 هند وردت كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضاً ولو جعل ذلك
 شرطاً تحتم منع صرف المؤثر المعنوي لكان صواب اللهم الا ان يجاب بان العلمية
 سبب قوي حتى كانت سبباً بنفسها في بعض المحال وشرطاً في البعض واثرت
 منفردة في منع الصرف عند الكوفية فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التانيث
 المعنوي فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تأثيره احد
 الامور الثلاثة وانما اختص تحتم تأثير المؤثر المعنوي بهذا الشرط دون التانيث
 بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب للتأثير على كل حال لقوته بظهور علامته
 في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورد المصنف في
 قوله وشرط تحتم تأثيره قيل انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلاً وهما غير ثقيل
 فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح فهند يجوز صرفه لخلوه عن جميع
 شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية وزينب اسم امرأة كهند
 وسقرا اسم جهنم وماه وجور اسم اقيمتين ممتنع خبرله وزينب وما عطف عليه
 ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التأثير وهو الزيادة على الثلاثة
 في زينب وتحرك الاوسط في سقرا والعجمة في ماه وجود فان قيل شرط تأثير العجمة
 العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين
 الامرين في ماه وجود فكيف تؤثر العجمة فيها قيل ان احد هذين الامرين شرط
 كون العجمة سبباً مؤثراً في منع الصرف والعجمة في ماه وجود غير معشيرة في كونها
 سبباً مؤثراً في منع الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث والتقوية له اذ لوة لها
 لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كونها مرجحة
 مقوية كونها سبباً مؤثراً في منع الصرف فالحاصل ان تأثير الشيء على نوعين على
 طريق الشرطية كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي او على طريق السببية كالعدا
 في ثلث والعجمة في الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول اذ لو كانت

سببا فيه لسمع نحو اوط و نوح غير منصرفين في كلام فصيح او غير فصيح ولم يسمع
فان سمي به اى بالموث المعنوي مذكور فشرطه الزيادة على الثلاثة ليكون الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث فقدم ان سمي به مذكور منصرف لغوات التانيث لفظا
لكونه خاليا من علامة التانيث وحكم لغوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء
التانيث ومعنى لكونه اسم مذكور حكما فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود
تاء التانيث حكما لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء
التانيث ولهذا قالوا في النسبة الى خبلى خبلي وحبلى بحذف الالف وقلبها
ولم يحزوا في نحو حبارى الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو
حبلى بمنزلة حبارى فلم يحزوا فيه الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتزويل
حركة الوسط منزلة الحرف الخامس فهذا دليل على ان حركة الوسط في حكم الحرف
عندهم قيل لم يعتبر ههنا بتحرك الاوسط لان اعتبار نائب النايث بعيد
وعقرب ان سمي به مذكور ممتنع لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث فان
قيل نحو كلاب مؤنث معنوي ولو سمي به مذكور صرف مع وجود الزيادة وكذا
نحو باب علم امرأة ايضا مؤنث معنوي ولو سمي به مذكور صرف ايضا مع وجود
الزيادة قيل المراد بالموث المعنوي الذي لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن
منقولا عن مذكور فيخرج نحو كلاب لان تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا ينفسر اللفظ
فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحو باب حيث كان في الاصل مذكور بمعنى سحاب
ثم نقل منه وجعل علم امرأة فاذا جعل بعده علم رجل لا يكون غير منصرف لانه
يرجع بعد تسمية المذكور به الى ذكوره الاصلية ولم يعتبر التانيث المتخلل بين
المذكورين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ عن بحث التانيث
شرع في بحث المعرفة فقال المعرفة شرطها ان تكون علمية اراد بالمعرفة التعريف
اذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه
التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التذكير وانت تعلم ان الاسم الذي
فيه التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي فيه التانيث او العجمة وهو الموث
والاعجمي ليس بعلة بل العلة هي التانيث والعجمة وانما اختار المعرفة لموافقة
ما ذكر في التعداد وانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن ولقائل ان يقول
ان ياء النسبة مع التانيث في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اى كونها علما

وأن المصدرية في قوله أن تكون ايضاً تنفيد معنى المصدرية فيلزم تكرار الكون
 حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علماً فلا يستقيم حمل قوله علمية على الضمير
 المستكن في قوله أن تكون فالحق أن يطرح قوله أن تكون ويقول المعرفة شرطها
 علمية أي كونها علماً واجيب بأنه لو طرح قوله أن تكون لم يكن مستقيماً لأنه لو
 قال المعرفة شرطها علمية فحينئذ لا يخلو ما أن يجري قوله المعرفة على الحقيقة أو
 يراد به التعريف لا يستقيم الأول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علماً
 وانت عرفت من قبل أن المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى
 التعريف شرطه كونه علماً وانت تعلم أن التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد
 في العلم فلا يستقيم على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله أن تكون ومن ارادة
 التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرار الكون لأن الياء التختانية في العلمية للنسبة و
 التاء الفوقانية للتانيث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرط كونه منصوباً
 إلى العلم لا إلى غيره من المضمرات والمبهمات واللام والاضافة فيصح سببية
 التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم تكرار الكون فافهم وإنما شرط في التعريف أن
 يكون بالعلمية لأنه إن كان بالاضمار والابهام كان الاسم مبنيًا منافياً لللازم منع
 الصرف وهو الأعراب والمنافي لللام مناف للملزم وإن كان باللام أو الاضافة
 كان مؤثراً في الصرف أو في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلزم أن يؤثر في منع
 الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق إلا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبروا
 التعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة كائنة تانيث أي وقالوا أنه غير
 منصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند المصنف هو نكرة منصرفة كما
 ذهب إليه البعض بدليل سكوتة عن تعريف المبهم لذلوك كان معتبراً عند لوجب
 أن يضم مع العلمية تعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا
 التعريف التوكيدي كما في الجمع وقالوا أنه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف
 التوكيدي لأنه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف يقال قرأت الكتاب
 اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي أصلاً كما هو مذهب الجمهور
 بدليل سكوتة عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تأكيداً للنكرة كقوله قد صرت
 البكرة يوماً اجمعاً لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا
 في بحث الوصف وإنما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً ولم يجعل العلمية سبباً

كما جعل البعض لأن فرعيتا التعريف على التنكير اظهر من فرعيتا العلمية على
 التنكير فان قيل لما كانت العلمية غير مؤثرة في منع الصرف عند كيف قال آخره
 وما فيه علمية مؤثرة بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة مؤثرة قيل كلام آخره
 جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بارادة التعريف العلمي بالعلمية بطريق
 ذلك الملزوم وارادة اللازم اذا العلمية يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث
 المعرفة شرع في بحث العجمة فقال العجمة وهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية
 شرطها ان تكون علمية اي كونها منسوبة الى العلم في العجمة اي في اللغة العجمية و
 تحرك الاوسط عطف على قوله ان تكون او زيادة على الثلاثة اي ثلثة احرف اي
 العجمة شرطها في منع الصرف كونها علميا في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط او
 مع الزيادة على الثلاثة وانما اشترطت العلمية في تأثير العجمة لانها لو كانت جنسا
 لتصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم من اضافة وادخال لام وتنوين وغيرها
 فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العلمية وان وجدت بعد ذلك نحو كجام وفرد
 بخلاف ما اذا كان علمية في العجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف
 لوجود العجمة والعلمية وانما اشترط مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة
 اذ لو لا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض احد السببين
 فتزاحم تأثيره فان قيل العجمة مؤثرة في قالون اسم احدى رواة قراءة نافع مع انه لم يكن
 علما في العجمية بل كان اسم جنس لكونه اسما للجنيد ثم سمي به احدى رواة قراءة
 نافع ابو عيسى لجودة قرأته قيل انما جعل علما بعد النقل قيل ان يتصرف في
 العرب فكانه كان علما في العجمية فان قيل العجمة مؤثرة في ماه وجور مع انه ليس فيها
 تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلاثة قيل جواب ما بينا من قبل من ان العجمة فيها غير
 معتبرة في كونها سببا مؤثرا بل اعتبرت لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة
 كونها سببا مؤثرا فان قيل ما له جعل تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة في العجمة
 شرط جواز تأثيرها حتى كان نوح منصرفا البتة وفي التانيث المعنوي شرط تختم
 تأثيره حتى جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في المؤنث
 الثلاثي المعنوي تقديرا لان التاء مقدرة فيريد دليل رجوعها في ان تصغير نحو
 هنيدة ودعية فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث اقوى
 من العجمة فترجع بزيادة الثقل في حق جواز التأثير على ان العجمة لو جاز تأثيرها بدون

التحرك او الزيادة لسمع نحو نوح ولوط غير منصرف في كل ثم فصيح او غير فصيح
 كما سمع ذلك في نحو هندی ودعد ولم يسمع فعلم ان التحرك او الزيادة في العجمة شرط
 تأثيرها وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تأثيره هذا على اختيار المصنف وعند
 غير الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تأثير العجمة كما انها شرط تحتم تأثير المؤنث
 المعنوي وما ذهب اليه المصنف اصح فنوح منصرف لعدم تحرك الاوسط
 وعدم الزيادة على الثلاثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولوط كهند و
 دعد وشتر بفتح الشين والتاء اسم بقعة و ابراهيم ممتنع كل واحد منهما عن
 الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم ولو قال فنوح
 وفرند منصرف وشتر و ابراهيم ممتنع لكان اولى ليكون نوح نظير فوات الشرط
 الثاني وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وفرند نظير فوات الشرط الاول
 وهو كونها عليية في العجمة ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط
 الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف
 فيه لان العجمة مع الثلاثي الساكن الاوسط مؤثرة عند البعض وغير مؤثرة
 عند البعض فذكر نتيجة اهتماما لما لسانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه
 لا تراعى فيه لاحد لان العجمة النكرية غير مؤثرة بالاتفاق فلم يصرح بذكر نتيجة شتر
 لما فرغ عن بحث العجمة شرع في بيان الجمع فقال لجمع شرطه في منع الصرف
 صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي اولها مفتوح وثالثها الف بعدها
 حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع مرة اخرى جمع
 التكسير ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صواحبات جمع صواحب وقيل هي
 صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصاييم فان قيل يخرج من هذا التفسير
 نحو ضارب وجعافر واسا ودوانعيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل
 بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعالل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع
 افاعيل مع ان هذا المجموع مؤثرة في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن
 العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات لا التصريفي وهو تقدير الزائد
 بالزائد والاصلي بالاصلي فلا يخرج امثال هذه المجموع وقوله بغيرها حال
 عن صيغة منتهى الجموع اتي حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغيرها والمراد
 بالهاء التانيث اي بغير تاء التانيث الا انها اطلق عليها الهاء لانها تصير في

الوقف هاء وإنما اشترط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء لأنها انكاثت مع هاء كانت على زنة المفردات كقرازة فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوة جمعته فتورق فلا يقوم مقام العلتين فإن قيل لو قال بغير هاء وبياء النسبة لكان أولى لينجرح مدائي اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس بجمع لافي الحال ولا في الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد محض دائماً وإنما الجمع مدائن وهو لفظ آخر اذ لو كان جمعاً لرد في النسبة الى الواحد لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع ردت الى الواحد فلفظ جمع ومعناه مفرد كالانصاري والاعرابي والنباري فلا حاجة الى اخرجته بخلاف قرازة فانه جمع وقيل يخرج مدائي بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وياء النسبة من واد واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة وطلحة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري وكروسي ومن حيث ان كل واحد منهما يكون فارقاً بين الجنس وواحد نحو ثمرة وتمروري وروم ومن حيث ان كل واحد محل الاعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث ان كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بدخولها قرعاً فالمنسوب فرع المنسوب اليه ان المؤنث فرع المذكور وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدائي لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه التاء التي في واحد وفي هذين الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس بجمع لافي الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائماً وإنما الجمع مدائن وهو لفظ آخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشترط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير في الاحاد حيث يرد عليه اكلب واجمال فانها جمعان لا نظير لهما في الاحاد واجيب بان المراد عدم النظير في الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واجمال فانها جمعان لا نظير لهما في الاحاد صورة الا انهما يماثلان في قبول التصغير والتكسير على لفظ لانهما على صيغ القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير في الاحاد من كل وجه كما وجد مثال الجمع الذي بعد الف حرفان ومصاييم مثال الجمع الذي بعد الف ثلاثة احرف اوسطها ساكن واما قرازة فجمع فرزون وهي شئ من الشجر منصرف لفوات شرط تأثير الجمع بسبب التاء وإنما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو

في تأثير الجمع بغير هاء وبياء النسبة لكان أولى لينجرح مدائي اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع

بما

قوله بغيرها دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وجر لشهرة
امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال فنصرف على صيغة المذكور ولم
يقبل فنصرفه مع وجود تانيث المبتداء وهو فرازة لان المراد به مجرد اللفظ وهو
مذكور فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازته هنا علما
فينبغي ان يكون غير منصرف للعلية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل
هو ههنا غير منصرف وتنوينه لما كلة مسماه والمنوع في غير المنصرف تنوين
التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا يصح الحكم عليه
بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه
منصرف اذ ليس فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء في فرازته عارضة و
العوارض تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذا التاء في حكم العدم فلا يدخل
في قوة جمعيته فتور فينبغي ان تؤثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل
انما يعتبر التاء في حكم العدل لا تما وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغير الاوزان
كما في وزن الفعل نحو بعملة فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لما ان لها اثرا
في تغير الاوزان على ان التاء في وزن فعال لموضوعه مع الكلمة لعدم استعمال
اشاعب وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرفه الا بعد الاطاحة باحوال
المتكلم وذا مستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل واجب
بانهما لو كانتا مستعملين لسمعنا في موارد استعمالهما ولم يسمعنا محكما بانها غير
مستعملين فيكون هذا النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما
فرازته لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجله كما هو اكثر استعماله والاستيناف
لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التي للتفصيل يجب تعدده وكذا الثاني
لسبق كلام آخر واما التي للاستيناف يجب عدم سبق كلام آخر قيل فسر بعض
المشارحين الاستيناف بعد سبق الاجمال وهناك ذلك فيصح ان يكون للاستيناف
ثريد ههنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغيرها لا يؤثر فيها الا الجموع
وحضا جرها للضبع اي لجنس الضبع وهي انثى الضبعان غير منصرف اتفاقا
مع انتفاء معنى الجمع فيه والحكم يتنفي بانتفاء العلة المنحصرة فينبغي ان يكون
منصرفا فاجاب عنه باننا لانسلم ان العلة هي الجمع منتفية فيه بل هي موجودة
اعتبارا الاثر اي لان حضا جرنقول عن الجمع لا تنفي الاصل جمع حضا وهو عظيم

البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة فهو غير منه صرف بالجمع الأصلي
 القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسودا صمما للحمية غير منصرف بالوصف
 الأصلي ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الأصل
 كما قال في الوصف واجب بان يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادته في الحال
 او في الأصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول ماله
 اعتبار في حضا جرجمعية الأصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه علم
 للضبع وهي لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان واجب بان الجمعية اثبتت من
 التانيث مع العلمية لان حضا جرجم غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة
 العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضا جرجم
 غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع
 ثم اعلم ان قوله وحضا جرجم مبتدأ وقوله غير منصرف خبره وقوله علم حال من
 ضمير قوله غير منصرف ومفعول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في
 غير فانه في حكم لا النافية حيث يجوز ان ازيد غير ضارب كما يجوز ان ازيد الاضارب
 وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني فقيه نظر لان النصب يتقدّر على
 لم يعرف الا في مقام المدح والذم او الترحم والاختصاص وههنا لم يوجد شيء منها
 وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتدأ محذوف اي هو علم
 والجملة معترضة ثم ههنا سوال آخر وهو ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع
 او المنقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف هو الاكثر اي عدم صرفه اكثر استعمالا
 وهو مذاهب اكثر النجاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سراويل فاجاب
 عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ اعجمي وقع كلام العرب
 حمل على موازنة اي ما يوازنه اي يوافق في الوزن من العربية نحو انا عيم وقاديل
 لان الاعجمي د خيل والد خيل لا بد ان يلتحق بنوع والموازن بالالتحاق اليق والحق
 لانه جنسه والد خيل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبويه و
 ثانيهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ عربي جمع سراويل تقدير اي فوا
 لانه لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها
 الا الجمع او المنقول عنه ولم يوجد شيء منهما فيه فقل انه جمع تقديره ان فرض انه
 جمع سراويل استعمال بمعنى السراويل او بتسمية كل قطعة من السراويل سرية الترخفا

لقاعدة العرب كتقد ير العدل في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتدأ وكلمة
 اذا في قوله اذا لم يصرف للشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله فقد
 قيل جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتدأ
 محذوف اي هو اعجمي والجملة بتاويل هذا القول مفعول مالم يسم فاعله والا
 فمفعول مالم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل
 على موازنة صفة الاعجمي او خبر بعد خبر لابتداء محذوف اي هو اعجمي محمول
 على موازنه وقوله عربي خبر مبتدأ محذوف اي هو عربي وقوله جمع سراويل
 خبر بعد خبر لابتداء المحذوف وقوله تقديرا مصدرا محذوف العامل اي قد
 تقديرا او مصدرا لقليل اي قيل هذا القول قول لا يتقدروا وفرض او مفعول له
 اي قيل جمع سراويل لفرض ذلك واذا صرف سراويل وهو الاقل دل عليه وهو
 الاكثر فلا اشكال ولا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل بشكل حينئذ
 منع مصايح وقناديل من الصرف حيث وجد في الاحاد نظيرها والجمع مشروط
 بعدم النظر في الاحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قيل خبر لا محذوف اي فلا
 اشكال فيه اي في سراويل باعتبار انتفاء الجمعية والاشكال المذكور في مصايح
 وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصايح وقناديل مشكل اللهم الا
 ان يقال ان محجى المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة
 مفرد سوى سراويل فلا يعيابه ولقائل ان يقول ان كلمة اذا تدل على ان صرف
 سراويل كثير الوجود لانها تدخل على شرط كائن مقطوع الوجود وليس الامر
 كذلك فلو قال وان صرف مكان واذا صرف لكان اولى ليدل على ان صرفه قليل
 الوجود لان كلمته تدخل على شرط مشكوك الوجود ونحو جوار والمراد بنحو جوار
 كل جمع منقوص على وزن فواعل سواء كان يائيا كجوار او واو ياكد واع ولم يتعرض
 الواوي لصيرورته بعد الاعلال مثل اليائي فنحو هذا الجمع رفعا وجزا
 منصوبان على الظرفية اي في وقت الرفع والجرك قاض خبر لقوله نحو جوار اي
 مثل قاض في اسكان الياء لثقلها عليها ووجد في الاجتماع الساكنين وتعويض
 التنوين عنها خبر التقصان وفي النصب كضوارب الخفته وهو غير منصرف
 في الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابتة تقديرا
 فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديرا وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجرك

والتنوين للتمكن لا لتفاء صيغة منتهى الجموع لفظاً لا نصراً بعد الاعلال
 مثل كلام وسلام وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عند
 عند الجهمي منع الصرف مقدم على الاعلال ودلائل الفريقين مذكورة في
 المطولات ثم اختلف الجهمي في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجرجاري
 وجواري منونين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا
 وحذفت للساكين وجعلت التنوين التي كانت للتمكن عوضاً عن الياء المحذوفة
 واضمحل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذا
 المنوع فيه تنوين التمكن دون العوض نظيره تاء أخت وبت فانها كانت للتانيث
 حيث كان اصلها اخوة وبنوة بالتحريك فجعلت بعد حذف اللام عوضاً عنها
 حتى طوت في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جوارى مرفوعاً
 غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالاً وحذفت اكتفاء بكسرة ما قبلها
 كما في يدع الذاع وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها التلايلزم الجمع بين
 العوض والمعووض وفي الجرجاري ممنوعاً عن الصرف فنزلت الفتحة الواقعة
 في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها
 التنوين وبعضهم يبقى الفتحة في الجر نظراً الى صورة الفتحة متمسكاً بقول الفرزدق ولو
 ان عبد الله مولى هجرته + ولكن عبد الله مولى مواليا + والصواب موال لان العبرة
 للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس ومحمول
 على الترخيم بان كازا صلي موال لي بفتح ياء المتكلم فرخم موال بحذف اللام لانها
 صارت آخر ابطول مدة بعد حذف الياء ثم اشبع فتحة ياء لي فصار مواليا
 وقد جاز الترخيم في غير المنادى لضروقة الشعر وقيل عوضت التنوين في
 الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت للساكين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع
 في بحث التركيب فقال التركيب وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية
 احد الجزئين فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه في منع الصرف العلية ليلزم
 للتركيب اولي تحقق السبب الثاني وان لا يكون باضافة لان التركيب الاضافي
 يخرج الاسم الى الصرف او الى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر في
 منعه ولا سناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع
 الصرف الملزوم للاعراب المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون

باضافة ولا سنداً ولا الجزء صوتاً ومضمناً للحرف قبل العلمية ليخرج نحو سيدي و
 خمسة عشر علماً قلت عدم اشتراط كون جزء الثاني صوتاً ظاهراً لا زمينياً وكلامنا
 في المعرب فتركه اعتماداً على ظهوره وخمسة عشر علماً غير منصرف عند البعض بتأثير
 التركيب فلعل المصنف اختار هذا المذهب ولذلك لم يشترط عدم كون الجزء الثاني
 متضمناً للحرف وقوله مثل بعلي بك خبر مبتدأ محذوف أي وهو مثل بعلي بك
 فانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صتم والبك المكبر ثم جعل علم ببلد بالشام
 ثم لما فرغ عن بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون فقال الالف والنون
 اذا كانا في اسم غير صفة فشرطه أي فشرط ذلك الاسم العلمية أي كونه علماً
 ليتحقق السبب الثاني او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او ليلزم الزيادة
 بالعلمية كعمران أي مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم أي او اذا كانا في
 صفة فانتفاء فعلا نتر أي فشرطها انتفاء فعلا نتر لئلا ينتفي شبهها بالفي
 التانيث بدخول التاء الممنوعة عنهما يعني كما ينتفي حمراء ينتفي سكرانة وقيل
 شرطها وجود فعلي بعد ان كان على فعلا نتر ليتحقق شبههما بالفي التانيث
 باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ولينتهي فعلا نتر بوجود فعلي لأن كل فعلا نتر
 محي مؤنث فعلي لا محي مؤنث فعلا نتر وفيه نظر بوجه الأول انه منقوض في رجم
 حيث ينتفي فيه فعلا نتر بدون وجود فعلي فلا حاجة الى وجود فعلي الانتفاء
 فعلا نتر واجب بان نادر والنادر كالمعدوم على ان انتفاء فعلا نتر لموضوع اختصاص
 بالله تعالى والعارض غير معتبر والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعلي انتفاء
 فعلا نتر فقد حصل هذا المقصود في رجم لا بواسطة وجود رجم بل لانهم
 خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يضعوه من مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من
 غير لفظه اعني فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث اننا لانعلم
 ان وجود فعلي مطلوب لاجل انتفاء فعلا نتر بل هو مقصود بذاته لانه يحصل
 بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث باختلاف صيغتي
 المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل بينهما مشابهة
 الا انه ليس وجهاً للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدون مثل تأثير
 انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من
 غير وجود فعلي فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من في قوله

ز
 لكسر

ومن ثم اختلف في رحمان للسببية وثمر بفتح التاء وتشديد الميم للاشارة
الى المكان وههنا اشارة الى المكان الاعتباري ويزاد فيه هاء السكت عند الوقف
ويكتب في الوصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها
على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب زيدا وقرع عمر اباهما
لانك اذا وقفت عليها قلت زة وقره ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف
عليها وقولهم ثمرة بالتاء من غلط العامة اي لاجل ان بعضهم شرطوا في تأثير
الالف والنون انتفاء فعلاية وبعضهم وجود فعلى اختلف في رحمان حيث
يصرفه من اشتراط وجود فعلى لعدم رحي ويمنع من اشتراط انتفاء فعلاية لان انتفاء
رحمانه وهو الوجوب لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزام انتفاء فعلاية
الذي هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير ولان انتفاء فعلى في رحمان لا اختصاص
بالله تعالى وهو عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس
على النظائر ودون في قوله دون سكران وندمان طرف اختلف يعني اختلف في
رحمان ولم يختلف في سكران وندمان بل اتفق على منع سكران لوجود الشرط على
كلا القولين لانتفاء سكراته ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لانتفاء الشرط
على كلا القولين لوجود ندمانه وعدم ندمي واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او
في قوله او صفة محل نظر لانها لاحد الشرطين فيقتضي ان لا يتحقق الشرط و
هو الالف والنون الا في احد الشرطين اي في الاسم او في الصفة وليس الامر كذلك
بل يتحقق في كلا الشرطين اي في الاسم والصفة فكيف يصح التردد بين الشرطين
واجيب بانه تردد بين الشرطين باعتبار ما صدق عليه الشرط حيث لا
يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية الشرط حيث اجتمع في
الكلي كلا الشرطين فيصح التردد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع في
بحث وزن الفعل فقال وزن الفعل شرطه في منع الصرف ان يختص به اي شرط
اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد في الاسم المنقولة عن فعل او
اعجمي فان قيل لا فائدة في هذا الخبر لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام
فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل و
فيه تكرار لطائل تحتها كثيرا ما يضاف الشيء الى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون
الاختصاص كما تقول زيد ابو عمر واخوه واستاذه ونحوهما من الاضافات التي

لا يراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى
 اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في
 اوله كزيادة الفعل اذا لاختصاص فيه لانه قسم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف
 اكثر مبنيا للفاعل مشددا وضرب مبنيا للمفعول مشددا ومخففا وكذا استخرج
 واقتدر ونحوهما مما لم يوجد في الاسم الامنقول من الفعل او مجيها نحو خصم وبقر
 او يكون عطف على قوله ان يختص به وقوله في اوله خبر يكون قدم على الاسم و
 هو قوله زيادة اي يزيد او على حقيقته وقوله كزيادة ته صفة زيادة اي كصفة زيادة
 التعل وهي احد حرفي اثنين نحو يزيد وتغلب واحد ونرجس فالماصل ان شرط
 وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة
 كزيادة الفعل في اوله ليتحقق الفرعية وانما قال او يكون في اوله زيادة كزيادته ولم
 يقل او يغلب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب للغلبة
 فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب او يقال
 انما قال هذا دون ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية
 بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب
 علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية
 على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف ولو قال او يغلب فيه
 ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة
 معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل قد
 يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افعل فان وزنه ليس
 بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلاثة انواع افعال التفضيل نحو افضل وافعل الصفة
 نحو احمر وافعل الاسم نحو ارب واجدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي من باب
 الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو اقم فكيف يكون وجود زيادة في اوله
 كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في
 الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو وجود زيادة كزيادة الفعل
 في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلاثة انواع كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة
 انواع افعل التعجب نحو ما احسن زيد وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل
 الصفة نحو احمر من حمر يجر وافعل المتكلم من باب اخر نحو اقم وافعل الماضي من

من باب الأفعال مما جاء لا ابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو لمج واشفق وافعل الماضي
 من باب الأفعال مما له ثلاثي نحو خرج فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل
 الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها
 افعل الماضي مما جاء في باب الأفعال لا ابتداء الفعل فبقى افعل المتكلم من
 المضارع من باب آخر وافعل الماضي من الأفعال مما له ثلاثي سألما عن المعارضة
 فثبت غلبة في الفعل فإن قيل ظرفية الأول للزيادة مشكل لأن أول أحمر
 عين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قيل ليس الأمر كذلك بل بينهما
 عموم وخصوص من وجه فإن الزيادة قد يكون في الأول وقد لا يكون وكذا الأول
 قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظهروفا للاخص او يقال معناه
 أول حروفه الأصول زيادة او يقال معناه في أوله صفة الزيادة وقوله غير
 قابل للتاء حال من ضمير المتصل في أوله اي غير قابل للتاء التانيث المتحركة و
 انما اشترط كونه غير قابل للتاء لأنه ان قبلها خرج عن وزن الفعل فلا يتحقق
 شبهه فإن قيل اسود قابل للتاء لمجيئ اسودة للحية الانثى مع انه ممنوع عن الصرف
 للوصف ووزن الفعل وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع
 عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود يلحق التاء
 على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء يلحقه بسبب غلبة
 الاسمية العارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي الاربعة ايضا يلحق التاء على خلاف القياس
 اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكور ونقول المراد بعدم قبول التاء عدم
 قبولها باعتبار الذي امتنع عن الصرف لاجله واسود ممتنع عن الصرف باعتبار
 الاصل وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصلا حيث يجي مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما
 يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف
 فتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف قياسا ومن
 ثم اى ولاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف للزوم وجود
 الشروط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم
 قبول التاء فيوجد الشرط وهو الامتناع عن الصرف وفي جعل وجود الشرط
 علة للشرط نظر لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود الشرط اذ الشرط يوجد
 بعلة عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا

ان يقال لانه شرط في حكم العلة كحرف البير في الطريق فيؤثر في وجود الحكم وانصرف
يعمل مع الوصف الاصل يقال جعل يعمل اي قوي على العمل انما انصرف للثبوت عدم
المشروط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم
المشروط وقد عدم الشرط ههنا لان يعمل يقبل التاء تكرة حيث يقال ناقتة يعمل
اي قوية على العمل فيعدم المشروط وهو الامتناع على الصرف اما اذا سمي به كان
غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ ثقلما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع
في بيان ما ذهبنا اليه من هذه العلل يذهبنا به فقال ما فيه علمية مؤثرة كلمة ما
موصولة اي الاسم الذي او الممنوع الذي فيه علمية مؤثرة اي موجبة مع غيرها
منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف والجمجمة و
التركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن
الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وجمراء وجلي اذا سمي بها فان العلمية غير
مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع
الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية
وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطها وههنا
قد جعل العلمية مؤثرة ولم يقل وما فيه تعريف مؤثر فاذا تناقض قيل انما جعل
العلمية ههنا مؤثرا اما بناء على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف العلمي من
العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله اذا انكر للشرط وهو الظاهر والنظر
فان كانت الشرط كان قوله صرف جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت خبرا لما
الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبرا لما الموصولة وقوله اذا انكر للظرف
لقوله صرف اي الاسم الذي فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيده نحو
رب سعاد او قطام لقيته وتنكير العلم اما بتاويله بواجد من جنسه وذلك اذا
وقع في الشراكة الاتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلاً فقول كم من زيد لقيته
او رب زيد لقيته اما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحب بصفة من
الصفات فينبذ جازا وتاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل
فرعون موسى اي لكل حبارقهار مبطل عادل محق وكما يقال رب حاتم اي رب
جواد وانما صرف وقت تنكيده لما تبين اي لدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام
من انها بيان ما اي من ان العلمية لا يتجامع حال كونها مؤثرة الا ما هي شرطية

كلمة ما عبارة عن سبب منصوب إلى محل على أنه مستثنى مفرغ مفعول لا يجمع أي لا
تجتمع سبباً من الأسباب حال كونها مؤثرة الأسباب هي أي العلمية شرط في ذلك
السبب وهو التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون إذا كانا في
اسم وقوله لا العدل ووزن الفعل استثناء فمابقي بعد الاستثناء الأول أي لا
تجتمع مؤثرة غير ماهي شرط فيه لا العدل ووزن الفعل كمر واحد فانها لا يجمعها مؤثرة
حيث امتنع عمر للعدل والعلمية واحد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليس بشرط
فيها حيث امتنع ثلث واحمر من غير العلمية ثم قال وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر
صرف كان لو اهم ان يتوهم ان هذه الصابطة ليست بكلية يجوز ان يفرض اسم
يجمع فيه ثلث اسباب العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر ذلك الاسم بقي فيه
سببان العدل ووزن الفعل لما ان العلمية ليس بشرط فيه حتى ينعدم الشروط
عند عدم الشرط فدفع وهما بقوله وهما أي العدل ووزن الفعل متضادان
لاختلاف اوزانها فلا يكون الا احد هما أي فلا يوجد الا احد هما المتضادان
لا يجمعان فلا يبقى بعد التوكيد سببان وفي هذا الاستثناء نظراً لان قيل
في معناه فلا يوجد سبب الا احد هما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في
الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احد هما
كه

معها

هـ والظاهر كان استثناء الكل من الكل
لان قوله احد هما لم يرد به احد معين وهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل
المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما ويمكن ان يقتد بقرينة ما سبق
فلا يوجد سبب غير ماهي شرط فيه الا احد هما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه
نظر لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غير
ماهي شرط فيه ليس لا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد
سبب من العدل ووزن الفعل الا احد هما أي احد منهما واجيب بان مفهوم
قوله غير ماهي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد
منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ و
المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا لا ترى ان الرجل
اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوائق الا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح

الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهم مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى
 لان ما صدق عليه قوله لسائي ليس الا هذا الارباع المستثناء لكنه جعل الاستثناء
 البعض من الكل باعتبار ان مفهوم قوله لسائي عام يتناول الارباع المستثناءات و
 غيرها وان كان ما صدق عليه هي الارباع المستثناءات فالحاصل ان استثناء الكل من
 الكل لفظا باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم يشترط
 صحة التكلم لاحتمال الحكم فانهم فاذا انكر ذلك الاسم اي الاسم الذي كانت العلية
 فيه مؤثرة بقي بلا سبب فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم الشرط
 عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق
 السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش
 بنصب الاخفش لا غير في مثل احرار الراد بمثل احرار كل ما كان صفة في اصله مقترنا
 بسبب آخر فيدل في هذا الحكم مثل سكران علما حال من معنى الماثلة اى خالف
 سيبويه الاخفش فيما يماثل احرار حال كونه علما او تميز عن التام بالاضافة من ال
 عن الموصوف اى في علم مثل احرار على نحو على التمرة مثلها اى على التمرة زيد مثلها
 وليس بمتعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه
 حال العلية وليس كذلك بل الخلاف حالة التنكير دل عليه قوله اذ انكر فانه ظرف
 خالف سيبويه الاخفش في مثل احرار وقت تنكيره وذكر في بعض الشروح الاولى
 رفع الاخفش لان الاخفش ثلثة احدهما استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني
 تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان
 والمراد ههنا تلميذه كذا صرح المصنف في شرح المفصل فلو نصب الاخفش كانت نسبة
 المخالفة قصدا الى الاستاذ وهي غير ملائمة برتبة وفيه نظر لان نسبة المخالفة قصدا
 الى التلميذ ابعد من الملازمة لانها توجب العقوق ولو كانت المخالفة لظاهر الحق
 لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا
 في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف
 ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة رخ فلا وجه لما
 ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا
 يكون الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه
 علمية مؤثرة اذ ذكر صرف الامثل احرار فانه اذ انكر بعد العلية ببقية سيبويه غير

منصرف اعتبار للصفة الأصلية بعد التنكير كما اعتبرت الصفة الأصلية في
اسوداسم اللحية بالاتفاق والاختش لم يعتبرها لزال الساقط بالعلية التي هي
وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسوداسم اللحية فان الوصف فيه
معتبر عند لان غلبة الاسمية عارضته فلا يعارض الاصل ولا غلبة الاسمية
لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية على ما مر بخلاف ما جعل علما
فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود بالاحمر
وبالعكس واجيب باز الساقط لما منع يعتبر بعد زوال المانع ولا الاختش ان
يقول ان الوصفية تزول بالعلية المتصاد بينهما والعلية لا تزول بالتنكير
لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية فان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم
جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع احمر
بعد التنكير الى معناه الاصل وهو من لمرحمة فكيف يعتبر الوصف الاصل
بعد زوال المانع واجيب بان ليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد التنكير
بل المراد انه كالتأنيث لكونه اصليا مع زوال ما يضاياه ولذلك قالوا في جمع
احمر حمر وان كان علما وفي احمد احامد فلو لا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ
لهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان
نصب قوله اعتبارا على انه مفعول له اي خالف سيبويه الاختش لاجل اعتباره
الصفة الاصلية او على انه متميز عن نسبة في مثل احمر اي خالف سيبويه الاختش
من حيث اعتباره للصفة الاصلية او على انه حال مجذوف مضاف اي خالف
سيبويه الاختش حال كونه ذا اعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان
لان المصدر قد يجعل حينما اي خالف سيبويه الاختش وقت اعتباره للصفة
الاصلية او على انه مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل
رجع القهقري او مجذوف مضاف اي خالف سيبويه الاختش مخالفة اعتبار
للصفة الاصلية وازداف مخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة السبب الى
السبب وان كان مفعولا كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز
بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلن وفاعل
المفعول لان المخالف حينئذ هو الاختش والمعتبر للصفة الاصلية وهو
سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل اشتمال من قوله

سيبويه ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتبارا للصفة الاصلية
 والجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية
 للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية
 في مثل احر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم هنا اشكال يرد على سيبويه في
 وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصل بعد التنكير
 وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حال العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم
 من الصرف للوصف الاصل والعلية فاجاب عنه بقوله ولا يلزم اي سيبويه
 باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصل والراد بباب حاتم
 كل علم كان في الاصل وصف مع بقاء علمية لما يلزم من اعتباره اعتبار متضادين
 وهو الوصف والعلية في حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد
 وذا امتنع لانه ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان
 اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علت الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم
 عند ثبوت اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين في حكم واحد
 لا محالة فعدم اعتبار الوصف الاصل ههنا التحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين
 في حكم واحد وحدة فردية بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه
 ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعية وهو جائز وجازم
 بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين
 في حكم واحد في حاتم فما يلزم لو كان امتناعه بالعلمية والوصفية القائمتين
 وليس المدعى هذا بل المدعى ان سيبويه اعتبر الوصف الاصل بعد التنكير
 في احر وان كان زائلا فيلزم ان يعتبر في حالة العلمية لاصالته ايضا فيمتنع
 نحو حاتم من الصرف للصفة الاصلية الزائلة والعلمية القائمة لما ان الوصف
 الاصل معتبر عند لاصالته وان كان زائلا كما في احر بعد التنكير وكما في اسود بعد
 غلبة الاسمية ولا تضاد بين العلمية القائمة والصفة الاصلية الزائلة اذ لا تنافي بين
 كون الشيء وصفا في الاصل وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد
 الوصف الزائل والعلية القائمة قيل سلمنا ان العلمية قائمة والوصف زائل
 لكن كون الوصف زائلا والعلية قائمة ينافي في الاجتماع ولا ينافي في التضاد فتحققت
 الضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم

واحد لا محالة فإن قيل قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثير الاعتبار
 الحركتين المتضادين في حصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير
 العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليسا بعلمتين حقيقتين طبيعيتين لمنع
 الصرف بل هما علمتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف واعتبار الضدين
 وجعلهما علمتين لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول
 الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم
 ونحو ذلك اذ لا مرة للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود
 التأثير الطبيعي اعتبارهما بدون التأثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار أو
 يقال التغير والاختلاف وإن كان كل واحد منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه
 متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة أخرى فيلزم من
 حيث المعنى اعتبار الضدين في حكمين لا في حكم واحد فإن قيل قوله لما يلزم متعاق
 بقوله لا يلزمه والنفي اذا دخل على فعل فيريد بوجه ما توجه ذلك النفي الى ذلك
 القيد ويبقى أصل الفعل مثبتا لقولك لم يأتك القوم اجتمعون ولو بقي أصل الفعل
 ههنا مثبتا للفسد المعنى حيث يلزم منه ان يلزم سيبويه باب حاتم ان لم يلزم اعتبار
 متضادين في حكم واحد وليس الامر كذلك قيل انه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل النفي
 أي انتفى لزوم باب حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين فيصم المعنى
 وجميع الباب باللام والاضافة للام في الباب للعهد والباء للسببية متعلق
 بقوله يخبر أي جميع باب غير المنصرف بسبب لام التعريف والاضافة بخبر بالكسر
 الكلمة خبر لقوله وجميع الباب أي يخبر بصورة الكسر لاذ الكسر من القاب البناء
 فيستحيل الانحرار فلا بد من حذف او تجوز فإن قيل لا فائدة في قوله بالكسر اذ
 يكفي ان يقول وجميع الباب باللام والاضافة بخبر قيل ليس الامر كذلك بل هذا القيد
 مناط الفائدة ومدارها اذ غير المنصرف بغير لام وضافة بخبر لكن بصورة الفتح
 وبعد اللام والاضافة بخبر بصورة الكسر نحو مريت بالاحمر وبعمرهم واختلف
 في تعليل انحراره بصورة الكسر فمن قال ان البحر والتنوين كلاهما يسقطان عن
 غير المنصرف قصد قال انما يخبر لان اللام والاضافة لكونها من معظم خواص
 الاسم يقويان جهة الاسمية ويتبعدان عن معنى الفعل فيضعف تأثير
 شبهه فصار الاسم منصرفا فيخبر بصورة الكسر وانما كانتا من معظم خواص

الاسم لأنها يمتزجا به امتزاجا تاما ويجعلان الاسم النكرة معرفة ويقومان مقام
 التنوين الذي له زيادة تنافر مع الفعل لدلالة الترفع على القطع عما بعده والفعل متصل
 بفاعله بخلاف حرف الجر وكونه مسندا اليه فانهما لا يمتزجان به امتزاجا تاما
 ولا يحد ثان في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلم يعتد بهما فلم ينجر
 غير المنصرف بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه
 تبعاً للتنوين فقال انما ينجر لان الجر يسقط منه تبعاً للتنوين الشاقط لشبه
 الفعل وهنالم يسقط التنوين لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه
 الجر فيبقى الاسم غير منصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ عن تقسيم المعرب باعتبار
 الانصراف وعدمه شرع في تقسيم آخر المعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال
 المرفوعات هو ما اشتمل كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية
 صفتها اي هو اسم معرب اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو و
 الالف نحو جاء في زيد وابوه او الزيدان سواء كانت تلك الامة لفظا او تقديرا
 فيدخل الاعراب اللفظي والتقدير في اللفظ يشتملها دون المحل اذا اعراب
 المحل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء في هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع المحل انه في
 محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعا ثم قوله المرفوعات مبتدأ وهو ضمير الفصل
 لا محل له من الاعراب وهو عائد الى المرفوعات وانما ذكره ووجهه مع ان المرفوعات
 جمع مؤنث نظرا الى خبر المرفوعات اولانه عائد اليها بتاويل كل واحد واحد ولا نه عائد
 الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع دون
 المرفوعة لان افرادها الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات
 غير العقلاء ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات وانما عا دالضمير
 الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد
 وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع
 مسائلها ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر
 المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان
 سايلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية محتمل ان
 يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل
 المحققات ويحتمل ان يكون التاء والياء لاقادة معنى المصدرية اي كونه فاعلا

حقيقة او حكما اليد خل المحقات وانما قال على علم الغاشية را يقل على الرفع ليتناول
الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ويشير
الى اصاله الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب فمنه الفاعل مبتدأ فقد
خبره والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او من المرفوعات
الفاعل وتذكيره وتوحيده بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل وانما قدم
الفاعل على سائر المرفوعات لان اصل المرفوعات وسائر المرفوعات ملحق به على الصحيح
لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في
الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فما
يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا بخلاف المبتدأ فانه ليس
بهذه المثابة ولان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي واللفظي اقوى من المعنوي
واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولان الفاعل اشد في باب الركنية
حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسد بخلاف المبتدأ وفيه نظر لان الركنية
لا ينافي المحذف الا ترى ان المبتدأ والخبر ركنان وقد جاز حذفهما فعدم حذف
الفاعل لا يدل على ركنية فكيف يدل على كونه اشد في باب الركنية ولان رفع
الفاعل لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ فان رفعه قد ينسخ بدخول باب ان
وعلمت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ ايضا بدخول الحروف الزائدة
نحو كفي بالله وما جاءني من احد واجيب بان الزوائد مما لا يعتد بها وقيل اصل
المرفوعات المبتدأ وهو مذهب سيبويه لا نرى باق على ما هو الاصل في المسند
اليه وهو التقدير ولا نه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتقا فان الخبر يصح اشتقاقه
وجوده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا
يحكم عليه الا بالاشتقاق لان عامله لا يكون الا مشتقا ولان المبتدأ يحكم عليه بالحكم
متعددة في تركيب واحد نحو زيد عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان
حكمه واحد ليس الا وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه اي الفاعل اسم اسند
اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل و
لقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره
عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا يشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحتها ما
هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في الحال

ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا
 ايضا او معناه واجيب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند
 البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر واليه ذهب المصنف وصاحبها
 العرب وعند الاكثرين هو الفعل المقدر واسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما
 كان مذهب المصنف هنا مخالفا لمذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه
 وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائم ابوه وعمر وحسن وجهه وقدم عليه
 عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد اي وقد قدم ذلك الفعل على ذلك
 الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر
 عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير ونه قيل بل اسند اليه ايضا و
 الاسناد فيه متكرر حيث اسند الفعل او لا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك
 الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا في تكرير الاسناد ويتقوى الحكم كذا في
 المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقد م عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه
 مسند الى ضمير زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند
 الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدا ما عليه مكان وقد م عليه
 وقوله على جهة قيامه به حال بعد حال اي واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل
 بذلك الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبني للمفعول اي لا يكون على
 صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد
 مضروب غلامه فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقد م عليه لكن لا على جهة
 قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري و
 غيرها هذا القيد في حد الفاعل لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم
 وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد
 وطال عمرو فان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطول ليس بقائم بعمرو ولكنهما
 على جهة انهما قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا
 نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمر وحيث اسند الفعل اليهما على جهة قيامه
 بهما قيل المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة
 غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه العربيات فيكون المعنى
 ما اسند اليه الفعل بلا تبعية او غير تابع مثل قام زيد مثال الفاعل الذي اسند

اليه الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثالا للفاعل الذي
 اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه
 فقال والاصل ان يلى الفعل اى الاولى ان يقارن الفاعل الفعل الذي اسند اليه
 بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولو احقها لان الفاعل كالمجزء
 منه لان الفعل لا يفيد بدونه ولو قال والاولى ان يليه لكان اخصروا وضعه و
 احسن اما الاول فلترك الفعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف
 الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلم اعادة الاشتقاق وهي
 من المحسنات على ما عرف في علم البديع فلذلك الفاء للنتيجة واللام للتعليل
 على ما مر في بحث الوصف اى ولا جل ان الاصل في الفاعل ان يلى الفعل جاز ضرب
 غلامه زيد بنصب غلامه ورفع زيد اى جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير
 وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع ضرب
 غلامه زيد برفع غلامه ونصب زيد اى وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار
 قبل الذكر لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصله لتقدم الفاعل
 عليه وهذا عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جني فانها جزاءه متمسكا
 بقول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد
 فعل فان ضمير به عائد الى عدي وهو متاخر والجواب ان الضمير للمصدر
 لا لعدي اى جزى رب الجزاء لانه جزى المقدم عليه كقول الله تعالى اعدوا
 هو اقرب للتقوى فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم
 يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عند افعال الثاني قيل لا ضمان
 قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة والضمير في غلامه مضاف اليه
 وهو غير عمدة لا ترى انه لا يضر المفعول في الاول اذا عمل الثاني عند تنازع
 الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى
 الاضمار قبل الذكر في التنازع لشدة افتقار الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا
 اذا المفعول فضلة ففيه نظر لان الفعل المتعدي في اقتضاء الفاعل والمفعول
 به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على
 المفعول به كالضرب مثلا فان استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلاء و
 هو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل

غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته والمفعول بدليس
 بركن فتمتقت الضرورة في كلتا صورتين واجيب بان المراد بالضرورة
 ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة يعني الاضمار قبل الذكر
 في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث وجدنا التنازع في كلام العرب
 فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا الصحة
 يحمل ما روي على غير الاضمار ثم كما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان
 حكم آخر وهو وجوب تقديمه وتأخيره فقال واذا انتفى الاعراب فيهما اي في
 الفاعل والمفعول لفظا امتزاي من حيث اللفظ والقرينة عطفت على الاعراب
 اي واذا انتفى القرينة حاليتها كانت او مقالية على فاعلية احدها ومفعولية
 الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء او كان الفاعل مضمرا
 متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا
 نحو ما ضربت الاياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله اي مفعول
 الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيدا لا عمرا او بعد معناه اي معنى الا وهو انما
 فانه بمعنى الا في افادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيدا
 عمرا وانما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما بمعنى الا تساهل ثم
 كون انما بمعنى ما والا اختيار المصنف والا فالذكر في المفتاح وغيره هو ان انما
 متضمنة بمعنى ما والا لا انه بمعنى ما والا وقوله وجب تقديمه جزء لقوله واذا انتفى
 مع ما عطفت عليه اي وجب تقديم الفاعل على المفعول اما في الصورة الاولى اي
 في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس بخلاف ما لو
 وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى و
 ضرب موسى العاقل عيسى العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة
 مقالية وهي تذكي الفعل في المثال الاول وتانيته في الثاني واعراب الصفة في
 الثالث او حاليتها نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه قرينة حاليتها وهو عدم صلاح
 الكمثرى للفاعلية فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل
 قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه
 الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ
 والجمللة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في قائم

لأنه

زيدا جيز الوجهان أحدهما ان يكون اقايم مبتدأ وما بعده فاعله السادس
 الخبر والثاني ان يكون اقايم خبرا تاخر المبتدأ وكذا في غيرهما مما اجيز فيه الوجهان
 او الوجوه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه
 قيل الفرق مبني على تمهيد اصل وهو ان أحد الوجهين اذا كان على خلاف الاصل
 والاخر على الاصل فقصد المتكلم ما يخالف الاصل ملبس بمنع الالتباس اذ السامع
 يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وان
 استويا اصالته ومخالفة الاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما
 بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار
 فيكون جوازهما من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع
 واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او
 مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى
 تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانت لم
 تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز
 في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول
 على الفعل وهو خلاف الاصل وابتدائية توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف
 الاصل في الخبر افراد فيستويان في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقايم
 زيد حيث يجوز في اقايم الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل على ما سنبين
 ذلك في موضعه انشاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر الامثلة هذا هو الفرق
 بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه واما في الصورة الثانية
 اي في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلا ان اتصاله مانع من تاخيره لاقتناع
 الفصل مع الاتصال والمراد بتقديم الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل
 فلا ينتقض بنحو زيد ضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع
 المفعول بعد الاو معناها فلا نه لواخر الفاعل لا نقب القصر وذلك لان
 المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفاعل لا نقب
 ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمرو والزيد
 ليس ضاربا لاحد الا عمرو فاما ضمير فجاز ان يكون مضروبا لغيره ويتقدم
 المفعول اي بقولك ما ضرب عمرو والزيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول

فقط بعد الأومعناها أما إذا وقع بعد الأومعناها كلاهما ثم قدم عمرو على زيد
نحو ما ضرب الأعمروا زيد فإنه جائز عند الأخفش وعبد القاهر سواء قصد
استثناء عمرو وتقدير الأعمروا على الفاعل بقرينة أو قصد استثناء امرين
من امرين أي ما ضرب أحدًا أحدًا الأعمروا زيد حيث لا ينقلب الانحصار المقصود
وذلك لأن الانحصار إنما يقع فيما يلي الأفلوذكر الفاعل بعدها فالانحصار
يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأزيد عمروًا فكانت قلت ما ضرب زيد لا غير
ولو ذكر المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فإذا قلت ما ضرب الأعمروا زيد
فكانت قلت المضروب عمرو ولا غير وذهب الأكثرون إلى أنه لا يجوز ذلك
سواء قصد استثناء عمرو وتقدير الأعمروا على زيد أو قصد استثناء امرين
من امرين ما الثاني فللزوم استثناء شيئين من شيئين بأداة واحدة بلا
عطف وهو لا يجوز لضعف الحروف وأما الأول فللزوم الالتباس بالثاني
ثم لما بين المواضع التي وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول شرع في
بيان المواضع التي وجب فيها تأخير عنه فقال وإذا اتصل به أي بالفاعل
ضمير مفعول أي ضمير عائد إلى المفعول نحو قوله تعالى وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ
أَوْفَعَ الْفَاعِلِ بعد أَلَا نَحْمَا ضَرْبَ عَمْرٍو أَلَا زَيْدٌ أو بعد معناها أي معنى الأ
وهو أنما نحو أَلَا نَحْمَا ضَرْبَ عَمْرٍو أَلَا زَيْدٌ أو اتصل به أي بالفعل مفعوله أي مفعول
الفعل وهو أي الفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني إلا أنت
وقوله وجب تأخير جواب الشرط السابقة أي وجب تأخير الفاعل عن المفعول
وأما في الصورة الأولى أي في صورة اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم
الانحصار قبل الذكر وأما في الصورة الثانية أي في صورة وقوعه بعد الأ أو
معناها قليلًا لا ينقلب القصر المقصود لأن المقصود منه قصر المفعول على
الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لا ينقلب ذلك إلا قصر الفاعل على المفعول إذ
معنى قولنا ما ضرب عمروًا الأزيد أن عمروًا ليس مضروبًا بالأزيد فاما زيد
فما كان يكون ضاربًا لغيره ويتقدم الفاعل أي بقولك ما ضرب زيد لا عمروًا ينكسر
ثم هذا إذا وقع مجرد فاعله بعد الأومعناها أما إذا وقع بعد الأومعناها كلاهما
نحو ما ضرب الأزيد عمروًا فإنه جائز لبقاء الانحصار المقصود على حاله وقيل لا
حاجة إلى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لأن مثل هذا التركيب معمول

على كلامين فيكون عمرا معمول فعل محذوف ليس فيه تقدير المفاعل على مفعول
 وأما في الصورة الثالثة أي في صورة اتصال المفعول لأن اتصال المفعول مانع
 عن تأخير المنافاة للاتصال الفعل وإنما قال وهو غير متصل احترازا عما إذا
 كان الفاعل متصلا أيضا مثل ضربتك فإنه يجب تقدير المفاعل على المفعول
 على ما مر وقد يحذف الفعل كلمة قد للتقليل واللام للعهد أي قلما يحذف
 الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت لا للعلّة لأن قيام القرينة
 شرط للحذف لا للعلّة بل العلة الإيجاز والاختصار أي وقت حصول قرينة
 دالة على الحذف وتعيين المحذوف وقوله جوازاً صفة مصدر محذوف أي
 وقد يحذف حذفاً جازياً للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة
 كقولك زيد خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول أي هو مثل مقولك
 وزيد بدل من المقول أي كزيد والرفع محلي وفي بعض النسخ في مثل زيد في
 موضع كقولك زيد وهو ظرف لقوله جوازاً فعلى هذا يكون زيد مضاف إليه
 والرفع محلي على التقديرين وقوله لمن قال الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من
 موصولة وقال صلة أي زيد المقول الذي قال من قام كلمة من هنا استفهامية
 مبتدأة وقام خبره والجملة الاستفهامية مقول قال فزيد الواقع في الجواب فاعل
 فعل محذوف أي قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكورة في
 السؤال فإن قيل لم يجعل من باب حذف الخبر يتقدير زيد قام لي مطابق
 الجواب السؤال وهو من قام لأنه جملة اسمية فوجب أن يكون الجواب كذلك
 ولن يكون ذلك لا بتقدير الخبر قيل لوجعل هذا من باب حذف الخبر مطابق
 السؤال صورة ولا يطابق معنى لأن قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في
 الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الأسناد فلا يطابق الجواب السؤال من
 حيث المعنى ويقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف
 شرطها والتقليل في الحذف أولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال المحقق
 كما في المثال المذكور يكون بقرينة السؤال المقدّر كقول ضرار النهشل في مرثية زيد
 بن نهشل وليك زيد ضارع لخصومة الواف في قوله ليك ليست بداخله في
 البيت بل هي من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو امر غائب مبني
 للمفعول وقوله زيد غير منصرف للعلية ووزن الفعل مرفوع على أنه مفعول

ما لم يسم فاعله لقوله ليبيك وقوله ضارح فاعل فعل محذوف لأن الشاعر لما امر
 بالبكاء بقوله ليبيك يزيد أي على يزيد على صيغة المجهول حرك السامع أن يسأل
 قائلا من يبكيه وجعل هذا السؤال المقدرا للمحقق فاجاب بقوله ضارح أنه
 يبكيه ضارح أي عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السؤال
 المقدر عليه واللام في قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارح إن لم
 يعتمد بشئ لأن الجار والمجرور بكيفية رائحة الفعل أي يبكيه من يعجز عند
 الخصومة أو بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه أو
 خصومة مع غيره وإنما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اخوانه فإن
 يزيد كان ظهيرا للضارحين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعلّة إن أريد خصومة
 غيره معه وفيه نظر لأن الخصومة لا تصلح علّة للبكاء بل العلة بمنزلة وقت
 خصومة غيره أياه وكون يزيد ظهيرا للضارحين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى
 الوقت على كلاً التقديرين وأجيب بأن حمل اللام على العلة على تقدير أن يكون
 قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارح لا بقوله يبكيه المقدر أي ضارح لأجل خصومة
 غيره معه أي يبكيه من يعجز عند خصومة غيره معه هذا البيت من كتاب سيبويه
 وأخره ومختبط مما تظلم الطوائف قوله ومختبط عطف على ضارح أي يبكيه ضارح
 ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة وإنما يبكيه مختبط لأن يزيد لم يعط
 السائلين من غير وسيلة وقوله مما تظلم الطوائف أي مما هلك الحوادث ماله
 متعلق بقوله يبكيه المقدر أو بقوله مختبط وكلمة من للسببية ومصدرية
 والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الإهلاك والطوائف جمع
 مطيعة على خلاف القياس كلوا ثم جمع لقيحة والقياس الطيمات والطيحة
 هي الحادثة المهلكة أي يبكيه مختبط لأجل ااطاحة الطوائف ماله أي لأجل إهلاك
 المملكات ماله أو متعلق بقوله ليبيك أي ليبيك يزيد لأجل ااطاحة الطوائف يزيد
 أي لأجل إهلاك المملكات يزيد ومعنى البيت أنه ينبغي أن يبكي على يزيد كل ذليل
 لأناصر له وكل فقير سائل أصابته حوادث الزمان وأهلك ماله ولم يجد من يعينه
 فإن يزيد أناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله ووجوباً عطف على قوله جوازاً
 أي ويجوز حذفاً واجباً في مثل وإن أحد من المشركين استجارك فأجره
 أي مثل هذا الكلام وقوله أحد مرفوع على أنه فاعل فعل محذوف تفسيره

استجارك وتقديره وان استجارك احد من الشركين استجارك والمراد بالمثل
كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
فان قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر يأتي وأن وعطف البيان نحو رايت
غصن فراى اسدا ونحو قوله ونادى ناه أن يا ابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل زيد
قبل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر
ثم لم يصح هنا لأنه بالجمع لا يبقى المفسر محذوف فافلا يكون المفسر تفسيراً
للمحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفاعل
والفاعل جميعاً فقال وقد يحذفان معاً أي الفعل والفاعل لقيام قرينة نظيره
مثل نعم لمن قال لجار والمجرور صفة نعم أي نعم المفعول لمن قال او حال أي مثل نعم
مفعول لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم
التي لتصديق ما سبق وحذف الجملة هنا جائزة واجب ونعم قرينة لاسد مسد
الجملة كذا قالوا ولقائل ان يقول ان سد الشيء مسد غيره قد يكون بان يفيد فائدة
كما في اقايم الزيدان ولا شك ان نعم تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال
قرينة المحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف الجملة هنا
واجباً على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع وذات اشارة الوجوب
والجواب عنه ظاهر فليتأمل ثم لما فرغ عن بيان احكام الفاعل شرع في بيان
حكم آخر له وهو الاضمار عند التنازع وذكر سائر احكام التنازع استطراداً فقال
واذا تنازع الفعلان اسما ظاهراً بعد هما أي بعد الفعلين قوله ظاهر مفعول
تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى
واحد فيكون من باب تجازينا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعد هما
صفة ظاهراً اي ظاهراً واقعاً بعد هما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل في العمل
والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرها من الصفات ايضاً نحو زيد ضارب
ومكرم عمر واوبكر شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه
التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضاً نحو ما جاء
في الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم
فان هذه الخمسة تنازعت في علي ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازاً عن الضم فان
التنازع لا يجري فيه بل يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا

قلت ضربت وكرمت على صيغة المتكلم وضرب وكرم على صيغة الغائب او ضربك
واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن
اعمال احد هما فيما اتصل بالآخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو
كجزئته ولا يتصل بعامل آخر فلا يجوز في المتصل لم تجز في المنفصل طرذا الباب
وانما قيد بقوله بعد هما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلحق
بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع
فلا يكون من هذا الباب كقولك زيدا ضربت وكرمت وضربت زيدا و
اكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا
الى اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه
والا اظهر والكوفيين الى اعمال الاول واضمار الفاعل والمفعول في الثاني
ان يمنع مانع فيظهره على ما ياتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان
الى آخره قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا
قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب دون التركيب والفاء في قوله فقد
يكون جوابا ذا فعلى هذا يكون الفاء في قوله فان عملت للتفسير ويحتمل ان
يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف فان قد يره واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعد هما
جازا اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان عملت ايضا للتفسير
ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء للشرط قوله فان عملت الثاني الى آخره اى
فقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية اى فاعلية الاسم الظاهر وياء
النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اى في كونه فاعلا نحو ضربني واكرمني زيد
وقد يكون واقعا في المفعولية اى في مفعولية الاسم الظاهر اى في كونه مفعولا
نحو ضربت وكرمت زيدا وقد يكون واقعا في الفاعلية والمفعولية مختلفين
في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية
معان نحو ضربني واكرمت زيدا وانتصاب قوله مختلفين على انه حال من الفعلين
المقدرين اللذين هما فاعل المصنف المضاف اليهما المدلول بالضمير
المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف
اى وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية معا حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك

المصدر فيتمتع حامل الحال وصاحبها ولقائل ان يقول لو كان ذلك حالا من
 الفعلين المقدرين وعامله المصدر والدلول بالضمير المستكن في قوله فقد
 يكون يلزم اعمال الضمير العائد الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وذا منع
 ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون
 حالا من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يصح ان
 يكون عاملها معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب
 اعمال مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان
 المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عملا بان كان احدهما رافعا والآخر
 ناصبا وقوله ويختار البصريون بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لا يقع
 الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى المجازة
 اي يختار النحاة المنسوبة الى البصرة اعمال الثاني عطف على الجزاء المحذوف
 اي واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعد هما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون
 اي نحاة البصرة اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف في الاختيار
 والاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب
 فهو على اخذه اقدر وبان اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول
 هو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلي عامله وباستفادته الاستعمال
 على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هَآؤُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيَهٗ حيث
 عمل الثاني اذ لو عمل الاول لقلل اقْرَؤْه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند
 اعمال الاول ومنه قوله تعالى اَنْتَوْنِي اَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا حيث عمل الثاني اذ لو
 عمل الاول لقلل اَفْرِغْ لِمَا مَرَّ ومنه قول الشاعر + ومكتا مدمائة كان متوفا +
 جرى فوقها واستشعرت لون مذهب + حيث عمل الثاني والاقيل واستشعرت
 لما ذكرنا ومنه قول الآخر + قضى كل ذي دين فوق غزيره + وغرة مطول معنى
 غريمها + حيث عمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع الاول فلا نه لو
 عمل ذلك لقلل فوقاه لما قلنا واما في المصراع الثاني فلا نه لو لا ذلك لقلل
 معنى هو غيرهما باظهار الضمير في معنى لانه صفة جرت على غير من هي له
 حيث وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت
 على غير من هي له يجب فيها ابراز الضمير اذ الم يضم على شريطة التفسير فلما لم يبرز

الضمير دل على أنه قد عمل الثاني بخلاف ما لو كان الغريم معمو لا لقوله معنى فانه
لا يجب ابراز الضمير في مطلق لانه وان كان صفة جوت على غير من هي له حيث
وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمير بشرطة التفسير لان
الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير ويختار الكوفيون اى نحلة
الكوفة اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني واحتجوا بان الاول سبق الطلبين
فهو اولى باعطاء المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا
كذلك اعمال الاول فكان اولى ويقول امر القيس + فلو انما اسعى لودي معيشة
كفاني ولم اطلب قليلا من المال + فان كفاني ولم اطلب تنازعاني قليل و
اعمل كفاني فيه حتى ارتفع به مع امكان اعمال الثاني وهو لم اطلب اذا لا تفاوت
في النظم بين نصب قليل ورفع مع ارتكابه خلاف الاصل وهو حذف المفعول
بالاتفاق فلو لا اعمال الاول لمختار لما اختاره الشاعر اذا الفصيحة لا يختار الا
الوجه المختار فلما اختاره دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه يأتي في
الذين تملي بين ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين
شرح في تفسير مذهبهما وبيان كيفية الاعمال فقال فان عملت الثاني
الفاء للتفسير وانما بدأ بتفسير اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا اى فان
عملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل
او المفعول اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر
اى على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيد وضرباني واكرمت الزيدين و
ضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هند وضرباني واكرمت هنتين
وضربتني واكرمت هندات وقوله دون الحذف ظرف اضمرت اى دون
حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه
الا اذا سد شئ مسددا كما في ما جاءني الازيد وفي ضرب زيد على صيغة المجهول
بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز في العمدة بشرط التفسير قل هو الله احد
ونعم رجلا فان قيل لم يظهر الفاعل في الاول عند اعمال الثاني لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل قبل لظاهر ذلك لزوم التكرار وهو قبيح فلا يضار
اليه مع امكان الاضمار خلافا للكسائي رح مفعول مطلق لفعل محذوف

اي يخالف بالاضمار دون الحذف خلافاً للكبائي فانه يقول بحذف الفاعل
دون اضماره تحريراً عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط
التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلاً وقل هو الله أحد بخلاف حذف الفاعل
بدون سد شيء مسد فانه لم يوجد في كلامهم اهلاً فان قيل قد جاء حذف
الفاعل بدون سد شيء مسد نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم
في الثاني وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قعد الا انا حيث حذف الا انا
في الاول وهو الفاعل ونحو اضرب من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرموا
القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظاً لئلا يلتقي ساكنان وان بقيت خطاً
لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو اطعم في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل
المصدر قيل ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعم
في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب
حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسبياً
منسياً والمحذوف في باب التنازع نسبياً منسياً ويظهر اثر الخلاف بين القائلين
بالحذف في التثنية والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزاً فيهما ومستتراً
فيه فيقال في الاضمار ضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون
وفي الحذف ضربني واكرمني الزيدان او الزيدون بخلاف ضربني واكرمني زيد
حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فان الفاعل في الفعل الاول مضمّر
مستتر عند القائلين بالاضمار ومحذوف عند القائلين بالحذف وقوله
وجاز جملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية اي وجاز اعمال الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل وقوله خلافاً للفراء مفعول مطلق اي يخالف
القول بالجواز خلافاً للفراء فانه منع جواز ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل وروي عن الفراء تشريك الرفعين والاضمار بعد
الاسم الظاهر كما في صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني
اكرمت زيداً هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وحذفت المفعول عطف
على قوله اضرمت الفاعل اي وان اعلمت الثاني حذفت للمفعول ان قضى الاول
المفعول ان استغني عنه هذا شرط لا استغني عن الجزاء تقدم ما يغني عنه و
الجواز والجواز عني عنه مفعول ما لم يسهر فاعله اي حذفت المفعول ان كانا

استغني عنه بان لم يكن مفعولا لأفعال القلوب نحو ضربت وضربتني زيد واعطيت
واعطاني زيد درهما لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضمار قبل الذكر في حذف
لدلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول تحريزا عن سماجة
التكرار وانما يضمن ذلك تحريزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما الاضمار
في قولهم ربه رجالا فتشاذوا لا اظهرت اى وان لم يستغن عنه اى وان كان محال
يستغن عنه بان كان مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا اظهرت
المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت
لما تنازعا في منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول حسبني
وهو سطرعا الاول لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تضيير
مذهب البصريين وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع في تفسير مذهب
الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال وان علمت الاول عطف على
الشرطية السابقة وهي قوله فان علمت الثاني اى وان علمت الفعل الاول كما هو
راي الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او للمفعول اضرمت الفاعل في الفعل
الثاني اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر بالاتفاق نحو ضربت وضربتني زيد
وضربت وضرباني الزيد بن وضربت وضربوني الزيد بن واضمرت المفعول
ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول على القول المختار على وفق الظاهر
نحو ضربني وضربت زيدا وضربني وضربت زيدا وضربتني وضربت زيدا
وانما اضرمت المفعول في الثاني لان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر
بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضر في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع
امكان اضماره الا ان يمنع مانع فتظهر استثناء مفرغ اى اضرمت المفعول
على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار فيحذف وجب
اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول
الاول غير الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبني وحسبت زيدا منطلقين الزيدان
منطلقا فان حسبني وحسبتا تنازعا في منطلقا فاعمل الاولى وهو حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومطلقا مفعولا له واضمرت المفعول الاول في حسبتا
واظهر الثاني وهو منطلقين لما منع اضماره وهو انه لو اضر مفرغ خلفا من
هوله وهو المفعول الاول وذا غير جائز لوجوب الحال وانما وهما فيما صدق عليه

في هذا الباب ولو اضم مرثني خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضمر
 وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر يضمن نحو حسبي وحسبته اياه زيد
 منطلقا ثم لما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون يقول امر
 القيس من ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاني فقال وقول
 امر القيس فلو انما سعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال *
 ليس منه القول بمعنى المقول اى مقوله ليس من باب التنازع لفساد المعنى
 لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجهها الى قليل من المال حيث يلزم التناقض
 وخلاف المقصود لان كلمة لو يجعل المثلث من شرطه وجزائره وما عطف على
 احدها منفيًا والمنفي من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمته اكرمتك
 فالأكرمان منفيان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالأكرمان مثبتان
 فعلى هذا قوله فلو انما سعى لادنى معيشة يستلزم انتفاء سعيه لادنى معيشة
 اى انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفاني
 قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب
 متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا لقليل من المال لانه
 صار مثبتا بالعطف على جزاء لو فيلزم من الصراع الاول ان لا يكون طالبا
 لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من
 الاول انتفاء كفاية قليل من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود
 فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول متوجه
 الى قليل من المال والثاني متوجه الى المجد المؤثر المحذوف بدلالة البيت الثاني
 وهو قوله ولكنما سعى لمجد مؤثر * وقد يدرك المجد المؤثر امثالي * فيكون
 المعنى لو ثبت سعي لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثر
 ولكنما سعى لمجد مؤثر فلا يكون من باب التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان
 متوجهين الى شيء واحد قال الفارسي الواو في قوله فلم اطلب للمحال دون العطف
 فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى
 ما ثبت سعي لادنى معيشة وما كفاني قليل من المال والحال اني لم اطلب قليلا
 من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه نظر لان الحال قيد العامل
 فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك

لتحقيق السعي لادنى معيشة منع كفاية قليل من المال مطاقا سواء طلبه او لم
 يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب يا اعمال الاول وحذف المفعول
 من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب عطفا على مجموع الجملة الشرطية
 دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتا
 فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتداء وقوله
 ليس منه خبره وقوله كفاية في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امرء القيس
 وازدادة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول
 ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرعا في تعريفه بجد
 على حذف فقال مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكروا فاعله وانما لم
 يفصل بينهما كما فصل المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين
 فاعلا كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراد فلا
 يكون ذكره ههنا مستنكرا وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تأكيد للضمير
 المستتر في اقيم اي واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناد
 اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع في قوله لم ايت الربيع
 البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه اي ابنت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول
 حذف فاعله واقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا
 لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ
 عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرعا في بيان شرطه فقال وشرطه اي شرط
 مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة الصفة
 الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل
 وغيرها مما بني للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اي الى فعل او يفعل ونحوها
 مما بني للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجردا للفظ واللفظ اذا اريد به مجرد
 اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كما في لكل فرعون
 موسى اي لكل جبار عادل والصفة المشتهرة لسمى فعل ويفعل كونه ماضيا
 مجهولا ومضارعاً مجهولا او كونه صيغة المبني للمفعول فيكون المعنى ان تغير
 صيغة الفعل الى الماضى المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل
 المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول

ما لم يسم فاعله موهما بان كل مفعول ضالم لا قامته مقامه فاعل شرعي
 بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثاني
 من باب علمت مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول
 اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون
 كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا
 او مسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول الثالث
 من باب علمت مقام الفاعل لان حكم حكم المفعول الثاني من باب علمت
 في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه
 بخلاف اعلمت زيد هندا ذاهبة والمفعول له والمفعول معه كذلك اي
 المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من
 باب علمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب
 لم ويبطل السؤال عن اللصية قبل تمام الحكم وفيه نظره لان هذا الدليل يوجب
 ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك
 بالاتفاق يقال ضرب التاديب وما يقال لان لم انه بعد اظهار اللام جواب
 لم ففيه وهاء لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا للتم لكونه صالحا للجواب
 للتم ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب
 يصح جوابا لمن قال ضربت كما ان تاديبا يصح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا
 بالبرهان وعلل بعض الشارحين بازاء النصب فيما قصد عليه مشعرا بالعلية
 فلو اقيم مقام الفاعل صار مفعولا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظره لانه يلزم من
 هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة مشعرا بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع
 مطلق ولان هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الظرف ايضا لان النصب فيما
 قصد ظرفية مشعرا بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فالتنصب والاستعار
 وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند
 اليه الفعل فلا يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذف
 يتغير ماهية المفعول معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع
 الاسناد اليه اذ الواو يمنع الاسناد اليه ثم كما بين المفاعيل التي لا يقع موقع
 الفاعل شرعا في بيان ما يقع موقعه فقال واذا وجد المفعول به بلا واسطة في

الكلام مع غيره من سائر المفاعيل التي تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي ليس للتأكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر تعين له أي تعين المفعول به لإقامته مقام الفاعل أي لاسناد الفعل اليه وأما تعين له لأن الفعل المجهول بني له واسند اليه حقيقة وإلى غيره من الملابسات مجازاً ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها فإن قيل لا يترجح المفعول المطلق والزمان على المفعول به باعتبار أن كل واحد منهما جزء من أول الفعل لأن الفعل يتضمن المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار أنه مستلزم من أول الفعل لأن كل مصدر يستلزم المكان بخلاف المفعول به فإنه مقتضى من أوله من حيث المصدر يقتضى المحل من جهة الوقوع عليه ويستلزمه فإن الضرب في ضربت زيداً مثلاً وإن استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار المصدرية بل باعتبار الصفة التعدية فإن نفس المصدر يمكن أن يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما من المصادر اللازمة فثبت أن احتياج الفعل إلى هذه المفاعيل أشد من احتياجه إلى المفعول به فلم لا ترجح هي عليه قيل إنما لا يترجح هي عليه لأن الفعل المجهول غير مبني لواحد من هذه المفاعيل فكان راجعاً إليها ولذلك تقول ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره فتعين زيد الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لأنه إذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه كان مثاله كذا لأنه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غير من المفاعيل التي تصلح للإقامة فإن قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله أمام الأمير ظرف مكان وقوله ضرباً شديداً مفعول مطلق للنسوع باعتبار الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع أن المفعول به بلا واسطة حرف جر أقوم مقام الفاعل ولقائل أن يقول إن قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور وأما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقديره في شرط نصب المفعول فيه لا بشرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بلا واسطة وإيضاً أنه كلام المصنف غير منظم فإن قوله إذا وجد وقوله تعين وقوله يقول أمور مستقلة وقوله فتعين زيد ماضٍ اللهم إلا أن يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى يوم ينفع في الصور ففرغ من في السموات والأرض فإن لم يكن تامة لاناقتة أي فإن لم

ان يقول

يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام فالجميع سواء أي فجميع المفاعيل مستوية
 في الأقامة سواء بالجميع في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الأسناد اليه مجازاً
 فإن قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع المفاعيل مع مفعول به
 لا يستقيم لا بتناثر على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به فهي سواء
 مطلقاً وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه
 سواء في جواز الأقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الأقامة ويقال
 المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكّر في التركيب المذكور من المفاعيل سواء
 وان وجد فجميع ما يذكّر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والافلوق
 سواء لكان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهم خلاف المقصود
 على ما عرف والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت والمراد بباب اعطيت كل
 فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت أي المفعول الاول
 من الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من المفعول الثاني
 في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول من اعطيت زيد درهما فيه معنى الفاعلية
 اذ هو عاطي أي اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيد جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو
 مكتسب وفي الثاني منهما معنى المفعولية لانه ما خوذ مكتسباً وما فيه معنى الفاعلية
 فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيد
 عمرو فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذاً وما خوذ بخلاف اعطيت
 زيد درهما فان الثاني لا يصلح ان يكون اخذاً بل تعين لكونه ما خوذ فلا لبس في
 اقامته ثم كما فرغ من بحث الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعده شرع في بحث المبتدأ
 والخبر فقال ومنها المبتدأ والخبر مبتدأ متقدم والخبر والجملة عطف على قوله
 فمنه الفاعل أي من الرفوعات المبتدأ والخبر أنت الضمير ههنا التانيث المعاد وذكر
 ثم ابتدأ كبر الخبر وفي بعض النسخ ومنه المبتدأ والخبر أي وما اشتمل على علم
 الفاعلية المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ المبتدأ والخبر فعلى هذا يكون المبتدأ
 مبتدأ محذوف الخبر أي ومنها المبتدأ والخبر او ومنها انما حذف الخبر اكتفاء
 بما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر الرفوعات الآتية وانما جمع المبتدأ
 والخبر في فصل واحد لكان التلازم بينهما على ما هو الاصل اذا الاصل فيهما
 اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اما حذف احدهما فاختلاف الاصل ولاشتركا في كون

عاملها معنويا وغير ذلك فالبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قوله
 الابتداء مبتدأ وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله
 المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالمجرد وقوله اللفظية صفة العوامل
 اي العوامل النسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات
 الى الكلّيات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلّفظ اي العوامل النسوبة الى
 تلفظ لفظ ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثاني بمعنى الملفوظ
 اي العوامل النسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل
 بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتدأ والمراد
 بالاسم اعم من ان يكون اسما لفظا او تقديرا فيدخل في الحمد سواءً عليهم
 اَمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ اَمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَتَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ وَحَقٌّ أَنْ يَزِيدَ
 منطلق وفي قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذي يدخل فيه
 عامل لفظي وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بباب كان وان وعلمت
 كما فسرهما العلامة مترجا ر الله الزمخشري في الفصل لانه عرف المبتدأ وحسنه
 فبالجري ان يطلق بخلاف جار الله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتدأ
 والخبر قائلا هما الاسمان المجردان عن عوامل اللفظية للاسناد والمشارك بينهما
 المجرد عن العوامل التي من شأنها ان تدخل عليها وهي الابواب الثلاثة وفروعها
 ليس الا ولا يرد على المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتدأ
 وليس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظية لان الباء زائدة والحروف الزوائد مما لا
 يعتد به وقوله مسند اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد والجار والمجرور
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسند وهو انما عمل لان حال معتمدة على ذي الحال
 وفيه احتراز عن خبر المبتدأ والقسم الثاني من المبتدأ فانه خارج من هذا
 القسم فان قيل ما الرأى بضمير الفصل في هذا المبتدأ والخبر دون عدا الفاعل
 ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحد ودبالحصر للاستفاد من المقام
 لكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضهم ليكون صور التصريح والتمسك
 على صور الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هنا ردا على من زعم ان اسم الفاعل مبتدأ
 وفاعله سد مسد الخبر كما قاله الزيدان لانهم مسند به لا مسند اليه ولا ناسم لا
 صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضي

قصر الخبر على المبتدأ دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق
 مقصورا على زيد لان زيد مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد
 عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
 مقصورا على المبتدأ مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا
 يحصل بضمير الفصل رد زعمه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتدأ
 بنحو خلاف واجب بانه قد يجيء لقصر المبتدأ على الخبر كما يقال الكرم هو التقوى
 ومنه قوله تعالى وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ اى اولئك هم المقصرون على الفلاح
 منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتدأ مقصورا على الاسم
 المذكور والصفة فلا يكون المبتدأ غيرهما فيحصل به رد زعمه فان قيل التجريد
 عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب
 يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد
 ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للمخاض ضيق فمركبة والركبة البير و
 قولك سحمان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى أَمَثَلًا
 اثْنَيْنِ وَأَخْيَتَيْنِ بِتسمية العدم الاصلى اماتة وههنا من هذا القبيل
 فان قيل التجريد نفي الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون
 المعنى المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل نفي العموم
 كقولك لم يرق كل انسان لا عموم النفي كقولك كل انسان لم يرق وقد عرفت ان نفي
 العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفي الحكم
 عن جملة افرادة فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن
 شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا
 كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدم
 واذا النسبة ايجابية كقولك الجاد لاجي واشبات التجريد عن جميع العوامل بان
 لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لان نفي العموم فيكون المعنى هو الاسم الذي
 لم يوجد فيه عامل لفظي او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد
 نفي العموم ونفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول
 العدم بالدليل الخارجى كما في قوله تعالى اِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خُنَّالٍ فَخُورٌ وَاللَّهُ لَا
 يُحِبُّ كُلَّ آثِمٍ كَاتِبٍ وَلَا تَطْعَمُ كُلُّ جَلَدٍ ذَلِكَ الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على

ان المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله
العوامل للجنس دون الاستخراق فيبطل معنى الجمعية اي المبتدأ هو الاسم
المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر اصلاً وقوله او الصفة عطف
على قوله الاسم اي المبتدأ هو الاسم المذكور او الصفة الواقعة بعد حرف النفي
او الف الاستفهام والمراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والجاري مجراها كالمنسوب نحو ما قرشي احوك واما قيد الصفة بكونها واقعة
بعدها ليحصل الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قايم زيد فاذا الصفة ليست
بابتداء لعدم الاعتماد خلافاً للاخفش والكوفيين وكلمة او لمنع الخلودون
الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف او هي لتقسيم المحدود
دون الحد وضابطة تقسيم المحدود ان يذكروا في صدر الحد ما يتناول كلا
القسمين وهناك ذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما
هو قسم الفعل كما دل عليه كلام المصنف في شرحه لا قسم الصفة كما زعم بعض
المشارحين فان قيل ان اريد بقسم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين لظاهر
ان المراد قسم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل
بالنظر الى المجموع او بقوله مسند اليه فان المبتدأ في القسم الاول مسند اليه وفي
الثاني مسند اليه ولا يصح ان يراد قسم الصفة لان يلزم حينئذ تقسيم الحد اذ ليس
في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله رافعة حال من الضمير الواقعة
اي حال كون تلك الصفة رافعة لظاهر بان كانت الصفة مفردة والظاهر
الذي بعد هاشي ومجموعاً واما قيد بالظاهر احترازاً عن الصفة الرافعة للضمير
نحو قائمان الزيدان فانها رافعة لضمير عائد الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر
لم يجز تشبيهها بالما عرف ان رافع الفاعل اذا قدم عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبراً
ليس الا فان قيل يخرج من هذا الحد مثل قائم انما فان الصفة رافعة للضمير
مع انها مبتدأة قيل المراد بالظاهر معناه اللغوي وهو خلاف المستتر فلا يخرج
ذلك فان قيل الصفة الواقعة بعد هل الاستفهامية الرافعة للظاهر مبتدأة ايضاً
بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قائم زيد فلو قال بعد حرف النفي
الاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا في ابتداءية قال
بعضهم انها مبتدأة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف اختار الاول كان كلا الف

ب
ابتدائها

لأصالتها وإن اختار الثاني كان ذكرها تقييدا واحترازا عن هل فإن قيل الصفة
 الواقعة بعد لام الموصول الرافعة لظاهر مبتدأة أيضا بالاعتماد على الموصول
 نحو قائم أبوه زيد فلو قال بعد حرف النفي أو الف الاستفهام أو لام الموصول
 كان أشمل قيل إنما يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لأن هذا القسم من
 المبتدأ ضروري يصار إليه لعدم وجه آخر ولا ضرورة ههنا للزوم إعراب الصلة
 بإعراب اللام الموصولة كإعراب ما بعد إلا بمعنى غير باعربا بتوضيحه أن حق الإعراب
 أن يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحد
 لا يحمل الإعراب نقل إعرابها إلى صلتها فاعربت بإعرابها عارضة كما أن الاسم
 الكائنة بمعنى غير لما كانت في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى ما بعد ما فاعرب
 بإعرابها عارضة مثل زيد قائم مثال القسم الأول من المبتدأ وما قائم الزيدان
 مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي وقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد
 الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليس بسند إليها و
 الزيدان فاعلها السادس الخبر في تمام الجملة فإن طابقت مفردا أي فإن
 وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الف الاستفهام اسم مرفوعا مفردا واقعاً
 بعد ما بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعد ما مفردين جازا الأمران
 أحدهما كونه الصفة مبتدأة وما بعد ما فاعلها السادس الخبر في تمام الجملة
 والثاني كون الصفة خبرا وما بعد ما مبتدأ بخلاف ما إذا طابقت مشى أو
 مجموعا نحو قائمان الزيدان وقائمون الزيدون فإنها حينئذ خبر ليس إلا
 فإن قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار إليه إلا عند عدم وجه آخر فلما
 جاز وجه آخر انتفت الضرورة قيل الضرورة ههنا على تقدير مخصوص لا مطلقا
 وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا لأنك إذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا
 فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة فإن قيل اعتبر في
 منع تأخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يخرج حينئذ وجهان
 ولم يعتبر الالتباس ههنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور
 الالتباس وجوز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو أن أحدهما حينئذ
 أن كان على خلاف الأصل فقصد ما يخالف الأصل ما تبس ممنوع للالتباس إذا
 السامع يحكم بما هو الأصل سبق ذهنه إليه ولا يتأمل ولا يستفهم فيخل بالمقصود

الـ

ولا يجوز
 أن يكون
 المبتدأ
 خبرا

وقام زيد من هذا القبيل لأنك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملتبسا حيث لا
 يسبق ذهن السامع الى تاخير المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلافا
 الأصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره فلا
 يجوز فيه إلا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الأصل وإن استوى الوجهان أصالة و
 مخالفة للأصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين أحدهما بالأصالة حتى
 يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما
 من باب الأجمال والأجمال جائز ولا التباس ممنوع وذلك مثل قائم زيد فإن وجهيه
 متوحيان في مخالفة الأصل إذ ابتدائية توجب وقوع المسند به مبتدأ وهو
 خلاف الأصل وخبرية توجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو أيضا خلافا للأصل
 فاستوى الوجهان فجوزنا هذا هو الفرق بين جميع صور التباس وجواز الوجهين
 ثم لا فرغ عن بيان المبتدأ وشرع في بيان الخبر فقال والخبر هو المجرّد عن
 العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة أي الذي لا يكون صفة
 واقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهر وقوله المجرّد شامل للمبتدأ
 بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الأول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة
 احتراز عن القسم الثاني منه وأما لم يقل هو الاسم المجرّد لأن الخبر قد يكون جملة
 والجملة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليتناول
 الاسم والجملة وقيل إنما لم يقل هو الاسم المجرّد اكتفاء بما قال في المبتدأ والجملة
 التي وقعت خبرا في تاويل الاسم فإن قيل يدخل في أحد يضرب في زيد يضرب
 أبوه وليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتدأ فيخرج
 ذلك لأنه مسند الى الفاعل دون المبتدأ وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة
 تأكيد لأن القسم الثاني من المبتدأ يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتدأ وهو
 ضمير الفصل والمجرّد خبر والمسند به صفة المجرّد والمغاير صفة أخرى ثم لما بين
 المبتدأ والخبر شرع في بيان أحكامها على الترتيب فقال وأصل المبتدأ والتقديم
 أي الأولى في المبتدأ ومقتضى الدليل في أن يكون مقدما على الخبر لأنه موضوع
 معنى والخبر صفة والموصوف مقدم على الصفة ولأنه عمدة البيان والخبر
 عمدة الافادة والبيان أهم والأهم البق وأخرى بالتقديم بخلاف الفعل و
 الفاعل فإن الأهم هو الفعل دون الفاعل لأن الفعل يدل على التجدد و

الحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والحدوث بخلاف
 المبتدأ والخبر فان الأهم هو المبتدأ لأن الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على
 الثبات والدوام ومن ثم أي ولاجل ان اصل المبتدأ والتقديم جاز في
 داره زيد مبتدأ متقدم الخبر والجملة بتأويل هذا الكلام فاعل جاز
 وإنما جاز ذلك مع كون الضمير عائد الى زيد المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة
 لمكان أصالة تقدمه وامتنع صاحبها في الدار الجار والمجرور خبر لفظوله
 صاحبها والجملة بتأويل هذا الكلام فاعل امتنع وإنما امتنع هذا لعود
 الضمير الى الدار وهو في خبر الخبر الذي أصله التأخر فيلزم عود الضمير الى
 المتأخر لفظاً ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام المبتدأ وشرع في حكم آخر
 له فقال وقد يكون المبتدأ منكرة كلمة قد للتقليل أي قلما يكون المبتدأ
 منكرة فيه إشارة الى ان الأصل في المبتدأ والتعريف لكونه محكوماً عليه و
 الأصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيره مع كونه محكوماً عليه
 لتقدم حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقدم الحكم عليه وذلك أي التنكير
 اذا تخصصت أي قل شيوعها وإلهاها وحصل فيها نوع تعين بوجه مأكلة
 ما زائد أو صفة بوجه أي بوجه أي وجه فان قيل بيان التنكير عند بيان
 أصالة التقديم غير ملائم فكان الأولى ان يذكر هنا قوله واذا كان المبتدأ
 مشتملاً على ما له صدر الكلام الى آخره مما وجب فيه هذا الأصل وتختلف قيل
 في المبتدأ وأصلان التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والآخر
 بالالتزام لأن بيان قلة التنكير يستلزم أصالة التعريف فكانه قال وقد يكون
 المبتدأ منكرة وأصله التعريف أو يقال لما بين أصالة تقدم المبتدأ وشرع في
 بيان ما يلزم فيه تأخيره ويتخلف هذا الأصل وذلك اذا كان الخبر مضمماً له
 نحو في الدار رجل فعلى هذا المقصود من بيان وجوه تخصيص النكرة قوله في
 الدار رجل وذكر سائر الوجوه استطراداً فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم
 بهذا التلخيص والملازمة وفيه نظر لأن ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلخيص
 لكان ينبغي ان تقدم قوله في الدار رجل على سائر أمثلة وجوه التخصيص
 فتأخيره عن سائر الأمثلة يابى هذا التلخيص مثل ولعبد مؤمن خير من
 مشرك فان قوله ولعبد مبتدأ تخصص بالصفة لأن قوله ولعبد محتمل

المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصوصاً وحصل فيه نوع
 تعيين وارجل في الدار ام امرأة فان قوله اجل مبتدأ وتخصص بالعلم بثبوت
 الخبر لا حد الجنس عند المتكلم لان ام المتصلة للمعادلة للجنة للسؤال
 عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لا حد هما عند فاذا كان الخبر معلوماً
 صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شأنها ان تكون معلومة للسامع قبل
 اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولاً قبل
 اجرائه على الخبر عنه وكذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والأخبار بعد
 العلم بها صفات فصار المبتدأ كأنه تخصص بالصفة وفيه نظر لا يلزم
 من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظ ام التي تدل على
 ثبوت الخبر لا حد هما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في
 سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياق في تاويل المعرفة اذ المعنى هذا
 الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحد بعينه او لا بعينه كذا في
 العباب وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ عند بني تميم تخصص بصفة
 العموم لان النكرة في سياق النفي تم وفيه نظر لا نرجع بين الضدين لان معنى
 العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف
 اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعاً واجيب انما يلزم الجمع بين الضدين
 لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
 بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات وهناك ذلك لان لما نفي
 عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيراً من الخاطب لم يبق للسامع اشتباه
 لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحد من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على
 السامع ان ذلك الاحد من هو بالتخصيص ههنا يحصل بالعموم بهذا الطريق
 فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا التمثيل للمبتدأ على مذهب بني
 تميم لان ما ولا المشبهتين بايس لا يعلان عندهم على ما عرف وشرأه وانا اب
 فان قوله شر مبتدأ وتخصص بالصفة المقدرة تقديره شر عظيم اهر الكلب لا
 شرحقير وذلك لان التووين فيه للتعظيم فيدل على صفة او تخصيص بكونه
 فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهر شر فانا اب يجعل شر بـ لا من الضمير المستتر
 في اهر والبديل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديره ما حقه

التأخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما هو ذاناب الاشر وانما قدروا التقدير
 التأخير مع انه وجب بعيد عن الفهم لضرورة تخصيص وقوع النكرة مبتدأ ثم اعلم
 ان المهز للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجاني حبيبا او تاجرا
 او محبدا بخير مسترة وقد يكون شرابا بان يكون الجاني لصا وعدوا والهول له بنباح
 غير معتاد يتشاؤم به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فاعلى الاول يصح
 القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح القصر لانه لا يكون الا شرا فيقدر
 الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذاناب وهذا على
 قول من قال بان التقيد بالوصف يدل على نفي ما عداه فخور رجل طويل جاني
 معناه لا قصير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هريز كلب في
 وقت لا يهر في مثله الا السوء فكان موده هريزا يتشاؤم به ويخشى منه
 السوء والمراد بنبي ناب الكلب وفي الدار رجل فان قوله رجل مبتدأ تخصص
 بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لاننا اذا قيل في الدار علم ان ما بعده
 موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو قائم رجل فانه
 لم يتعين لكونه حكما لانه ان يكون قائما مبتدأ ورجل بدل لامنه فلو قلنا بان خبر
 يلزم الالتباس فلم يجز ذلك وفيه نظر حيث يصح اقامه رجل مع ان هذا الالتباس
 موجود فيه وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ تخصص بكونه منسوبا الى
 المتكلم اذ معناه سلمت سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر
 فصار سلاما عليك فعلا من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار والدوام
 في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما
 عليك لان سلمت معناه قلت سلاما عليك كما ان سلمت معناه قلت سبحان
 الله وليت قلت لبيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك
 في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ منكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير
 آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهي فيلزم التسلسل وانزعت
 ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج
 سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلاما عليك والمقول
 يحتاج في تخصيصه اليه واحتياجه الجزء يوجب احتياجه الكل لكون الجزء محتاجا
 اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قبل لان سلمت معني سلمت

قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير اخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدرا سلمت الذي معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي فلا بد من ذكر خبر قولي لئلا يكون المبتدأ بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصلح وقد رصاحب العباب سلمك الله معرضا من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة ثم لما فرغ من احكام المبتدأ وشرع في احكام الخبر فقال والخبر اللام للعهد اى خبر المبتدأ قد يكون جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان حد الخبر صادق عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه احد جزئي الكلام ثم قوله والخبر مبتدأ وقوله قد يكون جملة خبر فيصلح مثالا لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية بدون تاويل نظير الجملة الخبرية مثل زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وزيد قائم ابوه فزيد مبتدأ وقائم فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ الاول ونظير الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لامر حبايبكم وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل الخصوص بالمدح مبتدأ متقدم الخبر وعند المخالفين الجملة الانشائية انما يقع خبرا بالتاويل اى بل انتم مقول في حقكم لامر حبايبكم وزيد مقول في حق نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد يعود من الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها فاذا تعلق بشئ يحتاج الى عائد اى الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيره كاللام في نعم الرجل فانه اما الاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على الخصوص وغيره فجري اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما التعريف المعهود كما ذهب اليه الآخر والمعهود هو الخصوص فلا حاجة الى الضمير و كوضع المظهر موضع المضمرة في نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وكون الخبر

تفسير المبتدأ في قوله تعالى قل هو الله أحد ثم قوله بفتح مفتوح لأنه اسم لا
لنفي الجلس وقوله من عائد خبر لا وزعم بعض الشارحين أن الجار والمجرور
متعلق بقوله بفتح وخبر لا محذوف تقديره لا بد من عائد فيها وقيل نظر لأنه
على هذا يصير قوله بفتح مضارع المضاف فيكون منصوباً لا مفتوحاً على نحو
الفاظ القرآن عندك والبعد هو الفراق أي لا فراق من عائد وقد يجذف
العائد بقرينة نحو البر الكريستين والسمن منوان بدهم أي الكرم منه والنون
منه بقرينة أن بائع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف في المثال
الأول حال من الضمير المستكن في بستان وأحوال وإن لم يتقدم على العامل
المعنوي إلا أنها إذا كانت ظرفاً تقدمت عليه حيث اتسع في الظرف ما لا
يتسع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على أنه صفة المرفوع وهو منوان
أي منوان كائنان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتدأ وما وقع ظرفاً
فالأكثر أنه مقدّر بجملته أي الخبر الذي وقع ظرفاً نحو زيد في الدار وعمر و
من الكرام فأكثر النجاة على أنه مقدّر بجملته متعلق بفعل محذوف من الأفعال
العامّة لدلالة الظرف عليه وذلك لأن الأصل في العمل الفعل فتقديره
عاملاً في الظرف أخرى ولأنه إذا وقع صلة يقدر بجملته لا محالة فكذلك إذا
وقع خبراً ولأن الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عاملة فجعله فرع الفعل
الذي هو الأصل في العمل أولى من جعله فرعاً لفرعه وقال الكوفيون هو مقدّر
باسم الفاعل فتقديره زيد في الدار زيد حاصل في الدار لأن الأصل في الخبر
الأفراد ولأن المقدّر لو كان فعلاً لافاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك
ولأن المقدّر خال عن الضمير لا تنقله إلى الظرف والقول بخلو الاسم عنه أولى
من القول بخلو الفعل عنه ثم قوله ما مبتدأ وقوله ظرفاً حال وقوله فأكثر
مبتدأ ثان وقوله أنه مقدّر بجملته خبر المبتدأ الثاني مجذف على أي على أنه
لأن حذف حرف الجر من أن وإن قياسي مستمر والجملته خبر المبتدأ الأول
وأنما دخلت الفاء في الخبر لأن المبتدأ متضمن لمعنى الشرط لكونه موصولة
بفعل فإن قيل ما معنى الباء في قوله بجملته وما معنى قوله مقدّر بجملته و
المقدّر هو الجملته لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدّر بمعنى المفروض وقوله
بجملته حال أي فأكثر أنه مفروض ملتصقاً بجملته ثم اختلفوا في الخبر قال

بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسدود وقال بعضهم هو
 الظرف الساد مسدود وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا
 اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع
 الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل عن الفعل واليه يشير كلام صاحب
 اللب واللباب وقال السيرافي انه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام المصنف
 فاعرف ان لما قال اولاً ان اصل المبتدأ والتقدير يشرع في بيان موجبات
 تقديره وتأخيرها فقال واذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام
 كالاستفهام نحو من ابوك والشرط نحو من يكرمني فاني اكرمه وضمير
 الشأن نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ نحو زيد منطلق
 والتعجب نحو ما احسن زيد ثم قوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر
 الكلام فاعل الظرف وهو قوله ما له او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صلة
 او صفة ومن في قولك من ابوك مبتدأ وابوك خبر فان قيل من نكرة و
 ابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة
 ظاهراً ومعرفة معنى لان معناه هذا ابوك ام ذلك او ازيد ابوك ام غيره
 ام غيرها مثل قولهم ما رايتك منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه
 نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان
 نكرة من حيث الظاهر لا من معناه اول المدح التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة
 او كانا معرفتين اي او كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق والمنطلق
 زيداً او كانا نكرتين متساويتين في رتبة التخصيص نحو افضل منك افضل
 مني فان افضل منك مبتدأ وافضل مني خبره وكلاهما متساويان في
 رتبة التخصيص لان كلاهما فعل التفضيل مع من وانما لم يقل متساويتين
 وان كان موصوفه مؤنثاً لما ان تانيك لفظ النكرة غير مرتب على التذكير
 فلا يجب مراعاته فان قيل لو قال او كانا متساويين يتناول التساوي في
 التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب
 قيل لو قال ذلك يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشترط
 التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيداً المنطلق احدهما
 معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية

والآخر بالاضافة وقد وجب كيهما تقديم المبتدأ على الخبر فصرح بقوله
او كانا معرفتين مخزأ عن هذا الوهم وتنبهها على وجوب التقديم في
المعرفتين مطلقاً او كان الخبر فعلاً كعطف على قوله او كانا معرفتين
واللام للعهد اي او كان خبر المبتدأ فعلاً للمبتدأ مخزأ يد قام فان قام
خبر وهو فعل للمبتدأ وقوله وجب تقديم خبره جزء الشرط السابقة اي
وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه المواضع كما في الاول فلئلا يبطل
صدارة ولا يرد زيد من ابوه لتصدر من على جملة فلا يبطل صدارة واما
الثاني والثالث فلئلا يلتبس المبتدأ بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة
على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنونا بنوا بنائنا وبناتنا بنوهن ابنا
الرجال الا باعد فان بنوا بنائنا مبتدأ وبنونا خبره لا يوجب جعل بالعكس
لان قلب المعنى لان ابنا الابناء منزلون منزلة الابناء لان الابناء منزلون
منزلة ابنا الابناء وكذا قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف
مبتدأ وابو حنيفة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابي حنيفة لان ابا حنيفة
منزل منزلة ابي يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازي راجح الى ان تقديم
المبتدأ في مخزأ زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين
للمبتدأ بتقديمه واو اخره لا يدل على الذات والصفة الخبرية لانها تدل على
المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر وهذا ليس بسديد
لان الخبر يصح ان يكون جامداً او مشتقاً في الصحيح مع ان الجامد لا يدل على
المعنى النسبي ولان الاسم يصح وقوعه خبراً بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدأ
بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذات اتصف بالانطلاق
مسمى بزيد واما الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل الخبر في اقائم
زيد فعل للمبتدأ ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
دون اللغوي واقائم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله له يابى
هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاح فيخرج
اقائم زيد فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدأ مع انه
لم يجب تقديم المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللفظ لان الفاعل
هو اضمير المتصل في يقومان فلا يصح الزيدان فاعلاً اذا الفاعل واحد

ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يتومان لان الخبر
جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الضابطة فان قام
مع فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان
يقومان او يقال معناه اذا كان الخبر فعلا لاجملة باعتبار الصورة فيخرج
نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف زيد قام فان الخبر
فيه فعل لاجملة صورة اذا الضمير المستكن امر اعتباري لا صوري ولذا جعل
اين في اين زيد خيرا مفردا مع ان فيه ضمير مستكن كما فرغ عن بيان
موجبات تقديم المبتدأ وشرع في بيان موجبات تأخيره فقال واذا تضمن
الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام ونحوه نحو اين زيد فان اين خبر
مفرد مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر في اين زيد
جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا لالاكثر انه مقدور بجملة فكيف قال انه خبر مفرد
قيل جوابه ما مر من ان المراد بالمفرد ماله ليس بجملة صورة اذا الضمير المستكن
امر اعتباري لا صوري او كان الخبر ظرفا مصححا لاي للمبتدأ والمنكر ومخصوصا
له مثل في الدار رجل فان قوله في الدار خبر تخصص المبتدأ وهو رجل بتقديمه
او كان متعلقه ضمير في المبتدأ اى متعلق الخبر ضمير كائن في المبتدأ بان
يتصل بالمبتدأ وضمير يعود الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلق السادة
مثل على التمرة مثلها زيدا فان قوله مثلها مبتدأ وقد اتصل به ضمير عائد
الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور يحصل وحاصل انى هو خبر
وهذا المتعلق ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق
الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل والضمير المتصل بالمبتدأ عائد الى التمرة
الذي هو متعلق الخبر وقوله زيدا تميز عن التام بالاضافة نزال عن الموصوف
اى حصل او حاصل على التمرة زيد مثلها في المقدار وانما قال هذا الكلام لان
التمره توكل في العرب مع اريد فلا سم اليهم المحتاج الى التميز هو المثل لاهاهم
او كان الخبر خبرا عن ان اى عن مفرد ان المفتوحة بان تقع ان مع اسمها
وخبرها الماولة بالمفرد مبتدأ مثل عندي انك قائم فلان المفتوحة مع
اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعندي خبر اى عندي قيامك وقوله
وجب تقديم جزء لقوله واذا تضمن مع عطف عليه اى وجب تقديم

المخبر على المبتدء في هذه المواضع أما في الأول فلئلا يبطأ صدرته ولا يرد عليه
 زيد ابن ابوه لتصد رايه على حجة فلا يبطأ صدره وأما في الثاني فلئلا يبقى
 المبتدء بلا تخصيص وأما في الثالث فلئلا يلزم الاغمار قبل الذكر وأما اذا
 لم يلزم ذلك وذلك اذا لم يستد متعلق الخبر مستد فلا يجب التقدير كما
 في قولهم على الله عبد متوكل فان قوله عبد وان كان مبتدء اتصل به ضمير
 عائد الى متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو
 خبر لكن لم يجب تقدير الخبر حيث لا يلزم الاغمار قبل الذكر لعدم استد متعلق
 الخبر مستد وأما في الرابع فلئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم الا اذا لم
 يلتبس بخولوا انك قائم حق لكان كذا وقد يتعدد الخبر كلمة قد للتقليل او
 للتحقيق اى قد يتعدد خبر المبتدء فيكون اثنين فصاعدا وذلك اى التعدد
 جائز وواجب فالجائز ان تتر المعنى بدونه مثل زيد عالم عاقل فان زيد مبتدء
 تعدد خبره وقد تتر المعنى بدونه والواجب ان لم يتم المعنى بدونه نحو الخمل
 خلوحامض والابلق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن بيان احكام
 تختص بكل واحد منهما شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدء
 معنى الشرط وهو كون الثاني ملزوما للاول وقيل كون الاول سببا للثاني
 ويرد عليه قوله تعالى وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ فان قوله وما مبتدء متضمن
 بمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره اى ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من
 الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدور
 النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى مسبب
 لا يصالحها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم به او للاخبار عنه اى ما
 حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة
 التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاء
 في قوله فيصم دخول الفاء في الخبر الغاء للعطف وهو معطوف على قوله
 يتضمن واللام في الخبر للعهد اى فيصم دخول الفاء الجزائية في خبر المبتدء
 اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني للاول والا فلا قيل اذا
 قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب في الخبر ليدل على قصد السببية
 والملازمة واللام يجوز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وإنما قال فيصم

ولم يقل يجب لأن قصد السببية والملازمة في حيز الجواز دون الوجوب أو
 يراد بقوله يجب لا يمتنع والظاهر أن الفاء عند قصد السببية أو الملازمة جائزة
 لا واجبة لأن الخبر كالجزء فمن حيث أنه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريد
 منها مع قصد السببية أو الملازمة نحو الذي يأتيني لدرهم وذلك في
 المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط هو الاسم الموصول أي الاسم الذي وصل
 بفعل أو ظرف أو النكرة الموصوفة بهما أي والنكرة التي وصفت بالفعل
 أو الظرف وكقائل أن يقول ينبغي أن يقول والنكرة الموصوفة به لأن العائد
 إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمته أو يفرد يقال زيد وعمر وقائم ولا
 يقال قائمان إلا أن يحمل على حذف المضاف من المضمرا أي الموصوفة
 بأحد هـ أي بأحد المذكورين نظير الموصول مثل الذي يأتيني أو في
 الدار فله درهم الفاء جواب المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط وقوله أو
 في الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة
 أي يقال يأتيني أو يقال في الدار مكان يأتيني ومثل نظير النكرة الموصوفة وهو
 وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم أي يقال يأتيني أو يقال في الدار موضع
 يأتيني فإن قيل عبارة الشيم يشير إلى أن المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط منحصر
 في هذين القسمين أي في الاسم الموصول بفعل أو ظرف وفي النكرة
 الموصوفة بهما لأن تعريف المسند والمسند إليه يقتضي الحصر والمبتدأ
 الدخيل عليه إما نحو لما زيد فمنطلق والمبتدأ المتضمن لمعنى حرف الشرط
 نحو من يأتيني فله درهم وما علمت اليوم فانت تجزى به غداً والمبتدأ الموصوف
 بالاسم الموصول بفعل أو ظرف كقوله تعالى قل إن الموت الذي تفترون منه
 فأنه ملا فيكم من هذا الباب أيضاً فكيف يستقيم الحصر قيل كلامنا
 فيما إذا دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط والفاء في القسمين
 الأولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتدأ معنى الشرط أما الأول فظاهر
 لأن أما حرف الشرط وأما الثاني فلأن كل واحد من من وما يتضمن
 معنى حرف الشرط ويجرى فيه أحكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع
 اللزوم والجواز والامتناع في مظانها وجعل الماضي مستقبلاً حتماً و
 جزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فإنه لا يلزم

في خبره الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان في السببية والملازمة
 امر جائز لا واجب ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتميا بل يجوز فيه كلا
 الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين الاولين في هذا الباب ليس
 بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف فعلم المحصور
 ليت ولعل اذا دخلا على المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط ما منعان دخول الفاء
 في الخبر بالاتفاق اي باتفاق النحويين فلا يقال ليت ولعل الذي ياتيني
 او في الدار فلندرهم وكذا لا يقال لعل كل من ياتي في الدار فلندرهم
 ثم انهم بعد ما اتفقوا على كونهما مانعين دخول الفاء اختلفوا في تعليل فعل
 بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل
 لازم الشرط وهو الصدارة بدخولها فبطل الشرط لان الشيء يمتنع بانتفاء
 لازمه وعمل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد
 بطل ذلك بدخولها لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير
 وجود المبتدأ وهما غيران المحل من القطع الى الشك لافادة التمني و
 الترجي فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر
 بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من
 بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا فالمعنى ليت ولعل من بين الحروف
 المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق
 ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان للاتفاق
 قيل وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضها بعضا في المنع
 والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض
 والحق بعضهم انهما اي الحق بعض النحويين وهو سيديون ان المكسورة
 المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر لبطلان صدارة الشرط
 بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى الشرط بل
 يؤكد ونقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى
 اِنَّ الَّذِيْنَ قَسَّوْا الْمُؤْمِنِيْنَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوْا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ وَقَوْلُهُ
 تَعَالٰى قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِيْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَانْتُمْ مُّلاَقِيْكُمْ وَاَجَابَ عَنْ الْمَانِعِ بَانَ
 الْفَاءِ فِي مَثَلِ هَذِهِ الْآيَاتِ لَيْسَتْ بِجَزَائِمَةٍ بَلْ هِيَ زَائِدَةٌ وَهِيَ لِلتَّعْلِيلِ وَ

الخبر محذوف بدليل تركها مع ان بعض الآيات يخفى قوله تعالى ان الذين آمنوا
 وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير في الآية الاولى
 ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم عزي في الآخرة لان
 لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا يتفكركم
 الفرار منه لانه ملائكم وفي هذا الجواب وهاء لا يخفى لان حملها على
 الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وان حملها
 على التعليل ياباه السوق والذوق وتركها مع ان في بعض الآيات لا يوجب
 كونها مانعة ولا يدل على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتدأ الذي
 تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان
 المكسورة اختلف في ان المفتوحة وفي كان ولكن فما وجه تخصيص ان المكسورة
 ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوع بدليل الاستعمال
 القرآني فيها ففيها خلاف الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان
 المكسورة ان الحاقها بما قول البعض على خلاف الأكثر كذا قيل وفيه نظر
 لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف
 الأكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف واجيب بانه وجد
 الاستعمال القرآني في ان المكسورة هون غيرها فحمل القول بالمنع على انه مرجوع
 وفيه ان الفاء في الاستعمال القرآني يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه
 خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتدأ
 والخبر شرع في بيان حذفهما وقد يحذف المستند لقيام قرينة اللام
 بمعنى الوقت اى وقت حصول قرينة لفظية او عقلية جوازا صفة مصدر
 محذوف اى حذف فاجاز اللام مجازا والاقتصار مع حصول الغرض بالقرينة
 كقول المستعمل خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى القول اى نظيره مثل
 مقول طالب الهلال او رافع الصوت عند رؤية الهلال الهلال والله اى
 هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا
 اجتمع الناس للنظر الى مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتدأ ولو ذكره كان
 عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر

ن
دون

فقال

بتقدير الهملال هذا قيل لأن المقصود نفس الهملال لا تعينه بالاشارة وإنما
 بالقسم لثلاثي توهم أن آخر الهملال ساكن لأجل الوقف وحينئذ لا يتعين أن يكون
 مرفوعاً بل يحتمل أن يكون منصوباً على تقدير ابصروا وإنما خص القسم جرياً على
 عادة العرب فإن عادتهم أن يذكر والقسم في كلامهم كثيراً فإن قيل كما جاء حذف
 المبتدأ بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما في المخصوص بالمدح
 والذم نحو نعم الرجل زيد وشئ الرجل عمر وبتقدير هو زيد عند من ذهب إلى
 أن المخصوص خبر مبتدأ محذوف وكما في الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله
 الحميد أي هو الحميد وإنما وجب حذف المبتدأ ههنا ليعلم أن النعت كان
 في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم فلو ظهر بالتقدير لم يتبين
 ذلك وكما في زيد الخبز آكله بنصب الخبر إذا لا بد من ضم ما ناسب للخبر ليكون
 اسم الفاعل الذي بعد مشتغلاً عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعاً
 بأنه خبر زيد والتقدير زيد آكل الخبز آكله وإذا كان هو خبراً لا يجوز أن يكون
 آكله أيضاً خبراً للاستغناء المبتدأ عنه ولا يجوز أن يكون تأكيداً للخبر المحذوف
 لأن المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتدأ محذوف ضرورة أنه لو لم يحذف المبتدأ
 لا يكون في رفع آكله وجراً وإنما لزم حذف المبتدأ ههنا لثلاثي توهم أنه كلام آخر
 غير مفسر فلم يذكر هذا القسم أعني حذفه بطريق الوجوب قيل حذفه بطريق
 قليل جاء في مواضع معدودة فلم يذكره إلحاقاً للقليل بالعدد ومكانه لم يحج
 وزعم البعض أن حذفه بطريق الوجوب لم يحج في كلامهم وعلوه يكون المبتدأ
 ركناً في الكلام وحذف الركن غير شائع وهذا ليس بسديد لأن الركنية لا تتأثر
 وجوب المحذف بموجب ألا ترى أن الخبر ركن في الكلام أيضاً وقد يجب حذفه
 ثم لما فرغ عن بحث حذف المبتدأ شرع في بيان حذف الخبر فقال قد يحذف
 الخبر جوازاً أي حذفاً لجائزاً للقيام قرينة ونظيره مثل خرجت فاذا السبع فإن
 السبع مبتدأ خبره محذوف أي فاذا السبع موجود أو حاصل والقرينة المحذوفة
 هذا الخبر هي إذا المفاجأة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود و
 الحصول ولا يصح أن يكون إذا خبراً لأنه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختيار العامة
 وهو لا يصلح خبراً عن الجثة والعامل فيه معنى المفاجأة والفاء للعطف أو
 معطوف على قوله خرجت ففاجأت زمان السبع موجود والجملة المضاف إليها

الزمان بمعنى المفرد أي خرجت ففاجأت زمان وجود السبع فيكون من حيث
المعنى عطف الفعلية على الفعلية فإن قيل المفاجأة المقدرة متعددة فيكون
إذا مفعولاً به ظرفاً فلا دلالة على الخبر المقدرة ما قيل المفاجأة المقدرة ههنا
تترك ما نزلت اللازم فلا ينقلب إذا للظرف مفعولاً به بل بقي ظرفاً ويمكن أن يتعلق
إذا بالخبر المقدرة خاصاً أي خرجت فإذا السبع واقفاً وحاضراً فلا يكون ظرفاً
مستقراً حتى يلزم خبر الزمان للجثة بل يكون ظرفاً ملغى والظرف الملغى
يصح خبراً عن الجثة وفيه نظر لأن حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة
ولا قرينة ههنا إذا للظرف دلالة على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة
وهو لا يجوز وذهب المبرد إلى أن إذا المفاجأة ظرف مكان فيصلح خبراً عن الجثة فلا
يحتاج إلى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع فإن قيل هذا
لا يطرد في نحو قولك خرجت فإذا السبع بالباب إذا لمعنى لقولك خرجت ففي ذلك
المكان السبع بالباب قيل يجوز أن يكون الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب
يبدل عنه لا خبر وقوله وجوباً عطف على قوله جوازاً أي وقد يحذف الخبر حذفاً
واجباً وذلك فيما التزم في موضعه غيره كلمة ما موصوفة أي في تركيب التزم فيه
غير الخبر في موضع الخبر أي في تركيب سد فيه غير الخبر مسد الخبر مع قرينة أو
مصدرية حيثية أي في وقت التزام غير الخبر في موضع الخبر نظيره مثل لو لا
كيد لكان كذا فان زيد مبتدأ محذوف الخبر أي لو لا زيد موجود وانما حذف
الخبر لوجود القرينة وسد فيه مسد أما القرينة فلو لا لأنها لا امتناع الشيء
لوجود غيره ليكون مشعر هذا الخبر وأما السد مسد فحجاب لو لا والمراد
بمثل لو لا زيد لكان كذا كل اسم وقع بعد لو لا وكان خبره عاماً يجب حذفه لسد
جوابها مسد وإذا كان الخبر خاصاً لا يجب حذفه لعدم دلالة لو لا عليه كقول
الشافعي رحمه الله الشعرية العلماء يورى • لكنت اليوم أشعر من ليلى • فقال
الكوفيون إن قوله لو لا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل أي لو لا وجد زيد
لكان كذا الشبه لو لا بحرف الشرط ولا اختصاص لو لا التخصيص بالفعل تحمل
لو لا الامتناعية عليه ومثل ضربي زيد قائماً فيه مذاهب ذهب البصريون
إلى أن تقديره ضربي زيد حاصل إذا كان قائماً فضربي مبتدأ مضاف إلى الفاعل
وزيد مفعول ضربي وحاصل خبر البتة وقائماً حال من الضمير المستكن في

كان العائد الى زيد فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم
 حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف المستقرة لا زيد على متعلقة العام
 ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا لغير المجتهدة ثم حذف
 اذا كان لدلالة الحال وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقي ضربي
 زيد قائما وانما وجب حذف الخبر لمحصل القرينة وسد غيره مسددا لما مر من
 قائما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر بدلالة
 الظرف على متعلقة العام فقائم يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال
 على ذلك الشيء فبقيت الحال سادة مسددة والضرب عام على الاصل لان معناه
 كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء
 الاجناس والجموع اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا
 قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال
 القيام وانه لو ضرب مرة في غير حال القيام كان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما
 ولا يجوز ان يكون كان المقدرا ناقصة وقائم ما خبره لانه لو كان خبره لم يكن فيه دلالة
 على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيد لانه حينئذ يكون العامل
 فيه ضربي فيكون من تامة المبتدأ ومتعلقاته وما كان من تامة المبتدأ ولا
 يسد مسد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام المبتدأ بخلاف ما اذا كان حالا من
 ضمير كان لانه حينئذ كان من تامة الخبر ومتعلقاته فيصح ان يسد مسد
 وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل يجعل قائما حالا من زيد او
 متعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر
 بدون سد شيء مسد لما ذكرنا ان قائما لو كان معمولا لضربي كان من تامة
 المبتدأ وما كان من تامة المبتدأ لا يسد مسد الخبر واما معنى فلانه يلزم
 تقييد المبتدأ المقصود به عموم بدلالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا
 بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا
 يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضرب مرة في غير حال القيام
 يكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان و
 قال الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربي او ضربه قائما بحذف مصدر مثله
 واقعا خبرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معروف ولان

الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه
هو مبتدأ ولا خبر له لكونه بمعنى الفعل كاقائم الزيدان بمعنى يقوم الزيدان فمبنى
ضري زيدا قائما ضربت زيدا قائما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك لسم
الكلام بضري او بضري زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل
ضري زيدا قائما كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتا وبلا مضافا او منصوبا
الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعد حال مفردة او جملة نحو ضري زيدا
قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين وضربت زيدا قائما او قائمين
وان ضربك زيدا قائما او قائمين ومضاربتنا زيدا قائما او قائمين لكون المفاعلة
للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية عن الفاعل والمفعول جميعا لو كان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر ضري السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما اي اقصم اكون الامير حاصل اذا كان قائما وانما يجب حذف الخبر
في مثله لسد الحال مسد على ما قررنا ومثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ
مضاف الى رجل وضيعته معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف
تقديره كل رجل وضيعته اي حرفته مقتربان او متقاربان وانما يجب حذف
الخبر هنا الحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل
على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو وضيعته قائم مقام الخبر
وقيل حذف الخبر هنا غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقتربان خبر
المبتدأ ثمين فلا يسد المبتدأ والثاني وهو قوله وضيعته مسد اذا المبتدأ لا يكون
سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف
من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لان
حيث انه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسد
من كل وجه والاولى ان يقدر الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون
تقدير كل رجل متقارن هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتدأ
عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما يجب حذف الخبر في مثله لا غناء الواو
التي بمعنى مع عنه وسدها مسد وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف
عنه الخبر زعماء منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل
كل رجل مع صيغته لم يحذف الخبر فكذا هذا والجواب بان جعل الواو

بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الأصلي وبقاء العطف الأصلي يمنع جعله خبراً
 لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر
 بخلاف مع ضيعة فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كاشفاً
 يحتاج الى تقدير الخبر ومثل لعمر كذا فعلن كذا العمر بالفتح والضم البقاء لا
 انراستعمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لا يشار الا خف فيه لكثرة دوران
 الحلف به على السننهم ولذلك حذفوا الخبر وتقديره لعمر كذا اي بقاؤه قسماً
 او ما اقسم به واستعماله في القسم على وجهين بغير اللام او باللام فان لم تات
 باللام نصبة نصب المصادر وقلت عمر كذا فعلن كذا ومعنى عمر كذا احلف
 ببقائك واذا دخلت عليه اللام رفعت بالابتداء وقلت لعمر كذا فعلن كذا و
 اللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وانما وجب حذف الخبر لوجود
 القرينة والسادس لان المقسم به وهو لعمر كذا يدل على خصوصية هذا
 وان جواب القسم قائم مقام الخبر والمراد بمثل لعمر كذا فعلن كذا كل مبتدأ
 يكون مقسماً به ثم لما فرغ عن بحث المبتدأ والخبر شرع في بحث خبران و
 اخواتها فقال خبران واخواتها عطف على ان اي خبران وخبر اخواتها اي
 امثالها واشباهها من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وكان ولكن وليت و
 لعل قوله خبران مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق اي ومنه خبران و
 اخواتها وقوله هو المسند بعد دخول احدي هذه الحروف ابتداء كلام
 او يقال ان قوله خبران مبتدأ وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل
 وقوله بعد ظرف المسند واحتراز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند
 وبقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبران واخواتها فان قيل يدخل
 في هذا المحذوف ضرب في ان زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ان مع انه
 ليس بخبران بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان فيخرج
 ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه
 الحروف تأكيد حيث خرج هذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف
 فان قيل يدخل في هذا المحذوف حسنا في ان رجلاً حسناً قائماً وهو صفة اسم ان لا
 خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد
 ذلك مثل ان زيد قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وانما قدم خبران على

٢
عن خبره لا يسند السند الى الخبر
ولا عن كل ما ليس بسند بقوله بعد

خبره التي لنفي الجنس مع كلاً منهما من ملحقات الفاعل لان خبره لا فرع خبر
ان لان لا انما يعمل لمشاهدة ان على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لانها فرع
معمول الفعل الجامد مع شد وذه في لا بخلاف خبر ان وامره كامر خبر المبتدأ
اي حكم خبر ان مثل حكم خبر المبتدأ واصله مثل شأنه في اقسامه وشرائطه
احكامه الا في تقديمه استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو قرأت الا يوم
كذاى وامره كامر خبر المبتدأ في جميع احكامه الا في حكم التقدير حيث يفتقران
فيه جوازاً وامتناعاً فقد جاز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ ولم يجز تقديم
خبر ان على اسمها لان في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الا لخطا عن
عمل الفعل وهي تاخير المنصوب عن المرفوع ولتقابل ان يقول الضمير في قوله
تقديمه لا يخلو اما ان يكون عائداً الى خبر المبتدأ او الى خبر ان وكل ذلك غير
مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتشار الضمير لان الضمير في امره عائداً الى
خبر ان وكذا الثاني فان حكم التقدير غير متحقق في خبر ان فلو قال الا في
التقدير يبدون الضمير لكان اصوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم
اعم من ان يكون ايجاباً او سلباً وحكم التقدير من حيث السلب متحقق في
خبر ان فيستقيم عود الضمير اليه وقوله الا اذا كان ظرفاً استثناء مفرغ من
كلام منفي اي الا في تقديمه فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفاً
فيثبت يجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع في الطرف ما لا يتوسع في
غيره ثم لما فرغ عن بحث خبر ان واخواتها شرع في بحث خبره التي لنفي الجنس
فقال خبره التي لنفي الجنس الجار والمجرور صفة لا اي لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي
حكم الجنس اذ لا رجل قائم مثل لنفي القيام تن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل
وقوله خبره مبتدأ ومخدوف الخبر اي ومنه خبره وقوله هو السند بعد دخولها
استينافاً وقوله هو ضمير فصل والسند خبر واحترز بقوله السند عن اسم
الابلائية بقريظة ذكر التوابع بعد فلايد خل في المحذوف في لا رجل يضرب
ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر لا بل الخبر مجموع الجملة ولا حسناً
في نحوه لا رجل حسناً في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل
مثل لا غلام رجل ظريف فيها فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله
فيها خبر بعد خبر والهاء عائداً الى الدار اي في الدار وهو مذكور لان هذا الكلام

جواب سائل سأل هل في الدار غلام رجل ظريف كذا قيل وتقاتل ان يقول
 لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفي الا ترى انه اذا قيل هل في الدار
 رجل فالجواب ان يقال نعم او لا وانما اتى بتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي
 ظرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر لزوم ما على نحو الابلق
 اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر
 جواز اعملى نحو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في الغلمان من حيث
 انهم غلمان بالبالغة والادعاء او يقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا
 لنوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او
 حالا لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه واما اختار هذا المثال وعدل عن
 المثال المشهور وهو قوله لارجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار
 صفة رجل محمولة على المحل والمثال وان صلح محتملا ولا يقيم اذا ترجح المقصود
 ولكنه اذا استوى لاحتمال ان فهو قيم واذا انخط المقصود كان اقبح فيكون المثال
 المشهور قبيحا لان حذف خبره لا كثير شائع كما قال الشيخ ويحذف كثيرا اي
 يحذف خبرا لحذف كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره لان غلام
 رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفة حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف
 فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو
 متعين للخبرية وينوبه لا يثبتون اي لا يثبتون خبرا لا يحتمل معنيين احدهما
 انهم لا يثبتون حبها اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا
 مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا يثبتون خبرا
 لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لارجل
 قائم ومثل قول حاتم الطائي وهو من بني تميم ولا كريم من ولدان مصبوح
 قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لامع النفي دون الخبر
 ثم لما فرغ عن بحث خبره لا نفي الجنس شرع في بحث اسم ما ولا المشبهتين
 بليس فقال اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي المجردة لا بطريق المبالغة
 وفي الدخول على المبتدأ والخبر ثم قوله اسم ما ولا مبتدأ محذوف والخبر
 اي ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق
 بقوله المشبهتين وقوله هو المسند اليه بعد دخوله استينافا وقوله

عوضه في فصل والسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف السند اليه واحترز بقوله
هو السند اليه مما ليس بمسند اليه وتبطل به بعد دخولها اي بعد دخول ما
ولا عن غير اسم ما ولا والمراد بالسند اليه الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بدليل
ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل في الحد ابوة في ما زيد ابوه قائم حيث لم
يسند اليه خبر ما اذا الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولها
تاكيد حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولها وكذا لا يدخل اخوك
في ما زيد اخوك قائما لانه تابع اي بدل من قوله زيد نحو ما زيد قائما ولا
رجل افضل منك وانما اتى بالذكر لان لا تعمل في النكرة بخلاف ما فانه يعمل
في النكرة والمعرفة وهو في الاشاذ اي اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه
بليس في الاشاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال
في المضارع والحال في الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر
شعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح + ثم لما فرغ من المرفوعات
شرع في بيان المنصوبات فقال المنصوبات هو ما اشتمل اي اسم امر معرب
اشتمل على علم المفعولية فقوله المنصوبات مبتدأ وهو ضمير فصل لا محل له
من الاعراب وقوله ما اشتمل خبر ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتدأ
محذوف والتقدير بهذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة
لان لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سائلا لسأل ما المنصوبات فقال هو ما
اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا واباه
او الزيد بن والتاء في المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء
للنسبة اي الخصلة النسوبة الى المفعول فيدخل المحققات وانما قدم المنصوبات
على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فمنه المفعول المطلق مبتدأ مقدم
الخبر والفاء للتفسير اي فيما اشتمل على المفعولية او فمن المنصوبات المفعول
المطلق سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما
قدم المفاعيل على سائر المنصوبات لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات
ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف
بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عنه ثم قدم على المفعول
فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلاهما مقيد بالحرف جميعا لكنه في المفعول

فيه قد يكون محذورا الروما كما في اللازم النصب ويكون النصب في اللفظ بلا واسطة
البتة فقد مر على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع افراده ثم قد مر على
المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة ايضا وهو اي المفعول المطلق
اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله
فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو ترابا وجند لا فانه مفعول مطلق
وليس بحدث لان معنى التراب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسماء عين و
اجيب بانه حدث حكما لان قولهم ترابا وجندا دعاء وفي الدعاء لم يرد بها الضم
الحقيقي بل اريد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يستدعي الفعل فليتراب
مجرى المصدر فاذا قال الدعاء ترابا وجندا لا فكانه قال هلكت هلاكا بالتراب
والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضربا على صيغة المجهول فانه
مفعول مطلق ولم يفعل الفاعل اذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور
وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسماته وشرف شرفا فان كلامها مفعول مطلق
وليس من جنس مافعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام
مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل لما كان قابلا للثبوت
والجسماته والشرف عد فاعلا لها حكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا
فانه مفعول مطلق ولم يفعل فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد
بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي الذي هو قسم الاسم اي
هو اسم حدث فعلة فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفة
ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فضرَبَ الرِّقَابَ من حيث ان فعله غير مذكور واجيب
بانه مذكور تقديره اذ التقدير فا ضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته
سوطا فانه مفعول مطلق وليس مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان
اصلة ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوطا فكان مافعله فاعل فعل
مذكور بمعناه تقديره اظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان
الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي من
ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذ قصد
كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل
اي مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك

لأنه وإن كان حدثاً فاعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يسمد فيه هذه
الحكيثية بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قياي
لكن اعتبار الحكيثية يعني عن بعض القيود الآخر لخروج ما خرج بها باعتبار
الحكيثية ويكون المفعول المطلق للتأكيد حيث لا يزيد دلالة على دلالة الفعل
والنوع حيث دل على بعض أنواع الفعل والعديد حيث دل على العدد ونحو
جلست جلوساً نظير للتأكيد وجلست جلستة بكسر الجيم نظير للنوع
أي جلست نوعاً من الجلوس وجلست جلستة بفتح الجيم نظير للعدد أي
جلست مرة واحدة فالأول أي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لأنه دل على
المأهية المعرأة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
ولأن الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما مفهومه مفهوم الفعل بخلاف أخويه
أي أخوي الأول وهما الذين للنوع والعدد فإن كلا منهما يحتمل التعدد
فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه أي لفظ الفعل هذا
عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب أن يكون من
لفظه فقولك جلوساً في نحو قعدت جلوساً منصوب بقعدت عندهما
وعليه الأكثر ون وجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه في نحو حطفت
يمينا إذا فعل له من لفظه إلا أن يقال المفعول المطلق يجب أن يكون من لفظه
إذا لم يكن فعل من لفظه فحينئذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك
أذ ليس لليمين فعل يجري عليه فإن قيل أن أريد بقوله بغير لفظ بغير
صيفته يجب أن يكون نحو ضربت ضرباً من هذا القبيل لتغاير الصيغة دون
أريد به بغير مادته وجب أن لا يكون نحو قوله أنبتكم من الأرض نباتاً من هذا
القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن أن يراد به بغير مادة ولا يجعل
نحو قوله أنبتكم من الأرض نباتاً من هذا القبيل ويمكن أن يراد بغير لفظه
مادة أو باباً فيندرج فيه نحو قعدت جلوساً وأنبتكم من الأرض نباتاً
أما الأول فلتغاير المادة ولما الثاني فلتغاير الباب فافهم وإنما ابرز هذا
القسم مع صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيهاً على قلة هذا القسم
وقد يحدف الفعل اللام للعهد أي الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة أي وقت حصول قرينة حالية أو مقالية جوازاً صفة مصدر

محذوف اي يحذف حذفاً جائز الالفاظ والاختصار مع حصول الغرض
 بالقرينة كقولك لمن قدم من سفره خير مقدّم فان خيراً اسم تفصيل مستثنى
 أما باعتبار الموصوف اي قدمت قد وما خير مقدم ثم حذف الموصوف اقيم
 الصفة مقامه فاخذ حكمه وأما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
 ما اضيف اليه وإنما حذف الفعل لان مشاهد الحال يدل عليه لان هذا
 الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله ووجوباً عطف على قوله
جوانا اي يحذف حذفاً واجباً وقوله سماعاً صفة لقوله وجوباً اي حذفاً
سماعياً او حذفاً صمومياً او مفعول مطلق اي حذف سماع نحو سقيا اي سقاك
الله سقيا ورعياً اي رعاك الله رعيّاً وخيبة اي خاب خيبة وجدعاً اي جدع
جدعاً وهو قطع الانف وحمد اي حمدت حمدً وشكر اي شكرت شكرًا وعجباً
اي عجبت عجباً فان عامل هذه المصادر حذف سماعاً بمعنى انه لم يستعمل
الظهاره في كلامهم فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل والشهوريين
الناس قوله حمدت الله حمدً وشكرت الله شكرًا وعجبت عجباً قيل ذلك من
استعمال المولدين لان استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال
المولدين على ان البعض قيد واوجب الحذف في نحو حمد له وشكر له باستعماله
مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلاً وقوله وقياساً عطف على قوله سماعاً وقوله
في مواضع خبر مبتدأ محذوف اي وذلك في مواضع منها اي من تلك المواضع
ما وقع كلمة ما موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اي موضع وقع المصدر فيه
حال كون ذلك المصدر مثبتاً فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار
فعله نحو ما زيد يسير سيرا بعد نفي ظرف وقع فيه احتراز عن نحو زيد سيرا
فانه يجوز اظهار فعله نحو زيد يسير سيرا ومعنى نفي اي بعد ما هو متضمن
لنفي كما في انما داخل قيل ضمير داخل عائد الى النفي ومعنى النفي بتاويل كل
واحد منهما ما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة
او يجب افراده يقال زيداً وعمر قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل
بل هو عائد اليهما بدون التاويل اي داخل ذلك النفي او معنى النفي على سيم فيه
احتراز عن نحو ما سرت الاسير البريد لا يكون خبراً عنه اي لا يصلح ذلك
المصدر خبراً عن ذلك الاسم بان يكون ذلك الاسم عين وذلك المصدر اسم

معنى واسم المعنى لا يخبر عن الجثة وفيه احتراز عن نحو ما سيري الأسير شديد
فانه لم يصح نصبه او وقع المصدر مكرراً بعد اسم لا يكون خبراً عنه وانما لم يذ كر
هذا القيد الكتفاء بما ذكرنا ولا وانما جمع بين الصوابطين وان كان كل واحد
منهما صابطة على جثة لا شترهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو
ما انت الأسير وما انت الأسير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا
بعد نفي داخل الى آخره اى ما انت الاتيسير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي
لا يزال يسافر وما انت الاتيسير سيرا البريد اى الاتيسير سيرا مثل سيرا البريد
والبريد البغلة المرتبطة في الرباط تعريب دُم بريد ثم سمي بالرسول المحمول
عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلاً وكان من عادة الملوك انهم يبنون الرباط
ويقفون البغال فيها ويقطعون اذناها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب
الحاجات والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلد الى آخره لاداء الرسالة يقال له
بالفارسية بيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر والنكرة والثاني
نظير المصدر والمعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفترق بين المصدر والمنكرو
المعرف وانما انت سيرا مثال وقوع المصدر مثبتا بعد معنى نفي داخل الى
آخره اى ما انت الاتيسير سيرا وزيد سيرا سيرا مثال وقوع المصدر مكرراً
اى زيد يسير سيرا فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا دكَّت الارض دكاً دكاً
وقع مكرراً ولم يحدف الفعل قيل هذا الحدف فيما اذا وقع المصدر المكرراً
في موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبراً عنه والمصدر في الآية وان
وقع مكرراً لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ وانما وجب حذف
الفعل في الصوابطين لوجود القرينة والسادس الحدف اما القرينة في
الصابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها يقتضي خبراً ولا يصلح خبراً الا
فعل هذا المصدر واما السادس الحدف فهو المصدر الاول وكلمة او
في قوله او وقع مكرراً مانعة الخلودون الجمع بدليل قولهم ما انت الاسير سيرا
ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع المصدر وفيه حال كونه
تفصيلاً لا ثم مضمون جملة متقدمة اى سابقة على المصدر وفي قيد الاثر
احتراز عما يقع تفصيلاً للمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر
القريب او البعيد وفي قيد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلاً لا ثم مضمون مفرد

نحو زيد يسافر سفراً قريباً أو بعيداً كذا قيل وفيه نظر لأن المصدر في هذا
 المثال تفصيل لا ثم مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل
 الأولى ان يقال في المثال لزيد سفر فاما يصح صحة أو يغتتم اغتناماً ولزيد
 ضرب فاما يتأدب زيد بالضرب تأديباً أو هلك هلاكاً وفي المتقدم
 احتراز عن المتأخرة نحو اما يتأدب زيد بالضرب تأديباً أو هلك هلاكاً فاض
 واما تمنون منا أو تفدون فداءً فشذو وقال بعض الشارحين التفصيل انما
 يكون للجملة المتقدمه لان المفصل لا يكون متاخراً عن التفصيل فذكر قوله
 متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لا ثم مضمون جملة
 متأخرة ايضاً وحينئذ لا يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة لتحريز عنه
 وذلك ما مر نحو قولك اما يتأدب زيد بالضرب تأديباً أو هلك هلاكاً فاض
 على ان التفصيل قد يكون متقدماً على المفصل اما للاهتمام بشأنه اول رعايته
 للسمع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان
 بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسمع واجيب بان الكلام في مثل هذا
 للمواضع محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير
 مثل قوله تعالى حتى اذا احبسوهم فسذ والوثاق اي السلاسل والاعلال
 فاما متأخراً واما فداءً فقوله فاما من بعد واما فداءً وقع تفصيلاً لا ثم
 مضمون جملة متقدمة لان قوله فسذ والوثاق جملة متقدمة ومضمونها
 شد الوثاق واثر الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل والاسترقاق او المن
 او الفداء فوجب حذف فعلهما اي فاما تمنون منا واما تفدون فداءً وفداء
 مصدر الثلاثي من فدى يفدي مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل
 في هذه الصورة لسذ الجملة المتقدمة مسد المحذوف لناسبته الى من جهة
 انه تفصيل لا ثم مضمونها ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع
 وقع فيه المصدر للتشبيه اي لاجل تشبيه شيء بذلك المصدر والتشبيه
 هو الدلالة على مشاركة امر لا مرفي معنى وفيه احتراز عن نحو مريت به فاذا له
 صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو بدل من الاول
 علاجاً حال اي حال كون ذلك المصدر رد الأعلی الحدوث كالفعل وفيه احتراز
 عن نحو مريت به فاذا له زهد زهد الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب

في قوله
 حتى اذا احبسوهم
 فسذ والوثاق

م شد

فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لأن الزهد والعلم يمدح به فلا
يدل على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد
صوت حمار فان صوت حمار مصدر وقع للتشبيه بالأعلى الحدوث
لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم متعلق مشتملة بمعناه
صفة اسم أي مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو
مررت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وعلى
صاحبه عطف على اسم أي ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذي
صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذي قام به
المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف أو على البدل نحو مررت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علما بعد جملة
وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة
على صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له لأنه
راجع إلى الشخص الذي صدر منه الصوت فوجب حذف فعله أي يصوت
صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت
الأول أي فاذا له صراخ صراخ الشكلي أي يصرخ صراخ الشكلي بمعنى يصرخ
صراخا مثل صراخ الشكلي الصراخ هو الصوت والشكلي المرأة التي مات ولدها و
انما اورد مثالين لأن المصدر الأول مضاف إلى الفكرة والثاني إلى المعرفة ومنها
أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع وقع فيه المصدر وحال كون ذلك المصدر
مضمون جملة لا محتمل لها غيره الجملة صفة جملة أي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك
المصدر أو غير ذلك المضمون وفيه احتراز عما سياتي في الضابطة الآتية بخوله أي
لفلان على ألف درهم اعترافا فالف درهم مبتدأ وعلى خبره وله متعلق الخبر وعلى
العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله على ألف درهم لا مضمون
الاعتراف ولا محتمل له سواد فوجب حذف فعله أي اعترفت بهذا ألفا اعترافا
والاعتراف الإقرار بالشئ من معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا
وهو اسم من الاعتراف وهو ينصب نصب المصدر ويسمى هذا المصدر وتوكيد
لنفسه أي تقرير الدالة لا اتحاد مذكول المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة

اى من تلك الواضع موضع وقع المصدر فيه مال كونه مضمون جملة لها محتمل
 غيره الجملة صفة جملة اى لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك
 المضمون مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
 لان مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب
 حذف فعله اى احق هذا الكلام وهذا الخبر حقا اى صدقا ويسمى هذا
 المصدر وتوكيدا لغيره اى تقرير الغيرة اللام هنا للتعليل دون الصلة و
 المضاف محذوف اى توكيدا للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل ولجل
 احتمال غيره بخلاف اللام فى قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون
 اللام هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم حقا محكم وزيد قائم محتمل للمحكم
 بغير المحتمل وصفوا وان اتحادا مراد افيكون المعنى ويسمى توكيدا للمغايرة وصف
 ومنها ما وقع مثني اى ومن تلك الواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه
 دالا على التكرير والتكفير مثل ليك اى التلطاءعتك الباء بعد الباء اى اقيم
 لطاعتك اقامة بعد اقامة اى مرة بعد اخرى اى مرارا وسعديك اى اسعدك
 اسعادا بعد اسعاد اى اعينك اعانة بعد اعانة والمصادر فى هذا الباب سماعية
 وان كان الحذف قياسا لانه مبنى على ضابطة كلية ثم لما دفع عن بحث المفعول
 المطلق شرع فى بحث المفعول به فقال المفعول به الجار والمجرور فى الاصل كان
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لا زمعناه الذي فعل به وصار الان جزء
 الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد الى اللام الموصولة فى المفعول وكذا
 المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
 ولم يذكر الاسم هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد
 المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول
 به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع الوقوع عليه حقيقة او عبادة
 بان جعلت عبادة كعبادة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم
 وزيدا وان لم يكن فيهما حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبادة فى التقدير كان الفعل
 وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم فى خلق الله العالم لاني ما ضربت
 زيدا فانه عبادة عدم الوقوع لا عبادة الوقوع وانما عبادة الوقوع ضربت زيدا
 واجيب باننا لانسلم ذلك بل هو عبادة الوقوع فى الاصطلاح كما ان ضربت زيدا

عبارة الصدور في الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل
 ما يتعلق به الفعل بحيث لا يتصور الابه نغيا كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان العالم
 وريدها تتعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الابهما فان قيل ذالوقوع وارادة
 التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم
 الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النخاة عبارة عن تعلقه
 به بحيث لا يعقل الابه فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم
 دعوى الوضع او بيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق
 لازما للوقوع فذكر اللزوم واراده اللازم فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج
 من المحذور في ضربت زيداً حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف
 على تصور الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعين فان قيل يدخل
 في المحذور المفعول فيه الزمان لان الزمان مما يتعلق به الفعل بحيث لا يعقل الابه
 قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود
 الفعل لازماً كان او متعد يا لا يعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما
 يتوقف عليه تصور ماهية الفعل المتعدي كضربت زيداً فان الضرب يستعمل
 الالاتاديب في محل قابل للدلائل وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك
 الالات فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الحيثية فانها
 ملحوظة في جميع المحذور ولا سيما المحذور النخوة فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث
 وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزماني لم يذكروا بحيث يقع عليه فعل الفاعل
 ولقائل ان يقول لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان
 اخصر الا ان يقال التصريح في مقام التعريف انسب نحو ضربت زيداً مثال المفعول
 به ثم لما فرغ من تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال وقد يتقدم
 على الفعل اي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوي
 تعلقه بعامله فيتعلق به متقدماً ومتأخراً الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز
 وغير ذلك وانما خص الفعل لاصالته وان كان التقدم لا يختص بالفعل
 بل يجزى في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل او في الكلام
 حذف معطوف اي على الفعل وغيره من عوامله مثل اريد اضربت وبهر
 مررت ثم لما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال

انما هو الذي لا يتصور
 انما هو الذي لا يتصور

خبران

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة أي وقت حصول قرينة
 دالة على الحذف وتعين المحذوف جواز أي حذفاً جائزاً كقولك زيداً لمن قال
 الجار والمجرور صفة زيداً أي زيداً في المفعول لمن قال من ضرب مفعول قل تقديره
 ضرب زيداً فحذف الفعل بقرينة السؤال وجوباً عطفاً على جواز أي ويجذف
 الفعل حذفاً واجباً في أربعة أبواب وفي بعض النسخ في أربعة مواضع مكان
 أبواب وفي المحصر على الأربعة نظر لتحقيق وجوب الحذف في المنصوب على الأغراض
 بتقدير نحو الزم وحافظ نحو شانك والحج والصلوة الصلوة وكذا في المنصوب على
 المدح لوالد المأثم أو الترخيم بتقدير أعني نحو الحمد لله الحميد وأتاني زيد الفاسق و
 مررت به السكين الأول سماعي مبتدأ وخبر أي الباب الأول سماعي أي
 مقصور على السماع وإنما قدم السماعي على القياسي لأنه أقل منه مثل قول العرب
 أمراً ونفسه أي أترك أمراً مع نفسه أي أترك كل امرئ مع نفسه ومثل قوله تعالى
 انتهوا خير لكم أي انتهوا يا معشر النصاري عن التثليث أي عن قولكم إن الله
 ثالث ثلاثة واقصدوا خيركم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر
 محذوف أي انتهاء خيركم وفيه نظر لأنه غير مطرد في نحو قولهم انتهوا قاصداً
 لأن قوله امرأ لا يحتمل أن يكون صفة لأنه اسم جنس فتعين أنه مفعول به لفعل
 محذوف أي انته عن الإفراط والتفريط وإيت امرأ قاصداً أي متوسطاً بين الإفراط
 والتفريط أي بين الغلو والتقصير وقال الكسائي هو خبر يكتل المحذوف أي
 انتهوا عن التثليث يكتل الانتهاء خيركم وفيه أيضاً نظر لأن حذف كان بلا حرف
 شرط شاذ فلا يحتمل عليه مع إمكان الوجه القياسي وإنما أخر هذا النظير
 أن كان عظيم القدر لأنه من القرآن لأن له أساساً من وجوه ومن وجه مما نحن
 بصدده على ما بينا من الاختلاف ومثل قول العرب أهلاً وسهلاً أي آيت
 أهلاً لأجانب ووطيت سهلاً من البلاد لأحزنا الحزن بفتح الحاء وسكون
 الزاء المكان النخس والصلب هذا الكلام يقول الزور والمضيف للزائر والضيف
 لتطيب قلبه وإصابة الأتس من جهته يعني أنا من أهلك وآيت أهلك لأجانب
 ومنزلي لك سهل لين لا مشقة عليك في منزلي ثم لما فرغ عن السماعي شرع
 في القياسي فقال الثاني أي الباب الثاني من الأبواب الأربعة التي تجب فيها حذف
 الفعل الناصب للمفعول به المنادى وإنما وجب حذف الفعل لأن حرف النداء

نائب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والمنوب وهو المطلوب اقباله
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المطلوب اي وهو الاسم الذي يطلب احضار ذلك
 الاسم بحرف متعلق بالمطلوب اي بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة
 وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وقوله نائب صفة حرف وقوله مناب ظرف
 نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى
 لفظ المكان لكونه داميم وفيه معنى الاستقرار اي بواسطة حرف قائم مقام
 لفظ ادع وانا دى وفيه احتراز عن طلب اقبال زيد وانا دى زيد وادعوك
 ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة حرف نائب مناب
 ادع فان قيل يخرج من هذا الحد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق عليه
 كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة
 فيكون منادى بهذا الاعتبار او قيل ان نداء الله تعالى استعارة تخيلية و
 طلب الاقبال منه اذ عاثنى كناية النية في قول الشاعر شعر واذ المنية
 انشبت اظفارها القيت الف تميمة لا تنفع وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه
 الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخيلية لا
 تنفعك عن الاستعارة المكنى عنها فيلزم تشبيه الله تعالى او لا بما يكون
 مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من
 هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عنه الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا
 جبال ويا سماء ويا ارض ويا لواء ويا للذكر هي ونحو قول احد المتعانقين صاحبه
 يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل في الجواب عن الاول بانه
 مطلوب الاقبال اسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجتهان
 وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كما قيل في يا الله وعن
 البواقى بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون
 مطلوب الاقبال ونداءها استعارة تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وقوله
 لفظا او تقديرا تفصيل للمنادى او للحرف وهو الاظهر اي وذلك الحرف اما
 ان يكون ملفوظا مثل قوله يا داود او مقدرا مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن
 هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه فقال ويبنى
 المنادى وجوبا على ما يرفع به قبل النداء اي حالة الاعراب من حركة او حرف اي

تشبيه

يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمه وعلى الالف ان كان رفعه بالالف
وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في رفع عائد الى المنادى
فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان
المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه
فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل
يمكن ان يكون فيه ضمير عائد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على
على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان
الضمير في قوله ويبنى عائد الى المنادى فلو كان الضمير في رفع عائد الى
الاسم لزم انتشال الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير
فيه اي يبنى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف ان كان المنادى مفردا
ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضاف له
معرفة صفة مفردا او خبر آخر لكان لازم التعدد اذا حكم لا يتم باحد الخبرين
وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون
معرفة قبل النداء او بعده ولهذا اورد المثلين للبنى بالضم ليكون مثل يا زيد
مثال المعرفة قبل النداء ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء ويا زيدان مثال
البنى بالالف ويا زيدون مثال المبنى بالواو فالالف والواو فيهما ليس الا عراب
بل مجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثني وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح
يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام مقام اللام وكونها في
حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع التي التعريف
وهو محذو ورجل وانما يبنى المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف ادعوك في وقوعه
موقعها وانما يبنى كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبني
بالاصل لاحظ له من الاعراب لفقد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان علما
موصوفا بابتين مضاف الى علم آخر فحينئذ يختار فتحه كما سيجي ويجوز تنوين
المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام حيث تؤن المطر الاول وهو قديم والمطر
اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امرأة المطر وهي جميلة ثم لا يفرغ عن
بيان بناء المنادى شرعا في بيان ما يعترض عليه ويصير معربا فقال

ويخفف النادى بلام الاستغاثة والتعجب والتهديد بحمل الكلام على حذف
المعطوفين ويمكن ان يحل الكلام على حذف المضاف اي بنحو لام الاستغاثة
اي بلام يدخل النادى وقت الاستغاثة مثل يا يزيد ووقت التعجب بنحو يا
لله ووقت التهديد بنحو يا بكرة لاقتلك وانما اعرب النادى بعد دخول
اللام مع كونه مفردا معرفة لخروجه عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم
بدخول الجار ولان يامدار شبه النادى بالحرف وبدخول اللام صار النادى
بعيدا عن مدار التشبيه وهو يا ولان النادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع
اللام وفي الكل نظرا لما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه
الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مردت يا حمد فكيف يخرج
عن تأثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله ليخرج عن تأثير شبه
الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول
بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام
الجار كثيرة ما تدخل على الاسم المبني ولم يصير معربا بدخولها كقولك هذا
المال خمسة عشر رجلا وهؤلاء الرجال واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد
تدخل على كاف الخطاب الذي هو نادى مستغاث بنحو يا لك لزيد فعلم ان
النادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورته
بعيدا عن مدار التشبيه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة
المضاف والمضارع ويا يزيد بهذه المثابة فلا يخرج النادى عن الافراد بالتركيب
مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر جازا الفصل بينه وبين الجار والحرف
الزائد في السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب
النادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان
زايدا وقبه ايضا نظرا لانه انما يمكن الغاؤه في المعربات دون المبنيات بدليل
انه يصح جئتك من قبل ومن بعد وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر
اذا دخلت على الاسم الظاهر لان النادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة
على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذلك اذا دخل على ما هو واقع موقعه و
لذا بقيت على الكسر اللام الثانية بنحو يا يزيد لعمر ويا لله للمسلمين وانما اختيرت
اللام من بين الحروف للاستغاثة والتعجب لان المستغاث مخصوص من

حيث

بين امثاله بالدعاء وكذا التعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته ثم هذه
اللام يتعلق بادعوا المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها
لا تزداد الا في موضع الاستغاثه او التعجب او التهديد سماعا ويفتح المنادى
لا لحاق انهما اى الف الاستغاثه لموافقا لالف مثل يازيده وكذا يضم و
يكسروا والاستغاثه وياثما للاحققين لذى اللبس كما في الندوب بخويا
منهوى المسمى بمنه ويا منكبى في المسمى بمنك فلا لام فيه حينئذ اى حين
اذا دخلت الالف تحزرا عن الجمع بين حرفي الاستغاثه وعن الجمع بين العوض
والمعوض منه لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل وانما قدم بيان
البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب
الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفه
من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثه او مع الفها كذا في
الشرح ويرد عليه المنادى التعجب منه والمهتد دلالة مما سوى المفرد المعرفه
والمستغاث وليس من المنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى
المفرد المعرفه من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثه او نحوها والالف
الاستغاثه فلا يرد المنادى التعجب منه والمهتد وما سواهما النكرة موصوفة
او غير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله نظير المضاف ويا
طالعاً جبلاً نظير المضارع المضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير
مضاف يتعلق به شيء هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور
في المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً
لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما واولا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا
حافظ لا تنسى وشاعر الاشاعر اليوم مثله ولا ياتخذه من ذات عرق فان
كلام من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه
نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق
بين الموصوف بصفة هي مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف
في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعاً للمضاف مع ان كلاهما
موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلاً صالحاً هو الموصوف
بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون

من تمام المنادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف بخلاف المنادى
 الموصوف بالجملة أو الظرف فإن المنادى فيها هو الموصوف بالأوصاف
 المذكورة والوصف فيها سابق على النداء ذكر للتأكيد فكانه من تمام
 المنادى لا وصفه فيحصل التعيين ويفيد التعريف فأعرف فانه فرق
 دقيق فإن قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على أحد الأشياء
 الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعاني قوله جبلاً قيل المعتقد لا يلزم
 ان يكون ملفوظاً بل كما يكون ملفوظاً يكون مقدراً وههنا مقدرة تقدير
 يارجل طالعاً جبلاً أو يا انساناً طالعاً جبلاً كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا
 يدخل في باب يارجل اصلاً كما فانه نكرة وذلك معرفة بدليل تعرف صفته
 عند غير الكسائي يقال يا طالعاً جبلاً الظريف بخلاف يارجل اصلاً كما فانه
 نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يارجلان الصالح ويمكن ان يقال
 انه معتمد على موصوف معرف تقدير يرايد دليل تعرف صفته والتقدير
 يا ايها الطالع جبلاً فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع التثنية
 التعريف ثم نصب طالعاً لكونه مضارعاً للمضاف على انه يحتمل ان يكون
 هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون على اسم الفاعل
 بدون الاعتماد ويارجل لا غير معين الجار والمجرور حال من قوله يارجل
 اي يارجل حال كونه مقولاً لرجل غير معين كما في قول الاعشى هذا مثلاً النكرة
 وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن
 المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمضارع له فانهما
 خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع في بحث
 توابعه فقال وتوابع المنادى البني احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها
 ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي لا تكون الامنصوبة كتوابع
 المضاف او النكرة او مجرورة كتوابع المنادى المستغاث باللام والمراد بالنكرة
 البني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم
 لان صفة لازمة الرفع ولا تنصب كما سيجي وقوله المفردة مرفوع على انه صفة
 لقوله توابع والمراد بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة
 والمضارعة لها وقوله من التأكيد صفة توابع اي التوابع الكائنة من التأكيد

احوال من الضمير في المفردة أي كائنة من التأكيد والمراد بالتأكيد التأكيد
 المعنوي لأن التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد
 جاء اعرابه رفعا ونصباً كقول الشاعر ١٤١ فاشطار سطر سطرًا انه
 لقائل يا نصر نصرًا وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المصنف
 اعرابه رفعا ونصباً كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التأكيد ولم يقيد بالعتق
 فقال من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع
 مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف فاعله قوله دخول يا عليه
 أي المعطوف بالحرف الذي يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف
 باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف
 بغير اللام نحو يا زيد وعمر ومن المعطوفات فان حكمه وحكم البديل حكم
 المنادى المستقل كما سيجي وقوله ترفع خبر لقوله توابع المنادى أي ترفع
 تلك التوابع حملاً على نكرة أي لفظ المنادى لشبه الضمة بالرفع في العروض
 والاطراد أما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما
 يقال كل فاعل مرفوع وأما العروض فلان ضمة المنادى عرضت بدخول
 يا عليه عروضها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بدله من رافع
 وههنا أي شيء هو قيل رافعه يالانها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع في
 العروض والاطراد شبه موجب الضمة وهو يا بالرفع في كون اثر كل عارضاً
 ومطرذاً ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء فظهر في التابع لاعتناء
 الى المؤثر وتنصب تلك التوابع حملاً على محله أي محل المنادى لان محله
 النصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التي لنفي الجنس لبناء
 موصوفها نحو لارجل ظريف فلم يبين صفة المنادى لبنائه قيل العلة في بناء
 الصفة في لارجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى
 لمكان الفصل بلام التعريف ولانه وجه بناء الصفة في لارجل ظريف كون
 الصفة هي النفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه
 النداء اليها فافتراقا ونظير الصفة مثل يا زيد العاقل بالرفع ويا زيد العاقل
 بالنصب ونظير التأكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا
 غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد

والمخارج والمخارج وإنما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وإنما
 ذكر نظير الصفة من بين التوابع ودال القول من قال ان المنادى لما قام
 مقام المضمرة والمضمرة لا يوصف فكذلك المنادى لا يوصف فرفع الصفة
 عنه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير اعني والصحيح جواز
 الصفة لانه وان وقع موقع المضمرة لكنه ما خرج عن كونه ظاهراً للملابين
 جواز الوجهين في توابع المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع
 في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع
 دخول يا عليه فقال والخليل ابن احمد استاذ سيبويه في المعطوف المذكور
 اي المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع الجملة خبر لقوله
 الخليل اي يقول باولوية الرفع وإنما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه
 ايضاً مطلوب اقباله بحرف نائيب مناب ادعولان الواو قامت مقام يا لانه
 يقتضى الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار
 فيه حركة هي اثر يا تنبيهها على انه منادى ثان معنى ولم يبين لان اللام تمنع
 دخول يا عليه صريحاً وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان اللام
 لا تباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة هي اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعو
 لا اثر يا وابو العباس المبردي يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه
 كالحسن في جواز نزاع اللام منه وقيل في كونهما علماً اذا لام ويدخل نحو الرجل
 علماً على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول فكذلك الخليل
 خبر مبتدأ محذوف اي فهو كذا الخليل في اختيار الرفع والجملة جزء الشرط و
 الشرطية خبر لقوله وابو العباس وإنما اختار الرفع في مثل الحسن لان اللام
 لما كانت في معرض النزاع فلم يعتد بها اولاً لان اللام في العلم لا معنى لها فلا
 يعتد بوجودها والا فكا في عمرو اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن
 بان لم يجز نزاع اللام منه او بان لم يكن علماً اذا لام فهو مثل الي عمرو في اختيار
 النصب وسياسة هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث
 التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال والمضافة تنصب اي
 توابع المنادى المضافة مضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت مناداة لا يجوز
 فيها الا النصب فلذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى من متبوعها

تقول في الصفة يا زيد صاحب القوس ويا بشر ذا الجمة والجمرة بالضم الشعر
الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التأكيد يا خالد نفسه وفي عطوف
البيان يا غلام ابي عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وآتيا
قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترازاً عن اللفظية فان حكمها
وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية
في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفرد حقيقة وصورة
فتقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول يا زيد خيراً من
عمر وبالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العنيس فان اسم الاشارة
وهو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة ذوا وان كان مضافاً لان
الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا الضامر عنسه والضامر عن
الضمير بالضم وهو الهزال يقع على الناقصة والجمل والعنيس بالفتح الناقصة الصلبة
اي الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت مناداة حتى اوجبوا فيها النصب
وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة
بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكماً والمضارعة للمضاف مضافة
حكماً ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق
وجر عدم العكس في كل منهما والبديل من المنادى المبني والمعطوف على المنادى
المبني غير ما ذكر صفة المعطوف او بديل منه اي غير المعطوف الذي ذكر من
قبل اي غير الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذالاً من حكمه اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل اعراباً وبناءً فقوله والبديل مبتدء وحكمه مبتدء ثان
وقوله حكم المستقل خبر المبتدء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدء الاول
وما عطف عليه وقوله مطلقاً ظرف اي زماناً مطلقاً اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما في حكم
تكرير العامل تقول في البديل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالع جلا
ويا زيد رجلاً صالحاً وفي المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد
وطالعاً جليلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً فان قيل ما الفرق بين المعطوف على
المنادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان

الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الأعراب رفعا ونسبا مثل الأب وابن وأبنا
 قيل جوابه يأتي في موضعه إنشاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بحث التوابع التي
 وافقت المتبوع شرعا في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال والمنادي الذي
 هو العلم موقوف بآب أي بلفظ ابن ومؤنثه وهو ابنة حال كون ذلك الابن
 مضافا إلى علم آخر يختار فتحه أي فتم المنادي الذي هو العلم المذكور لموافقة
 حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط
 حينئذ الف ابن ومؤنثه خطأ نقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنت بشر وفي
 قوله يختار فتحه إشارة إلى جواز البناء على الضم أيضا وإنما قيد بقوله إلى علم احتراز
 عن نحو يا زيد بن أخينا ويا هند بنت عمنا فإنه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ
 الف ابن ومؤنثه خطأ ثم لما فرغ عن التوابع الصورية والمعنوية شرعا في بحث
 التوابع الصورية فقال وإذا نودي المعروف باللام أي وإذا قصد ندائه ونظيره
 قوله تعالى وإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أي إذا أردت قرأته قيل يا أيها الرجل
 بتوسط أي وهاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا أيها الرجل بتوسط
 أي وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا صفة أي لمشاركة اسم الاشياء لا في
 في الإبهام بل أي أو غل في الإبهام لتناول المفرد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث
 بلفظ واحد فإن قيل الجملة الشرطية لا يتم لأن الشرطية كلي يتناول نداء المعروف
 باللام أي معرف كان نحو الرجل والعلامة والإنسان ونحوها وأجزاء جزئي وظاهر
 أن الجزئي لا يترتب على الكلي حيث يلزم ملزومية الكلي للجزئي قيل الكلام محمول
 على حذف العطف أي قيل يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا أيها الرجل و
 نحوها وعلى المجاز لأن المراد بقوله يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا أيها الرجل
 هذه كالألفاظ واللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلامة يصح تأويله
 بصفة أشهرها صاحبها نحو لكل فرعون موسى أي لكل جبار قاهر عادل ونحو
 لاهية الليلة للمطى أي لا داعي فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه أي مع هذه
 التنبيه وكلام وسط فيه اسم الإشارة وكلام وسط فيه كالأمرين فيكون
 الشرط والجزاء كلين فيتم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وإنما وسط
 أي أو اسم الإشارة تحريزا عن اجتماع التي التعريف صورة وإن كان في أحدهما
 من الفائدة ما ليس في الآخر فإن قيل التحريز عن ذلك يحصل بتوسط أحدهما

فلا حاجة الى البهم الثاني في يا ايها الرجل قبل البهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه
 لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان فائدة وهي زيادة التشويق و
 التوجه في ابيان بزيادة التشويق والتأخير فيه والتزموا اي التزم النجاة
 دفع الرجل في مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان حقها
 جواز الوجهين كما مر لانه المقصود اي لان الرجل هو المقصود الاصل بالنداء
 الاي واسم الاشارة بل هما وسيلتان لنداءه الا ترى انك لو حذف الرجل
 بطل النداء ولو حذف الظريف لم يبطل فالتزموا رفعه تنبيهها على انه منادى
 حقيقة وان كان صفة كاني ضرورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه هذا البدل دون
 الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود
 وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدله
 على ان البدل في حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا في المعرف باللام
 حكما فظهر انه ليس ببدل وتوابعه مجرور معطوف على الرجل اي التزم المخرون
 رفع توابع الرجل مفردة كانتا وهما صنفان يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب
 الفرس لانها اي لان توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون كتبوعها بخلاف
 يا زيد الظريف فانه تابع مبني فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب
 قد يحل على اللفظ وقد يحل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعا
 بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا او مرفوعا حملا على اللفظ و
 المحل كما في ان زيدا قائم وعمر ووان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او
 منصوبا كما في اعجبني ضرب زيد وعمر وكمافي قوله ويذهبن في نجد وغوذا
 غائرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل معناه توابع معرب لا محله
 سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هنالك باعتبار
 تعدد اعرابه معربا لا معربا واحدا بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب
 واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احدا المقدمتين من الدليل محذوف
 اي لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محله
 سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله بقطع الهجزة خاصة هذا جواب سوال يريد
 نقضا على القاعدة المذكورة او صوم من حيث المعنى مستثنى من القاعدة
 المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين احدهما ان التوسيط فيه

متنع لان اياي استلزم التعدد وهما للتنبيه والله تعالى يتعالى عن ذلك التعدد و
 هذا للاشارة الحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في
 ذلكم الله وفي كان مجهولا على ابي طرد الباب والثاني ان اللام فيه ليست للتعريف
 بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة الي فاضمحلت في
 جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلا النجم فان اللام فيه وان صارت جزء
 الكلمة بالعلمية لكن في الاصل ليس بعوض عن شيء وبخلاف الناس فان
 اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة اناس بضم الهمزة
 لكنه ليس بعلم فان قيل فعلى هذا لو صار الناس علما لوجب صحته ان يقال
 يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل ان العلمية لا يوجب
 هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصل ايضا وهو
 جماعة الاناسي استعمالا شائعا بخلاف يا الله فان علمية توجب هجران
 اصله بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصل اصلا وهو مطلق
 المعبود حقا كان او باطلا فافتراقا وقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال من
 يا الله اي حال كونه قد خص بذلك القول خصوصا ثم كما فرغ عن بحث
 المنادى غير المكرر شرع في بحث المنادى المكرر فقال ولك اصل الخطاب
 ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهناك ذلك اي جازلك او جائزلك
 في مثل قول جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة ثم في اي فيما
 كور فيه المنادى في حال الاضافة التضم فاعل جاز المقدر او مبتدأ متقدم
 الخبر اي يجوز لك او جائز لك التضم والنصب اي ضم الاول ونصبه اما التضم
 فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور
 وتيم الثاني تأكيد لفظي ولما كان حكم التأكيد اللفظي في الاغلب حكم المنادى
 المذكور في الاعراب والبناء كما ترذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا
 فان الاول محذوف التنوين للاضافة وانما جاز الفصل هنا بين المضاف
 والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف
 خاصة لانه لما كرر اللفظ الاول بلا تغيير صار الثاني هو الاول فكانه لفصل
 بينهما ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمرا وهذا مذهب سيدي واخليل
 وذهب المبرد الى انه مضاف الى عدي المحذوف لدلالة الثاني عليه تقديره

لان

يا تيم عدي تيم عدي على نحو بين ذراعي وجهته الأسد أي بين ذراعي الأسد
 وجهته الأسد فعلى هذا كانت الأضافة الثانية تأكيداً لفظياً للأضافة الأولى
 هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثاني إلا النصب لأن التيم الأول أن كان مضميماً
 على أنه منادى مفرد معرفة كان الثاني تابعاً مضافاً فكان نصباً وإن كان منصوباً
 على أنه منادى مضاف إلى عدي المذكور والمحدوف كان الثاني تابعاً للمنادى
 المضاف فكان نصباً أيضاً والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه أربعة
 أوجه أحدها يا غلامني بسكون الياء وأصلها الفتح لأن الاسم الذي بني على حرف
 واحد كان مفتوحاً ككاف الخطاب والسكون للتخفيف لكون الياء حرفاً والثاني
 يا غلامي بفتح الياء على الأصل والثالث يا غلامٍ بحذف الياء والاكتفاء بالكسر
 لكثرة دونه والرابع يا غلاماً بقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة لخفة ألف والفتحة
 أو بحذف الياء وتعويض ألف عنها وشذ فيها يا غلام بحذف ألف والاكتفاء
 بالفتح فالحاصل أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه تراكيب مفتوح
 الياء وساكنها ومحدوفها ومقلوب الياء الفاء وبالهاء وقفاً أي ويكون بالحق
 هاء السكت في الوقف لبيان حرف المد وهي ألف فيقال يا غلاماه كذا في بعض
 الشروح وقيل معناه ويكون بالحق هاء السكت في الكل وقفاً وهو الصواب
 لأن هاء السكت كما يحكي لبيان ألف يحكي لبيان الحركة بان يزداد في آخر الكلمة
 في الوقف بحالها فيقال يا غلامية ويا غلامية ويا غلاماً ويا غلاماً ثم قوله
 وبالهاء وقفاً عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية أي المضاف إلى ياء المتكلم
 يجوز فيه كذا بغیر هاء وبالهاء في الوقف أو خبر مبتدأ محدوف أي وهو
 بالهاء في الوقف أو متعلق بفعل محدوف أي يوقف عليه بالهاء وقفاً
 فيكون قوله وقفاً حالاً أو ظرفاً أو مصدراً للفعل المحدوف وفي أكثر النسخ
 لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلاثة كما جاز يا
 غلامي بفتح الياء وإنما شبهت تلك الثلاثة به لأنه الأصل وقالوا يا أبي ويا أمي
 يعني إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لفظاً بأمٍ يجوز فيه ما جاز في
 سائر الأسماء المضافة إليها نحو يا غلامى مع زيادة وجود آخر لكثرة استعمال
 نداءهما وورد السماع على ذلك فقالوا يا أبي ويا أمي على القياس وقالوا
 يا أبت ويا أمت ببدل الياء تاء على غير القياس وقوله فتحاً وكسراً حالان أي

يشبه حركة الحاء

حال كونهما مفتوحين ومكسورين أما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه
 التاء إذا أصل في الياء الفتح على ما مر وأما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل
 التاء منه إذا الكسرة يناسب الياء فالفتح لكونها بدلا من حرف متحرك بالفتح
 والكسر لكونها بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيها ضم التاء أيضا
 لأجل أنها مجرى المفرد ولم يذكر هذا لقلته أعلم أن التاء فيها للتانيث مع
 كونها عوضا عن الياء ولهذا فتح ما قبلها ويوقف عليها بالهاء وأما طولت
 وإن كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت واخت وإن
 كانت للتانيث لكونها عوضا عن الواو لكن تاء ابت وأمت يصير في الوقف
 هاء بخلاف تاء بنت واخت فإنها لا تصير في الوقف هاء وذلك لأن أصل
 هذه التاء أي تاء اخت وبنت أصلها عوض عن الواو الأصلية وأصل
 تلك التاء زائدة لأنها عوض عن الياء الزائدة في فترقان وذكر في تفسير
 البيان أن تاء التانيث في ابت للمبالغة كعلامة وبالألف عطف على
 محذوف أي وقالوا يا ابت ويا أمت بغير الألف وبالألف فقالوا يا ابت ويا
 أمتا ببدال الياء تاء والفأمة فيكون فيه جمع بين البدلين وذلك جائز
 قيل هذه الألف الأشباع دون الياء حال أي قالوا ذلك متجاوزين
 عن الياء يعني لم يقولوا يا ابتي ويا أمتي تحوزا عن الجمع بين البدل والمبدل
 منه لأن التاء فيها عوض عن الياء ويا ابن أم ويا ابن عم خاصة أي خصما خصوصا
 مثل يا غلام في جميع وجوهه يعني إذا كان المنادى المضاف لفظ ابن مضاف
 إلى أم وعم مضافين إلى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
 من الوجوه فقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي بالسكون ويا ابن أمي ويا ابن عمي بالفتح ويا
 ابن أم ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن أم ويا ابن عم ببدال الياء
 الفأمة زيادة وجه آخر بحيث لم يقولوا يا غلام بحذف الألف والاكتفاء بالفتح
 الأعلى وجه الشذوذ وقالوا يا ابن أم ويا ابن عم بحذف الألف والاكتفاء بالفتح
 لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وأما قال خاصة لعدم جواز
 ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بل على ما جاز في غير المنادى المضاف
 إلى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا غلامي ونحوي وذلك لأنهما أكثر
 استعمالا لكثرة يا غلامي فعومل معاملة بخلاف غيرها فإنه لم يكن كذلك فلم

في غيرهما فلا يقال يا ابن عمي ويا ابن خالي على الوجوه المذكورة وإنما نادى المنادى بالياء المتكلم

يعامل معاملة ثمة لما كان الترخيم من خصائص النداء شرع في بيانه فقال
وترخيم المنادى جائز في سعة الكلام أي من غير ضرورة وفي غيره ضرورة
منصوب على أنه مفعول له أي الترخيم في غير المنادى جائز لضرورة الشعور ولا
يصح فيه الرفع لأنه حينئذ يكون المعنى والترخيم في غير المنادى ضرورة ولا
معنى له كذا قيل فإن قيل لا يصح النصب فيه أيضاً لأن شرط حذف اللام في
المفعول له أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً وهما ليس كذلك لأن المضطر
الشاعر والجواز صفة الترخيم قيل أنه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه و
انتقد يرفع الترخيم في غير المنادى للاضطرار أي للاضطرار الشاعر والمترحم
والمضطر واحد ويمكن دفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف بمحذوف مضاف أي
هو في غيره اثر ضرورة وهو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا خبره خبره
لم يصح منع رفعه كما ظن بعض الشارحين وهو أي الترخيم حذف في آخره
أي آخره لا تخفيفاً مفعول له أي لأجل التخفيف فإن قيل هذا الحد يصدق
على نحو يد ودم وقاض وداع قيل معناه حذف في آخره تخفيفاً لا لقانوت
تصريفه وسماع لغوي أو يراد بالحذف في آخره في حال التركيب دون الأفراد
فلا يرد حذف الأواخر في يد ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعريف الترخيم شرع في بيان
شرطه فقال وشرطه أي شرط جواز الترخيم في المنادى أن لا يكون المنادى مضافاً
لأن آخر المضاف وسط حكماً والترخيم يختص بالآخر والمضاف إليه غير المنادى فلا
مساغ للترخيم في آخره وبإصاح في صاحبي شاذ ولا يكون مستغاثاً ولا مندوباً
لأن المطلوب فيه مامد الصوت ولهذا زيد في آخرهما الف لظهور الاستغاث والمندوب
والحذف ينافيه ولم يذكر المندوب لأنه غير المنادى عند المصنف بدليل أنه
عرف المنادى على نمط خرج منه المندوب لأنه غير مطلوب الاقبال ولا يجوز ترخيم
غير المنادى في السعة فلا حاجة إلى ما ذكرنا ينافيه ولا يكون جملة نحو يا تابط
شراو يا برق نخره لأن الأعلام المنقولة عن الجملة تحكي كما هي ثم لما فرغ عن بيان
شرطه العدمي شرع في بيان شرطه الوجودي فقال ويكون أي وشرطه أن
يكون المنادى إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف إما كونه عاملاً لعدم الاشتباه
فيه لشهرته بخلاف غير العلم وإما كونه زائداً على الثلاثة فلا يلزم خلال
البنية وأجاز الكوفيين ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط نحو يا عم في عمر لقيام

حركة الوسط مقام الحرف الزائد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لأن
 جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان والالكان مثل هـ بد و
 غلبت خامسيا وليس كذلك وأجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الأوسط
 أيضا نحو يازي في يازيد لأن الأخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو
 اضعف من ذلك وأما بناء التانيث فحينئذ لا يشترط العلمية ولا الزيادة
 على الثلاثة نحو ياشته علما أو غير علم لأن الأخلال البنية حينئذ لو كان
 لكان من قبل الواضع لأن تاء التانيث ليست بد خلعة في البنية بل هي كلمة
 أخرى فالأخلال ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضا كذلك فلا يشترط الزيادة
 على الثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل
 على الترخيم بجذف التاء وإن لم يكن علما ثم لما فرغ من بيان شرائط الترخيم
 شرع في تفسير كميته المحذوف فقال فإن كان في آخره أي في آخر الاسم الذي
أريد ترخيمه زيادتان في حكم الواحدة صفة زيادتان كأنثتان في حكم الواحدة
 بأن يكون زائدتان مع المعنى واحد يعني اجتلبت أدفعه واحدة لمعنى واحد
 وفيه احتراز عن نحو أرطاة فإن التاء والالف زائدتان ولكنهما ليستا في حكم
 الواحدة لأن الالف زيدت أولا للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال
 يارط في أرطاة فإن قيل حكم الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان في حكم
 الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو ظرف اعتباري لا حقيقي والعبارة
 محمولة على القلب كاسماء وزنه فعلاء واصله وسما من الوسامه فقلبت
 الواو همزة كما في أحد وأناة ففي آخره زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة
 وكذا الالف والنون في مروان يعني الالف والهمزة في الاسماء زيد تامعا
 لمعنى التانيث والالف والنون في مروان زيد تامعا لمعنى التذكير وكذا ياء
 النسبة في بصرى والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون و
 الالف والتاء في هذات يقال فيها يا ائتم ويا تمر ويا بصر ويا زيد ويا زيد ويا
 هند أو عطف على قوله زيادتان أي أو كان في آخر الاسم الذي أريد ترخيمه
 حرف صحيح قبله أي قبل ذلك الحرف مدة والمد حرف علة ساكنة حركة ما
 قبله أي وافقها والمراد بالمد ههنا المد الزائدة لثلاثيد نحو مختاد فانه لو رخم
 لا يحدف منه التاء لأن الالف أصلي وهو الأكثر الواو والهمال أي والحال إن الاسم

الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة أحرف نحو منصور وعماد و
 ادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وعاد فإنه لا يحذف منها حرفان لئلا يلزم
 اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله حذف فيأجزاء الشرط أي حذفت الحرفان
 فاذا رخم نحو منصور وعمار وادريس قيل يا منص ويادرفان قيل يدخل
 في هذا القسم أسماء وروان أيضا لأن في آخرها حرف صحيح قبله مدة فما وجه
 ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه إذ ربما يصدق القسم
 الأول دون الثاني كقصرتي وربما يصدق الثاني دون الأول كنصور وربما يجتمع
 كاسماء وروان فلذلك لم يكتف بد كواحد القسمين وإن كان الاسم الذي أريد
 ترخيمه مركبا غير المركب الإضافي والاسنادي كعبلبك وخمسة عشر علمين
 حذف الاسم الأخير فيقال في بعلمك يا بعلم وفي خمسة عشر يا خمسة لنزول
 الاسم الأخير منزلة تاء التانيث في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من
 الكلمة وإن كان الاسم المرخم غير ذلك أي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة
 وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف فحرف واحد أي
 فالمحذوف منه حرف واحد لمحصل المقصود وعدم ما يوجب حذف أكثر من
 حرف واحد وإنما أتى ههنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فيقال
 في حارث يا حار وهو أي المحذوف للترخيم من أي منادى كان في حكم الثابت
 أي الموجود على الاستعمال الأكثر فيبقى ما قبله كما كان فيقال الفاء للتعليل أي
 لأنه يقال أو جواب شرط محذوف أي وإذا كان كذلك فيقال وللعطف على
 الاسمية السابقة ما قوله بالفعلية كأنه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار
 بكسر الراء في يا حارث ويا ثموب ويا وساكنة بعد ضمة في يا ثمود وتوجب المحذوف
 منسيا والواو آخر لوجب قلبها ياء وكسر ما قبلها الوقوع ظرفا بعد ضمة
 كادل ويا كرو ويا ومفتوحة بعد فتحة ولا تقلب الواو الفاء تحركها وانفتاح ما
 قبلها التحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي
 في حكم الثابت وكولم يكن في حكم الثابت لقلب الواو الفاء ولقيل ياكول لا ارتفاع
 المانع وقد يجعل المرخم أو ما بقي بعد الحذف اسمًا براسه أي اسمًا مستقلا
 بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف نفسا منسيا كأنه لم يحذف عنه
 شيء فيكون له في بنائه وعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل فيقال يا حار

بالضم في يا حارث على ان اسم براسه كان اسم مفرد معرفة فيضم ويأتي في يا
 ثمود لانها جعل ثموا سما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت
 ياء وكسر ما قبلها كادل ويا كرا في يا كروا لانها جعل كرا و اسما براسه ارتفع
 مانع الاحلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فان قلبت الفالتحر كها وانفتح
 ما قبلها وقد استعملوا اي استعمل العرب صيغة النداء اي حرف النداء
 وهي يافقط في المندوب اي في الاسم الذي يندب مسماه اي يبيكي عليه
 لا شتر اكهما في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا وهو اي المندوب والاسم
 المتفجع عليه اي الاسم الذي يتفجع اي يتخزن لاجله بيا او والجار والمجرور صفة
 المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او وا وفي جعل
 الباء للسببية والاستعانة نظر لان يا والواو ليسا بسببين للتفجع اذ لا تاثير
 لهما فيه فلا يكون للسببية وان بقاء الاستعانة قد خل في الة الفعل نحو
 كتبت بالقلم ولايتوهم كون يا و الة للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو
 واويلاه ووا مصيبتاه ووا حزناه ووا حسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع
 عليه او منه بيا او والكان اولى قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره
 على حدة واختص المندوب بوا يحتمل ان يكون الباء دخلت في المختص دون
 المختص بياي انفرادا وبالمندوب يعني لا يدخل وا غير المندوب ويحتمل ان
 يكون الباء داخل في المختص بدون المختص كما هو الاصل اي انفراد المندوب
 بوا غالب الكونه نصا على المندوب بخلاف يافان ليس بنص عليه فكان
 المندوب به قليلا وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء تميزان اي
 من حيث الاعراب والبناء مثل حكم المنادى اي حكم اعراب المندوب وبنية
 مثل حكم اعراب المنادى وبنية لانها مجرى مجرى المنادى صيغة تجرى مجراه
 في احكامه ولا شتر اكهما في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا يعني ان
 كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مضارعا ينصب ولا يقع
 نكرة لان لا يندب الا المعروف وكذلك نوابغ كتوابع المنادى ولك زيادة
 الالف اي جائز لك او جاز لك زيادة الالف في اخره اي آخر المندوب وسواء
 كان مع يا او وا ولما الصوت المطلوب في الندية فقول زيادة الالف مبني
 مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واصافة الزيادة الى الالف من باب اضافة

المصدر الى المفعول فان خفت بزيادة الالف اللبس اى لئلا يلبس ذلك اللفظ
 بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف المد مناسبا لما في آخر الاسم من
 كسرة او ضمة فاذا نددت غلامك بخطاب المؤنث قلت واغلامك بالياء
 اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب
 المذكور فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف واذا نددت غلامكم بخطاب
 الجمع قلت واغلامكمه بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لزم
 لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو المناسبة لحركة الميم
 اذا نددت اصل الضمة وقيل فزيدت الواو المناسبة لجمع واو الهاء في
 الوقف اى جازلك او جازلك زيادة الهاء اى هاء السكت لبيان حرف
 المد وهي الالف في الوقف لافى الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو
 والياء فيقال وازيده واغلامكمه واغلامك فالحاء مبتدء متقدم
 الخبر او فاعل جاز المقدر وقوله في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز
 المقدر او ظرف الزيادة المقدرة المضافة الى الهاء ولا يندب الا المعروف
 مستثنى مفرغ اى لا يندب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم وهو الذي
 يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علما فلو كان علما غير معروف
 لم يحز نديته ولو كان معروفا غير علم جاز نديته فلذلك جاز وامن حفر
 يترد زمناه لانه بمنزلة واعبد المطلباء من حيث انه حافرها وقد اشتهر
 بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادب معذورا في
 نديته والتفجع عليه لان نديته لاظهار الجزع والالم يندب وذلك يحصل بالعرف
 فلا يقال وارجله لرجل غير معين اى فلا يقال هذا اللفظ وامتنع عطف
 على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبقت فلو عطف هذا
 عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اى امتنع هذا القول
 وهو وازيد الطويله بالحق الف النديته في صفة المندوب لان الف النديته
 انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالوصف والصفة ليست من جملته
 بل هي اسم اخبرني للتوضيح ولانها غير مترج بالوصف حيث جاز الفصل بغير
 للظرف بينهما في سعة الكلام كقوله تعالى وَإِنَّ لَكُمْ لَوُتَعْلَمُونَ عَظِيمًا فلو الحق
 ذلك في الصفة الحق في غير المندوب فلا يقال وازيد الطويله بل يقال وازيد

الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف النديته يقال وامير المؤمنيناه
 واعبد المطلباه لان المضاف والمضاف اليه جُعِلَا دالين على المسمى بمجمله
 فالمضاف اليه مع المضاف كدال زيد لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل
 بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب
 الاولاد وجز شركائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه
 وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ خلافا لليونسي
 اى يخالف هذا القول يونس خلافا فان اجازا الحاق علامة النديته في
 صفة الندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف معنى
 لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك
 لان الصفة عين الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد و
 زيد في قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج المعنوي اقوى من الامتزاج
 اللفظي فلما جاز الحقوق فيما كان مغاير المعنى باعتبار الامتزاج اللفظي
 فلان يلحق فيما كان عينه باعتبار الامتزاج المعنوي بالطريق الاول
 جوابا بان الحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف لا في الصفة ويجوز
 حذف حرف النداء لقيام قرينة الامع اسم الجنس ظرف اى في جميع الازمنة الا
 زمان مقارنته اسم الجنس او حل اى في جميع الاحوال الامقاد نامع اسم الجنس
 غير اى والمراد من الجنس ما لا يكون بالالف واللام اى ما كان نكرة قبل النداء
 لان نداءهم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن
 الى انه منادى فيلتبس المنادى بغيره ولان المعرف للجنس هو حرف النداء
 فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يافيه نائبة عن اللام في التعريف فلو
 حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب وقائل ان يقول فعل هذا ينبغي ان
 لا يجوز حذف حرف النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب اذ هو
 فاذا حذف حرف النداء لزم حذف النائب والمنوب اللهم الا ان يقال ان
 حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والمنوب بل من باب التقدير
 كما في الستثنى المفرغ نحو ما جاءني الا زيد والامع اسم الاشارة لانه كاسم
 الجنس في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يارجل ويا هذا والامع
 الاستغاثرة والندبة لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لاظهار الاستغاثرة

والتفجع والحذف ينافية وأعلم أن حرف النداء يجوز حذفها من العلم وإتي
 والمضاف ومن الموصولة مثل قوله تعالى يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا أي يا
 يوسف بقريته المقام ومثل أيها الرجل أي يا أيها الرجل لأن صودة أيها
 يختص بالنداء ومثل مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا حَسِنَ إلى أي يا من لا يزال ومثل قوله
 تعالى رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً يَا رَبَّنَا وشذ قولهم
 أصبح ليل وقولهم افتد مختوق وقولهم اطرق كَرَّا ان النعامة في القرى
 هذا جواب سوال يرد وهو ان ليل في قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا
 منه حرف النداء وكذا مختوق وكذا كرا وجوابه انه شاذ لا يقاس عليه ومعنى
 أصبح ليل ادخل في الصباح يا ليل او صر صبا حيا ليل فلهزمة للدخول
 وللصيرورة هذا في الاصل قول المرأة التي طرقتها امرء القيس مستغيثة
 الى الليل بالاعتناء لتخلص منه ثم صار مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء
 ومعنى افتد مختوق افتد نفسك يا مختوق أي اعط الفداء وخلص نفسك
 يا مختوق أي يا من عصرت حقه الغم هذا مثل في التحريض على تخلص النفس
 من الشدائد ومعنى اطرق كرا اخفض عنقك يا كروان لتصاد فان من هو
 اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من البدن الى القرى وقيل معناه لسكت
 وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد وحمل
 من البدن الى القرى يقال اطرق الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكروان
 طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب يصاد به الكروان
 وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم ير النعامة يمشي على هيته يمد
 عنقه ويرفع راسه فاذا رآه يلتصق بالارض كيلا تراه فصار مثلاً يضرب
 فيما اذا امر شخصاً ضعيفاً بالانقياد اذا انقاد من هو اعلى واقوى منه
 وفي كراشد وذبثشة اوجه حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير
 العلم وجعل المرخم اسماً براسه على ما سبق بيانه وقد يحذف المنادى لقيام
 قرينة دالة على حذفه وتعيينه جوازاً أي حذف جائزاً مثل قراءة الكسائي
 الا يا اسجد وا فانه يخفف الاعلى انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء
 ويبتدئ يا اسجد وابضم الهزمة فعلى هذا القراءة كان المنادى محذوفاً أي
 الا يا قوم اسجد وابقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قراءة

من قرأ الأليجد وابتشديد الأويجد وأعلى صيغة المضارع فإنه ليس من هذا
 الباب والباب الثالث من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
 للمفعول به ما اضمر عامله على شريطة التفسير أي اسم الذي اضمراى قدر
 عامله اضمراوا وقعا على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ
 ما بعده او يلزم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر
 والمفسر وآنفاقة الشريطة الى التفسير بيانية على شرط هو تفسيره بما بعده
 وهو أي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم منصوب ثبت بعده فعل
 مبتدأ وقوله بعده خبرا وفاعل قوله بعده والجملة صفة اسم او شبهه عطف
 على قوله فعل أي شبه الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول دون المصدر وصفة
 المشبهة وافعل التفضيل والتشبيه بمعنى المشابهة كالمثل بمعنى المماثل وقوله
 مشتغل عنه صفة فعل بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال
 في شبه الفعل شرط ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب
 انه صفة فعل او شبهه وإنما افراد الضمير لان العائد الى المعطوف والمعطوف
 عليه باو يجب افراده لان اولا احد الامور غير معين فيكون صفة لاحد
 المذكورين ايها ما كان أي معرض كل واحد منهما عن ذلك الاسم بضميره
 أي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم نحو زيد اضربت فان زيد اسم بعده
 فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم او بسبب نصبه في متعلقه الضمير عائد
 الى الاسم أي متعلق ذلك الاسم نحو زيد اضربت غلامه فان زيد اسم بعده
 فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عائد الى
 الضمير وهو اولى لقربه أي متعلق بضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف
 الى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق بضميره قد يكون
 مضافا اليه أي الى ذلك الضمير كما في هذا المثال او موصوفا بعامله أي بعامل
 ذلك الضمير نحو زيد اضربت رجلا يحبه او موصولا بعامله أي بعامل ذلك الضمير
 نحو زيد اضربت الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات لوسط الجملة
 الشرطية صفة ثانية لفعل او شبهه أي لوسط نفس ذلك الفعل او شبهه
 لفظا عليه أي على ذلك الاسم هو تأكيد لضمير سلب وإنما الكه ليصم ان
 يعطف عليه قوله او مناسبة أي لوسط مناسب ذلك الفعل او شبهه في

في موضعه لنصبه أي نصب ذلك الفعل أو شبهه ذلك الاسم ومناسبة ما هو
 بمعناه ولازمة يبد خل نحو زيداً ضربت غلامه وزيداً مررت به وزيداً حبست
 عليه فان كل واحد منهما لم ينصب زيداً بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبة
 وهو اهنت وجاوزت ولا بست وأما قيدنا بقولنا اللفظ لأن كلمة لو يقتضي
 انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديره فلا بد من تقييده وفي قوله
 لو سطر عليه هو ومناسبة لنصبه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليطاً
 للفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين
 الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام واحد
 الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشرط والتخفيف ولايم الابتداء و
 نحوها مثل قولك زيداً ما ضربته وزيداً أضربتني وما زيداً فاني أكرمه وكذا
 البواقي فإن زيداً اسم بعد فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يصح تسليط
 الفعل ولا مناسبة عليه لئلا يتقدم ما في حيز هذه الحروف عليها واحتراز
 عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث المعنى
 كقوله تعم وكل شيء فعلوه في الزبر كما سجي مثل زيداً ضربته نظير ما اشتغل
 عنه بضميره لو سطر عليه نفسه لنصبه وزيداً ضربت غلامه نظير ما
 اشتغل عنه بمتعلقه لو سطر عليه لازمه وهو اهنت لنصبه وزيداً مررت
 نظير ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سطر عليه معناه وهو جاوزت
 لنصبه وزيداً حبست عليه أي انتظرت لأجله نظير ما اشتغل عنه بضميره
 لو سطر عليه لازم معناه وهو لا بست لنصبه ينصب تعليل لقوله مثل
 زيداً ضربته إلى آخره أي لأنه ينصب بفعل محذوف يفسره صفة أي
 يفسر ذلك الفعل ما بعد من فعل أو شبهه أو مناسبة المشتغل بضميره
 أو متعلقه أي يفسره ما بعد يعني المراد بما بعد ضربت في زيداً ضربته
 لا مكان تقديره واهنت في زيداً أضربت غلامه أي اهنت زيداً ضربت
 غلامه لأنه لازم معناه لأن اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وإن قدر
 ضربت كذبت لأنك ضربت غلامه لازماً وجاوزت في زيداً مررت به
 لأنه بمعناه لأن معنى مررت المتعدي بالباء جاوزت أي جاوزت زيداً
 مررت به وإن قدرت مررت لا ينصب لأنه لا يتعدي بنفسه ولا بست

في زيد احبست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه
 ملابسا وملازمه فالاحصا ان ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قد
 وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى الفعل المفسر قد وان لم يكن قد
 لازم معنى الفعل المفسر ويختار الرفع فيه اشارة الى جواز النصب اے
 يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل
 او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء اي يكونها مبتداء عند عدم
 اي عند انتفاء قرينة خلافه اي خلاف الرفع وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف
 الرفع يجب الرفع لانه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم
 قرينة خلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواته
 الرفع وجوب الرفع لانه اذا عدم قرائن خلاف اختيار الرفع كان الرفع واجبا
 نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل
 واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتفئة وقرينة اختيار الرفع
 متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب
 والاصل عدم الحذف او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة
 خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من
 قرينة خلافه كما في المقارن مع غير الطلب نظير قوله عند وجود اقوى
 منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمه فان الجملة الفعلية السابقة
 قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على
 الفعلية فيناسب الجملة وانما التي تضمنت معنى الابتداء وقرينة الرفع
 لانها تضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يلينها لفظا الا الاسم
 لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذي يلزم في النصب فكان
 الرفع مختارا واما قيد بقوله بغير الطلب احترازا عن امام مع الطلب
 نحو رايت القوم فاما زيدا فلا تكرر في هذه الصورة يختار
 النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضته لزوم
 كون الانشاء خبرا لان الحذف كثير شايع ووقوع الانشاء خبرا بعيد
 جدا حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان قرينة
 النصب اقوى منها فاختير النصب لان من ابتلى ببليتين يختار اموها

مرسلا من الخبر لان الحذف لا يكون لازما في الانشاء خبرا

فإن قيل ذكر الطلب يتناول الأمر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء
وغيرها والمحكم مخصوص بالأمر والنهي والدعاء فقط فكيف أطلق الطلب
قيل بشرط ما اضر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المعر على ما
قبله وغير الأمر والنهي والدعاء بمنع تسليطها على ما قبلها تتضمنها صدق
الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فإن قيل
لو قال كما ثم مع الخبر لكان اخصر فما وجه الالطاف قيل لان في قوله غير
الطلب إشارة الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في
اختيار النصب بعد انما هو الطلب حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبرا
كما بينا وهذا المعنى منتف هنا اي في غير الطلب فاختير الرفع واذا
للمفاجأة عطف على انما اي وكذا للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان
الجملة الفعلية السابقة للنصب واذا المفاجأة التي تقع بعدها الجملة
الاسمية غالباً قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف
فاختير الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان اذا المفاجأة يلزم
بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجاءها بالزومها وهذا تناقض قيل
اداه بالزوم الغلبة او الزوم الاستعمالي الاعتباري المبني على الترجيح لا الزوم
الحقيقي فلا تناقض او يقال ان القياس يقتضي وجوب الرفع بعد اذا
للمفاجأة للزوم الجملة الاسمية بعد هافي غير هذا الموضع لكن النصب في
هذا الموضع انما جاز بناء على السماع ويختار النصب مع جواز الرفع في
الاسم المذكور بالعطف اي يعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده
فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره على جملة فعلية للتناسب بين
الجملتين اي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها نحو خرجت
فزيد لقيته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية
قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلافا لاصل
لكنه كثير شائع بخلاف المخالفة بين الجمل في الاسمية والفعلية فانها قليلة
جدا فاختير النصب ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع
بعده حرف الاستفهام نحو اريد ضربته وبعد حرف النهي نحو ما زيد ضربته
وبعد اذ الشرطية اي المنسوبة الى الشرط نحو اذ اريد ضربته يضربك

وبعد حيث نحو حيث زيد تجدد فأنزله وأما اختص إذا رُميت من بين
سائر أدوات الشرط لأن سائر أدوات الشرط يجب النصب بعد هـ ولو
دخلت على مثل هذا الاسم كما يأتي والمبرد أوجب النصب بعد إذا الشرطية
أيضاً لأن الشرطية وفي الأمر عطف على قوله بعد أي يختار النصب في وقت
وقوع الأمر والنهي بعد الاسم المذكور نحو زيداً اضربه ونحو زيداً لا تضربه
أذهي أي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل
الأمر والنهي مواقع الفعل أي مواضع وقوع الفعل لأن النفي والتردد الداعي
إلى الاستفهام في الغالب يلحقان الأفعال دون الذوات وكذا معنى الشرط
الذي تضمنه إذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الأمر و
النهي موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشَاء خبراً فلا جرم يختار النصب بتقدّم
الفعل بخلاف سائر الأدوات فإنها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعده
فلا جرم يجب النصب بعد هـ بتقدّم الفعل إذا دخلت على مثل هذا الاسم
لحظ رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند عطف على
قوله في الأمر أي ويختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
بالصفة يعني أن ما يكون مفسراً على تقدّم النصب يلتبس بالصفة على
تقدّم الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود نحو قوله تعالى أنا كل شيء خلقناه
بقدر ينصب كل شيء على أنه مفعول لخلقنا المحذوف الذي يفسره
المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من الأعراب والمعنى أنا خلقنا كل
شيء حال كونه كائناً بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عمومية القدر
في جميع المخلوقات أما الرفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبراً لقوله
كل شيء وبقدر حالاً والمجموع خبران فيفيد الآية المعنى المقصود أيضاً حيث
يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه كائناً بقدر وهو المقصود لكنه
يتمل أن يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شيء على ما هو
الظاهر في الصفة وبقدر خبراً لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو
مخلوقنا كائن بقدر وهذا ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقناه حينئذ
قيماً على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الأشياء الوجودية غير
مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية فالحاصل

انه على تقدير الرفع محتمل ان يكون قوله خلقناه خبر الكل شيء فلا يفوت
المقصود ويحتمل ان يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولاً
لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولاً لما فيه من النص
على المقصود وبهذا حصل الجواب عن الاشكال الذي اورد صاحب
الرضي في هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة
المعنى سواء جعلت خلقناه خبراً او صفة وذلك لان مراده تعالى بكل شيء
كل مخلوق نصبت كلا او رفعت وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع
او خبراً عنه وكذلك لان قوله خلقناه كل شيء بقدره لا يريد به خلقنا
كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا
تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فمعناه على تقدير ان
يجعل خلقناه خبراً لـ كل مخلوق فمخلوق بقدره وعلى تقدير ان يجعل
صفة له كل شيء فمخلوق كائن بقدره والمعنيان واحد الى هنا حاصل
كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هنا الوجهان على سبيل التساوي
اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير و
الرفع على انه مبتدأ وخلقناه خبره وقد حال كما جاز الوجهان
في اقائم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره
فان قيل ينبغي ان يجب النصب اذا التحرز عن اللبس واجب قيل هذا
وهم اللبس لا لابس ولذا سماه خوف اللبس ويستوى الامر ان اى الرفع
والنصب في الاختيار اى ايا قصد منهما يكون مختاراً في مثل زيد
قام وعمر والكرمة اى فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها ذلك
الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية التي خبرها الجملة
الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة
الكبرى اعني المبتدأ والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الخبر اعني
الفعل والفاعل فيصم رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير بالفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما بين الجملتين في الاسمية و
الفعلية ففي الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى و
هي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية

فإن قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل
وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحاً
لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب
المعطوف عليه على تقدير النصب فاستو الوجهان كذا في الشرح وفيه
نظر لأنها إذا عطف على الكبرى فهي أيضاً قريبة غير مفصولة بين الجملة
المعطوفة والمعطوفة عليها بشيء آخر فلا يتفاوتان قرباً وبعداً ^{بأننا} ^{أجيب}
سلمنا انهما لا يتفاوتان قرباً وبعداً باعتبار عدم الفاصل لكن معنى
العطف إعادة الكلام على كلام سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام
السابق لا انتهاءه فمساقة ابتداء المعطوف عليه إن كان قريباً فقريب
وإن كان بعيداً فبعيد وإن كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير
منفصل في كلا صورتين والآولى أن يقال إن قصد العطف على
الكبرى اختيار الرفع بلا معارض له وإن قصد العطف على الصغرى
فحينئذ لا يخلو أما أن رفع على انزعاف اسمية على فعلية أو نصب على انزعاف
فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين خلاف الأصل إذ في عطف الاسمية على
الفعلية لزوم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية على الفعلية
لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لأن الحذف
كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب والحذف
الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود
فاختير النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم
فإن قيل لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لا بشرط صلاحية
المعطوف على المخبر أن يكون خبراً وهنالك ليس كذلك لأن الجملة إذا وقعت
خبراً وجب فيه الضمير العائد إلى المبتدأ وليس في المعطوف ههنا ضمير
يعود إليه إذ التقدير وأكرمت عمر وأقبل هذا بعض التركيب وتماه
أن يقال زيد قام وعمر وأكرمته عنده أو في دارة أو نحو ذلك وإنما ذكر
بعض التركيب ولم يذكر الضمير لأن غرضه تعيين جملة اسمية خبرها
جملة فعلية وتصحيح المثال إنما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه
على علم السامع على أن المناقشة في المثال ليس من داب المحصلين

ابي العباس المبرد يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدء وقوله الفاء مبتدء
 ثاني وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدء والثاني والجملة خبر المبتدء الاول
 وعند ظرف لقوله بمعنى الشرط لان ظرف مستقل ويحتمل ان يكون
 قوله ونحو عطف على قوله كل شئ فعلوه وقوله الفاء مبتدء وقوله
 بمعنى الشرط خبر والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية و
 الزانية اى ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانية
 فاجلدوا في انه ليس من هذا الباب اى من باب ما اضمر عامله
 على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه
 فيه لانه اسم بعد فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله منهما
 صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء
 قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ فينبغي ان يختار فيه النصب
 لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا
 فيه على الرفع ولم يقرء بالنصب الا اذا تحمل النخاة لاجرا عن الضابطة
 المذكورة اى ضابطة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق
 القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار على ما تقدم
 والا يلزم كون الطلب خبرا بلا تاويل فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى
 الشرط وليست بزائدة لان اللام في قوله الزانية والزانية بمعنى التي والذي
 والمبتدء اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا
 الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على
 انه مبتدء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلد واخبره بتاويل مقول اى
 التي ذنت والذي ذنى مقول في حقها جلد واكل واحد منهما مائة
 جلدة بخلاف الفاء في نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعد ها يعمل فيما
 قبلها والكلام جملتان عند سيبويه ظرف المفهوم الكلام اى
 حكم يكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدء و
 قوله والزانية عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانية فيما
 سيتلى عليكم او خبر مبتدء محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير
 هذا بيان حكم الزانية والزانية وقوله فاجلد وبيان حكمها وهو مبتدء

كلام والفاء فيه عند زائدة أو للتفسير فيمنع التسليط لأن جزء جملة
لا يعمل في جزء جملة أخرى فلا يدخل في الصابغة المذكورة وفيه نظر لأن
حل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير
ظاهر لأنه غير محتاج إليه والألف المختار للنصب أي وإن لم يحمل على ما حمل
المبرد وسيؤيد بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان
النصب مختاراً كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب
لكنه ليس بمختار ولا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل
الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط أو كون الكلام جملتين ليمتنع
التسليط لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا جزء جملة
لا يعمل في جزء جملة أخرى هذا دليل على ما ذكره على صورة القياس الاستثناء
والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو
كون النصب مختاراً فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر
وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر إثباته على نحو قولك إن لم يكن الشمس
طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان
الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو
وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس إثباته الباب
الرابع من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به
التحذير وأما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في
ذكره واقتضاء المقام حذفه لأن ذلك يقال فيما إذا كانت البلية مشرفة
والوقت ضيق والقائل يخاف أن اشتغل بأظهار الفعل يقع المحذور
في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذکر المحذور منه ثم الرابع اسم فاعل
بيان الحال أي رابع الأربعة المذكورة التحذير أو للتصديق أن أريد بالنسبة
إلى الثلاثة السابقة رابع الثلاثة المذكورة أي مصير الثلاثة المذكورة
أربعة التحذير وهو في الأصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسماً للنوع
من أنواع المفعول به وهو مفعول أي مفعول به بتقدير اتق ونحوه
من أحد وبعده وجانب واجتنب وفي تقدير اتق سماجة إذا لا
يقال اتقيت زيداً من الأسد بمعنى تحيته ولو قال بتقدير تم أو بقدر كان

باب
في
نحو
الجملة

اولى تحذير ما بعده انتصاب تحت يرا اما على انه مفعول مطلق و
 كلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة والجمله صفة
 لقوله معمول اي حذر ذلك المعمول تحذير من الاسم الذي او
 من اسم ثبت بعد ذلك المعمول واما مفعول له للتقدير او لقوله
 ذكر المحذوف اي ذكر ذلك المعمول المحذوف تحذير ما بعده واما
 ظرف اذا المصدر قد يجعل حينا اي قد روقت تحذير المعمول ما
 بعده وفي قوله بتقدير يرا تنق احتراز عن المعمول الذي لم يمكن
 بتقدير يرا تنق مخوزيد في جواب من قال من اضرب فانه ليس من
 هذا الباب يجوز ذكر فعله وفي قوله مما بعده احتراز عن المعمول
 الذي بتقدير يرا تنق لكن لا للتحذير مما بعده نحو اياك في جواب من
 قال من اتقي فانه ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله او ذكر المحذوف
 منه مكررا وروى قوله ذكر على لفظ المصدر الماضي المجهول وفي
 كلتا الروايتين نظرا لما الاولى فلان التحذير اسم لنوع من انواع المفعول
 به والذي كرر ليس بمفعول به هو المحذوف منه المذكور مكررا واما الثانية
 فلانه ليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل ولان المعطوف باو اذا كان
 مخالفا للمعطوف عليه في الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صحة العطف
 يكون او اخرا بية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او امشي فانه بمعنى بل
 امشي ونظير الثاني ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطعم منه اثما او
 كفورا اذ لو قيل او لا تطعم كفورا لتغير المعنى او بمعنى بل لان اظهار الفعل
 في المعطوف زائد على قدر صحة العطف وههنا نوع عطف قوله او ذكر على
 قوله معمول لخالف المعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل و
 حينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا
 الروايتين اما الاولى فلان المصدر لن كان على لفظ المصدر المرفوع كان
 الذكر بمعنى المفعول اي او مذكور المحذوف منه مكررا وهذه الاضافة من
 باب جرد قطيعة اذ الاصل او محذوف منه مذكور مكررا فكان عطفا على
 قوله معمول فان قيل لو كان عطفا على قوله معمول لزم ان لا يكون
 القسم الثاني معمولا بتقدير اتق على قضية كلمة او التي توجب التقابل بين

المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول
بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد
وهو قوله تحذير مما بعد فان التحذير في القسم الثاني وان كان معمولاً
بتقدير اتق لكنه ليس بمحذ مما بعد وان كان على لفظ المصدر
المنصوب كان عطفاً على قوله تحذير يجعل كل واحد من المصدرين
حيناً اي قد روقت تحذير المعمول مما بعد او وقت ذكر المحذ منه
مكرراً واما الثانية فلان الماضي المجهول يمكن ان يكون عطفاً على
فعل ناصب لقوله تحذير وهو ذكر المحذوف ان كان ذلك مفعولاً له
او حذراً المحذوف ان كان ذلك مفعولاً مطلقاً اي سواء ذكر ذلك
المعمول محذراً تحذير مما بعد او ذكر المحذ منه مكرراً او حذراً ذلك
المعمول تحذير مما بعد او ذكر المحذ منه من نوعيه مكرراً او الجملتان
اعني حذروا وذكروا مع معموطهما في محل الصفة لقوله معمول فان
قيل للجملتين الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون
صفة له قيل الرابطة للجملتين الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من
البيانية وهو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون عطفاً على قوله تحذير على
جعل المصدر حيناً وتنزيل الفعل منزلة المصدر المحتجى اي قد روقت
تحذير المعمول مما بعد او وقت ذكر المحذ منه مكرراً ويمكن ان يكون
عطفاً على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق اي
ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار
القيد وهو قوله تحذير مما بعد والالزم ان لا يكون القسم الثاني بتقدير
اتق وفي قوله او ذكر المحذ منه مكرراً احتراز عن قوله الطريق من
غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد هذا انظير
القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضمير الفاعل والمفعول
اذا كانا الشيء واحد وجب ابدال الثاني بالنفس في غير افعال القلوب
فصار اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذفت
النفس لئلا ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فابدل
المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف على

اياك ومعتاه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اى اتق
 نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان قيل لفظ
 الاسد فى اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغى ان لا يكون
 تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع للتحذير والتوابع
 خارجة عن هذه المحذورات بدليل ذكرها بعد فاعرف واياك و
 ان تحذف هذا ايضا نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض
 للمحذوف واتق المحذوف ان يتعرض لنفسك ثم التحذير فى القسم الاول
 اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون الامهنا فالى ضمير
 المخاطب نحو راسك والسيوف والمضمرا لا يجيى فى الاغلب الا مخاطبة
 قد يجيى متكلميا كقول عمر رضى الله عنه ايتاى وان يحذف احدكم
 الارنب المحذوف الرمي بالعصا كما ان المحذوف بالجاء والذال المعجمتين
 الرمي بالحصى اى ايتاى وان يرمي احدكم العصا الى الارنب اى يحذف
 عن مشاهدته حذف الارنب ونحو حذفها عن مشاهدتي وانما لم ي
 عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل والطريق الطريق
 نظير المحذوف منه مكررا اى اتق الطريق او بعد ها وكذا الصبي الصبي
 والجدار الجدار والاسد الاسد اى اتق الصبي ان تطأه واتق
 الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذوف منه
 للتاكيد وتقول اى ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهى اياك من
 الاسد اى بقدر نفسك من الاسد وتقول اياك ان تحذف بتقدير
 من الجار والمجرور حال اى متلبسا اياك من ان تحذف اذ حذف حتى
 الجرم من ان وان كثير شائع ولا تقول اياك الاسد بتقدير اياك من الاسد
 لامتناع تقدير من فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول
 الشاعر اياك اياك المراء فانه الى الشرذعة والشر جالب + بتقدير
 اياك من المراء فتشاذر او محمول على ضرورة الشعر والكلام فى السعة
 او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق
 نفسك واترك المراء الى الجدار وهذا قول سيبويه والتحليل او جار
 مجرى ان تبارى لان المراء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان

تقد يرعجبني ضرب زيد اعجبني ان ضرب زيد وهذا قول ابي اسحاق
 الزجاج وفيه نظر لان على هذا يلزم ان يجوز ذلك في سائر المصادر نحو
 اياك الضرب لا شراك العلة لان كل مصدر يتقد يرالفعل مع ان و
 ليس بوجه قياسي اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس
 بوجه قياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل
 ان يقول ان الرأى معرف باللام فلا يصح ان يقدر بان والفعل ولهذا
 لا يعمل المصدر بالمعرف باللام على الاكثر لا متناع تقد يره بان والفعل
 ثم لما فرغ عن بحث المفعول به شرع في بحث المفعول فيه فقال المفعول
 فيه الجار والمجرور في الاصل مفعول مالم يسم فاعله والضمير عائد
 الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتدء محذوف الخبر اي
 ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتدء محذوف اي هذا
 بيان المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه جملة
 مستأنفة واما مبتدء خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له
 من الاعراب والمضاف محذوف اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه
 اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي سماه شيء فعل فيه
 فعل المذكور المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الفعل الاصطلاحي
 هو قسيم الاسم والحرف فتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول و
 المصدر وفي قوله المذكور احتراز عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان
 كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وقوله من زمان او مكان
 بيان ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين و
 المراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقتين او اعتباريين
 فالحقيقتان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلقتك فان يوم الجمعة زمان
 حقيقي وخلقتك مكان حقيقي والاعتباريان نحو قولك جلست قدوم
 زيد مكان الشمس بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتباري
 اذ المصدر قد يجعل حينا والشمس مكان اعتباري اذ العين قد يجعل
 مكانا اي جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس فان
 قيل يدخل في هذا الحد نحو اغتتم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم

فان
 كان
 المفعول
 فيه
 الجار
 والمجرور
 في الاصل
 مفعول
 مالم
 يسم
 فاعله
 والضمير
 عائد
 الى اللام
 الموصولة
 وقوله
 المفعول
 فيه
 اما
 مبتدء
 محذوف
 الخبر
 اي
 ومنه
 المفعول
 فيه
 بقرينة
 ما
 سبق
 واما
 خبر
 مبتدء
 محذوف
 اي
 هذا
 بيان
 المفعول
 فيه
 فعلى
 هذين
 الوجهين
 يكون
 قوله
 هو
 ما
 فعل
 فيه
 جملة
 مستأنفة
 واما
 مبتدء
 خبره
 ما
 فعل
 فيه
 وهو
 ضمير
 فصل
 لا
 محل
 له
 من
 الاعراب
 والمضاف
 محذوف
 اي
 المفعول
 فيه
 اسم
 ما
 فعل
 فيه
 اذ
 المفعول
 فيه
 في
 الاصطلاح
 اللفظ
 الذي
 سماه
 شيء
 فعل
 فيه
 فعل
 المذكور
 المراد
 بالفعل
 الفعل
 اللغوي
 وهو
 الحدث
 لا
 الفعل
 الاصطلاحي
 هو
 قسيم
 الاسم
 والحرف
 فتناول
 الفعل
 واسمي
 الفاعل
 والمفعول
 و
 المصدر
 وفي
 قوله
 المذكور
 احتراز
 عن
 نحو
 يوم
 الجمعة
 طيب
 فانه
 وان
 كان
 فعل
 فيه
 فعل
 لا
 محالة
 لكنه
 ليس
 بمذكور
 وقوله
 من
 زمان
 او
 مكان
 بيان
 ما
 والزمان
 ما
 يصلح
 جواب
 متى
 والمكان
 ما
 يصلح
 جواب
 اين
 و
 المراد
 بالزمان
 والمكان
 ههنا
 اعم
 من
 ان
 يكونا
 حقيقتين
 او
 اعتباريين
 فالحقيقتان
 نحو
 قولك
 سرت
 يوم
 الجمعة
 خلقتك
 فان
 يوم
 الجمعة
 زمان
 حقيقي
 وخلقتك
 مكان
 حقيقي
 والاعتباريان
 نحو
 قولك
 جلست
 قدوم
 زيد
 مكان
 الشمس
 بنصب
 الشمس
 فان
 قدوم
 زيد
 زمان
 اعتباري
 اذ
 المصدر
 قد
 يجعل
 حينا
 والشمس
 مكان
 اعتباري
 اذ
 العين
 قد
 يجعل
 مكانا
 اي
 جلست
 وقت
 قدوم
 زيد
 في
 مكان
 ظهور
 اثر
 الشمس
 فان
 قيل
 يدخل
 في
 هذا
 الحد
 نحو
 اغتتم
 اليوم
 الذي
 صمت
 فيه
 فان
 اليوم

فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور ليس هو مفعولا فيه لفعل الصوم
 قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية لأنها منظورة في جميع الحد ودلالتها
 الحدود النحوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور و
 اليوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال
 معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس
 بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعل هذين الوجهين كان ذكر
 قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ عن
 تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرط نصبه فقال وشرط نصبه
 اى نصب المفعول فيه تقدير يرفى لانها اذا اظهرت لزم الجرح لان في حرف
 الجرح والفاء حرف الجر غير شائع وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو قولك
 خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند
 المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل ذلك فيه وذهب
 الجمهور الى ان تقدير يرفى في شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولا
 به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه اذا المفعول فيه عند هم هي المقدار
 وبقي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور وظروف الزمان كلها
 سواء كان مبهما ومحدودا وسواء كانت معرفة او نكرة تقبل ذلك اى
 تقدير يرفى او النصب بتقدير يرفى نحو سرت حيناً او حين قعودك وخرجت
 يوماً او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب ابواب الساج
 واسورة الذهب بمعنى من اى الظروف التى هي الزمان وكلها تأكيد
 الظروف واللام في الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس وكذا اللام
 في المكان وذلك مفعول تقبل وفاعله ضميره العائد الى الظروف
 والجملة خبر لقوله وظروف الزمان وظروف المكان اى ظروف الذي
 هو المكان ان كان مبهما اى ان كان من الجهات الست وما الحق
 بها على تفسير المصنف قيل النصب بتقدير يرفى نحو جلست خلفه
 والا فلا اى وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير يرفى فلا يقال
 صليت المسجد بل يقال صليت في المسجد وذلك لان المبهمة من ظروف
 الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة

ذلك

كالمضد والمحدد ومنها محمول عليه لاشتراكهما في الذات أي في
 الزمانية والمبهم من المكان محمول على البهم من الزمان أيضا لاشتراكهما
 في الوصف أي في الإبهام ولم يحمل المكان المحدود على الزمان البهم
 لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم
 مع اتحادهما في الذات لأن المكان المبهم محمول على الزمان المبهم
 فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير
 والسؤال من الفقير وفسر البهم من ظروف المكان عند الأكثرين
 من المتقدمين وهو الذي اختاره المصنف بالجهات الست سواء
 معرفة أو نكرة وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك
 لأن قولك جلست خلف زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل ظهره
 إلى انقطاع الأرض وكذا البواقى وفسر البعض المبهم من ظروف
 المكان بما هو النكرة منها ويخرج منه خلفك وأمامك فانه منصوب
 على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور منها
 ويخرج منه نحو فرسخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور
 لانه مقدور بأثنى عشر ألف خطوة والبعض بما له اسم باعتبار ما لم
 يدخل في مسماه كالقوى مثلاً فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان
 بالإضافة إلى تحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان تحت غير داخل
 في مسمى فوق وكذا غيره ويتدرج في هذا التفسير نحو عند ولدى لأن
 اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه
 وهو ليس بداخل في مسماهما فلا حاجة إلى التحل ولما فرغ الأكثرون و
 المصنف بالجهات الست ورد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد
 دخلت فانهما تقبل النصب بتقدير في على الظرفية مع انها غير الجهات
 فأجاب عن كل من ذلك بقوله وحمل على أي على المكان المبهم وهي
 الجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى نحو جلست
 عند زيد ولدى زيد واعطيت زيداً دون عمرو ودرهما وجاء القوم
 سوى زيد لا بهما أي لا بهما عند ولدى وكذا ما هو شبههما أي
 لمشابهتهما بالمكان المبهم فان قولك جلست عندك لا يتناول مكاناً

معيناً بل يتناول جميع الامكنة التي حواليك كما يتناول قولك جلست -
 خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض وحمل عليه
 لفظ مكان وما بمعناه اذا كان الفعل موافقاً له في قاعدة معنى الاستقرار
 نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووضعك موضع فلان الى
 غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا الجرى لكثرة دون ابهامه
 اى لكثرة استعماله فينا سبب التخفيف بحذف في فيقال جلست
 مكانك وحمل عليه ما بعد دخلت نحو دخلت الدار ونزلت الجبال
 وسكنت العرقة على الاصح اى حملاً واقعاً على القول الاصح لانه كثير
 الاستعمال فيطلب فيه التخفيف بالحذف وانما قال على الاصح تنبيهاً
 على ما قال الجري ان دخلت وما يقاربه افعال متعدية وما بعد ما
 مفعول به لا مفعول فيه واجب بان كون مصادرها على صيغة المفعول
 التي هي في الغالب مصدر لازم وهي الدخول والنزول والسكون و
 كون ضندها الخروج والتحرك والارتحال التي هي لازمة اتفاقاً ليرجح ان
 لزومه وقيل معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان
 دخلت يستعمل تارة بغير وتارة بغير في تقول دخلت في الدار ودخلت
 الدار وعند سيبويه اظهر في شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال
 الاصح دون الشاذ وانما ترك التاء في العدد اى في لفظ الست ولم
 يقل بالجهات الستة لان الجهات مؤنثة وتانيث العدد من الثلثة
 الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء وينصب المفعول فيه
 بعامل مضمرة جواز بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال مى سرت
 يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة ويعامل مضمرة وجوباً نصباً واقعاً
 على شريطة التفسير كما ينصب المفعول وضابطة كل ظرف بعد
 فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسط عليه هو او مناسبه
 لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت في غدائه
 او يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته وهو في كون نصبه على شريطة
 التفسير واجباً وخطاراً ومساوياً للرفع ومرجوحاً مثل المفعول به
 فيجب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص نحو ان يوم الجمعة سرت

فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذ الشرطية وحرف النفي و
حرف الاستفهام نحو اذ يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جملة فعلية
نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامران في
زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه ويترجم الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافة او عند وجود اقوى منها كما في المفاجاة نحو اذ يوم الجمعة
سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر
بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف واما الظرف الذي يتوسط
بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف
الاستفهام ونحوها يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه
فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا والرفع واجبا كما في المفعول به للمانع
وهو بطلان صدارة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب يلزم
تقدم ما في حيزها عليهما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث
يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره بخلاف المفعول به ثم لما فرغ من
بحث المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال المفعول له مبتدأ
محذوف الخبر اي منه مفعول له او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان
المفعول له هو ما فعل لاجله اي اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق في
المفعول المطلق وفي هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل كسائر
المفاعيل والمحقات والمراد بقوله فعل مذكور الحدث لا الفعل الاصطلاحي
فيتناول الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والصادر وفي هذا
القيد احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة
كون الفعل محذوف فانه المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من
ان يكون علة مؤثرة او علة غائية وهي اثر ولهذا اورد المثالين ليكون
مثل ضربته تاديبا نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اي غرض
للضرب حيث فعل لاجله الضرب وقعدت عن الحرب جينا نظير العلة
المؤثرة فان الجبن علة مؤثرة للقعود ولو قال في موضع قعدت جينا
خاربة شجاعة لكان احسن ولاقائل اين خل في هذا الحد كرهت التاديب

فيما المفعول له

ع
الجارح
ن

الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التأديب فإنه فعل لأجله فعل مذكور
وهو الضرب وإن قصد شرط الحيثية أو يراد فعل العامل لاستغنى عن
قيد مذكور أيضاً والحق أن يقول ما فعل لأجله مضمون عامله ليدل
الفعل وشبهه لأن مضمون العامل اعم ويخرج نحو كرهت التأديب
الذي ضربت لأجله وضربت وأعجبني التأديب لأن ضربت ليس بعامل
في التأديب وأجيب بأن المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو
الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التأديب الذي
ضربت لأجله بقصد الحيثية وفيه نظر لأن الفعل عند الإطلاق
يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فأرادة اللغوي إلهام في
التعريف فالحق أن يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين
في أول الوهلة من غير تأمل في القرائن وإن قيد للحيثية يغنى عن
قيد مذكور خلافاً للزجاج أي لابي اسحاق الزجاج أي يخالف هذا
القول الزجاج خلافاً والجملة معترضة للتنبية على بيان الخلاف
فإن رأى فان المفعول له عند أي عند الزجاج مصدر من غير لفظ
الفعل للنوع بقريظة تاديباً وجبناً مثل رجع القهقري وكله وجهان
أحد هما أن قولك ضربته تاديباً بمعنى أدهته بالضرب تاديباً وقعدت
عن الحرب جبناً بمعنى جيت في القعود عن الحرب جبناً أو بمعنى
ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن
الاجازاً وفيه نظر لأن الجبن سبب للقعود واصنافه السبب إلى السبب
ليس بمجازية كصلوة الظهر وثانيهما أن المفعول له علة المصدر فيقام
مقامه كما أقيمت العلة المصدر مقامه في ضربته سوطاً بمعنى ضربته
ضرباً بسوط أو بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الأول بأن
صحة تأويل نوع بنوع لا يدرجه في حقيقته ألا ترى إلى صحة تأويل
الحال بالظرف وتأويل المصدر بالمفعول به من حيث أن معنى جاء
زيد راكباً جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيداً ضرباً بالحدث
ضرب زيد عن غير أن يخرج عن حقيقتهما وعن الثاني الجواب بأن
الآلة لازم للفعل من العلة لا يحتاج إليها إذا كانت لا تصور الكتاب

بدون القلم ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا الحجر من غير قدوم
وكذا انما اثر الافعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج
اليها ذاتا لتحقيق العيشة بل لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له
مستدعي الفعل لاستلزامه فلا يلزم من اقامته ما هو لازم للفعل من
العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط
نصبه فقال وشرط نصبه اي نصب المفعول له تقدير اللام لانها اذا
ظهرت لزم الجرح وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو جئت لك للتمن كان
مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف يدل عليه حذف
لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له بالانصبوب
الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اي تقديرها فيكون قوله حذفها
من باب وضع المظهر موضع المضمرة وانما عبر عن التقدير بالحذف للتبشير
على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين اي لا يجوز حذف اللام عن
المفعول له الا اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلن اي اتحد
فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا وعما اذا كان
فعلا لغير فاعل الفعل المعلن فينبذ يجب اظهار اللام نحو جئت لك
للمن او لمحيثك اي واي اذا كان مقارنا له اي للفعل المعلن في الوجود
اي اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلن وفيه احتراز عما اذا لم يكن
مقارنا له في الوجود فينبذ يجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك امس وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشرائط لان المفعول
له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل لفاعل
عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق
المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختلف شي منها ولان اكثر علل الافعال
كذلك في وجودها يكون ظاهرة في العلوية موافقا لما هو الغالب فيستغنى
عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختلف شي منها كذا ذكر المصنف في شرح
المفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عند ان يكون نكرة لانه يشبه
الحال والتميز وهما نكرتان ورد بان ادخاره في قول الشاعر وعرف عوب
الكريمة ادخاره + واعرض عن شتم اللئيم تكرما + معرفة وقد حذف

عنه اللام فيكون هذا الشعر جمة عليه ثم في قوله وانما يجوز حذفها إشارة
 الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي ان اظهار اللام
 مع التأكيد ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول له
 شرع في بيان المفعول معه فقال المفعول معه الظرف مفعول مالم
 يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه ما
 مبتدء محذوف الخبر اي ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر
 محذوف المبتدء اي هذا بيان المفعول معه فيكون قوله هو اسم مذكور
 استيناف او مبتدء وخبره اسم مذكور وهو ضمير فصل اي المفعول
 معه هو الذي يذكر بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر
 المفاعيل لمصاحبة معمول فعل اضافة المصدر الى المفعول وفيه
 احتراز عن نحو كل رجل وضيعة فان ضيعة مذكور بعد الواو التي
 بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة فاعل فعل
 كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيد
 درهم فان قوله وزيد مفعول معه وان لم يكن بمصاحب للفاعل بل
 مصاحب للمفعول لازم معناه كفاك وزيد درهم ومنه قول الشاعر
 اذا كانت الهجاء وانشقت العصاء فحسبك والضحاك سيف مهند
 اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند اي
 مطبوع من حديد الهتد وقوله لفظا او معنى خبر كان المحذوف اي
 سواء كان الفعل لفظيا او معنويا فان قيل يداخل في هذا الحد وعمر
 في نحو ضربت زيد وعمر واذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على
 المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو
 لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الكيفية فيخرج ذلك لانه
 لم يقصد فيه هذه الكيفية وانما عدل عن المفعول معه الى العطف في
 هذه المسئلة فان كان الفاء للتفسير وكان ناقصة او تامة اي فازوج
 الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه
 بمعموله لفظا خبر كان او حال اي لفظيا او ملفوظا او تميزاى من حيث
 اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اي وقد جاز

العطف اى عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل قالوا جهان جائز ان
 العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما مثل خبر مبتدأ
 محذوف اى نظيره ثابت فى مثل جئت انا وزيدا بالنصب والرفع
 فالنصب على انه مفعول معه والرفع على العطف وجواز العطف فيه
 لتأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل والاتعين النصب اى و
 ان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب
 على انه مفعول معه حيث لا وجه سواء مثل جئت وزيدا امتنع فيه
 العطف لعدم تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين
 النصب على انه مفعول معه وان كان تامر اى وان وجد الفعل معنى
 حال كمنوياً او تميزاى من حيث المعنى وجاز العطف عطف على
 كان او حال اى وقد جاز العطف اى عطف ما ذكر بعد الواو على ما
 قبله بان لم يمنع عنه مانع تعين العطف لتعذر النصب مثل ما لزيد
 وعمر وكلمة ما استفهامية مبتدأ ولزيد خبره اى اى شئ حصل
 لزيد وآمننا تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام
 فى المثال لان العطف فى حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولاً
 للعامل المعنوي الذى هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة
 وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار والاتعين النصب اى وان لم
 يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه
 لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم مثل مالك وزيد
 كلمة ما استفهامية مبتدأ ولك خبره اى اى شئ حصل لك مع
 زيد وما شانك وزيد ما استفهامية وشانك خبره اى اى شئ امرك
 مع زيد وآمننا لم يجز العطف فى المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا
 يجوز العطف على ضمير المجرور بلاعادة الجار وآمننا تعين النصب على
 المفعول معه اذ لا وجه له سواء فان قيل لم لا يكون قوله وزيد فى المثال
 الثانى عطفاً على الشان قيل لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ما شانك
 ونفس زيد وسؤال السائل عن شانها لا عن شان احد هما ونفس
 الآخر وقوله لان المعنى ما تصنع دليل على كون المثال الثانى من باب

العامل المعنوي وآمنما خص هذا المثال بالدليل دون الأول لأن دلالة
 الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشأن لأنه اسم لا يلزم
 تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشأن لأنه بمعنى الفعل
 والصنع فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام
 يدل أن على الفعل ثم لما فرغ من بيان الفاعيل الخمسة شرع في بيان
 الملحقات بها وهي الحال والتميز والمستثنى والمنصوب بلا التي تنفي
 الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في بيان الحال فقال
 الحال ما تبين هيئة الفاعل أو المفعول به وفيه احتراز عما لم يبين هيئته
 وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة أو لمنع الخلودون الجمع فيقع
 الحال عن الفاعل والمفعول به جمعا وتفرقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقينة
 مصعدا ومنحدرا أي كان أحدهما مصعدا أي مرتفعا إلى موضع مرتفع و
 الآخر منحدرا أي نازلا من موضع مرتفع وقوله لفظا أو معنى تفصيل
 للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيدا قائما أخوك لم يجز
 لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد لا لفظا ولا معنى فإن قيل قد يقع
 الحال عن المفعول معه نحو جئت أنا وزيدا راكبين قيل إنما يقع الحال
 عنه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبة أيها في صدور
 الفعل عنه ووقوعه عليه فإن قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق
 نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول لا يقع
 إلا يجعله في معناها فلا يقال ضربت الضرب شديدا إلا بتأويل أحدث
 الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فإن قيل قد يقع الحال عن
 المضاف إليه نحو قوله تعالى قل بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا وقوله أيحيت
 أحدكم أن يأكل ثم أخيه ميتا قيل
 المضاف إليه إنما يجوز إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا به بحيث لو حذف
 المضاف إليه وقيم المضاف مقامه لاستقام المعنى كما في الآيتين فإنه لو
 قيل بل نتبع إبراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وإن يأكل أخاه ميتا
 لأن اللحم بعض أخيه فيكون المضاف إليه في مثل هذا الموضع في حكم
 المضاف فيكون فاعلا أو مفعولا به حكما فإن قيل يدخل في الحد صفة

لا
 لا

الفاعل والمفعول به نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب فانها ايضا
 بين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معناها تبين هيئة الفاعل وقت
 صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج
 الصفة لدلالة التبع على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور
 والوقوع او يقال انها تخرج بقيد الحيثية فانها دالة على هيئة الذات
 مطلقا لا من حيث انه فاعل او مفعول به بخلاف الحال فانه دالة على
 هيئة الذات من حيث هو فاعل او مفعول به مثل ضربت زيدا قائما
 مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين لان قائما يحتمل ان يكون
 حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول
 به لفظا وزيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر
 لان قائما حال من ضمير المستكن في قوله الدار لما عرف ان ضمير الفعل
 ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك
 زيد خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الظرف المستقر امر معنوي لما فيه
 معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعلا معنويا بخلاف الفعل
 فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا زيد
 قائما مثال المفعول المعنوي اذ المعنى اشير الى زيد قائما ثم لما بين ان الفاعل
 والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون يشبه
 الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال وعاملها اي عامل الحال
 الفعل لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيدا قائما او شبهه اي شبه الفعل
 لمكان التشبيه ونعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو
 زيد ذاهب راكبا وزيد مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا
 بئر الطيب منه رطبا وضربني زيد قائما او معناه اي معنى الفعل ونعني
 بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف
 المستقر واسم الاشارة وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه وغير
 ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو زيد في الدار قائما وكانه اسد صائلا
 والحال من النادى مختلف فيه فاجازه البعض منهم المبرد واستقبحه

وهذا زيد قائما وعلقتك عند ي قائما وعلقتك عند ي قائما

الآخر منهم المازني والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما
 فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها فقال وشرطها
 ان تكون نكرة أي شرط الحال كونها نكرة لثلاث بالصفة في حالة النصب
 نحو ضربت زيد الراكب وحملت حالة الرفع وانجز على حالة النصب طردا
 للباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل منها والتعريف زائد على
 الغرض وصاحبها معرفة أي صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه في
 المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف
 اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لانه لزم الاتحاد بالموافقة بين
 الحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب
 بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال في جعلها صفة كذلك اذ الصفة
 على وفق الموصوف في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثبات الموافقة والهرب
 عن المخالفة دخول في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتدأ
 وقوله معرفة مرفوع على انه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة ولا
 يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجرورا عطفا على الضمير المتصل في
 قوله وشرطها وقوله معرفة منصوبا عطفا على قوله نكرة لان تعريف صاحب
 الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله غالباً فان هذا قيد راجع الى تعريف
 صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق بمفهوم
 قوله وصاحبها معرفة أي يتعرف صاحبها معرفة أي يتعرف صاحبها في غالب
 الاستعمال او صفة مصدر محذوف او زمان محذوف أي يتعرف صاحبها
 تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان صاحبها قد ينجي نكرة عند
 تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن وعند كونه نكرة موصوفة او مضافا
 الى النكرة نحو مررت برجل عالم قائما ومررت بفلام رجل مليحا وغير ذلك
 مما يوجب تخصيص النكرة وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاولة
 جواب سوال وهو ان العراك في قول الشاعر ارسلها العراك ووحده في
 قولك مررت به وحده حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما
 متاؤل بالنكرة وفي تاويلهما وجهان احدهما انها حالان نكرتان معنى
 وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتركة ومررت به موحدا

اى منفردا والثاني انهما مصدران اقيما مقام الحال والتقدير ولم يسلمها بيعتك
 العراك ومررت به منفردا اى ينفرد انفرادا والكلمة حال وتام البيت شعر
 وارسلها العراك ولم يزد هاء ولم يشفق على نقص الدخال والمراد بالارسل
 هنا الايراد والضمير المستكن فى ارسلها للغير وهو الحجار والمراد هنا حجار
 الوحش والبارز لللاتن وهو جمع اتان وهو انثى الحجار والعراك مصدر
 عارك يعارك معاركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتركا
 الا انه جاء فيه الاعراك ايضا والعراك والاعتراك الازدحام والازدحام هو الطرد
 يعنى رائدن والاشفاق الخوف والضمير المستكن فى قوله ولم يزد ولم يشفق
 عائد الى العير ونقص الدخال عبارة عن مدم تمام الشرب يقال نقص شئ
 نقصا اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه والدخال بكسر الدال وهو
 ان يشرب البعير شربا يرد من العطش الى الخوض ويدخل بين بعيرين
 عطشانين يشرب منه ماء عساه لم يكن يشرب يعنى ارسل حمار الوحش
 الاتن الى الماء معتكزا اى مزدحم مرة واحدة ولم يطردها ولم يخفان لا
 يتم شرب منه بعضها بالمزاحمة والازدحام والضمير فى قوله ونحوه راجع
 الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال التى جاءت معرفة ظاهرة
 بنحو قولهم جاوا قضيهم بقضيضهم فانه متاول بالذكورة ايضا اى جاوا كثيرين
 وذلك ان القضي الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فعنى جاوا
 قضيهم بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة
 وقيل القضي هو الكسر والتفريق وهنا بمعنى القاضى اى الكاسر والقضيض
 بمعنى المققوض اى المكسور يعنى جاوا اكثرين مزدحمين بحيث يكسر
 بعضهم بعضا لكثرتهم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورين
 بنحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاول بالذكورة اى سائرين
 وجرا الارض لكثرتهم وذلك لان الجماء بالمد اسم بمعنى الجموع من الجمر
 وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو السائر من الغفر وهو السدود
 الغفير صفة الجماء كانت قلت مررت بهم جائين غافرين اى جامعين
 اقاربهم وعشائرتهم سائرين وجرا الارض لكثرتهم فان كان صاحبها
 اى صاحب الحال نكرة مختصة وجب تقديمها اى تقديم الحال على

صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها فيقول جاءني راكباً رجل بخلاف ما إذا
كان صاحبها نكرة مخصصة نحو جاءني رجل كريم راكباً في لم يجب تقديمها
ولأنه لا يلتبس بالصفة في التصيب نحو رايت رجلاً راكباً ثم قدمت في سائر
الاحوال طرد اللباب وفي كلا الدليلين بحث أما الأول فان صاحبها المنكر
قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر
الآثرى انه وقع فاعلاً والفاعل محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن
مثل هذا المنكر متخصصاً بتقديم الحكم لما صح وقوعه فاعلاً يؤتى ما ذكر
المص في شرحه في بيان تخصيص البتة في قوله في الدار رجل ان الخبر في
معنى الصفة لا نأخذنا عليه قبل ذكره فلم يأت الابدان ان صار كانه موصوف
الآثرى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مفيداً ما جاز معرفة ونكرة الى هذا لفظه
وما ذكر في العباب ان الضمير الراجع الى نكرة غير مخصصة قبل الحكم بحكم
من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مخصصة بحكم من الاحكام نحو
جاءني رجل فضربته فانه معرفة لان هذا الضمير هذا الرجل الجائي دون
غيره الى هذا كلامه وما ذكر في الرضي الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه
فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والافهونكرة كما ربه في رجلاً لانه لم
يخصص المنكر الموعود اليه بحكم او لانه انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان
الفاعل المنكر قد يتخصص بتقديم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصص فهو
متعنت واما الثاني فلانه اذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالاً وكونه
صفة كما جوز كونه ذاك حال ومبدلاً منه عند تقديم الحال اي في قولك رايت
راكباً رجلاً وكما جوز كونه حالاً وتميزاً في طاب زيد فارساً واجيب عن هذا
بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح
الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم
لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذاك حال فللتشكيك واما كونه مبدلاً منه
فلكونه في حكم التخيية والتكرار فيستويان في كونها على خلاف الاصل فلا
يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارساً لا استواءهما في كونها
على الاصل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي اي عامل معنوي كان
عند سيويو لكونه ضعيفاً فلا يقال قائماً في الدار ولا قائماً لك درهم الا اذا كان

ب
في ربه

حدث المشبه وهو معنى التفسير

العامل المعنوي ذا الحد ثين اي دالا على الحد ثين تعلق به الحال ان لم يلزم
ان يلي كالواحد منهما بمتعلقه اي بحد ثر نحو زيد قائما كعمر وقاعدان فان
العامل في الحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حد ثين حدث المشبه
وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي على طرفين والقيام تعلق بحد
الشيء فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب ان
يليه وهو عمر وفصح كون قوله كعمر وعاملا في الحالين لكن في قائما باعتبار
حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشيء وقال الاخفش يجوز تقديم
الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل المعنوي ظرفا او جارا مجرورا بشرط
ان يكون المبتدأ مقدما على الحال نحو زيد قائما في الدار وامام مع تاخيره
فوافق سيبويه في المنع فلم يجوز ايضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد
بخلاف الظرف الذي لم يقع حالا فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد
اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب فتوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب
على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف اتسع فيه مالا
يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتدأ
مخذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انها حال
حال من فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها
ملتبسا بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد للعامل فيلزم ان يتقيد عدم
تقدم الحال على العامل المعنوي بخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل
المعنوي مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا يقبل التقييد ولا
على المجزوء عطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتأكيد النفي كقوله
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها
المجزوء فلا يقال مررت راكبة بهند ولا راكبا بزيد في الاصح ظرف لقوله
لا يتقدم على المجزوء وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد
الجار لزم الفصل بين الجار والمجزوء وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع
وهو الحال حيث لا يجوز وقوع التبوع وهو والحال لان المجزوء لا يتقدم
على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي
ان لا يتقدم راكبا على جاءني في جاءني زيد راكبا لانه تابع لزيد وزيد لا

الخبر وركلا يتقدم على الخار
وقوله

يتقدم على جاء في فكيف يتقدم بابعه عليه واجيب بان الفاعل من حيث
هو مسند اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقدمه بعارض الالباس
بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا محل تابعه واجاز ابن
كيسان تقدم الحال على صاحبها المجرور متمسكا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور اذا المعنى وما
ارسلناك الا للناس كافة واجوب ان كافة حال من الكاف وفيه نظرون
الكاف مذكور والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه و
اجيب بان التاء فيه للمبالغة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك
الا كافة اي مانعة للناس عن الشرك والكبائر وذكر صاحب الكشف
ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي
عامه شاملة لهم ثم الاختلاف في تقدمها على المجرور بحرف الجر اما
المجرور بالاضافة فلا يجوز تقدم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب
هند قائمة ثم لما كان اكثر النجاة شرطوا في الحال ان يكون مشتقة وما
وجدوا غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع في رد قولهم
وكل ما دل على هيئة كلمة كل مبتدأ وما موصوفة وما بعد صفة اي
وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق صم ان يقع حالا
الجملة خبر لقوله كل اي صم وقوعه حالا لصدق اسم الحال عليه لان
الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما
ذهبوا مثل قولهم هذا بئر الطيب منه رطبا فان بيرا ورطبا وقعا
حالات لبدلتهما على هيئة البسرية والرطوبة مع انهما ليسا بمشتقين
معناه هذا التمر المشار اليه مفضل حال كونه بيرا على نفسه حال كونه
رطبا ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية
ومفضل عليه باعتبار حالة الرطوبة ولا يبعد ان يكون الشيء الواحد
مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولو لا اختلاف الاعتبارين
لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا في عامل في بيرا بعد ما اتفقوا على ان العامل
في رطبا الطيب قال بعضهم العامل فيه الطيب وهو الاصح فان قيل اسم
التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن

حدث

فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متنوعة قد تكون
 اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرية بالمصادر او بالماضي وكل واحد
 منهما مثبتا او منقيا شرع في تفصيلها وبيان ان اي جملة يجب فيها
 الواو واي جملة يمنع فيها الواو واي جملة يجتمع فيها الامران فقال و
 الاسمية بالواو والضمير اي الجملة الاسمية التي وقعت حالا ملتبسة
 بكلا الرابطين نحو جاءني زيد وابوه قائم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة
 من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت
 الى الواو لان الاسمية تأتي عن وقوعها حالا لانها دللتها على الثبوت والدوام
 خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فاحتاجت الى
 زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوع المرابط لكونها للجمع او بالواو وحدها
 نحو لقيتهم والنجيش قام وايتته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف
 اذ المعنى لقيتهم في حال قدوم النجيش وايتته في حال طلوع الشمس فكما
 جازان تخلو الظرف عن الضمير جازان تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير
 ولقائل ان يقول الحال ما تبين هيته الفاعل او المفعول به وهي في هذين
 المثالين لم تبين هيته شئ منهما واجيب بانها تبين هيته الفاعل اذ المعنى
 لقيتهم مقارنا بقدوم النجيش وايتته مقارنا بطلوع الشمس او يقال انها لما
 بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته
 فهي صبيته لهيته لازم الفاعل فاعرف او بالضمير وحده على ضعف يتعلق
 بقوله او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمته فوه الى في
 ومنه قول الشاعر ولو لا جنان الليل ما اب عامر الى جعفر سر باله لم يمزق و
 انما ضعف ذلك لان الضمير رابطة عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية
 مع تحقق ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها
 لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية
 التي تقع حالا منتقلة اما اذا وقعت حالا مؤكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب
 فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تأكيد الاخرى
 والمصادر المثبت الواقعة حالا ملتبس بالضمير يعني الجملة الفعلية المصنوعة
 بالمصادر المثبت الواقعة حالا ملتبس بالضمير وحده حال بتاويل منفردا

او مفعول مطلق اى ينقد بالضمير انفرادا والجملة حال نحو جاء في زيد
يضرب غلامه لان المضارع المثبت كانم الفاعل من حيث الدلالة على حصول
صفة غير ثابتة مقارنة للعامل ولما دلالة على حصول صفة غير ثابتة
فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة
فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجري
مجره في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان
يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا ويتقديره معنى فيستمع
دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى انا مرؤن الناس
بالير وتسون انفسكم ومنه قول بعض اصحاب العرب قمت واصك
وجهرى افرغ واضرب وجهه فمحمول على حذف المبتدأ اى وانتم تسون انفسكم
وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا وما سواها
بالواو والضمير اى ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من
المضارع النفي والماضي المثبت والنفي ملتبس بالواو والضمير جميعا
او باحدهما بلا ضعف وقل فيه ترك الرابطين وانما جاز فيه الجمع بين
الرابطين والاقصاء على احدهما اما المضارع والماضي النفيان فلان
فيهما جهتين جهة من غير اسم الفاعل النفي وجهة من الفعلية فاذا اعتبر
الجهتان جيئ بهما معا واذا اعتبرت جهة الاول وحده جيئ بالواو وحدها
واذا اعتبر الثاني جيئ بالضمير وحده واما الماضى المثبت فيذاته يخالف
الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها باعتبار المخالفة جيئ بهما
معا وباعتبار الموافقة جيئ باحدهما ولا بد في الماضى المثبت الواقع حالا
اى في الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت من لفظ قد سواء كانت
ظاهرة او مقدرة يعنى لا يقع الماضى المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضى
قريبا من العامل مقرونا بعلامته القرب لفظا او تقديرا لان الماضى الواقع
حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد ركب ابوه كان الركوب
مقدما على الجيئ وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالزمت قد
المقربة الى الحال لتقريب الى زمان العامل فيحدد زمانها حكما لان القرب
من الشئ في حكم المقارن له ولذا لا يصح وقوع الماضى حالا فيها لا يصح استعمال

قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا قال فلا اليوم وقد قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحة قد اللهم لا
 يتاويل ويجوز حذف العامل أي عامل الحال إذا دلت القرينة عليه حالية
 كانت أو مقالية وإضافة الحذف إلى العامل إضافة المصدر إلى المفعول
 كقولك للمسافر أي إن يريد السفر راشدا مهديا أي اذهب حال كونك
 مدلولاً على الطريق المستقيم الموصل إلى المقصد فحذف اذهب بقرينة
 حال المخالط وبجيب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي تؤكد ما في
 الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود في الحال وإنما وجب حذف
 عاملها لأن الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن إظهاره
 إذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك عطوفاً فإنه
 حال مؤكدة لما في الجملة السابقة من معنى العطف لأنه من لوازم الأبوة
 أي زيد ابوك أحقر عطوفاً أي أثبتته والضمير راجع إلى الأبوة أي أثبت
 الأبوة حال كونه عطوفاً قال صاحب المفتاح أحق التقديرات عندي أن
 يقدر بجيب عطوفاً أن قيل قائماً في قوله تعالى شهد الله أنه لا إله إلا
 هو وألله الملك العظيم فأولوا العلم قائماً بالقسط وقوله مدبرين في قوله تعالى
 ولوا مدبرين حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلف النحاة
 في أن الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية أم لا قال الجمهور
 لا يكون وقال بعض المحققين تكون إلا أنه لا تحذف في تلك الفعلية عاملها
 فذهب المم وإن كان كذهب الفريق الأول كان الضمير في قوله وشرطها
 عائداً إلى المؤكدة بدون حذف أي وشرط الحال المؤكدة أن تكون مقررة
 لمضمون أي لفهوم جملة اسمية فلا يرد اليتان لأن الحال فيها غير مؤكدة
 لعدم الاسمية وإنما هي حال دائمة فعلى قولهم يكون الحال الدائمة والمسطرة
 بين المنقلة والموكدة إذ المنقلة متجددة لا تقدر مضمون ما قبلها سواء
 كانت ما قبلها مفرداً أو جملة اسمية أو فعلية والموكدة تقر مضمون جملة
 اسمية والدائمة تقر مضمون جملة فعلية وإن كان كذهب الفريق
 الثاني كان عائداً إلى المؤكدة مع حذف مصنفين منه أي وشرط وجوب
 حذف عاملها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وإنما حذف المضافات

بدلالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الايتان
 لان الحال فيهما موكدة ولم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية
 فعلى قولهم لا واسطة بين المنتقلة والموكدة ثم المراد بالجملة الاسمية الجملة
 الاسمية التي عقد هامن اسمين لاعمالها في الحال بل في شيء آخر ثم كما
 فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال التميز مبتدء وما بعده خبره او
 مبتدء محذوف الخبر اى من المنصوبات التميز او خبر محذوف المبتدء اى
 هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الابهام خبر مبتدء
 محذوف اى هو ما يرفع الابهام المستقر اى الثابت في الوضع وفيه احتراز
 عن الصفة التي ترفع الابهام عن المشترك بخواريت عيناً جارية فان قوله
 جارية ترفع الابهام عن قوله عيناً لانها تمل الجارية والباصرة وغيرهما لكنه
 غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشأ في الاستعمال
 بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع واختلافه
 عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئته لا عن الذات
 والجار والمجرور يتعلق بقوله يرفع اى يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو
 عندي رطل زيتا فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل او عن ذات مقدرة
 اى عن ذات نشأت عن جهة نسبة في جملة واشبهها او في اضافة نحو قولك
 طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ الابهام في طاب
 ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما اليهم هو الامر
 المقدر فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا
 فالهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير
 للمنسوب اليه المجهول لا النفس النسبة لانهم قالوا بان تميز عن النسبة
 نظراً الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذلك قولك زيد طيب نفسا
 واعجبني طيبه نفسا وتقاتل ان يقول يدخل في هذا الجدة صفة اليهم نحو
 رايت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد ابو عبد الله والبدل من
 ضمير الغائب او مبهم اخر نحو ضربته زيداً او ضربت هذا زيداً والمجرور
 في خاتمة فصلة وغير ذلك مع ان كلامنا ليس بتمييز وان اجيب بان
 المعنى ما يدرك بحيث يرفع الابهام المستقر وانها لم يدرك هذا الحيثية فلا

بمعنى

من
التوابع

يدخل في المحذ فلا نسلم ذلك في صفة المبهمة وعطف البيان والمجورور في خاتمة
فضة وأن اجيب بالتزام ان المجورور في خاتمة فضة تميز وان كان مجرورا
بالاضافة لا يلزم في التميز ان يكون ابدا منصوبا بل قد يكون مجرورا بالاضافة
وسائر ما ذكر من توابع والمقصود هنا غير التوابع بدلالة ذكر التوابع بعد
ذلك لصناع قبل المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر فالاول اى ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد تام بالتنوين لفظا او
تقديرا او بنون التثنية او بنون يشبه بنون الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد
ما يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن
مفرد قد يكون عن مفرد مقدار صفة مفرد وهو ما يعرف به قدر الشيء و
هو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس غالباً مفعول مطلق او
ظرف اى يرفع عن مفرد مقدار رفعاً غالباً او زماناً غالباً اما في العدد
صفة لقوله مفرد اى مفرد كائن اما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكل
نحو عندي عشرون درهما تميز يرفع ابهام المستقر عن ذات مذكورة
هي مفرد مقدار وهو العدد هذا مثال العدد والتام بنون يشبه بنون الجمع
وانما مثل بعشرون درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا لامرين العدد
والتام بالنون وسياتي بيان العدد اذ ذكر تميز العدد واما في غيره اى في
غير العدد مع كونه مقدارا نحو عندي رطل زيتا مثال المكيل والتام بالتنوين
والرطل نصف من بفتح الراء وكسرها والكسر هو الاصح والمراد بالرطل ما يكال
به لا النسبة الخصوصية وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه وعندي منوان
سمننا مثال الوزون والتام بنون التثنية والمنوان تثنية سمننا وهو مرادف
المد وعلى التمرة مثلها نبد مثال المقياس والتام بالاضافة وقوله مثلها
مبتد وقوله على التمرة خبر واجب التقدير لانه معاد الضمير في مبتدء و
معنى هذا التركيب قد ذكرنا في المرفوعات فيفرد التميز عن المفرد وجوبا
ان كان ذلك التميز جنسا فيقال عندي رطل او رطلان او رطلان زيتا
لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع والمراد بالجنس
هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كاللواء والتمرة
والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ

من
من

والمراد بالانواع ما فوق الواحد أي يفرد في جميع الاوقات الاوقات قصد الانواع
 المختلفة فيجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة
 فيقال عندي رطل زيتين او زيتونان في استثناء قصد الانواع دون قصد
 الافراد نظرا لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد
 الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد
 الانواع او الافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة
 لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان
 كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص ويجمع التميز و
 يثنى جواز في غيره اي في غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا وثوبين او
 اثوابا وانما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية
 والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة يشتمل على ما اولى لان حكم التثنية يفهم
 بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى ثم ان كاف الاسم المميز
 المفرد المقدار ملتبسا بتنوين لفظا لا تقديرا او بنون التثنية جازت
 الاضافة البيانية الى التميز لحصول الغرض بها وهو البيان مع الخفة بترك
 التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت ومنواسمن وانما التزمتم الاضافة في
 ثلثة رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والافلاحة
 وان لم يكن المميز ملتبسا بتنوين اي بنون التثنية بل بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة
 نحو عشرون درهما ومدان عسلا فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلان النون كما
 يخلو اما ان يحذف عند الاضافة او لا فان لم يحذف يلزم بقاء فان يشبه التثنية
 نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما ما جاء من فوعشر
 ودرهم وستوك فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنوا وجر
 فان المميز لم يكن ملتبسا بتنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب
 بان كلامنا في تميز المفرد وهو تميز النسبة واما في الثاني فانه يلزم اضافة المضاف
 فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والافلاحة غير مستقيمة لان المميز المفرد ان كان
 ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافة نحو ستون عمرو وستور رجل في ستون عمرو
 وستون رجلا فان قيل محي التميز عن مفرد تام بنون الجمع قليل لان الغالب في
 التميز عن المفرد فيما كان من المقادير في غيرها قليل جدا فلا يعبا به وعن غير

مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدارى فالاول عن مفرد مقدار او غير مقدارها
هو مفرد ليست بكيل او وزن او عدد او مساحة او مقياس مثل خاتم حديد
فان الخاتم هو بهم باعتبار الجنس تام بالتسوية فاقضى متميزا فين بالاضافة الى
نوعه والخفض اكثر اى خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا
من النصب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب
التمييز لان الاصل في المبهات المقادير في اولى بالتمييز الذي نصبه على كونه
تميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان ابهامه ليس كابهام المقادير
فهو اولى بالجزء لكونه علما لاضافة ليس بنص على كون المضاف اليه متميزا والثاني
اي ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة يرفعه عن ذات نشأت عن
نسبة حاصلة في جملة فعلية او عن نسبة حاصلة في ماضياها من الضاهية
وهي المشابهة اى فيها شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الخوض مبتلا ماء
او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والصفة الشبهة بخوزيد حسن وجهها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمائرهما ليس بجملة
لكن يشابهها لانه منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله نحو طاب زيد
نفسا مثال التميز الذي وقع بعد الجملة وهو نزع عن الفاعل اى طابت نفس زيد
وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما مثال التميز الذي وقع بعد ماضاهي الجملة
او عطف على قوله في جملة اى او عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في اضافة
نحو اعجبني طيب ابا وابوة ودارا وعلما مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة
هو غير صفة وانما اكثر امثلة ما يضاف الى الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف
التمييز حيث يكون اسما للمنتصب عنه او متعلقة عينيا او مرصنا من الامور الاضافة
او غيرها فالاب محتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون متعلقه وهو عين اضافي و
الابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي و
العلم عرض غير اضافي وانما خص مثالي الفرع اعني ما يضاف الى الجملة والاضافة بذكر
اصناف التميز ليتدل به على ذلك في الاصل اعني الجملة لانها اصل في النسبة ولله
دره فارسا مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو صفة فاقبلها بالتصنيف
ذكر هذا المثال مثالا للتمييز عن النسبة في الاضافة ولصاحب المفصل ذكر
مثالا للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف الوجهين في الضمير في دره فان كان بهما

متملى

ان
يستد

لا يعرف المقصود منه كضمير به رجلا ونحوه رجلا وساء مثالا كان التميز عن
 المفتر كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير نكرة يحتمل ان يكون المراد
 منه رجلا او امرأة او صبيا او حرا او عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقصود
 منه يرجوع الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة في الاضافة كما ذهب
 اليه المصنف ثم الدخول في اللغة اللين وفيه خير كثير كثير للعرب اذ به معاشهم فاريد
 به الخير اي لله خبره فاريدا اي لله خير فر وسيترو هذا القول انما يستعمل في التعبير
 اي الخير الصادر من المدح ليس مما صدر عن بل هو من صنع الله تعالى اي
 لله ما صدر عن المدح من خير ثم ان كان التميز عن النسبة اسما اي غير صفة
 يصح جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اي اسما يصح جعله اسما
 لما انتصب التميز عنه وعبارة عنه وهو ما نسب اليه عامل التميز كزيد في طاب
 زيد ايا وجعله منتصبا عنه من باب الجواز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان
 سبب النصب حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا ويمكن
 ان يحمل الكلام على حذف الاضاف من ضمير عنه اي لما انتصب التميز عن عامله
 كزيد في المثال المفروض جازا ان يكون له الجملة جزء الشرط اي جازا ان يكون التميز
 اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه والمتعلقة اي متعلق ما انتصب عنه والافهوه
 المتعلقة اي وان لم يصح جعل التميز اسما لما انتصب عنه فهو اي التميز اسم متعلق
 ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طاب زيد با فان قوله ايا يصح ان يجعل اسما لزيد
 عبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روي كه او را يد رست ومثال الشرطية الثانية
 طاب زيد علما فان قوله علما يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما للمتعلقة
 فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفسا في طاب زيد نفسا فانه يصح ان
 يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما للمتعلقة قيل لا نه ذلك
 لان نفسا يجوز ان يجعل اسما لما انتصب عنه ولا يتعلق اي طاب زيد من حيث
 انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس تعلقت به فثبت ان كل
 موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز في كالا الامرين كونه له وكونه متعلقة
 وان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه تعين كونه متعلقة قال الشيخ
 الاستاذ فذاه نفسي وروحي هذا ما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن
 بديع وتحمل الشارحون في تصحيح الشرطيتين بامور لا يفي كل من ذلك عن اشتباه

مخوش است زيد از آن روي كه او را يد رست ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روي كه او را يد رست ويترجم بقولنا خوش است زيد از آن روي كه او را يد رست

فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اي ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه جازان يكون له ولتعلقه فلا يرد
طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لتعلقه وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط
والجزاء واحدا واجيب بان اختلاف الشرط والجزاء باعتماد الحيثية لان
الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التميز والجزء في
جانب الجزاء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه افرادا او غير تميز جاز كونه كل واحد
منهما تركيبا او تميزا ولقائل ان يقول مع هذا التكليف والتحمل لا يستقيم كلام
الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف في الشرطية
الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه وهو
فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لتعلقه اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل
جزء يكون بنفي البعض اي بعض كان والمنفي في الشرطية شيان صلاحية له
وصلاحية لتعلقه ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع ينتفي صلاحية
لتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لتعلقه فيطابق فيهما ما قصد اي فيطابق
التمييز في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اي ان كان
المقصود الافراد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود التثنية يؤتى به وان كان المقصود الجمع
يؤتى به الا ان يكون التميز جنسا استثناء مفرغ اي فيطابق التميز في الصورتين
ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا يقع على القليل والكثير
نحو طاب زيد كلما ينفرد لما مر ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنية وجمعه الا ان يقصد الانواع استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع
ما فوق الواحد اي يفر بالتمييز اذا كان جنسا في جميع الاوقات الا وقت قصد
انواع المختلفة فيطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد
علمين او علوما لقائل ان يقول لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل واحد
من هذين الاستثناءين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس و
ان قصد النوعان فالثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير
مطابق لما قصد وان كان التميز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت له اي كانت تلك الصفة صفة لما

انتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا فالمدكور اذا كان يحمل الصفة عليه
 فاذا قيل طاب زيد والد كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون له والد بخلاف
 الاسم نحو طاب زيد ابنا فانهم يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له
 اب كما بينا وكانت طبقة عطف على له والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى
 المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابهة اى وكانت تلك الصفة
 مطابقة للنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
 حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون
 فوارس واحتملت الحال عطف على قوله كانت لراى واحتملت تلك الصفة
 الحال لان المعنى كما يستقيم على التمييز يستقيم على الحالية نحو طاب زيد
 فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم التمييز على عامله
 اذا كان له العامل اسماء تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زيتا رطل ولا سمنا
 منوان ولا درهما عشرة ولا نه عامل ضعيف فلا يعمل مؤخرا والاصح اى اصح
 المذهب ان لا يتقدم التمييز على الفعل ايضا مع قوة في العمل وذلك لان
 التمييز بيان والبيان قبل الاجمال متمنع ولان التمييز ان كان معمولا بفعل
 فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث
 المعنى فاعل الفعل نحو طاب زيد اباى طاب ابوه وفي كلا الدليلين بحث اما
 الاول فلان البيان قد يكون مقيدا على الاجمال للاهتمام بشان اول رعاية الجمع
 كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم فان قوله من البيان بيان
 لقوله ما لم نعلم قدم عليه لرعاية الجمع واجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع
 محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير واما الثانى
 فلان هذا الدليل يقتضى امتناع تقديم التمييز الذي هو فاعل من حيث المعنى
 اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَانْتَبَاهُ
 فَجَّرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ فلا يقتضى امتناع تقديمه واجيب بان التمييز الذي
 هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذي يعمل فيه لكنه فاعل
 لمطالع ذلك الفعل كانه قيل وَفَجَّرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ فَتَفَجَّرَتْ عِيُونُهَا خَلَا
 الْمَازِنُ وَالْمَبْرَدُ اى لابي عثمان المازني وابي العباس المبرد وهو تلميذ ابي عثمان
 المازني وهو تلميذ ابي الحسن الاخفش الذي هو تلميذ سيبويه وهو اسنا

البصرة فانها اجازا تقديمه على العامل اذا كان فعلا او اسما الفاعل او المفعول
 ووافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائي وهو استاذ كوفرة احد القراء السبع نظرا الى
 قوة العامل واستدل لا بقول الشاعر القصيم بشعر التجر سلمي بالفراق جيبها
 وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشأن لتذكيره
 وفي تطيب ضمير سلمي لتانيته وتطيب خبر كاد اي وما كاد الشأن تطيب سلمي
 نفسا بالفراق فقدم نفسا على تطيب والجواب ان الروي في تطيب الياء التختانية
 فلم يكن البيت دليلا قطعيا لهم بجواز ان يكون الضمير في كاد وتطيب للحبيب
 ونفسا تميزا من نسبة كاد وهو العامل فيه ويطيب خبر كاد اي وما كاد الحبيب
 نفسا يطيب بالفراق اي وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فلما يحتمل
 هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان الروي فيه التاء فوقانية فيحتمل
 ان يحتمل على هذا الوجه ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس
 الحبيب عليها على اضمار الشأن في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدما على
 وتفسيره المذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمي اي وما كاد الشأن
 تطيب سلمي نفسا بالفراق فلا يكون التميز مقدما على العامل فلما يحتمل هذا
 الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء فوقانية ايضا فلا يصح التمسك
 به ثم لما فرغ عن التميز شرع في المستثنى المنصوب وذكر سائر احكام المستثنى
 استطرادا فقال المستثنى متصل ومنقطع وليسمى منفصلا ايضا وانما
 قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في الاصطلاح كالشترك
 بينهما واما حقيقتان مختلفتان لان احدهما يخرج عن متعدد والاخر غير مخرج
 فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما ولقائل ان يقول يمكن جمعهما في تعريف
 جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الاغيار الصفة واخواتها واجيب بانه
 وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتدة بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون
 الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يخفى اما ان يكون من
 باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلي الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان
 المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لانه
 لا يكون لفظ المستثنى متواطيا اي كلياً يصدق على كل واحد منهما على السوية
 لا مشتركا وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان

التميز

التميز
 المستثنى

يكون من الاخير ويراد بالاستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عميم الجاز
 وهو المذكور بعد الايجاز لما قبلها نفيا او اثباتا ويمكن ان يراد به اللفظ الدال
 على المستثنى لا مدلوله وبالتصل والتفصل مدلوله فيكون حمل المتصل والمنقطع
 عليه من باب حمل المدلول على الدال لان لفظ المستثنى دال على هذين
 المعنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب عائد الى قوله المستثنى و
 انت تعلم ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى واجيب بانه
 على هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين
 القسمين على طريقة صنعة الاستخدام اما على التقدير الاول فلا استخدام
 في الكلام اصلا فالتصل الفاء للتفسير وهو مبتدء خبره قوله المخرج اى الاسم
 المخرج عن متعدد واخترا عن غير المخرج عن شيء ويرد عليه ان الاخراج لا يكون
 الا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركا واجيب بانه وان كان مستدركا
 لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله لفظا وتقديرا فانه تفصيل المتعدد
 ومثال المتعدد لفظا نحو جاءني القوم الازيد ومثال المتعدد نحو ما جاءني الا
 زيدا وقرأت الا يوم كذا والباء في قوله بالالا واخواتها متعلق بالمخرج اى بواسطة
 الا واخواتها اى اخوات الا وهى غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه
 اخترا عن مخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني القوم استثنى عنهم
 زيدا او مستثنى عنهم زيدا فانه ليس بمستثنى اصطلاحى وان كان مخرجا عن
 متعدد والمراد بالغير الصفة اذ ما بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى
 لو كان فيهم الهة الا الله لفسدتا فان قيل الاستثناء المتصل مشكل لانك اذا
 قلت جاءني القوم الا زيدا فزيد الايجاز ما ان يكون داخلا في عموم القوم ام لا فان
 كان داخلا يكون المجرى منسوب اليه فاخرجه بنفى المجرى عنه يكون كذا وتناقضا
 وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى ان يوجد في كلامه
 الكذب والتناقض وان لم يكن داخلا فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد وهو
 شرط كما ذكر المصنف قيل انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التوكيد
 والحكم لان الاستثناء بيان التغير وكل كلام الحق باخريه بيان التغير بتوقف
 حكم صدره على آخره كما في ضربت زيدا داسه واعجبني زيد علمه فلا يلزم شيء
 مما ذكره لاختلاف الجهة والمنقطع مبتدء خبره قوله المذكور اى الاسم المذكور

بعد ما اي بعد الاغيار الصفة واخواته غير يخرج عن متعدد نحو ما جاء في القوم
 الاحرار ثم لما كان المستثنى في اعرابه مشتملا على خمسة اضرب شرع في بيان
 كل واحد منها على التفصيل فقال وهو منصوب في عود الضمير تفصيل ان
 اريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول
 على الدال كان الضمير عائدا الى المستثنى واريد ما هو المشترك بين المتصل والمنقطع
 على سبيل عموم المجاز لا لفظه وكان في الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام
 وان اريد به ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا
 اليه ولم يكن في الكلام الاستخدام وقد سبقت الى هذا التفصيل اشارة وقيل
 الضمير عائدا الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا وفيه
 نظر لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز واجيب بانه ليس من عموم قيد المشترك
 بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد به ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذ كان المستثنى
 واقعا بعد الاغيار الصفة احتراز عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها
 اذ ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب نحو جاء في رجال الازيد ورايت رجالا الا
 زيد ومررت برجال الازيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله
 وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا
 يكون المذكور بعدها مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد
 واقعي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة الاستثناء في
 كلام موجب تام فيخرج نحو قرأت اليوم كذا على صيغة الجهول ورفع اليوم فانه
 وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالوجب ههنا ما ليس بنفي ولا نفي
 ولا استفهام نحو جاء في القوم الازيد وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب
 لان ليس ج واجب النصب بل يختار النصب والبديل ان كان تاما ويعرب
 على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجي او مقدما عطف على قوله بعد
 الا اي واذا كان المستثنى مقدا على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
 او غيره نحو جاء في او ما جاءني الازيد احد والجار والجرور اعني منه مفعول مالم
 يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير المحرور عائدا الى الا الموصول في المستثنى
 او منقطعا عطف على قوله مقدا ما اي او كان المستثنى منقطعا عن المستثنى
 منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب

او غيره وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستحقاق
 النصب لشبهه بالفعل فيكونه فضيلة ولشبهه الخاص بالفعل معه للتعلق
 بواسطة الحرف مع امتناع البديل في هذا الموضع اما في ما وقع بعد الا
 في كلام موجب فلان البديل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره يلزم
 الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاء في القوم الازيد
 جاء في القوم الا جاء في زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود المقصود
 الاخبار عن مجي القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير
 اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى
 منه ولان البديل منه في حكم التخيية فيكون المستثنى في حكم التفرع وهو
 ممتنع في الايجاب لعدم استقامته المعنى بانه ان القوم لو سقط في جاء في
 القوم الازيد بقي جاء في الازيد وهو باطل لان معناه جاء في جميع الناس
 الازيد وهو محال وفي كلا الدليلين نظرا ما الاول فلاننا لا نسلم لزوم الايجاب في
 المستثنى والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل المنفي بقريته ان لا بعد الاثبات
 بوجوب النفي وذلك لان حكم ما بعد ما يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قرأت
 الايوم كذا فانه في تقدير ما قرأت الايوم كذا عكس الغرض وخلاف المقصود والثاني
 فلانه يوجب الابدال فيما يصح فيه التفرع في الايجاب كما في قولك قرى زيدا يوم
 الاسبوع الايوم كذا وليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدما فلا امتناع
 تقدير البديل على المبدل منه لانه تابعه ولا يجوز تقدير التابع على المتبوع واما
 في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يخفى اما ان يكون بديل الكل او بديل البعض او بديل
 الاشتمال او بديل الغلط والكل منتفيا اما الاول والثاني فلانهما لا يتحققان
 بدون اتحاد الجنس اى بدون المجانسة بين البديل والمبدل منه ولا اتحاد
 بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا يتحقق بدون الملازمة بين البديل والمبدل
 منه ولا ملازمة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البديل المبدل منه ويشتمل
 المبدل منه البديل واما الرابع فلعدم وقوعه في كلام الفصحاء وفيه نظر لان النحوي
 يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على
 امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الايجاب نحو جاء في القوم الاحمار لزم الايجاب
 في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاء في القوم

الاجاء في حار وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاء في لقوم الاحمار
 لزم الغلط في العامل والمعمول جميعاً حيث بكرم فيه اصل العامل و
 يترك النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط
 في العامل والمعمول جميعاً حيث يصير معناه ما جاء في القوم الاجاء في حار
 والغلط في هذا البديل في المعمول فقط فاعرف قوله في الاكثر ظرف منصوب
 المقدر المحل المنصب على قوله اذا كان منقطعاً بواسطة العطف اي وهو منصوب
 اذا كان منقطعاً في قول اكثر النحويين وهو خبر مبتدأ محذوف اي هو اعني
 النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما
 قيد المنقطع بقوله في الاكثر احترازاً عن قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه
 الرفع على البديل تمسكاً بقول الشاعر ^{شعير} وبلدة ليس لها انيس + الا اليعاير
 ولا العيس + فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولها الاختلاف الجنس
 والجواب ان جعل مستثنى متصلاً على وجه الاستعارة حيث شبه اليعاير
 والعيس بما يكون سونسا المجاورة لها هذا المكان فكانهما مونسان أو يقل ان
 مستثنى مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس لها انيس وليس فيها الا
 اليعاير والا العيس او كان عطف على كان الاول اي وهو منصوب اذا كان
 واقعاً بعد خلا وعد في الاكثر لكونها ناصبين عدداً بنفسه وخلا بعد
 الاتصال بحرف من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاء في القوم خلا زيدا
 وعدا عمرو وانما قال في الاكثر احترازاً عن قول بعضهم فانه يجوزون الجر
 بهما لانها حرفا جر عند من قال السيرا في لم اعلم خلافاً في جواز الجر بهما الا ان
 النصب بهما اكثر او كان بعد ما خلا وما عد وانما لزم النصب بهما لتعين
 فعلية هما بما المصدرية نحو جاء في اخوتك ما خلا زيدا وما عد اعمراً وهما في
 الكلام في محل النصب على الظرفية اي وقت خلوم او خلوم مجيئهم من زيد في
 وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرو وروى ابن البناء عن الاخفش الجر بهما
 بجعل ما مزيداً لا مصدرية وروى ذلك عن الجسر في ايض ولعل هذا لم يثبت
 عند الصنف ولولم يعتبر خلافاً حتى لم يقل في الاكثر وبعد ليس ولا يكون
 لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة التحريم نحو جاء في القوم ليس زيدك رسياني
 اهلك لا يكون بشراً وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم اضممار

اسمها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مصناف الى ضمير المستثنى منه
 اي ليس بعضهم زيدا كما لزم اضممار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث الواضع
 التي يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البديل فقال
 ويجوز فيه اي في المستثنى بالنصب على الاستثناء ويختار البديل اي بديل
 البعض اذ البديل بعد الا لا يكون الا كذلك فيما بعد الكلمة ما موصوفة او
 موصولة اي في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي وقع بعد الا في
 كلام غير موجب وذكر المستثنى منه الجملة الفعلية وقعت حالا بتقدير قد
 اي وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة
 الاسمية حال ايضا مثل قوله تعالى ما فعلوا الا قليلا بالنصب على الاستثناء
 والاقليل بالرفع على البدلية من الواو في فعلوا وفي قوله بعد الا احتراز
 عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا
 اوليس او لا يكون او غيرا سوى او نحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب
 احتراز عما

وقع في كلام موجب

فانه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر
 المستثنى منه وانرج يعرب على حسب العوامل كما ياتي فان قيل يدخل في
 هذه الضابطة المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع
 انه لا يجوز فيها الوجهان بل يجب النصب كما مر قيل معناه ويجوز النصب
 ويختار البديل في مستثنى متصل متأخرا وفي المستثنى المتصل المتأخر
 بعد الابدالة تمثيل المصروف بقوله ما فعلوا الا قليلا وكلاهما مقدم وانما يجوز
 فيه النصب ويختار البديل اما النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب
 على التشبيه بالفعل واما اختيار البديل فلانه مقم في الكلام بخلاف ما اذا
 كان منصوبا حيث يكون ج فصلة فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير
 عائد الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب
 الضمير بقربته الاستثناء المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى منه
 كذا في العباب فان قيل البديل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع ودونه
 المستثنى في الكلام الغير الموجب اذا كان بدلا كان كل واحد من التابعين

المتبوع مقصود والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة
 السلبية لأن حكم ما بعد ألا يخالف ما قبلها بالأجماع قيل تعريف البديل محمول
 على حذف المضاف أي تابع مقصود بأصل ما نسب إلى المتبوع ولا شك أن
 النسبة الثبوتية أصل والنسبة السلبية عارضية والبديل هنا مقم بالنسبة
 الثبوتية أو يقال التعريف بحسب الإثبات فأمّا السلب فمحمول عليه فأن قيل
 فلم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب
 وذكر المستثنى منه قيل لا نه يوهم وجهاً مستعاً وهو الابدال من لفظ اله وإنما
 امتنع الابدال من اللفظ لأن المستثنى من النفي اثبات فلو ابدل من اللفظ لزم
 حمل لا في الاثبات فيكون بدلاً من محله لأن محله الرفع على الابتداء وعامله معش
 وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم كما فرغ عن بحث الموضع التي يجب
 فيه النصب ويجوز فيه الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه الا وجه الثالث فقال
 ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور يسمى
 هذا المستثنى مفرغاً لتفريغ العامل الذي قبل الآله وعدم اشتغاله بالمستثنى
 منه والحسب القدر اى ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل
 الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعنى يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعاً نحو
 ما جاءني الا زيد وينصب ان كان العامل ناصباً نحو ما رايت الا زيد ويجز اذا كان
 العامل جازاً نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير نظر لان قوله بزيد مجرور
 بعامله لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثلاً لما يعرب على حسب عوامل
 المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله سواء كانت
 عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين او لا كما في المثال الاخير فان قيل البديل
 اذا كان المستثنى منه مذكور ايضاً يعرب على حسب العوامل يقال ما جاءني احد
 الا زيد وما رايت احداً الا زيد وما مررت باحداً الا بزيد فما وجه تخصيص هذا
 القسم بكونه معرباً على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل
 بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبديل فيما اذا كان المستثنى منه
 مذكور معرب يتبع البديل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانه لما حذف والمستثنى منه
 واقم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازاً على حسب الاختلاف واعرب
 على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل البديل
 منه حرف جر حازت كلمة في البديل كقوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم
 اجرهم من غير حساب

منه حرف جتزاز تكريره في البذل ايض نحو ما مررت باحد الازيد فهذا النوع من
 البذل معرب بعامله بلا تبعية ايض كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت
 الازيد معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية
 البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبذل المذكور وان عرّب بعامله لكنه
 ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه
 بتبعية لان تكرير عامل البذل منه في البذل المذكور جائز لا واجب فاعرف والواو
 في قوله وهو للحال اي وال الحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعاً في غير الموجب
 وانما اشترط ليقيد الكلام والاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل فلان
 يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا
 عاماً من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في المنفى نحو ما ضربني الازيد
 اي ما ضربني احد الازيد اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءني الازيد
 زيد بتقدير جاءني كل واحد الازيد فانه ممتنع لانه لا يفيد لمكان الاستحالة
 ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الازيد بتقدير
 ضربني كل واحد الازيد فان قيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص
 كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الابنك فان
 المعنى جاءني جميع اهل بيتك الابنك وايض لا يجوز ذلك على وجه مبالغة الغلو
 كقولك اخفت اهل المشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق قيل لان
 عدم الجواز على هذين الاعتبارين لاند راجع حينئذ في صورة الاستقامة
 وفيه نظر لان منع المصنف مطلق على ان صاحب الفتاح قد صرح بعدم
 صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص الا ان يستقيم
 المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا يعرب على
 حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب
 بان يكون الحكم عاماً ان ثبت في العام في يعرب في الموجب ايض مثل قرأت الا
 يوم كذا اي قرأت في جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان
 القراءة حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى
 اي قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتبار
 اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب

واستقامة المعنى في الإيجاب لم يجوز ما زال زيد إلا لما لا نه استثناء من الوجوب
 لأن ما في زال للنفي وزال أيضا فيه معنى النفي والنفي إذا دخل على النفي صار معناه
 الإثبات فيكون المعنى زيدا بـ على جميع الصفات الأعلى صفة العلم ولا يستقيم
 ذلك لمكان الاستحالة فإن قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه
 في غير الموجب أيضا نحو ما مات الأزيد وما خلق الأبرش فالنفي والإثبات
 سيان في ذلك فينبغي أن يدرس الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الإيجاب
 قيل لعله اعتبر الغالب إذا الغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على عدم
 العموم وفي النفي عكسه فإن قيل أفادة أصل المعنى متحققة في الإيجاب و
 النفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها و
 ليس ذلك من وظائف النحو ألا ترى أنه يجوز قولك رايت بحرا من المسك و
 لقيت الغنقاء والسماء تحتنا والأرض فوقنا ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع
 فينبغي أن يجوز جاءني الأزيد وضربني الأزيد كذلك ثم قوله ما زال زيد إلا
 عالماتا ويل هذا التركيب أو هذا الكلام فاعلم لم يجوز وإذا عذر البديل على
 اللفظ الجار والمجرور وأما متعلق بالحمل المحذوف أي وإذا عذر حمل البديل على
 اللفظ أي لفظ المستثنى منه وأما حال عن البديل أي وإذا عذر البديل محمولا
 على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع أي يحمل أو محمول على الموضع أي على محل
 المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الأمكان مثل ما جاءني من أحد الأزيد فإنه
 بدل محمول على محل من أحد لأنه مرفوع المحل على أنه فاعل ولا أحد فيها أي في الدار
 الأزيد فإنه بدل محمول على محل اسم لا التي لنفي الجنس لأنه مرفوع المحل على الاستثناء
 وما زيد شيئا الأشيئ فإنه بدل محمول على محل خبر ما التي بمعنى ليس لأنه مرفوع المحل
 على أنه خبر مبتدأ أي ما زيد شيئا الأشيئ حقير لأن التنكير للتحقير وزيد في بعض
 النسخ لا يعيا به أي لا يبالى به ولا يلتفت إليه وهو صفة شيء وإنما وصف المستثنى
 بقوله لا يعيا به ليكون المستثنى مغاير للمستثنى منه وهذا أي عذر البديل
 في الأمثلة الثلاثة المذكورة لأن كلمة من لا يزداد بعد الإثبات فالمستثنى من
 النفي إثبات فلو أبدل قوله الأزيد في المثال الأول من لفظ واحد المجرور بمنزلة
 لزم زيادة من في الإثبات لأن البديل في حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الزائدة
 لا يزداد في الإثبات على أصح المذاهب فتعين أبدله من محل أحد إذا محله الرفع على

الفاعلية وعامله الفعل دون من الزائدة وما ولا عطف على قوله من أي ولا
 ما الشبهة بليس ولا التي لنفي الجنس لا تقدر أن أي لا تفرضان عاملتين تميز
 أو حال أو المفعول الثاني لقوله لا تقدر أن على تضمين التقدير معنى الجعل أي لا
 تجعلان عاملتين بعد أي بعد الإثبات لأنهما أي لأن ما ولا المذكورتان علمتا
 حيث علمتا للنفي أي لأجل النفي لأنه علمت على لا على أن وجزء علمت على ما على ليس
 لما عرف أن لا التي لنفي الجنس إنما تعمل لأنها نقيضة أن لأنها التأكيد النفي كما أن
 أن لتأكيد الإثبات فعمل عليه حمل النقيض على النقيض وما إنما تعمل لأنها
 مشبهة بليس في النفي والدخول على الإسمية فعمل عليه حمل النظر على النظر فثبت
 أن النفي علمت على لا على أن وجزء علمت على ما على ليس وهو علمت منحصرة له وقد
 انتقض ذلك النفي بالآ في المثال الثاني والثالث لأنها بعد النفي يوجب الإثبات
 وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم فلو ابدل قوله لا زيد في المثال الثاني
 من لفظ أحد كانت لا عاملة في البديل النصب وإن لم تعمل في البديل منه البني فلزم
 عملها في الإثبات لما ذكرنا أن البديل في حكم تكرير العامل وكذا لو ابدل قوله لا شيء
 في المثال الثالث من لفظ شيء كانت ما عاملة في الإثبات فتعين ابداله من
 المحل إذ محل البديل منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على
 الخبرية وعاملها معنوي وهذا بخلاف ليس زيد شيء الأشياء حيث يجوز ابداله
 من اللفظ لأنها أي لأن ليس علمت للفعلية أي لكونها فعلا لا للنفي فلا اثر
 فيها النقص معنى النفي النقص هنا مصدر مبني للمفعول أي لا انتقاض معنى النفي
 بالالبقاء الأمر العامة هي لأجلها متعلق بمفهوم قوله فلا اثر أي انتفى اثره نقص
 معنى النفي لبقاء الأمر التي علمت ليس لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية وإنما لبرهن ضمير
 العاملة لأنها صفة جارية على غير ما هي له ولهذا انتت ومن ثم الإشارة إلى المكان
 الاعتباري أي من أجل أن ليس علمت للفعلية وأنه لا اثر لنقص معنى النفي في
 انتقاض عملها جاز ليس زيد الأقامة بالنصب على أنه خبر ليس مع انتقاض
 نفيها بالالبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الأقامة حيث لا يجوز الأقامة انتقا
 عمل ما بانتقاض النفي الموجب لانتقاض الشبهة بليس ثم قوله ليس زيد الأقامة
 بتأويل هذا الكلام أو هذا التركيب فاعل جاز ثم لما فرغ عن ذلك شرع في
 بيان المواضع التي يجب فيها الجرف قال ومحفوظ أي المستثنى مخفوض و

في بعض النسخ ويخفف بعد غير سوى وسواء بالاضافة لان كلامها لازم الاضافة
 ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو المشهور وضمها لسواء ممدود
 بفتح السين وهما ههنا غير منونين على الحكاية وان نونهما جازية وبعد حاشا
 لكونه حرف جر في الاكثر اى في قول اكثر النحويين وانما قال في الاكثر احتراز عن
 قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما في الدعاء المنقول اللهم
 اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير في الاستثناء و
 هو اسم متمكن لا بد له من الاعراب شرع في بيان اعرابه فقال واعراب غير مستعمل
 فيه اى في الاستثناء كاعراب المستثنى بالاى مثل اعراب الاسم الذي استثنى
 بالا على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالامن وجوب نصب في
 المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير
 الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقض نحو جاءني القوم غير زيد
 وما جاءني في غير زيد احد وما جاءني القوم غير حمار بالنصب وما جاءني احد
 غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد على التقييد
 وانما اعراب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما بعده
 مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لانه له
 وجه اخر لاجل الاضافة وغيره لوجه اعرابه في الجري ان يوثق اى يعود ما بعده غير على
 قريبه المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى فان قيل لم يبين غير لكونه
 بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة للبناء ثم لما ذكره في الاستثناء بين ان ذلك
 بطريق الشفاعة دون الاصله فقال وغير مبتدأ بتاويل لفظ غير وخبره قوله
 صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مررت برجل غير زيد اى مغايره حملت
 على كلمة الا الضمير للصفة ولو غير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه الجملة
 الفعلية صفة لقوله صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان سايلا قال
 فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا في الاستثناء حال اى حال كون الواقعة
 في الاستثناء او تميزاى من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام
 اى حملت على الا وشاركته في الاستثناء فالاستثناء محل الشك فكان ظرفا كما
 حملت الا صفة مصدر محذوف اى حملا مثل حمل الاعلى اى على غير في الصفة
 حال او تميزا و ظرف على طريقة قوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لجمع منكور

ظرف لقوله حملت الاى كما علمت الاعليها فى الصفة اذا كانت الانابعة لجمع منكور
 اى واقعة بعد جمع منكور غير محصور اى غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله
 وانما حملت الاعلى الصفة حينئذ لتعذر كلا النوعين من الاستثناء اذا اتصل يلزم
 دخوله جزما والنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة
 غير معينة لا يجوز فيها تناول المستثنى ولا بعدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين
 من الاستثناء وفى قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعروف حيث يراد به الاستغراق
 او العهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول حتما وان اريد به العهد يعلم عدم
 التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفى قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو فلان
 على ماية الا واحد لانه حينئذ لم يتعذر الاستثناء مثل قوله تعالى لو كان فيها الهة
 الا الله لفسدت اى لو كان فى السماء والارض امر الهة او اثر قدرة الهة غير الله
 لمخرجا عن هذا النظام فالآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله
 الهة فحملت على الصفة بمعنى غير وفى هذه الصابطة نظر طردا وعكسا اذ ربما يتعذر
 الاستثناء فى المحصور ايضا نحو جاء فى مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور
 محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها وربما لا يتعذر
 فى منكر غير محصور نحو جاء فى رجال الاحمار الصحة الاستثناء المنقطع لكون
 المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدل الحكم على تعذر الاستثناء
 الاعلى كونه جمعا منكورا غير محصور اللهم الا ان يقال انهم اعتبروا الغالب اذ
 الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء
 وضعف حمل الاعلى الصفة فى غيره اى فى غير الجمع المنكور المذكور نحو قول
 الشاعر وكل اخ مفارقة اخوه + لعمريك الا الفرقدين + فان لم يتعذر ههنا
 الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل الاعلى الصفة اى غير الفرقدين اذ
 لو كان الاعلى حقيقة لقال الا الفرقدين لانه مستثنى من كلام سوجب وفى
 البيت ضعفان آخران أحدهما توصيف المضاف دون المضاف اليه والقياس
 توصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جئ لاحاطة افراده والثانى الفصل بين
 الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقة اخوه ثم لما فرغ عن بحث اعراب غير
 شرع فى بيان اعراب سوى وسواء فقال واعراب سوى وسواء النصب بناء
 على الظرف اى على انهما ظرفا مكان من حيث المعنى لانك اذا قلت جاء فى العزم

هو فى المائة وعلم يتبين غير محصور

سوى زيد كانك قلت جاء في القوم مكان زيد أي بدله فهو ظرف صلا استثناء لأن
 البديل والمبدل منه لا يجتمعان فكان إخراجا لزيد من المحي فكذا قيل جاء في القوم ولم
 يحى زيد والذي يدل على الظرفية وقوعهما صلة للموصول تقول رايت الذي سواك
 كما تقول رايت الذي عندك وكل ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وإنما قال على
 الأصح نفي القول من يحريها مجرى غير في جواز وقوعها غير ظرف فيجيزون في
 السعة مررت بسواك وجاء في سواك ثم كما فرغ عن المستثنى شرع في خبر كان
 ولخواتها فقال خبر كان مبتدأ ومحمد وف الخبر لقريئة ما سبق أي ومنها خبر كان
 واخواتها أي واحد اخوات كان وستعرفها في قسم الفعل وقوله هو المسند بعد
 دخولها ابتداء كلام أي دخول كان واحد اخواتها وفي قوله المسند احتراز عن كل
 ما هو المسند اليه وفي قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني
 من باب علمت ونحو ذلك فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد
 يضرب أبوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة
 قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم كان فيخرج ذلك لأنه ليس بمسند اليه بل إلى
 فاعله فان قيل يدخل في الحد صلحا في نحو كان زيد رجلا صالحا وهو صفة خبر
 كان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند إلى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع
 بعد ذلك مثل كان زيد قائما فان قائما مسند بعد دخول كان وإنما ذكر خبر
 كان ولخواتها في المنصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات لأنه فاعل لا ملحق به فلم
 يذكره على حدة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حدة
 وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانثناء لازم الفاعل وهو
 تمام الكلام به وأمره أي حكم خبر كان وشأنه كما مر خبر المبتدأ في أقسامه واحكامه و
 شرائطه ويتقدم معرفة ظاهرة الأعراب أي يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال
 كونه معرفة ظاهرة الأعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقريئة وهي النصب نحو كان
 المنطلق زيد بخلاف ما إذا لم يكن ظاهرة فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدو وقريئة
 للزوم اللبس نحو كان موسى عيسى وبخلاف خبر المبتدأ فانه إذا كان معرفة
 ظاهرة الأعراب فانه لا يتقدم على المبتدأ لمكان اللبس وقد يحذف عامله أي
 عامل خبر كان دون اخواتها عند قيام قريئة وإنما اختصت كان بالحد ولكن ثلثها
 ولا يحذف ذلك إلا في مثل قولهم الناس مجزئون بأعمالهم ان خيرا مخيرا وان شرا

في كتاب

الاعراب

فشرى ان كان علمهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان علمهم شرا فجزاؤهم شر فحذف كان
واسمها الدلالة حرف الشرط التي لا يليها الا الفعل عليه وحذف البتة ايضا
لدلالة الفاء التي في جواب الشرط عليه لاقتضاءها جملة اسمية ويجوز في مثلها اي
في مثل هذه الصورة او في مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يحى بعد ان الشرطية
اسم وجزاؤها بالفاء وبعد ها اسم مفرد اربعة اوجه الاول نصب الاول والثاني
يتقديران مع الاسم في الموضعين اي كان علمهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا والثاني
رفعها يتقديران مع الخبر في الاول وتقديران البتة في الثاني اي ان كان في علمهم
خيرا فجزاؤهم خيرا والثالث نصب الاول ورفع الثاني اي ان كان علمهم خيرا فجزاؤهم
خيرا والرابع رفع الاول ونصب الثاني اي ان كان في علمهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا
ويجب الحذف اي حذف كان في مثل ما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
منطلقا انطلقت اي لاجل انطلاقتك انطلقت فحذف اللام الجار لكثرة حذف حرف
المجر من ان المصدرية ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل
كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فقد راعى الناصب لوجود النصب
في منطلقا وهو كان فابدل الضمير المتصل بالضمير المنفصل لعدم ما يتصل به وهو
كان فصارت انت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان فصارت انت منطلقا
فادغت النون في الميم لقرب مخرجهما فصارت انت منطلقا فوجب الحذف لئلا
يلزم اجتماع العوض والمعوض فبقى الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لحيثها زائدة
كما في قوله تعالى فيما رخصت من الله وبكثرة مشابقتها بما هو اخت كان وهو ليس ثم
ما ذكر من التقدير في المتن فهو على تقدير رفعه المحمزة في اما واما على تقدير كسرهما
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع ان
المكسورة وجوز المبدول لانها يشبه المفتوحة في السببية ثم كما فرغ من بيان خبر
كان واخواتها شرع في بيان اسم ان واخواتها فقال اسم ان مبتدأ محذوف الخبر
اي وسنها اسم ان واخواتها اي امثالها على الاستعارة المصريح بها وقوله هو السند
اليه مستانفة فيه احترازاهو عما ليس بمسند اليه بعد دخولها اي دخول ان
واحدى اخواتها فيه احترازاهو السند اليه بغير دخول ان واخواتها فاقبل
يد خارج المحذوف ابوه في ان زيد ابوه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس
باسم ان قيل المراد بالسند اليه الذي اسند اليه خبره فخرج ذلك حيث لم يسند

ان واخواتها
اسم ان واخواتها
اسم ان واخواتها
اسم ان واخواتها

اليه خبران فان قيل يدخل في هذا خاك في أن زيد اخاك في انذار فانه مسند اليه
 بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه خبره بلا بتعية بدليل ذكر التوابع
 بعد فيخرج ذلك لانه تابع اي بدل من قوله زيد مثل ان زيد اقا ثم فان زيد
 مسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول
 في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء الرفع لا في كونه فضلة حيث يشترك
 فيه الحال والتميز والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ عن اسم ان واخواتها شرع
 في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال المنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله
 لنفي الجنس صلة التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي لنفي
 الجنس اي لنفي حكم الجنس وانما لم يقل لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات
 بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب من المفعول به والمنصوب
 بكان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد
 بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والمبني من المفعول به
 وخبر كان واسم ان منصوب محلا فتكون من المنصوبات بخلاف المبني من اسم
 فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب
 بعضهم الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني
 رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ محذوف الخبر وقوله هو مسند اليه
 استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسند اليه وقوله بعد دخولها ظوف المسند اليه
 فيه احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول الانافية للجنس
 وقوله يليها الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبادي الى لا اي يلي المسند
 اليه لا والجملة الفعلية اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها و
 حينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هوله لان الوالي فعل المسند
 اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس باختلاف
 الموصوفين تانيا وثالثا وتذكيرا نحو هند زيد تضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على
 غير ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير نحو هند تضاربته هي فالخاصل ان الضمير اذا
 اسند اليه صفة جرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في صورة اللبس وغيره
 نحو زيد عمرو وضارب هو وهند زيد تضاربته هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على
 غير من هوله وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمرو ويضربه هو وعند مدح

لكن المنصوب بلا التي لنفي الجنس

وان لم يكن حينئذ اللبس

نحو هند زيد تضربه وقوله نكرة حال من ضمير المستكن في يليها أي حال كوز ذلك
 المسند اليه نكرة وكذلك قوله مضافا أي حال كون ذلك المسند اليه مضافا أو
 مشبها به أي بالمضاف في تعلق شيء هو من تمام معناه واحتراز بقوله يليها نكرة
 عما يكون مفصولة بينه وبين لا وعما يكون معرفة نكرة فحينئذ يجب الرفع والتكرير
 بقوله مضافا أو مشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنيّة والمراد بالسند اليه الذي
 اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحدابوه في لا رجل
 ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لا إذ الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاماه في لا
 غلام رجل غلاما حسنا عندك لأن التوابع مثل لا غلام رجل ظريف فيها نظير المضاف
 وقد عرفت في الرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير الشبه بالمضاف
 ثم كما فرغ عن تعريف المنصوب بلا شرع في بيان فائدة القيود المذكورة في ذلك
 التعريف فقال فان كان اسم لا النفي الجنس مفردا أي غير مضاف ولا مشبها
 به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا إلى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل لأن المنصوب
 بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله فهو مبني لأن هذا الضمير حينئذ
 كان عائدا اليه أيضا فيفسد المعنى بل الضمير ان عائدا إلى اسم لا المذكور حكما إذ
 المطلق المذكور بدلالة التقيد أي فاسم لا مبني على ما ينصب به الفعل مسند إلى الضمير
 أي على ما ينصب هو به أو إلى قوله به أي على ما يقع النصب به والاول اصوب لأن اسم
 لا تنصب اذا كان نكرة مضافا أو مشبها به أي على ما تنصب هو به حالة الاعراب من
 حركة أو حرف على ما يتأني عن ان كان نصبه بالحركة بني عليها نحو لا رجل في الدار وان
 كان نصبه بالحرف بني عليها نحو لا غلامين ولا ناصرين في الدار والنون في التثنية و
 المجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما في يا زيدا ويا زيدا وذهب العبد إلى اعراضها
 مستدلا بآيات النون فيهما بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم
 ان نصب اسم لا النفي الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون
 بالالف نحو لا بارجل فيها ولا ابالة وقد يكون بالياء نحو لا غلامي رجل فيها وبناء
 اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لأن بناء ما اذا كان مفردا والاسماء الستة
 انما يكون اعراضا بالالف نصبا اذا كانت مضافة أو مشبها بالمضاف ولها بني تضمن
 من لا يستغراقية لأن نحو لا رجل في الدار مبني على سؤال كأنه قيل هل من رجل في الدار
 قيل لا رجل في الدار أي لا من رجل فيها وان كان اسم لا معرفة أو مفصولة بينه والظرف

مفعول مالم يسم فاعله اى بين اسم لا وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل وامرأة أما الرفع في المعرفة فلا متناع اثر لافها
لانها تنفي الجنس وذلك لا يتحقق الا في النكرة وأما الرفع في المفصلة فلضعف علمها
لكونها عاملة لحملها على ان فلا يؤثر مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيها رجع الى اصلها
وهو الرفع على الابتداء وأما التكرير فلم يطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو
جواب من قال ان زيد في الدار عمرو وقوله لا في الدار رجل وامرأة جواب من قال
ان في الدار رجل ام امرأة ومثل قولهم قضية ولا ابا حسن لها متاؤل جواب سؤال وهو
ان يقال ابا الحسن معرفة لكونها علما فانه كنية على ابن الطالب ولا رفع فيه ولا تكرير
فاجاب بانه متاؤل بالنكرة اى بتقدير المثل اى هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها
وهو في المعنى نكرة مخدفة المضاف واقیم المضاف اليه مقاصداً وتبصيرة اشهر سمي
هذا العلم بها اى هذه قضية ولا حاكم لها وذلك لان حلياً ارض كان مشهوراً بالحكمة
قال ثم قضنا كرم على ونظيره قولهم لكل فرعون موسى اى الكا جبار قاهر عادل قيل
هذا قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية مشككة لا يطبق
بالحكم فيها غير ابي الحسن رضا ومعناه هذا حكم وليس ابا الحسن حاضرا فيه وفي مثل
لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كبر النكرة مع لا من غير فصل يجوز في المعطوف
والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحها اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف
عليه على ان لا فيهما تنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا فيه تنفي الجنس و
نصب الثاني على ان لا فيه زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على لفظ الاول للشبهة
فتحها نصب في العروض والاطراد كضمة المنادى أما الاطراد فلا ينبغي ان
يقال كل اسم لا مفرد نكرة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب وأما العروض
فلان فتحها اسم لا عرضت بدخول لا عليه عروضها في المفعول بدخول العامل
والثالث فتحها الاول على ان لا فيه تنفي الجنس ورفع اى رفع الثاني على ان لا فيه
زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء والرابع
رفعها اى رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لان
حينئذ جواب من قال احوال لنا ام قوة فرفعها في التكرار الغير المفصول للناسبة
السؤال وان كان فيه مخالفة قياسية والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى
ليس وهذا ثابت على ضعف لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف لقصور غيره

به على ما سبق ذكره وفتح الثاني على ان لاقية للجنس فان قيل ماله ترك اللاحق
 السادس الذي ذكره الزمخشري في الفصل وهو فتح الاول على ان لاقية
 لتفي للجنس ورفع الثاني على ان لاقية بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وجه
 سقيم لانه باعتبار الصورة عين الوجه الثالث ولو اعتبر باختلاف الوجه
 لازدادت الوجوه على الستة لان النصب فيه في الثاني يحتمل ان يكون المحل
 على اللفظ ويحتمل ان يكون زايدة لتأكيد النفي او يكون لا بمعنى ليس ثم
 قيل في تفسير قولنا الاحول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى رسول الله عليه السلام
 الاحول من معصية الله تعالى الا بعصيته ولا قوة على طاعته الا بعونه الله اي
 لا نجوع لنا من معصية الله الى طاعته ولا طاقة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه و
 اذا دخلت الهزمة على التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي لم يتغير تأثير لاق في المتبوع
 ولا في التابع لان الهزمة لا يبطل عمل عامل ولا رجل في الدار ولا غلام رجل
 فيها بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اذ يتقى بلاجره ووجده
 بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا
 رجل في الدار مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل
 اللغوي وهو التأثير دون الاصطلاح او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا
 كما في لا غلام رجل او شبهها كما في لا رجل فان فتح يشبه النصب في العروض
 والاطراد واما قول الشاعر لا رجلا جزاه الله خيرا فتقديره لا تروني او
 محمول على الضرورة ومعناها اي معنى الهزمة الداخلة على الاستفهام
 نحو الاماء فاشربوا والعرض نحو لا تنزل بنا فتحسن اليك فان قيل ذكر الاندي
 ان لاق في العرض يختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل ان الصنف
 لعله خالفه في ذلك والتمني نحو لا اتيان منك فتسرونا وفيه قول الشاعر
 شعور الاسبيل الى خمر فاشربها + ام لا سبيل الى نصر بن حجاج فهو ههنا
 كالانكا والتقدير وغيرهما ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولدات الاستفهام
 وجعل سيبويه التمني مغيرا لحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم
 مفعول التمني والمصنف اختار قول المازني والمبرد كما اختاره الجزولي
 ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع في توابعه فقال ونفت اسم لا المبني الاول
 بالرفع على انه صفة النعت مفردا حال من ضمير قوله المبني اي حال كونه نعتا

مفردا يليه حال مترادفة او متداخلة اي حال كون النعت مفردا يلي المبني من
غير فصل بينهما مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما يعني لدلالة
على شيء واحد ولمكان الاتصال بينهما اذ الكلام في النعت الغير المفصول
ولتوجيه النفي اليه لان الصفة هي المنفية من حيث المعنى ومعرب رفعا حملا على
محملة ونصباً حملا على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد
كحركة النادى وقوله رفعا ونصباً مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوب
على نزع الخافض اي معرب برفع ونصب مثل لا رجل ظريف ظريفاً فقوله ظريف
بالفتح والرفع والنصب وفي قوله البني احتراز عن نعت المعرب فانه معرب رفعا
ونصباً نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكون منعوتة معرباً وفي قوله الاول احتراز
عن النعت الثاني فصاعداً فانه معرب رفعا ونصباً وليس بمبني نحو لا رجل
ظريف شريف في الدار ولقائل ان يقول ان قوله يليه يعني عن قيد الاول و
في قوله مفردا احتراز عن المضاف والمشبّه به فانه معرب لا غير نحو لا رجل حسن
الوجه عندي ولا رجل احسن منك عندي لان اسم لا وهي اذا كان مضافاً اليها
به لا يكون الامعرباً فتابعه اذا كان مضافاً او مشبهاً به كان اولى بالاعراب وفي قوله
يليه احتراز عن المفعول بينهما فانه معرب نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل
يمنع جعل الموصوف والصفة شيئاً واحداً والاى وان لم يكن النعت كذلك
بان كان نعت المعرب او غير اول او مضافاً او مشبهاً به او مفصولاً فالاعراب
مبتدء ومحمد وف الخبر والجملة جزء الشرط اي فالاعراب واجب رفعا ونصباً
لعدم علة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار ولا رجل ظريف
كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خيرا منك في البلد ولا رجل
في الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم النعت المبني شرع في بيان حكم العطف
عليه فقال والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اي حمل العطف على اسم
لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعني يجوز ان يكون منصوباً حملاً على لفظه
ومرفوعاً حملاً على محله هذا اذا كان العطف نكرة امّا اذا كان معرفة وجب
رفعه بحمله على المحل نحو لا غلام لك والفرس لعدم تاثير النافية للجنس في
المعرفة فوجب حملاً على المحل ومحملة الرفع على الابتداء وعامله معنوي ونظير
حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت في مثل قول الفرزدق في مدح عبد

الملك بن مروان لا اب وابنا بن مثل مروان وابنه + اذ هو بالمجد ارتدى وقادرا
 فقول له وابن يجوز بالنصب والرفع حملا على اللفظ والمحل ولا يجوز في العطف والبناء
 مكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعطف ولم يجعل في حكم
 المستقل كيازيد وعمر ولظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى
 يراه فيه لا كثيرا نحو لحول ولا قوة ولا بيع فينه ولا خلة واضعف تاثيره حتى
 يجوز في اسمها الرفع عند التكرير ذلك بدون التعريف كما مر في لحول ولا قوة و
 يجب عند التعريف والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك
 ايضا عند المبدؤ بخلاف يا فان قيل اماله ذكر حكم النعت والعطف دون حكم سائر
 التوابع قيل لان حكم سائرهما لانص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
 توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا باله باثبات الالف ولا غلامى له ولا
 ناصري له بحذف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشائع
 لا اب له ولا غلامين له ولا ناصري له على البناء على ما ينصب به كما هو القياس
 تشبيهه له بالمضاف مفعول له للفعل المفعول اى اجيز تشبيهه بالمثل لا اباله ولا
 غلامى له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول مطلق اى شبه تشبيهه بالجملة معلة
 اى لكونه مشبها بالمضاف لشاركته له اى لشاركته مثل لا اباله ولا غلامى له ولا ناصري
 له للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان معربا
 لان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشابهها فكان كل منها معربا فكان اثبات الالف
 في لا اباله علامة للنصب وحذف النون في لا غلامى له ولا ناصري له لشبهه
 بالاضافة ومن ثم اى ولا جل ان جواره للتشبيه بالمضاف لشاركته في اصل معناه
 وهو الاختصاص لم يحز لا ابافيه ولا غلامى له ولا ناصري فيها لعدم مشاركته
 بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص وليس نحو لا اباله ولا غلامى له ولا ناصري
 له بمضاف الى الملاء لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان
 معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا اباله وبين النكرة وهو لا اب له في
 المعنى وهو فاسد لا متناع الاتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا وتنكيرا
 وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة ههنا على المعين
 لعدم تعدد لا اب والاستواء بينهما في المعنى بعارض وقوع النكرة على المعين
 لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والمتنع الاتحاد بينهما وضعيا لا استواء بينهما

بعارض الأثرى أن وجهك وجهك متساويان في المعنى بعارض وقوع النكرة
على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب وإن كانا مختلفين وضعا وكذا رأسك
ورأسك وقلبك وقلبك وصدرك وصدرك وجاءني رجل هو زيد
ومحذ لك على أن امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة أيضا ممنوع إذا قد يوجد
الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجهك ورأسك ورأسك
ورأسك فإن كلامها يفيد التعريف وإن كان منونا منها نكرة من حيث الوضع
نعم يمتنع الاتحاد بينهما إذا كان من كل وجه وذا ههنا ممنوع إذا الاتحاد ههنا
من وجه وهو أن كلامها يفيد الاختصاص خلافا للسيبويه فإنه ذهب
إلى أن كل واحد من قوله أبا وغلامي وناصري مضافا إلى الياء واللام زائدة لتأكيد
الإضافة ولتأكيد اللام المقدرة ولإدعاء حق لا من صورة النكرة وهو الذي
اختاره صاحب الفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك
ووجهك ورأسك ورأسك وغير ذلك فإن قيل لو كان مضافا يلزم عمل لا في
المعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل أنه وإن كان معرفة لكنه يشبه
النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير
ويحذف كثيرا أي يحذف اسم لأحد فأكثرا عند قيام قرينة قياسا على حذف البتداء
لأنه هو البتداء في الأصل كما في نحو لا عليك أي لا بأس عليك والقرينة ههنا دخول
الأعلى الحرف هذا الكلام يقال لمن يخاف امرأته كما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر
ما ولا بمعنى ليس فقال خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية قوله خبر ما مبتدأ ومحذوف الخبر أي منه خبر ما ولا وقوله هو المسند بعد
دخول ما أي دخول ما ولا ابتداء كلام أو مبتدأ وخبره المسند وهو متصل وأخبره بقوله
المسند عما هو مسند إليه وبقوله بعد دخولهما عما إذا كان مسندا بغير دخولهما كخبر
المبتدأ ونحوه فأنقل يدخل في المحذوف يضرب في ما زيد يضرب أبوه فإنه مسند بعد
دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند إلى اسم ما
ولا فيخرج ذلك وفيه نظر لأنه على هذا تقع قوله بعد دخولهما مستدركا فالأولى أن
يقال أنه يخرج بقصد الحيثية حيث لم يقصد في أسناده كونه بعد دخولهما فأنقل
يدخل في المحذوف يضرب في نحو ما زيد رجلا يضرب مع أنه ليس بخبر ما بل صفة خبرها
قيل المراد بالسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التتابع بعد هذا فيخرج ذلك لأنه تابع وهي

بمخبر ما ولا المشبهتين بليس

أي انتصاب خبرها ولا والعائيت باعتبار الخبر وهو لغة أهل الحجاز وعند بني تميم
 هما لا يعلان إذا القياس في العامل أن يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل
 ليكون متمكنا بثبوته في مركزه كالجواز والجواز م وما ولا لا يختصان بقبيل واحد
 بل يدخلان في الاسم والفعل وأهل الحجاز اعتبروا شبههما بليس المختص بقبيل
 واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان علمها شرع في بيان ما يبطل به علمها فقال
 وإذا زيدت إن مع ما بان زيدت بين ما واسمها التأكيد النفي نحو ما إن زيد قائم
 وإنما قيد بما لأنها لا تزداد مع لا بالاستقراء وانتقض النفي بالأمثلة والاثبات
 بعد النفي أو تقدم الخبر أي خبرها على اسمها نحو ما زيد القائم وما قائم زيد
 بطل العمل أي عمل ما ولا وفي نظر لأن الشرط الأول مقيد بما واحد ها فلا يترتب
 عليه حكم كليهما فالأولى أن يقال معناه بطل عمل ما حصل فيه شيء من ذلك ما
 في صورة زيادة إن فللفصل بأن بين ما ومعمولها مع ضعفه في العمل وأما في
 صورة تقديم الخبر فلتغير الترتيب المألوف مع ضعفها في العمل وأما في صورة
 انتقاض النفي بالافلان علمها باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبني على النفي فينتفي
 بانتفاء النفي إذا الحكم ينتفي بانتفاء علته المنصورة أو جزئها ونقل عن يونس جواز الأعمال
 مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر شعرو ما الدهر لا مجنوننا بأهله وما صاحب
 الحاجات الأمعد باء وأجيب بأنه ليس في البيت تنصيص على الأعمال لجواز أن يكون
 مجنوننا محمولا على حذف الفعل أي وما الدهر لا يشبه مجنوننا فيكون مفعولا لا خبرا
 أو محمولا على حذف المضاف أي وما الدهر لا دوران مجنون وعمل جعل معذب بل صدق
 ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد لا سيرا أي وما الدهر لا يدور دوران مجنون
 وما صاحب الحاجات لا يعذب معذباً ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به علمها شرع
 في بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرها فقال وأفاعطف عليه أي على خبرها ولا
 بموجب بكسر الجيم أي بحرف مثبت أي بحرف يفيد اثبات النفي كبل ولكن فانها
 تفيد أن الاثبات بعد النفي فالرفع أي فرغ المعطوف واجباً بالحمل على عمل الخبر
 إذ عمله الرفع في الأصل على الخبرية لبطان علمها لا أنها علمت المشاهدة ليس في النفي
 وقد بطلت بانتفاء النفي فيبطل علمها نحو ما زيد قائم بل قاعد ولا رجل قائم لكن
 قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع في الجروقات فقال الجروقات مبتدأ وخبر
 مبتدأ محذوف أي هذا ذكر الجروقات وهو ما شتمل فصل أو مبتدأ وما خبر

ما
 لا

المجزوات او خبر هو اسم او معرب اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والياء وهو اي
 المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر اي حرف كان مما لا يبرر المحل واما قال
 كل اسم تنبيهها على ان المضاف اليه لا يكون سماً ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم
 ينفع في الضَّوْرِ بَيِّنَاتٍ والمصدر اي يوم نفع الصادقين ويوم ينفع في الصور فيكون المراد
 بالاسم اعم من ان يكون حقيقة وحكما واما قال شيء بينهما على ان المضاف قد يكون اسماً
 وقد يكون فعلاً نحو غلام زيد ومررت بزيد وانا ما زبذبت واما قال بواسطة حرف الجر
 احترازاً عما نسب اليه شيء لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول به بلا
 واسطة وقوله لفظاً او تقديراً خبر كان المحذوف في مملوفاً كان ذلك الحرف فهو
 بزيد وانا ما زبذبت او مقدراً نحو غلام زيد وخاتمة فضة او تميزاً بواسطة تلفظ
 حرف جر او تقديراً وقال صاحب الرضي انه حال اي حال كون ذلك الحرف مملوفاً
 او مقدراً وفيه نظر لان وقوع المصدر حالاً سماعي لا قياسي واجيب بان وقوعه حالاً
 سماعي عند سيبويه وعند المبرد قياسي فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك
 ليس بقياسي عند مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عاملة حتى جوازاتاني زيد
 سرعة ولم يجوزاتاني زيد ضحكاً وههنا ليس كذلك واجيب بان العمل ههنا
 بواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكور ان من انواع التوسط
 لان توسط حرف الجر قد يكون لفظاً وقد يكون تقديراً وقوله مراداً حال اي حال كون
 ذلك المقدر مراداً اي ظاهر اثره اي مجروراً ما بعده وفيه نظر لانه على هذا يلزم للدور
 لاخذ المضاف اليه في تعريف المجرور واخذ المجرور في تعريف المضاف اليه واجيب
 بان تعريف المجرور بما ذكر لفظي لا حقيقي فلا توقف ولا دور وفي قوله مراداً احترازاً
 عن خصوصية يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه
 غير مراد اذ لو كان مراد الظاهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان انجرار المضاف اليه
 في قوله غلام زيد وخاتمة فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور
 فان قيل يخرج من هذا الحد نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل
 ليس من مدخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها قيل ان من باب الاضافة الى
 المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن مضمرة كما قال المصنف في الصفة المشبهة
 ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والافقها ضمير الموصوف ولو كان من باب الاضافة
 الى الفاعل لزم تقدير الفاعل واما اضيف الحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل له

لأنه لما احتج إلى تبين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانية
 كما في خاتمة فضة لأن الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل
 في نحو الحسن الوجه بعد الاضافة واخما والفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا
 لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضمير في تقدير حرف الجر فيه أو يقال يمكن ان يقدر
 فيه اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجزاء الاضافة الصورية تستدعي عودة اللام لا
 معناها والكانت معنوية ولا شك ان الفاعل عن مداخل حرف الجر الزائدة كقوله
 وكفى بالله شهيدا أو يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من حيث
 ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة او يراد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما
 فالتقدير الفاء للتفسير اي تقدير حرف الجر شرطه اي شرط تقديره ان يكون المضاف
 اسما لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مرت زيد
 فقوله التقدير مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتدأ
 الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول اي شرطه كوز المضاف اسما مجردا تنوينه مفعول مالم
 يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول
 عند السكاكي مطلقا سواء متضمن نكرة لطيفة او لا اي مجردا هو عن تنوينه وما يقو
 مقامه من نوعي التنئية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن
 الوجه وضارباً زيد وضاربوا زيد ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل
 اللام لا لاجل الاضافة ولقائل ان يقول يشكل ذلك في نحو الحسن الوجه فانه جازا لاتفاق
 مع سقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل
 الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيفت اليه فاعله الذي كالجزء
 اذا اصل الحسن وجمعه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف
 فكان حذف من المضاف لمكان الجزئية فان قيل يشكل ذلك في نحو الضارب للرجل فانه
 جائز اتفاقا وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضي عدم جوازه لكنه
 انما جاز حلا على الحسن الوجه على ما ياتي فكان في حكمه فان قيل يشكل ذلك في نحو كرم رجل
 وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجرد لاجل الاضافة قيل المراد
 بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديري ولقد ركا الملفوظ
 عند من وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
 في المضاف تعريف او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون

المعنى فاللعنوية اى فالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قوله
 مضافة صفة قوله فيكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف ما غير صفة
 اى اسم جلد نحو غلام زيد وقيام عمر ووصفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان
 الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس بمعمولها اذ لا يقال كريم البلد بل يقال كريم
 في البلد وكذلك مصارع مصرفان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصريفين بمعمولها
 وكذلك الاضافة في هذا ضارب زيد امس فان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف فكان في
 قوله غير صفة احتراز عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لا المضاف صفة وفي قوله مضافة
 الى معمولها احتراز عن خروج مصارع مصر وكريم البلد لا المضاف صفة مضافة الى غير معمولها
 فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالمعنوية لا يستقيم لان الاضافة المعنوية
 هو اضافة غير الصفة والصفة الى غير معمولها لا كوز المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
 قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من البيت والخبر اى فعلا مته المعنوية كوز المضاف كذا
 هو المعنوية ذات كوز المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اقسامها
 فقال وهي اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما مد جنس المضاف وظرفه اى في المضاف
 اليه الذي عدل جنس المضاف وظرفه اعنى اذ لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه
 وهو ما كان المضاف اليه مباين للمضاف نحو غلام زيد واخص منه مطلقا نحو يوم الاحد
 وعلم الفقه او بمعنى من في جنس المضاف اى في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف
 اراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتمة
 فضة فان الخاتمة قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة قد يكون خاتمة وقد لا يكون
 بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه
 مطلقا فينبغي ان يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين
 الغلام وزيد تبين وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون
 لحد وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها
 وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا
 كاحد اليوم ومساوي اليه كليث اسد فالاضافة متمتع وما ذكرناه هنا ان المراد بكون المضاف
 اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين
 من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى
 غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتمة وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى

اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق
 على بعضه وكذا الاضافة في ربيع القوم وثلاثة وريد زيد ووجهه والاضافة في يوم الاعد
 وعلم الفقه وجميع القوم وعن زيد وطور سينا وسعيد كثر ايضا بمعنى اللام حيث
 لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان او بمعنى في
 في ظرفه اي في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف
 مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كوبلا وهو قليل اي كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال
 والاولى ان يجعل الاضافة الى ظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه بعض المحققين لان اذني
 ملابسة واختصاصه يكفي في الاضافة بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادني ملابسة
 فيكون معنى ضرب اليوم ضرب لاختصاصه باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخوف
 سهيل اي كوكب لاختصاصه بالمرأة الخوف بملابسة انها تشترع التهيأ في التهيأ لاسباب الشتاء
 عند طلوعه لقبله كما هو شأن النساء المدبرة المنهية للامور في احيائها فاعرف انحصار
 الاضافة المعنوية على الاقسام الثلاثة المذكورة استقرائي لا عقلي والا لا نزاد الاقسام على
 الثلاثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام الثلاثة لان هذه الاضافة اما تخصيص المضاف
 بالمضاف اليه او تبينه بها وظرفية المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه
 المعاني فكانت هي المعينة للتقدير مثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتمة فضة
 مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في فان قيل الاضافة اللفظية
 ايضا منحصرة على هذه الاقسام الثلاثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومارق الليلة فلوجه
 تخصيص الاضافة المعنوية بما قيل حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاث
 المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول كالي في بالغ البلد و
 عند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضارب زيد واللام للزائد ضرورة تصحيح
 الجرم اذ كونا ان الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لامعناه والا كانت معنوية
 او يقال لانسلم ان حرف الاضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بغير غلام زيد في تقدير
 اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير بمن ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب
 اليوم في تقدير في فعلى هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما
 زعم بعض النصارى ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف اعلى مذهب
 من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير بحرف الجر وفيه نظر
 لان الاسم على ما قال ابو علي لا يعمل في هذا الباب لانيابته عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر

مقدرا فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجذر لاشابة للمضاف المحقق
 بتجريد عن التنوين والنون لاجل الاضافة حقيقة او حكما وتفيد الاضافة المعنوية
 سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في تعريفها مع المعرفة اى تعريف المضاف
 مع المضاف اليه المعروف نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاتصال
 والامتزاج بينهما فان المضاف اليه منزل منزلة تنوين المضاف الذى لا يتصور فيه الانفصال
 فيجب ان يسري اليه تعريف المضاف اليه كسراية للتانيث في قولهم سقطت بعضنا مل
 فيراد بالمضاف المهود فاذا قلت غلام زيد يراد به وضع غلام له مزيد خصوصية زيد
 اما بكونه اعظم غلاما نرا واشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين من اطلبك بحسب
 الخارج او الذهن ومجيبه لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثلا فانها
 لا تعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلها في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد
 واحد فقط او مثل مشتهر فيخفى عن التعريف لعدم الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون
 وفلان مثل حاتم والافى حسبك وشرعت وكفيك ونحوها فانها ايضا لا تعرف لكونها
 بمعنى الفعل اى بمعنى كفاك والافى واحد امه ونسج وحده وهو عبد بطنه عند البعض
 خلافا لالاكثر لانه يتناول كريم ولثيم يقال فلان واحد امه اى كريم وفلان عبد بطنه
 اى لثيم فكان نكرة وتعلل بعضهم بعود الظمير المضاف اليه الى المضاف وفيه نظر لان
 هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان ضد ربله وليس قبيلته كذلك ولم يقل به
 احد وتفيد تخصيصا مع النكرة اى مع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة
 الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شائعا في امته فاذا قلت غلام
 زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلام امرأة فحصل التخصيص
 وقل الشيوع الثابت في النكرة **وشروطها** اى شرط الاضافة المعنوية بتجريد
 المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من
 المعارف فان قيل التجريد يقتضى سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد
 تعريف حتى جرد منه قيل المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه منه
 حقيقة بان كان ذالام فيحذف لامه او علما قيا قول بالنكرة او حكما كما في
 غلام زيد بتزليل الممكن منزلة التحقق كقولهم ضيق فم الكربة وسبحان الذى صفر
 جسم البعوض وكثر جسم الفيل وانما اشترط التجريد منه لئلا تنفع الاضافة لان
 المعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل الغلام رجل لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

مع حصوله الأعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو الغلام زيد تعريف
 المعرفة وتحصيل الحاصل وهو محال فلما لم تقدر الاضافة تعريفيا ولا تخصيصيا
 كانت ضائعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة
 المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف فيصير ذو
 اللام اذا اضيف الى العلم والضمير في حكمه فلا يكون ضائعة ولا يلزم
 تحصيل الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما
 انتفى زيد ياد المرتبة في الاضافة الى المساوي حمل عليه صورة الاضافة الى الاعراب
 نحو الغلام زيد والغلامك طرد الباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة و
 بين جعلها علما في نحو النجم والصعق والفرزدق وابن رالان وابن كراع في لزوم
 تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف وازد ياد المرتبة اذا كان امضاف
 اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان
 المعرفة باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن رالان اذا جعل علما لم يقصد
 بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصل باللام والاضافة لان التعريف
 في العلم بالقصد لا بالالة وخلع التعريف القصد ي يمكن لانه غير وضعي فجاز
 للمتكلم تغيير ما يحصل يقصده فلا يلزم تعريف المعرفة باللام فانه بالالة
 دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها الا انه وضعي فلا مجال
 للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرفة باللام لانه يستلزم تعريف المعرفة
 ولهذا المعنى جوزوا انداء الاعلام لا مكان خلع التعريف عنها ومنعوا انداء
 المعرفة باللام لامتناع ذلك ولقائل ان يقول فلماذا لم يحجز اضافة الاعلام
 بخلع التعريف العلمي او لاكتفاء بالتعريف الاصل بالاضافة ولما اذا جوزوا
 انداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع التعريف الاضافي عن الاضافة مع
 قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست
 بموجبة للتعريف الاضافي وضعا كاللام فكانت قاصرة لم يقو قوة الالة
 الموضوعه لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لانه
 يلزم التسوية بين القوي والضعيف وما اجاز الكوفيون من عند تجريد
 المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة
 الاثواب وشبهه نحو الخمسة الدراهم والمائة الذين متمسكين بان

المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدق عليه فان الخمسة المدينار فلما
 كان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحد فلم يحصل
 التعريف في المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعروف شرطه ان يكون مغايراً
 للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف في الجزء الاول لانه محل
 التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما في خمسة عشر ولم
 يخل الثاني عنه لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصل المعدود
 دون العدد وهذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدق عليه غير صحيح
 لانه يلزم جواز الخاتمة الفضة ايضا بوجود الاتحاد بينهما فيما صدق عليه
 فان الخاتمة هو الفضة ولم يقل بجوازها احد ثم قوله ما مبتدأ وخبره قوله
 ضعيف اي ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس
 وخلاف استعمال الفصحى اما خلاف القياس فلما ذكر من لزوم تحصيل
 الحاصل واما خلاف استعمال الفصحى فلما ثبت منهم من عدم استعمال
 اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق شعر لا زال منذ
 عقدت يده ازاره + قصما وادرك خمسة الاشياء وغير ذلك واما ما في
 الحديث قوله عليه السلام ما سلف بالالف دينار فحملوا على البدل دون
 الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة اللفظية
 والاضافة اللفظية ان يكون صفة وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة مضافة الى معمولها اراد بالمعمول ان يكون مجرد اللفظ او مفعولاً
 او منصوباً معنى وفي قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام
 زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة
 مضافة الى غير معمولها نحو مضارع مصر وكريم البلد وضارب زيد امس
 فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية
 لا يستقيم الا بحذف المضاف من المبتدأ والخبر اي علامة الاضافة
 اللفظية كون المضاف صفة او اللفظية ذات كون للمضاف صفة نحو ضارب
 زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة
 الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ما بدت لفظية لانها ابداء عاملة و
 كذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السبي ابداء لفظية لجواز

عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او
 بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لانني مشابهة الفعل يكفي
 للرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتها الى المفعول فانما يكون لفظية
 اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا تقيد الاضافة اللفظية فائدة الا
 تخفيفا في اللفظ اي في لفظ المضاف بحذف التوئين ونوني التثنية و
 الجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف
 التوئين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما
 اذ المقدركا للفظ ولا تقيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال
 لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه
 وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة
 لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يعبر عن الحصر قيل انها لم تقيد
 تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بعلام رجل
 فان الاضافة تقيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ
 قيل فائدة الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق المتقابل بين الاضافة
 اللفظية والمعنوية صريحا ومن ثم اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تقيد
 الا تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه لحصول المطابقة بين الصفة و
 الموصوف تنكيرا حيث لم تقيد الاضافة اللفظية تعريفا ولوافادت التعريف
 لا تمتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل كما اشارة الى الحصر المذكور وجواز
 هذا الكلام يبتنى على عدم افادة التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق
 له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من
 الحصر المذكور لاننا قال لا تقيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تقيد تعريفا
 ولا تخصيصا فهذا تفريع على انها لا تقيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية
 لا تقيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لعدم حصول
 المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة
 لان الاضافة اللفظية لا تقيد الا تخفيفا ولوافادت التعريف بجاز ذلك
 لحصول المطابقة بينهما وجاز الضارب زيد لحصول التخفيف بحذف نوني
 التثنية والضاربون زيد لحصول التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع الضارب

فقد لعدم حصول التخفيف هذه الاضافة فاذا التوسين حذف لاجل اللام
فلم يحصل الاضافة وتخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه بالحسن بالاضافة
ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضاً
فان قيل لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على
ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لا شرط التخفيف فائدة في صورة ما
خلافاً للفرأى يخالف هذا القول خلافاً للفرأى فانه اجاز ذلك قوله لا بتقديم
الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل ادخال اللام التعريف
واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداءً
فيلزم بعد ادخال اللام عليه عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذي هو
الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله بيان ان الاصل في ضارب زيد هو
النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف بادخال اللام
لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتأخر اللام المتقدمة

ثم ادخلت

لفظاً وحشاً مجرد الدعوى لخاففة الظاهر وضعف قول الاعشى ع الواهب
المائة الهجان وعبد هاهوذا ترجى خلفها اطفالها يكون هذا الكلام
باعتبار عطف قوله وعبد هاهوذا على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجهه
اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبد هاهوذا وان كان قوله الواهب المائة من باب
الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه على ما ياتي عليه فان قيل المعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجب يمتنع فيلزم امتناعه دون ضعف قيل لما كان
التابع بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلةا ويا زيد
والخات وبنحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها ويا الخات لا متناع دخول
حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل
الجواز كما ذهب اليه سيديون فيحكم بضعفه دون امتناعه ولقائل ان يقول
لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المعطوف عليه لزم ان
لا يحكم بضعفه ايضاً كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم
بضعفه لزم ان يحكم بضعفهما ايضاً لانه مثلهما فما الترتي ان يحكم بضعفه
دونهما واجيب بان عدم الضعف في يا زيد والخات باعتبار ان حرف
النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محملاً

يحمل

يحمل

باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف
عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادي لئلا يجتمع التا التعريف فلا يتعمد
الى ما عطف عليه وعدم الضعف في رب شاة وسخلة باعتبار ان
الاضافة في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اى رب شاة وسخلة لها
فيجوز دخول رب عليه او باعتبار ان الضمير في سخلتها نكرة لانه عائد الى
نكرة غير مخصوصة بحكم من الاحكام كالضمير في رب رجل لا بخلاف ما اذا كان
عائدا الى نكرة مخصوصة بحكم من الاحكام نحو جاء رجل فضر بته فانه معرفة
لان الضمير عائد الى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا في الرضي والعباب
ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جزوعها اما اذا نصب حملا على محل
المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت هذا فلنرجع الى
حل البيت فنقول قوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به
اي الذي يهب المائة الهجان وهي النوق البيض وهي صفة المائة او بدل
منه وقوله وعبدها عطف على المائة اى عبد تلك المائة والمراد بعبد
راعيها على الاستعارة اذ الراعي قائم بخدمة المواشي كما ان العبد قائم
بخدمة المولى او على الحقيقة والاضافة بادنى ملازمة ككوكب الخرقاء و
خذ طرفك وقوله عودا حال اى حال كون تلك المائة حد ثيات التناج قوة
ترجى اى تساق وانما جاز الضارب الرجل جواب سوال وهو ان يقال جاز
الضارب الرجل مع انقضاء التحفيف لزوال التثوين باللام دون الاضافة
فاجاب بان القياس كان يقتضى عدم مجاوزة لكنه انما جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة للتحفيف بخلاف
الضمير من الفاعل الذي هو كالحجز عنه اذا اصل الحسن وجهه ووجه
الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام
كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا قوله
باستغناء الاضافة اللفظية عن التحفيف وانما قال على المختار لان وجهين
اخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه
كون الجزر مختارا سيجي في الصفة المشبهة انشاء الله نعم ثم قوله حملا مفعولا
للفعل المفهوم اى انما جوزه حملا او لقوله جاز يجعله مصدرا مجزولا والا

لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل بالفعل المعلن وفاعل المفعول له
 لان الحامل النحوي والجائز هذه المسئلة المذكورة وانما جاز الضاربك و
 شبهته نحو الضارب جواب سوال الخرو وهو ان يقال جاز الضاربك وشبهه
 على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة و
 هذا فيمن قال اي في قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه انه اي ان الضاربك
 مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
 والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه حينئذ لا يحتاج جوازه الى حمل
 فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حلا على ضاربك
 واصله تفيد بحذف التنوين للقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير
 ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من
 التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدركا الملفوظ ووجه المحل
 مشاركتها في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط
 التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت
 للاضافة حتى كان التخفيف فيه محذوف التنوين المحققة قيل لو سقطت
 لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال
 علم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه محذوف
 التنوين المقدرة ولا يضاف موصوف الى صفة لئلا يلزم الجمع بين
 الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف
 في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف
 في الاعراب فيؤدى الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف
 يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او ماثلا ولا
 يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره ولا يضاف صفة الى
 الى موصوفها لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها
 وتأخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما مستغان ومثل مسجد الجامع و
 جانب الغربي وصلوة الاولى وبقرة الحمقاء جواب سوال يرد على قوله و
 لا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى
 والحمقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى

البقرة الحمقاء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك متاويل بحذف
الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة
كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة
الساعة الاولى وبقرة الحبة الحمقاء وانما اضيفت البقرة الى الحبة لانها تنبت
من الحبة وانما وصفت هذه الحبة بالحمقاء لانها تنبت في مسيل الماء فتعلق
السييل فكان نبتها بمسيل الماء حمق منها ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
جواب سوال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهوان يقال ان الخ والاخل
صفتان للقطيفة والثياب حيث قال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا
الى موصوفهما فاجاب بان ذلك متاويل بحذف الموصوف من المضاف وايراد
المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف للحذف لبيان المضاف وتلخيص حيث
يقي معها بعد حذف موصوفها فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف
الموصوف فبقى الصفة مبهمه يحتمل ان يكون صفة لموصوف اخر فاضيفت
الى ما كان موصوفا للتخلص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا وهذا كما
قيل في قول النابغة شمر والمؤمن العائذات الطير مسجهاه ركبان مكر
بين الغيل والسند ان الطير بيان وتلخيص العائذات بقطع النظر عن كونه
موصوفا لا يقتضي الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة و
اخلاق ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبيانا مثل خاتم
فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الحواشي و
توضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان
كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
استعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصارت في الاستعمال كانه
غير صفة بمنزلة خاتم ثم حصل الابهام وهوان الجرد من اي جنس هو وان
الاخلاق من اي جنس هي مثل خاتم في ان من اي جنس هو فاضافوا الى
جنس الذي تبين به كما اضافوا خاتما الى فضة وهو ما كان موصوفا لها في
الاصل تلخيصا وبيانا لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا
جرد قطيفة واخلاق ثياب فحصل التاويل ان جردا واخلاقا بعد حذف
موصوفها متاويل بانها غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفها

كانا صفتين
موصوفا بها فاقامتهما

جاء ان يكون
بغيره
فان الفاعل

فإن قلت لما كانوا محتاجين إلى امتياز الموصوف رفعا للابهام فلم لم يبق
الكلام على أصله كفاية لمؤنة المحذف ثم الرد قلت هذا الاحتياج مما كان ولما عرض
بعد طول العهد المنسي للموصوف المحذوف وأما عند قرب العهد بمحذوف
الموصوف فأنما كانت الأذهان شاغرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذلك
حق لو كان الابهام أقول وهلة لما غير الكلام عن أصله فإن قلت بعد رفع الابهام
هلا رذ الكلام إلى أصله قلت لأن الصفة كأنها خرجت بهذا الاستعمال عن
كونها صفة فلم تحتج إلى الموصوف بل احتاجت إلى المبين والبيان بالاضافة
هو الأصل ثم الجرد بمعنى المجرد وهو العريان والقطيفة كساء له حمل كثير
معنى قطيفة جرد قطيفة متعربة مجردة عن الخمل أي ذهب حملها من كثرة خللا
والاخلاق بفتح الهزء جمع خلق بفتح حين ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه
أي لما يصير مضافا إليه على تقدير الاضافة في العموم ظرف لقوله مماثل أي
مماثل به في العموم والخصوص بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه
الآخر يعني لا يضاف أحد الاسمين للمماثلين في العموم والخصوص إلى الآخر سواء
كانا متساويين كإنسان وناطق أو مترادين كلبث واسد مثال المترادين
من الأعيان وحبس ومنع مثال المترادين من المعاني فلا يقال لبث الأسد
ولامنع الحبس فإن قيل قد جاء اضافة الليوث إلى الأسد بضم الهزء وسكون السين
في قول كعب بن زهير ليوث الأسد قيل هو متاويل معناه ليوث كاملة من بين
الليوث بحيث أنها الليوث بالنسبة إلى سائر الليوث كما يقال هؤلاء خواص
الخواص واشراف الأشراف لعدم الفائدة المطلوبة من الاضافة وهو التعريف
والتخصيص لا متناع كون الشيء معرفا لنفسه وهذا القيد اعني قوله لعدم
الفائدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف أي منعت اضافة اسم مماثل للمضاف
إليه لعدم الفائدة ولا يفسد المعنى بتوجه النفي إلى القيد وبقاء أصل الفعل
بخلاف كل دراهم وعين الشيء اللام للعهد أي عين ذلك الشيء
ليل أي فإن المضاف إليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص بل
كل اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لأن الكل قبل الاضافة
دراهم أو دنائير أو غيرها والعين قبل الاضافة يحتمل الوجود و
الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالوجود لأن الشيء

شاغلة

والموصوف

لا يطلق الاعلى الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون من باب
 اضافة احد المتماثلين الى الآخر وقولهم سعيد كرنز ونحوه مما اضيف الاسم
 الى اللقب كزيد بطة وقيس قفح جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كرنزا في
 المفهوم من حيث انهما علمان شخص واحد وتقدير الجواب انه متاؤل
 بارادة المفهوم او المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني فاذا قلت جاءني
 سعيد كرنز فكانك قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اي
 سعيد المسمى باسم كرنز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ
 غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متاؤل خبر
 وقوله سعيد كرنز مقول قولهم او بدل منه واذا اضيف الاسم الصحيح المراد بالصحيح
 في كلام النحاة ما ليس في اخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان
 بحثهم يقع عن اواخر الكلام او الملحق به اي بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما
 اخره واو او ياء قبله ساكن كد لو وظي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
 بعد السكون لا يثقل فيها الحركة لمعارضته خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف
 العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا
 يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في ابتداء التلظ اية حركة كانت لقوة
 المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة يقع عليها بعد استراحة اللسان فيحتمل
 كل حركة نحو وصول ويسير ووقاية ونحو ذلك فكذلك بعد السكون لا يثقل عليها
 الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضيف وقوله كسر اخره
 جزاء لقوله واذا اضيف اي كسر اخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل
 الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبي والياء مفتوحة الجملة الاسمية
 حال او عطفت الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو لا يالف لدمهم
 المضروب صرنا لكن يميز عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو
 منطلق معطوف على الجملة الفعلية وهي ميمز عليها بارادة الثبوت في الثانية ولو
 لم يرد الثبوت كان المعنى لكن يميز عليها وهو ميمز
 لان الانطلاق هو المروى فكذلك هنا يراد بالثانية الثبوت فيحسن عطفت الاسمية
 على الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
 لئلا يلزم الابتداء بالسكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف وفائه او حكما

ككاف الضمير في اكرمك والياء في غلامي ودلوي وظبي كذلك والاصل فيما
 بني على الحركة الفتح للتحفة او ساكنة للتحفيع ثم كما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح
 شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره اى اخر الاسم المضاف
 الى ياء المتكلم الفاء مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها تثبت تلك الالف عند
 الاضافة نحو عصاي ومرحاي وغللامي لعدم الموجب للانقلاب وهذا يل
 بضم الهاء وفتح الدال اسم قبيلة تغلبها اى الالف التي كانت في اخر المضاف الى
 ياء المتكلم حال كونها كائنة لغير التثنية ياء وتدغم الياء المبدلة من الالف في ياء
 المتكلم فتقول عصي ورحي لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة
 الياء لم يقدر واقلبو الالف ياء فاجتمع متجانسان فادغما احدهما في الآخر
 بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يثبتونها فتقولون غلاماي وذلك لان الالف
 التثنية علامة الرفع فلو قلب ياء لا لتبسر الرفع بالمنصوب والمجزور وان كان
 اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء كانت الياء للتثنية او للجمع او لغيرها
 ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثليين نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسر
 الميم وقاضي وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي
 يلزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين وان كان اى اخر الاسم المضاف الى
 ياء المتكلم واو ساكنة قلبت ياء وادغمت تلك الياء المبدلة من الواو في ياء
 المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمي والاصل مسلمو
 فاعل اعلال مرئي وفتح الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة ١
 فيما كان اخره الفاء او ياء او واو ولم تسكن الساكنين اى للزوم التقاء الساكنين
 على تقدير السكون فيفتح تحزنا عن ذلك واختير الفتح للتحفة واما الاسماء الستة
 فاخي واخي اى فيقال في اضافة اخ واب الى ياء المتكلم اخي واخي بياء مخففة ولا يرد
 اللام المحذوفة وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لها بعد حذف حرف العلة
 نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي ودي ولقائل ان يقول ولا وجه لتقديم الآخر
 على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر
 بالنسبة الى اضافة الاب اليها واجاز ابو العباس المبرداخي واخي بياء مشددة
 لرد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامة في ياء المتكلم وانما يرد اجراء لها مجر
 اضافة اليها الى الظاهر والى المضمرة غير الياء نحو ابوزيد وابوه واخو زيد اخو تمسكا

بقول الشاعر ع و ابي مالك ذو المجد بداره . فاصل ابي عنده اب فاضيف الى ياء
 المتكلم فصار ابوي باثبات حرف العلة عند الاضافة الى ياء المتكلم كاتيانها عند
 الاضافة الى غيرها فاعل واجيب بان الـاب يجمع في كلامه جمع السلامة فيقال
 ابون وابين كما يقال بنون وبينين وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر وقد كنا
 بالـابينا فيحتمل ان يكون قوله ابي جمع سلامة مجرورا بالواو والقسم ثم اضيف الى
 ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال
 يدفع التمسك به فان قيل يجمع بالواو والنون مختص باعلام العقلاء وصفاتهم
 والـاب اسم جنس قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المنقوصة
 بحذف اللام كقلوب وبنون وسنن جبر المافات منها والـاب منقوص مثلها فلا
 يستبعد جمعها لكن هذا البحر ليس بقياسي وان كان كثيرا ذاجزيا كثيرة
 ثم المبرد انما يراد المحذوف في اخي و ابي فقط ولا يراد في غيرها وهو رواية جاز الله
 الزمخشري وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في اخي و ابي وهني وتقول
 في اضافة هن وجم الى ياء المتكلم حمي وهني بياء مخففة بلارذ المحذوف ويعني
 ان حكمها حكم اخ و ابي وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي و ابي
 تحرزا عن نسبة الهن والحم الى نفسه ولو قال ويقال حمي وهني لكان اولى للتحرز
 عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيحة لانه ابو الزوج
 فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال حمي كان محمولا
 على حذف المضاف اى حم امراتي او يقال ان قوله وتقول على صيغة الغائبة دون
 المخاطب بقربة حمي اى وتقول قائلة ويقال في اضافة لم الى ياء المتكلم في بكسر
 الفاء وتشديد الياء في الاكثر والافصح رذ الواو المحذوفة وقلها ياء وادغامها في
 ياء المتكلم وانما قلبت الواو ميما في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فم بدلين
 فواء فحذفت الهاء لمشابهة حرف العلة ثم قلبت الواو ميما لقرب مخرجها ولو
 لم تقلب الواو ميما لقلب الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف
 لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقى الاسم المعرب على حرف واحد و
 هذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء
 الساكنين فرد الى الاصل ولا يقلب ميما وقيل في قلب الواو ميما قياسا على
 حالة الافراد في بعض النسم وهو ليس بقصيم وان قلب الواو ميما في الافراد

للضرورة ولا ضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند الاضافة غير فصيح واذا قطعت
هذا الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفمر مثل يد ويدم بحذف
لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها او ما هو بدل من العين وجاء اخ دون اب
كدلومطلقا فيقال هذا اخو واخوك ورايت اخوا واخوك ومررت باخو واخوك
وجاء ابا واخا كعصا مطلقا فيقال هذا ابا واخا واياك واخاك ورايت ابا واخا
واياك واخاك ومررت بابا واخا وباباك واخاك ويقال في تشيتهما ابوان و
اخوان وفي جمعهما اباء واخوة وجاء في تشيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون و
اخون رجلا اب واخ مشددين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين
الى غير ياء المتكلم ثم قوله فمر يجوز فتح الفاء وضمها وكسرها وفتح الفاء افسح منها
اي من ضمها وكسرها لدلالة فتح الفاء عليها وفي بعض النسخ لم يدكر قوله منها
وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه مبنى على
الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء
اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب وجاء حم مثل يد اي حكة مثل حكم يد
في حذف اللام وجعل الاعراب على العين وخباء في كونه مهورا مع بابا بالحركات
الثلاث ودلوى في كون اخره واواخالصة وعصا في كونه مقصورا مع بابا بالحركات
التقديرية مطلقا متعلق بالكل اي في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل
يد يقال هذا حم او حمك ورايت الحم او حمك واذا كان مثل خبي يقال هذا حم
او حمك ورايت حماء او حمك ومررت بحما او حمك واذا كان مثل دلوى يقال
هذا حموا وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحموا وحموك واذا كان
مثل عصا يقال هذا حماء او حماك ورايت حماء او حماك ومررت بحمأ او حماك وقد
جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حماء او حموك ورايت حمأ او حماك ومررت
بحمأ او حمائك وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا
هن او هنك ورايت هنا وهنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد
النون مطلقا ودلوى يضاف الى مضمربل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه
وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة لاسم فهو مررت برجل ذي مال و
الضمير ليس باسم جنس ولا يقطع ذو عن الاضافة لوضعها لازمة للاضافة
الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمرب نحو اللهم صل على محمد وذويه

ل
حمي ك
حماء ك

والجملة الثانية تابع لانه تأكيد وليس باعراب سابقة قيل هذا تعريف التوابع من الاسماء
اذ البحث في قسم الاسم فليخرج ذلك أو نقول المراد باعراب سابقة على تقدير ان يكون له
اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقة جاءني هؤلاء الرجال
قيل المراد ما هو اعراب لفظا او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب
سابقة يا زيد يرفع العاقل ولا رجلا ظرفا بنصب ظرف قيل المراد ما هو اعراب
حقيقة او حكما وضمير يا زيد وفتح لا رجلا اعرابا بحكم من حيث انهما يشبهان
الاعراب في العروض والاطراد ثم كما فرغ عن بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي
خمسة النعت والعطف بالحرف والتأكيد والتبديل وعطف البيان فقال النعت
وانما قدم النعت لكثرة جهات تبعيته لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتكثير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع قوله تابع جنس
من حيث انه يدخل فيه سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج عنه غير التوابع يدل
على معنى حاصل في متبوعه مطلقا زعم الشارحون ان في قوله يدل على معنى في
متبوعه احتراز عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احتراز عن الحال لان معنى قوله
مطلقا اي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال وان
دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه
وفي كل منهما نظرا لما الاول فلان التأكيد في مثل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون
لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني
فلان الحال قد يخرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان
يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن سائر التوابع سوى نحو
جاءني القوم اجمعون وفي قوله مطلقا احتراز عن نحو جاءني القوم اجمعون
معناه اي غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون وان
دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة قال
شيخنا فاحفظ فهذا مما سمع به خاطري قال بعض الشارحين ان هذا القيد
لرفع توهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل
يدخل في الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءني ضد يقك ان كان
بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل الاشتمال نحو اعجبتني زيد علمه ونحو
ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر بحيث يدل على معنى في

العاقل

جملة النعت

متبوعه بخلاف البدل المذكور فإنه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فإن قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاء في رجل حسن غلامه فإن حسنا لغت مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا وفائدة ترى فائدة النعت تخصيصا وتوضيحا للتخصيص عند النجاة عبارة عن تقليل الشيوخ والابهام الحاصل في التكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته بعالم زالت الشيوخ والاحتمال وخصصت بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان محتمل للتاجر وغيره فلما وصفت بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون النعت لجرد التثنية اي لمحض التثنية من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره ^{بسم الله الرحمن الرحيم} أو لجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو لجرد التوكيد اذا دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت موكد اذ الوحدة يفهم بالتثنية في نفخة وقد يكون النعت للتكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت الموكد والنعت الكاشف ان النعت الموكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كأمس الدابر وآله واحدة ونفخة واحدة وحسن لبس وعذاب شديد وشمس منير وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت كالا مثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت الموكد وقد يكون النعت للتعميم لانقطاع التخصيص بنوع دون نوع نحو كان ذلك في وقت من الاوقات اي يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا ^م زائدا على ذلك من كونه وقتا او وقت الظهر وكذا نحو جاء في رجل من الرجال اي يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا زائدا على ذلك من كونه عالما او شاعرا ثم لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع المصنف في رد قولهم قال ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كعالم وعاقل

متبوعه بخلاف البدل المذكور فإنه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحثية بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فإن قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاء في رجل حسن غلامه فإن حسنا لغت مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا وفائدة ترى فائدة النعت تخصيصا وتوضيحا للتخصيص عند النجاة عبارة عن تقليل الشيوخ والابهام الحاصل في التكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجل فاذا وصفته بعالم زالت الشيوخ والاحتمال وخصصت بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان قوله زيد كان محتمل للتاجر وغيره فلما وصفت بالتاجر رفعت الاحتمال وقد يكون النعت لجرد التثنية اي لمحض التثنية من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره ^{بسم الله الرحمن الرحيم} أو لجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو لجرد التوكيد اذا دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت موكد اذ الوحدة يفهم بالتثنية في نفخة وقد يكون النعت للتكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت الموكد والنعت الكاشف ان النعت الموكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كأمس الدابر وآله واحدة ونفخة واحدة وحسن لبس وعذاب شديد وشمس منير وبدر رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية المنعوت كالا مثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت الموكد وقد يكون النعت للتعميم لانقطاع التخصيص بنوع دون نوع نحو كان ذلك في وقت من الاوقات اي يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا ^م زائدا على ذلك من كونه وقتا او وقت الظهر وكذا نحو جاء في رجل من الرجال اي يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا امرا زائدا على ذلك من كونه عالما او شاعرا ثم لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا واليه ذهب الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع المصنف في رد قولهم قال ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كعالم وعاقل

او غيره اى غير مشتق لان المعنى من النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا
 المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما
 كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحاة الاشتقا
 شرط حتى اولوا غيره بالمشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا او
 او غيرهما اذا كان وضعه قيد لكونه غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى
 اى للدلالة على المعنى عموما اى وضعاً عاماً او دلالة عامة يعنى في جميع الاستعمالات
 مثل تمى وذى مال تقول جاء رجل تمى او ذو مال فان كل واحد منهما يدل
 على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمالات او خاصا اى وضعاً خاصا او دلالة
 خاصة يعنى في بعض الاستعمالات كائى واسم الجنس واسم الانثى نحو مررت
 برجل اى رجل اى رجل كامل فائق انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة
 النكرة في موضع المدح ولم يدل في قولك اى رجل عندك ومررت بهذا الرجل
 فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى
 تعين حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان
 المبهم يدل على الذات فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف
 المبهم الا باسماء الاجناس ومررت بزيد هذا ومررت بسلام زيدا هذا ومررت
 بسلامك هذا ومررت بسلام هؤلاء هذا فان اسم الإشارة انما يدل على معنى في
 متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمرا الى مثله ولا يقع صفة
 في قولك هذا زيد وتوصف النكرة بالجملة الخبرية وهى الجملة التى يحتمل الصدق
 والكذب نحو مررت برجل قام ابوه وابوه قائم لان الدلالة على المعنى في متبوعه
 كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احترازاً عن الجملة
 الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبراً او
 لاصلة ولا حالاً بدون تاويل لان الانشائية لا تثبت لها في نفسها وثبات الشئ
 للشئ فرع ثبوته في نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزيد
 قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة
 نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى
 يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التكثير لان الاصل
 في الحكم ان يكون محمولاً يفيد السامع ويتبغى ان يكون هذه من قالى ان الجملة نكرة

عاماً

خصوصاً

والدعاء

كذا في الرضي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف
 بحال الموصوف أي بحال قائمة بالموصوف نحو مرت برجل حسن فالحسن حال قائمة
 بالرجل ويوصف بحال متعلقة أي بحال قائمة بمتعلق الموصوف نحو مرت برجل
 حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم أن متعلق
 الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة إما قرينة من نسب كمرت برجل
 قائم أبوه أو ملك كمرت برجل حسن غلامه أو مخالطة كمرت برجل طويل ثوبه
 أو بعيدة كمرت برجل قائم غلام أبيه فالأول أي النعت بحال الموصوف يتبعه
 أي يتبع الموصوف في الأعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتذكير والأفراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتانيث لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدق عليه
 وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب أربعة الأعراب والواحد
 من التعريف والتذكير والواحد من الأفراد والتثنية والجمع والآخر من التذكير
 والتانيث والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه أي يتبع الموصوف في
 الخمسة الأولى جمع الأولى أراد بالخمسة الأول الرفع والنصب والجر والتعريف و
 التذكير ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب اثنان الأعراب والواحد من التعريف
 والتذكير وفي الباقي أي باقي الأمور المذكورة من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير
 والتانيث مع الفاعل الظاهر الذي بعده كالفاعل مع الفاعل الظاهر الذي بعده
 في المطابقة في التذكير والتانيث وتعين الأفراد لأن النعت في هذا القسم يشبه
 الفعل من حيث أن كلامها مسند إلى ما بعده فكما أن الفعل يجب تذكيره إذا
 كان الفاعل مذكراً ويجب تانيثه إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ويجب إفراده إذا
 كان الفاعل مظهر أمثني أو مجموعاً فكذا النعت بالنسبة إلى ما بعده بخلاف الخمسة
 الأول فتقول مرت برجل قائمة جاريتيه وبأمرأة قائم غلامها وبرجلين قائم أبوهما
 وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريتيه وقام غلامها وقام أبوهما وذهب
 غلامهم ومن ثم بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره أي ولاجل كون النعت في
 هذا القسم في باقي الأمور المذكورة كالفاعل حسن قام رجل قاعد غلامه بأفراد
 النعت وإن كان فاعله جمعاً كما حسن قام رجل يقعد غلامه وضعف قام رجل
 قاعدون غلامه كما ضعف قام رجل يقعدون غلامه لأن النعت مع فاعله في
 هذا القسم كالفاعل مع فاعله والفعل إذا اسند إلى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع

انما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلولى البراغيث ويجوز من غير حرف قام رجل
 فعود غلما انه بجمع النعت مطابقا لفاعله لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه
 لم يجمع ولجيشه على صيغة لا توازي الفعل في حركاته وسكناته بخلاف قاعدون
 فانه يوازي الفعل في حركاته وسكناته والمضمر لا يوصف بشي لان فائدة الصفة
 في المعارف التوضيحية وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل
 المحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموصوف المادح والمذموم
 وغيرها طرد الباب ولا يوصف براهي لا يوصف بشي بالمضمر لان الموصوف اعرف
 من الوصف او مساو له ولا شي اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف به ولان
 المضمر اذا وقع صفة موصوفها لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غير لا يستقيم الاول
 اذ المضمر معزل من الموصوفية على ما بينا وكذا الثاني لان غير ما دونه في التعريف
 فلا يقع موصوفا له لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساو له كما
 قال الشيخ والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرف اعرف اي اكمل تعريف
 من صفة او مساو لها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فان قيل يشكل
 هذا الاصل في نحو جاءني زيد صد يقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير
 المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مرت بزيد هذا عند ابن السراج
 لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مرت بالرجل الذي قام
 ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعرف باللام عند هم قيل اذا وجد الاعرف
 في مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفا
 فصد يقك في المثال الاول بدل عند سيبويه لاصفة وكذا اسم الاشارة في المثال
 الثاني بدل عند ابن السراج لاصفة وكذا الذي في المثال الثالث عند الكوفيين
 ويمكن ان يحمل الذي على المعرف باللام للموافقة في الصورة لكون الموصول مع الصلة
 بمعنى المعرف باللام فان الذي قام بمعنى القائم ويمكن ان يحمل الاخص والمساو
 على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من افراد
 ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساو او اقلنا اول الكلام الموصوف المعرف والمنكر فلا
 يرد ما ذكرتم لكن يرد قولهم حيوان ناطق ان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا
 مساو بل الصفة اخص وكذا يرد قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من
 الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه اذ ليس كل حيوان

ابيض ولا كل ابيض حيوان اللهم الا ان يقال ان الموصوف انما يكون موصوفا
 بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالنطاق مساو للنطاق وبعد التوصيف
 بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او كذا للواقع مساو
 اذ لا يمكن التخلف عن هذا الاصل ومن ثم لم يوصف ذواللام الا بمثله وبالمضا
 الى مثله اي من اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساويا لم يوصف
 ذواللام اي ما فيه لام التعريف الا بمثله اي بذى اللام نحو جاءني الرجل العالم
 او بالمضاف الى مثله اي الى ذى اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاءني الرجل
 صاحب الفرس او بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب بحام الفرس وانما لم يوصف
 بغيرهما لان غيرهما من المعارف اعرف منه البته فلو وصف ذواللام بغيرهما
 من المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذي
 اختاره المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه
 عنده ونزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك
 وصاحب هذا وهذا بناء على ان تعريف المضاف الى اي معرفة كانت او لم تعريف
 جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف محمولة على البدل
 فان قيل ان ذواللام يوصف بالموصول بالاتفاق كقوله تعالى قل ان المودة التي
 تفرون منه فكيف يصح الحصر قيل ان الموصل في حكم ذى اللام وان كان
 تعريفه بالموصلية لا باللام للاشتراك في الصورة او لكون

مع الصلة بمعنى

ذا اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخضر والمساوي على
 اصطلاح اهل النطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما
 يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فيتناول الكلام المعروف والمنكر لكن يراد عليه قولهم
 حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من للصفة ولا مساويا بل للصفة اخص منه
 فالظاهر ان المراد بالاخضر والمساوي ما ذكرنا او لامنه وكذا يراد عليه قولهم حيوان
 ابيض فان الموصوف اخص من للصفة ولا مساويا بل كل واحد منهما اعم من وجبه
 واخص من وجبه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض
 وبعض الابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف
 فالحيوان بعد التوصيف بالنطاق مساو للنطاق وبعد التوصيف بالابيض اخص

من الأبيض وجنثى يكون قوله والموصوف ما خصا وم اوبان للواقع اذ لا يمكن
 تخلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشيء موصوفا ولتأمل ان يقول
 لو اريد الاخص والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لا يمتنى عليه قوله ومن ثم لم يوصف
 ذواللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله فان العالم في قولك جاء الى الرجل العالم اخص
 من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاختصاص والمساوي ما ذكرنا او لا وانما
 التزم جواب ما يقال لما استوى ذواللام والمضاف الى ذى اللام في مرتبة التعريف
 فالاسم الاشارة التزم وصفه بذى اللام دون المضاف الى ذى اللام او هو جواب
 ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام
 فينبغي على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساويا لمن يجوز
 وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام لاستوائهما في مرتبة
 التعريف قياسا على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف
 الى ذى اللام وتقدير الجواب انه التزم وصف باب هذا اذ باب هذا اسم الاشارة
 بذى اللام وبالذي والتي المحمولين على ذى اللام للصورة او لكونها مع الصلة بعن
 ذى اللام للايهام اى لا بهما المقضيه لبيان الجنس وذلك
 اعني بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة اخرا لا بهما ولا بالمضاف الى شيء من
 المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب اليهم البيان منه كان
 كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل
 عن كونها وصفين لشيء لفقدان معنى الوصفية فيهما وهو الدلالة على المعنى فلم يبق
 لبيان الا ذواللام وما الحق به من الذي والتي وانما يقتضى اليهم بيان الجنس لانهم
 الذات فيقتضى صفة تعين ذاته ويدل على ذاته واسماء الدالة على الذات هي اسماء
 الجنس ومن ثم اى ومن اجل ان المقصود من صفة اليهم بيان الذات وكشف
 الجنس ضعف مرتبة بهذا الأبيض وان كانت الصفة ذواللام من حيث ان البياض
 عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الاجناس الكثيرة فلا يكون فيه بيان
 الجنس وحسن مرتبة بهذا العالم لان العلم يختص بجنس واحد وهو الانسا
 فيتبين بانه انسان ويبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع في بيان العطف
 بالحرف ويسمى عطف النسق ايضا فقال العطف بالحرف تابع مقصوبا بالنسبة
 مع متبوعه واخترى بقوله تابع مقصودا بالنسبة عن غير المبدل من التوابع لانها

في
 بيان
 الجنس
 لا
 بهما
 المقضيه
 لبيان
 الجنس
 ذلك
 اعني
 بيان
 الجنس
 لا
 يتصور
 باسم
 الاشارة
 اخرا
 لا
 بهما
 ولا
 بالمضاف
 الى
 شيء
 من
 المعارف
 لانه
 اكتسب
 البيان
 من
 المضاف
 اليه
 فلو
 اكتسب
 اليهم
 البيان
 منه
 كان
 كالاستعارة
 من
 المستعير
 والسؤال
 من
 السائل
 المحتاج
 والضمير
 والعلم
 بمعزل
 عن
 كونها
 وصفين
 لشيء
 لفقدان
 معنى
 الوصفية
 فيهما
 وهو
 الدلالة
 على
 المعنى
 فلم
 يبق
 لبيان
 الا
 ذواللام
 وما
 الحق
 به
 من
 الذي
 والتي
 وانما
 يقتضى
 اليهم
 بيان
 الجنس
 لانهم
 الذات
 فيقتضى
 صفة
 تعين
 ذاته
 ويدل
 على
 ذاته
 واسماء
 الدالة
 على
 الذات
 هي
 اسماء
 الجنس
 ومن
 ثم
 اى
 ومن
 اجل
 ان
 المقصود
 من
 صفة
 اليهم
 بيان
 الذات
 وكشف
 الجنس
 ضعف
 مرتبة
 بهذا
 الأبيض
 وان
 كانت
 الصفة
 ذواللام
 من
 حيث
 ان
 البياض
 عام
 لا
 يختص
 بجنس
 واحد
 لانه
 يوجد
 في
 الاجناس
 الكثيرة
 فلا
 يكون
 فيه
 بيان
 الجنس
 وحسن
 مرتبة
 بهذا
 العالم
 لان
 العلم
 يختص
 بجنس
 واحد
 وهو
 الانسا
 فيتبين
 بانه
 انسان
 ويبين
 الجنس
 ثم
 لما
 فرغ
 من
 النعت
 شرع
 في
 بيان
 العطف
 بالحرف
 ويسمى
 عطف
 النسق
 ايضا
 فقال
 العطف
 بالحرف
 تابع
 مقصودا
 بالنسبة
 مع
 متبوعه
 واخترى
 بقوله
 تابع
 مقصودا
 بالنسبة
 عن
 غير
 المبدل
 من
 التوابع
 لانها

غير مقصود بل متبوعاً لها وبقولها مع متبوعه عن البدل لأن مقصود دون متبوعه
 فإن قيل من هذا الحد العطف ببل نحو جاءني زيد بل عمرو فان عمرو ليس مقصود
 بالنسبة مع متبوعه لأن كلمة بل للاضراب عن الأول والأشياء للثاني والاضراب
 لا يجامع المقصد قيل المراد بكونه مقصوداً اعم من ان يكون مقصوداً ابتداءً او
 انتهاءً والمعطوف عليه ببل مقصود ابتداءً والمعطوف بها مقصود انتهاءً بتبدل
 الرأي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهذا هو الفرق بين المعطوف ببل وبين
 بدل الغلط لأن متبوعه غلط غير مقصود اصلاً اي لا ابتداءً ولا انتهاءً لأنه مبتدئ
 على ما سبق للسان بخلاف متبوع معطوف ببل فإنه مقصود ابتداءً فاذا قلت جاءني
 زيد بل عمرو كنت قاصداً للاخبار بحجي زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فتضرب
 عنه الى عمر وفتقول بل عمرو اما اذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصداً للاخبار بمرور
 فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني
 زيد لا عمر وفان العطف ليس بمقصود بالنسبة قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود
 بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فان
 المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود
 باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والايجاب فلا يرد شيء ثم
 لما فرغ من حد العطف شرع في بيان شرطه فقال ويتوسط بينه اي بين العطف
 وبين متبوعه اي متبوع العطف احد الحروف العشرة وسبب اتي بيان الحروف
 العشرة في قسم الحروف مثل قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
 ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو واذا عطف المظهر على الضمير المرفوع المتصل أكد
 بمفصل اي بضمير منفصل نحو ضربت انا وزيدا عطف على تأء الضمير بعد تأكيد
 بمفصل وانما أكد بمفصل لأن الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو
 بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف مستقل بنفسه والمستقل اقوى وغير المستقل
 اضعف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع من التابع
 ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فأكّد بمفصل ليحدث فيه جهة من الانفضال
 فيكون عطفاً على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل
 وجه وكقائل ان يقول هذا منقوض في البدل والتأكيد وعطف البيان حيث
 جاز ان يكون كلامها مستقلاً ومتبوعاتها مضمرة مرفوعة متصلاً كالتأكيد في المثال

المذكور في المتن والبدل في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قاله
ان الذين ظلموا بدل من الضمير البارز في اسروا وعطف البيان في قوله زيد جاء
ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن في جاءني فيلزم مزية التابع على المتبوع
وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التأكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين
لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير
المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه
مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما
كالعطف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه في حكم التخييم فهو متبوع لفظا لا معنى فلا
ضير في انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلاله تابعه مع جزئية بخلاف
العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يصوغ انحطاطه عن التابع أو يقال لا ضير
في استقلال التأكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانهما لما كانا غير مقصودين
بالنسبة كانا منخطين عن متبوعهما وانحطاطهما في عدم القصد بعارض
استقلالهما وكذا لا ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه
وان كان متبوعا لكنه منخط في حكم التخييم فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية
فلا يستقيم انحطاطه بجزئيته مع استقلاله تابعه وفي العطف التابع والمتبوع
مقصودان أو يقال انما جاز تأكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون
العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه وبين تأكيد البدل منه اذ التأكيد
وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغاثرين لمتبوعهما والبدل وان كان
مقصودا لكنه غير مغاثر لمتبوعه فيتأتى انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضير في
استقلالهما مع جزئية متبوعاتهما بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاثر للمتبوع
فاستقيم استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التأكيد غير مقصود ولا مغاثرا
للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تأكيد
بمنفصل اذ لا ضير في استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تأكيد الضمير
المرفوع المتصل بالعين والنفس لابعاد التأكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة
لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر
جاء عينه فلو جعلنا تأكيد بن المتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لا للبس
التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل و

اجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وإنما قال
 على المرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل
 فانه يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك ونزهدا وما جاء في الا انت
 ونزهد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان
 يقع فصل استثناء مفرغ اي اكد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل
 بين المعطوف وبين المعطوف عليه فيجوز ترك اي ترك التاكيد بمنفصل مثل ضربت
 اليوم ونزهد فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التاكيد
 بالمنفصل لمكان الفصل انما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطريقتان
 حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية
 التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع
 لمعارضة هذا الفتور واذا عطف على الضمير المجرور عيدا الخافض سواء كان الخافض
 حرف جر او مضافا نحو ضربت بك ونزهد ومرت بغلامك وغلام زيد وإنما وجب إعادة
 الخافض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجاء من الجار
 لشدة اتصاله بالجار من حيث انه لا يفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون
 إعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم لم يؤكد بضمير المنفصل لئلا
 يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلتم في العطف على المرفوع المتصل قيا تأكيد
 الضمير المجرور غير ظاهر لا احتياجه الى استعارة الضمير المرفوع للضمير المجرور بان
 يقال مرت بك انت ونزهد اذ لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع
 المتصل وأما قراءة حمزة تَسَاءُ كَوْنُ يَهْ وَالْأَرْحَامُ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الضمير المجرور
 في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله والارحام لتقسم دون العطف فان قيل فاقول
 بعد إعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور اتقول المجرور عطف
 على المجرور قيا المجرور عطف على المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف
 فقيل جره بالجار الاول والجار الثاني كالمعدوم معني بدليل قولهم المال بيني وبينك
 فان ضمير المخاطب لما عطف على ضمير المتكلم المجرور عيدا الجار هو بين وجعل كالعِدَّة
 معني ليتحقق انفاً بين الى المتعد لما عرفت انه لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر
 المعطوف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار المقم والحرف الزائدة في نحو تاسم
 السلام وكفى بالله فانها لا تكفي مع زيادتها وهو الاصح والمعطوف في حكم

المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبد هار
كذا الضارب الرجل ونريد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل
يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما ان الضمير في الاول عائد الى المائة وهي معرفة
باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف زيد
في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان قيل هذا الاصل والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ينقض في كثير من المواضع مثل لا رجل و
زيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه واغرب المعطوف فلو كان المعطوف
في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها اعرابا وبناء ومثل يا زيد والحارث صم دخوله
يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن
اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها
في المعطوف باللام ومثل نريد شجاع وغلالم حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير
وخلا عنه المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص
بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غير كبناء لا رجل ونريد ويا زيد وعبد الله فان
البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمن معني من الاستغراقية وذا يختص باسم لا
المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف
ادعوك وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف
اذا الاضافة تمنع البناء وكالتجرّد عن اللام في نحو يا زيد والحارث فان التجرد عنها
لرفع اجتماع التي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه كاشتمال
الضمير في زيد شجاع وغلالم ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون
الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالاحاصل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب وعدمه بان يوجد سبب
البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون
المعطوف فحينئذ لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان
المعطوف في حكم المعطوف عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلة لا امتناع
دخل رب على المعارف قيل الاضافة في سخلتها في حكم الانفصال لعد قصد التغير
اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير على سبيل الشدة وفي مثل
ربه رجلا ونعم رجلا وفيه نظران نكارة الضمير شاذا ليس بقياسي وما ثبت

ظلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا ومن ثم
 اى ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع له مجز في ما زيد
 بقاؤه ولا ذاهب عمره والا الرفع اى رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمر وهو مبتدأ فيكون
 فيكون عطفت جملة على جملة ولا يجوز النصب والجو بالعطف على معمولي عامل واحد
 اى يعطف ذاهب على قائما او قائم وعطف عمر على زيد لاستثناء عمل لا في خبرها
 المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجز النصب والجو لانه لو نصب او جر
 عطفا على الخبر المنصوب او الجور لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف عليه
 وهو الضمير العائد الى اسم ما يكون خبرا مشتقا مثله وفيه نظر لانه يحتمل ان
 يكون هذا بعض التركيب كما قلتم في زيد قام وعمر واكرمه على تقدير العطف على
 الصغرى وتامان يقال ولا ذاهب عمر وعنده او في داره فلا يلزم ما ذكرتم
 وجيب بان عدم جواز النصب والجو على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما
 على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازها وانما جاز الذي يطير فيغضب
 زيد الذي باب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي
 وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطفت عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بانه انما
 جاز هذا الكلام لانها اى لان الفاء في قوله فيغضب فاء السببية لا العاطفة
 كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقولك اطعمته فاشبعته سقته
 فارويته فيكون فيغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف
 فكيف يصح نفى كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية وكفى لها رابطا لانها توجب
 سببية الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط
 فكيف يكفي بها رابطا هنا والاول ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت للسببية في
 عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفي بالربط في احدهما عن لزوم
 في الاخرى نظير الرابط في الاول الذي يطير فيغضب زيد الذي باب فالمعنى الذي
 يطير فيغضب زيد الذي يغضب زيد يطير انه الذي باب ونظير الرابط
 في الثانية يقال الذي يطير الذي يغضب هو زيد فزيد خبر الذي وفاعل يغضب
 الضمير المستكن فيه اى فيغضب هو زيد واذا عطفت على معمولي عاملين مختلفين
 لم يجز في صورة ما نحو زيد في الدار وعمر وان الحجر وان زيد في الدار وعمر وان الحجر
 لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملها والان الواو

مواقف

اى ما جاز هذا الكلام

ما جاز هذا الكلام

في ان زيد في الدار وعمر وان الحجرة اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في وبين
 مجرورهم فاصل اجنبي اذ التقدير في عمر وان الحجرة وانما قال عاملين مختلفين
 احتراز اعيان اذ اعطف على عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد وعمر وابشر
 خالدا لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف الاستعمال اذا والماضي جهة حسن
 لان استعمالها يدل على وجود العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف يترتب
 على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يحجز العطف على معمولي
 عاملين مختلفين قيل في استعماله اذا والماضي ههنا اعتبار لطيف وهو الاستدراك
 الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جواز ان ادعى المحقق
 غلبة وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة و
 لم يقل ولم يحجز العطف خلافا للفرء فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على
 معمولي عامل واحد الامستثنى مفرغ اى لم يحجز في صورة ما الا في صورة تقديم
 المجرور على المرفوع والمنصوب كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمر فانه جائز وهو
 مذهب الا علم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف فالحجزة
 عطف على الدار والعامل فيه في وعمر وعطف على زيد والعامل فيه لا ابتداء والمجرور
 مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة
 لانه مسموع من العرب كما في قول الشاعر **شعر** **اكل امرأتين تحسبتين امرأتين**
ونار توقد بالليل نارا فان قوله ونار عطف على امرأتين المجرور والعامل فيه
 كل وقوله ونار عطف على امرأتين المنصوب والعامل فيه تحسبتين وكما في مثل وما
 اكل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور و
 العامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمر والعامل فيه ما فاقصر الجواز على صورة
 السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقديم
 المجرور خلافا للسيبويه فانه منعه مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون و
 حمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير
 اكل نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءات
عرض الدنيا واليدين الاخرة بالجر اى عرض الاخرة ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه
 وان كان شاذ لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف
 المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء اخر قياسا على انما فرغ من العطف بالحرف

لا
تلك
الكل

عن

شرع في بيان التأكيد فقال التأكيد تابع بقره المتبوع أي شانه في النسبة أي
نسبة الحكم إلى المتبوع فوجيء زيد نفسه وعينه فان قولك جاءني زيد قبل ذكر
نفسه موجبة نسبة الفعل إلى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبه إلى غيره مجازا و
هو متعلقه وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفس زيد
في نسبة الفعل اليها والشمول أي شمول نسبة الفعل إلى المتبوع فوجيء في القوم
كلهم فان قولك جاءني القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة إلى جميع
القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد أكثر القوم مجازا بطريق اطلاق اسم الكل على
البعض فاذا قلت كلهم فثبت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تميز عن
نسبة في اضافة الأمر إلى المتبوع أي يقره امر النسبة المتبوع او شموله او تميز عن الذات
المذكورة التامة بالاضافة وهو الأمر واحترز بقوله تابع عن غير التابع وبقوله يقره
امر المتبوع من سائر التوابع سوى الصفة المؤكدة فانها تقره امر المتبوع ايضا وذلك
في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهرة وكذا في البدل لانت
متبوعه منحي غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقوله ان الابدال للتقرير معنا
انه لتقرير ما صدق عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة
المؤكدة فانها ايضا تقره امر المتبوع نحو نغمة واحدة والواحد واسم الدير فلا يخرج
بهذا القيد وبقوله في النسبة والشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى
الافرادي لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التأكيد وبين الصفة المؤكدة
و الفرق المصنف بينهما بان تقرير الصفة للمؤكد بالتضمن وتقرير التأكيد بالمطابقة
وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاءني القوم كلهم اجمعون ايضا يقره امر
المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا
يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تأكيد على ان الصفة الكاشفة ايضا تقره
امر المتبوع بالمطابقة فينبغي ان يكون تأكيد الفرق الصحيح هو ما ذكرناه ولا فان
قبل قد ذهب الزجاج والمبرد إلى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو مختار
فجئنا قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفد
الكلام الاول لان الكلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تأكيد عند
بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعا قيل كونه دالا على
صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول مقره الدير وتقرير الشمول بكلهم

لاينا في تقريره باجمعون واتباعه لانه قد تقرير الشيء مرارا ولئن سلمنا انه يدل
على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع في
نفس الشمول او صفة واجمعون تقرير امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل
يخرج من هذا التعريف ان ان زيدا قائم لعدم التقرير في النسبة والشمول قيل
هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي فلا ضير في خروج التاكيد
الحرفي وفيه نظر لان قوله يجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف
لجنس التاكيد سواء كان اسما او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير
امر المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكررة مقررة صفة نسبة الجملة
وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي ينكرها
السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها والابتدائية هي التي
لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خال الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف
نوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي
يرجع الى جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ
كلها على دخول التاكيد الحرفي في المحد فان قيل يصدق هذا الحد على نحو
يا زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه يدل قيل لو كان ذكر زيد الثاني بحيث
يقرر امر زيد الاول في النسبة فلا شك انه تاكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون
توطيئة لذكر غير ثم يدال ان يقصده دون غير فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضير
في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لا اختلاف الزمان فافهم فان قيل
ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيدا ولا جعل رأيت زيدا تاكيدا
قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسماع والتجوز فيجوز فيه التاكيد للايدان بانه
لا تسماع فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسماع فيه لان المنادي لا ينادي
شخصا الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امر ايدعو الى ندائه فلا يتسماع في ندائه
لثلاث قوت غرضه ثم لما فرغ من تعريف التاكيد شرع في تقسيمه فقال وهو لفظي و
معنوي فان قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي
بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل
للمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاراد بلفظ التاكيد المذكور المعنى الاول
وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صنعة الاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله والمعنى

بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى
 التاكيد المذكور ويحل قوله تكرير لفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول ويحل قوله
 بالفاظ محصورة على حقيقة اي التاكيد المعنوي كائن بالفاظ مخصوصة فاعرف
 فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي بالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول اذ التاكيد اللفظي ما
 به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير اللفظ الاول
 بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك وجاع ونافع وليث واسد
 اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلاهما تاكيد لفظي وان اريد تكرير
 اللفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل البصعون و
 الكتعون ولبتعون لترادفها وهو تاكيد معنوي لا لفظي قيل المراد الاخير وترادف هذه
 الالفاظ ممنوع على ما سنبينه ولقائل ان يقول كما لا ترادف بين ابصع وابتع كذلك
 لا ترادف بين خبيت ونبيث لان نبيثا ما خوذ من نبشت الشرى استخرجه فكون
 ابصع وابتع تاكيدا معنويا وكون خبيت ونبيث تاكيدا لفظيا مشكلا اللهم الا ان يمنع
 كون نبيثا تاكيدا بل يجعل نبيثا صفة اخرى لموصوف خبيت فليتام قيل ان
 الضمير المرفوع المنفصل في ضربتك اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل
 نحو ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير المتصل منصوبا او محرورا لا يؤكده الا
 مرفوع كضربتك انت ومرت بك انت ولو قلت ضربتك اياك ومرت بك اياك
 كان بدلا لا تاكيدا كذا في المفتاح قال صاحب الرضي وهو عيب لعدم الفرق بين
 الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل
 في نيته استيناف التعلق كذا في المستوفى شرح المفتاح ويجري التاكيد اللفظي
 في الالفاظ كلها او في الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقيدية
 وغيرها نحو جاءني زيد زيد وضرب زيد وان ان زيدا قائم وهذا رجل
 ظريف رجل ظريف وهذا غلام زيد غلام زيد وقد ترادف في التاكيد اللفظي حرف عطف
 نحو واللهم ثم واللهم وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون
 بما آتوا ويحبون ان يمدحوا ويملأوا فورا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله
 فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة
 وجاء ربك والملك صفا صفا ونبئت له حسابه يا با وجاء القوم ثلاثة ثلاثة ليس
 من باب التاكيد ولا من شيء من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى

وضمير قائم بغيره

٢٦١

والثاني غير الأول معنى وأعراب الأول والثاني أعراباً لثنا ويلهما بلفظ واحد أي
قرأت الكتاب مسوراً وجاء بك والملك مصنفين وبنيت له حساباً مبوباً و
مفصلاً وجاء القوم مثلثين وإنما ظهر الأعراب في موضعين تحريراً عن الترجيح بلا
مرجح والمعنوي بالفاظ محصورة أي والتقريب المعنوي كلي ملتبس بجزئيات معدولة
أو على حقيقة أي التأكيد المعنوي بالفاظ معدولة وفي بعض النسخ وقع مخصوصة
مكان محصورة وهي أي تلك الألفاظ المحصورة نفس وعينه وكلاهما معناه اثنان وكلمة
واجمع واكتع وابتع والبصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة كذا في الرضي ثم الثلاثة
الآخيرة موكدات لا جمع وقيل لا معنى لها مفردة كحسن بسن فان قوله بسن لا معنى لها
مفردة بل يضم إلى حسن لتزيين الكلام لفظاً والتقوية معنى وقيل اكتع من حول اكتع
أي تام وابصع من بصيع العرق أي سأل وابتع من البتع بفتح تين وهو طول العنق
مع شدة مقرب والجامع بينهما الوكاد قبوال ظهور فالأولان أي النفس والعين
يغمان أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث أي يؤكد بهما كل واحد
منها ملتبسين باختلاف صيغتهما وضميرهما بحسب الموكد نحو قولك في المذكر
الواحد جاء زيد نفسه وفي المؤنث الواحد جاءتني المرأة نفسها وفي تشية المذكر
والمؤنث جاءني الزيدان والمرأتان أنفسهما وإنما قيل في التشية بصيغة الجمع للاحاقها
بالجمع لكونها أقل لجمع وبمعنى العرب يقول في التشية نفسها وعيناها والأول
وفي جمع المذكر العاقل جاء في الزيدون أنفسهم وفي جمع المؤنث وفي غير العاقل من المذكر
جاءتني النساء والأفراص أنفسهن والثاني أي كلاهما الماسمي النفس والعين أولين
سمي الثالث ثانياً فقال والثاني للمثنى تقول في المذكر المثنى نحو جاء في الرجلان كلاهما
المؤنث المثنى جاءتني المرأتان كلاهما والبقا في بعد الثلاثة المذكورة وهو الكل واجمع
إلى البصع لغير المثنى مما هو جمع حقيقة نحو جاء في القوم كلهم اجمعون أو حكماً إذا كان
مفرداً إذا اجزاء يصح اقترانها حساً أو حكماً نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله
باختلاف الضمير دون الصيغة في الكل تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها
واشتريت العبد كله وتزوجت النساء كلهن وباختلاف الصيغة دون الضمير
نحو في الكلمات البواقي تقول في المذكر الواحد اجمع واكتع وابتع وابصع وفي المؤنث
الواحد والجمع بتاويل الجماعة جمعاء كنعاء تبعاء بصعاء وفي جمع المذكر اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون وفي جمع المؤنث بجمع واكتع وبتع وبصع وأجاز الألفيش

البواقي

نحو

اجمعان وجمعاعات وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الاشياء ذواجزاء مفردا
 كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اي ذوا امور
 متعددة يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حسا نحو الرجال والقوم او حكما نحو العبد
 فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع ولا يفترق
 اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالجمعي والذهاب نحو اكرمت القوم كلهم تأكيد
 القوم هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائه اي افراده
 في الحسن وهي زيد وعمر وبكر وغيرهم واشترت العبد كله تأكيد العبد هذا نظير
 ذي اجزاء يصح حكما لان العبد يصح افتراق اجزائه في حكم الشراء لانه يجوز شراء نصفه
 او ثلثه او ربعه بخلاف جاءني زيد كله فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزاء زيد
 حسا وهو ظاهر ولا حكما في حكم الجمعي لانه لا يمكن مجيء زيد نصفه او ثلثه او ربعه
 انما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يصح افتراقها
 حسا او حكما وهما متميزان لان من فاعل يصح او مفعولان مطلقان كضربته سوطا
 اي يصح افتراقها حسا او حكما او خبر كان المحذوف اي سواء كان افتراقها حسيا
 او حكما او حالان مجذوف مضاف اي يصح افتراقها اذا حسا وحكم او غير ذلك واذا
 اكد الضمير المرفوع المتصل اي واذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان
 مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد او لا بمنفصل اي بضمير منفصل ثم اكد
 بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته مثل ضربت انت نفسك تأكيد لثناء
 الضمير بعد تأكده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لما مر من
 قبل ان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه
 فلو جعلنا تأكيدين للمتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لزم التباس التأكيد
 بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه ولما لزم في هذه الصورة اي فيما
 اكد الضمير المتصل المستكن بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا اي فيما اذا اكد
 المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضرباها انفسها وضربواهم
 انفسهم طرد الباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعها فاعلين فلا حاجة الى
 التأكيد لعدم اللبس واكتفى وانواه اي اخواته اي مثلاه ونظيره وهما ابتع وابضع
 ابتاع لا جمع استعمالا فلا يتقدم عليه الفاء للنتيجة اي فلا يتقدم اكتب وابتع و
 ابضع على اجمع لكونها ابتاعا لم يثبت تقدم اكتب على ابضع في الفصيح ثم ابتع على ابضع

عند الزمخشري وتبعه المصنف فيقال جاء في القوم كلهم اجمعون اكتبوا بعتون
 ابصعون وعند البغدادى والكجرولى يقدم ابصع على ابغ وقال ابن كيسان
 ابتداء بابتين شئت بعد اجمع وذكرها دونه ضعيف اي ذكر الكع وابتع وابتع
 دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون ذكر الاصل نظرا لفرغ عن التاكيد شرع
 في بيان البديل فقال البديل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع ودور اى دون المتبوع
 وهو ظرف احوال اى متجا وزاع عن المتبوع احترز بقوله تابع مقصود بما نسب
 الى المتبوع عن سائر التوابع سوى العطف بالحرف وبقوله دونه عز العطف بالحرف
 فان قيل يصدق هذا الحد على المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع
 دونه قيل معناه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دون ابتداء وبقاء فلا يصدق
 الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم يرد اليه فاعرض عنه وقصد المعطوف
 فكلها مقصودان بهذه الطريق نظرا لفرغ عن تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال
 وهو اى البديل اربعة انواع احدها بديل الكل من الكل وثانيها بديل البعض من
 الكل وثالثها بديل الاشتمال ورابعها بديل الغلط الاضافة في بديل الكل والبعض
 بمعنى من اى بديل هو كل المبدل منه وبديل هو بعض المبدل منه وفي بديل
 الاشتمال بمعنى اللام اى بديل يختص غالبا باشتمال البديل على المبدل منه نحو
 سلب زيد ثوبه او باشتمال المبدل منه على البديل نحو يسألك عن الشهر
 الحرام قتال فيه قل قتال فيه الآية وفي بديل الغلط اضافة السبب الى السبب
 لان الغلط سبب لذكو البديل اى بديل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف
 كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة
 المسبب الى السبب وبعضها الى غيره وفيه نظر لان المضاف ههنا واحدا والمضاف
 اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمره وبكر وخالد وكالاضافة في خاتم
 ذهب وفضة وهرصاص وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة في
 الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف تكون بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال
 المضاف مقدر في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدر كالملفوظ فيكون
 الاضافة متعددة تقديرها وحكما فالظاهر ان الاضافة في الجميع مطردة بمعنى
 اللام ليكن بادني ملا يستراى بديل يختص بان ينصب الى الكل والى البعض
 الى الاشتمال والى الغلط فاعرف في النوع الاول مدلوله اى بديل الكل مدلوله

الكل
 والبعض
 الاشتمال
 الغلط

الأول أي مدلول المبدل منه نحو جاءني زيد ابوك أو اخوك فإن قيل ان قولك
 اخوك يدل على اخوة المخاطبة ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول اخيك عين
 مدلول زيد ولأن مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيد لا بد لا مقل مراده
 انهما متحدان فما صدق عليهما يطلقان على ذات واحدة والنوع الثاني أي بدل البعض
 جزء ما يجزء مدلول الأول أي جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا واسم النوع
 الثالث أي بدل الاشتغال بينه أي بين المبدل وبين الأول أي بين المبدل منه
 ملازمة له تعلق بغيرهما أي بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه وأعجبني
 زيد علمه ولتقابل ان يقول في اطلاق قوله ملازمة بغيرهما يدل على بعض أفراد
 الغلط نحو ضربت زيدا غلامه أو حماره لوجود الملازمة بين المبدل منه والمبدل
 بغير الكلية والجزئية فالأولى ان يقال المراد بالملازمة بين المبدل والمبدل منه
 بحيث توجب النسبة إلى المبدل منه النسبة إلى المبدل أجمالا فيبقى النفس عند
 ذكر المبدل منه منتظرة لبسات ذكر المبدل نحو أعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابتداء
 ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار
 ذاته فتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبة إلى صفة من صفاته أجمالا وكذا في
 سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا حماره أو ضربت زيدا غلامه لأن نسبة
 الضرب إلى زيد تامتا أي غير محتملة لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من
 باب بدل الغلط فافهم والنوع الرابع أي بدل الغلط ان تقصد اليه بكسر
 الصاد من باب ضرب يضرب أي ان تقصد إلى المبدل بعد ان غلطت أي بعد
 غلطك بغيره أي بغير المبدل وهو المبدل منه نحو أعجبني زيد حماره أو غلامه إنما
 قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لأن
 المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه ولا متبوعا بل بحيثية كونه
 غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولتقابل ان يقول لا يستقيم
 حمل القصد اليه على بدل الغلط لأن بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه
 بعد غلطك بغيره وأجيب بان في العبارة تسامحا والمعنى الرابع يحصل بان تقصد
 اليه اذ حذف حروف الجر من أن وان كشيء شائع ويكون ان أي يكون المبدل للمبدل
 منه في الأنواع المذكورة اذ بعثت أنواع معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك وكرتين
 نحو جاء رجل غلاما للكا ومختلفين نحو بالناسية ناصية كاذبة وجاء رجل غلاما

زيد فهذه اربعة اقسام والبدال ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فتسير هذه لاقسام
الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة فيها ستة عشر قسما واذا كان البديل نكرة
بالنصب على انه خبر كان اى واذا كان البديل نكرة مبدلة من معرفة وفي بعض النسخ
هو مرفوع على انه فاعل كانت تامة اى واذا وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى
تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا وحسن كما
قال البعض واليه ذهب الزمخشري مثل قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ كَاذِبَةٌ كاذبة فان
قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان
البديل هو المقصود بالنسبة فلولا نعت تلك النكرة لكان المقصود منخطا عن غير
المقصود من كلوجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة وتقرب من المعرفة لان النكرة
بعد المعرفة ابهام بعد البيان من كلوجه فاتي بالنعت ليتخصص النكرة ويقطع الابهام
وليفيد البديل بواسطة النعت ما لم يفد البديل منه المعرفة فلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فان قوله
احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى حَمْرٌ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ
مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ الى قوله شَدِيدُ الْعِقَابِ فان قوله شديد العقاب بدل من
الله وهو نكرة لان الاضافه لفظية ولم يوصف بشئ ونحو قولهم مررت بزيد ضارب
ابوه فان ضارب بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح
وبالحقيقة هو صفة البديل والتقدير قل هو الله والى احد والى شديد العقاب مررت
بزيد رجل ضارب ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد
لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لَمْ يَلِدْ صفة قوله احد وقوله اللَّهُ الصَّمَدُ
اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانه يجوز ترك الوصف اذا
استفيد بالبدال ما لم يستفد بالمبدال منه نحو مررت بالانسان رجل ونحو لو اد
الْمُقَدَّسِ طَوْيًّا اسما للوادي بل بمعنى المكرر تقديره لا نه قدس مرتين وان لم يكن
كذلك لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل ثم النعت انما يجب
اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب النعت
لنحو مررت بزيد حمرا ونحوه ويكونان اى البديل والمبدال منه في الاقسام الاربعة
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضرت نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشاكر
نحو ضربتك اياك وفيه نظر لانا لا نسلم ان اياك بدل بل هو تأكيد لصدق حد

ولفصله من البديل صفة الفصل اي فرق عطف البيان الكائن من البدي لفظا
 انما قيد به لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت في الحد من ان البديل
 مقصود بالنسبة وذكر المبدال منه للتوطئة وعطف البيان غير مقصود بها وانما
 المقصود بها المتبوع وذكره لايضا المبدال المتبوع في مثل قول المراد ان ابن التارك
 البكري بشره عليه الطير ترقبه وقوعا اي فوقه الطير في الهواء ينتظر موته فان قوله
 بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البديل مقصود في حكم تكريم
 العامل فيكون المعنى التارك بشره فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والمراد بقوله
 في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
 باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشره وكما يظهر الفرق في هذه الصورة
 يظهر في النداء ايضا نحو يا غلام زيد ان جعل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضم لان البديل
 في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت
 النداء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البديل انه لو قال رجل زونا
 بنى فاطمة وكانت اسمها عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما
 هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البديل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما مقصود
 بالنسبة نعم لما فرغ من المعربات شرع في المبنيات فقال المبنى ما تناسب منه الاصل
 اي ما تناسب المبنى في اصل وضعه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وهو المشهور
 وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه
 لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب
 لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها تكتسي اعراب
 المفرد لقيامها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني
 الاصل كالحرف والماضي والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا
 فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها بمبنى الاصل بل هي مبنية
 قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقضت مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب
 البناء كاذ واذا وحيث وجواز جواز البناء كالיום والليلة والحين والوقت والمراد
 بالمناسبة المناسبة المعتبرة اي ما تناسب المبنى في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي
 هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر لضعفها ومعارض كمناسبة غير
 المنصرفة فعل الماضي في الفرعيتين ومناسبة اي الحروف مع لزوم الاضام المانعة

من قبل ويمكن ان يراد بقوله في مثل كل ما يختلف حكمه على

هـ
 لا
 ت
 ب
 ن
 د

أنواع

للبناء وقد ذكرنا بيانها في تعريف العرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من
 ان يكون بوجه قريب اى بلا واسطة نحو نزال اوبعيد اى بواسطة نحو فساق وانما
 اثر تناسب على مشابهة ليتناول ما تضمن معنى مبني الاصل كائين وما قام مقامه كضيه و
 غير ذلك ثم تلك المناسبة يستند اوجه على ما سبق ذكره في حد العرب فان قيل مبني
 الاصل نوع من الأنواع المبني واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب الدور قبل هذا
 تعريف المبني من الاسماء لا تعريف مطلق المبني فلا دور او ما وقع حال كونه غير مركب
 تركيبا اسناديا فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي مبني فيكون السكون في
 غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اى غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل
 التركيب الاسنادي معرب لانه ركب مع عامله هو المضاف او حروف الاضافة المقدرة
 وسكونه سكون وقف لاسكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف العرب نحو اب
 ونحو التعداد نحو زيد عمر ويكر خالد ونحو الاصوات التي لا تركيب فيها وكلمة او ناعمة
 الخلودون الشك فلا ينافي التعريف فان قيل في اتي حد بدخل نحو عاق في قولهم
 غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل
 في الحد الثاني والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهو غير مركب حكما
 بناء على قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير المركب حقيقة وحكمة اى حكم المبني ان
 لا يختلف آخره اى هيئة آخر المبني لاختلاف العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثاني
 بذلك الشيء وعدم اختلاف آخر المبني اثر مناسبة مبني لاسل الاثر المبني قيل اربا بحكم
 الخاصة اى خاصة عدم اختلاف هيئة آخره لاختلاف العوامل فان قيل قوله لاختلاف
 العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف او الفعل المنفي وهو
 لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم
 اختلاف آخره واما الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي
 الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا ولو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا لقصد المعنى
 حيث يلزم منه ثبوت اختلاف آخر المبني عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان
 يتعلق بالفعل المنفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائزا لثبوت لا
 واجب الثبوت وثبوت اختلاف آخر المبني عند عدم العامل في المبني جائزا لثبوت
 نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت اختلاف العوامل
 فيصلى ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد والقابلية اى القابلية

ضم وفتح وكسرو وقف فهذا عند البصريين والكوفيون يطلقون القاب الاعراب على البناء والعكس وإنما ذكر التيسر في الاعراب الانواع حيث قال وانواعه رفع و نصب وجز في البناء القاب اذ الاعراب ما به الاختلاف فيكون كل من الرفع و اخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني وهي عدم الاختلاف لاعن الحركات والسكون بل الحركات والسكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم واخواته نوعا منه بل يكون لقبا واسما لما في اخوه من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق للذهن الى كون كل من الضم واخواته بناء كما في انواع الاعراب وليس الامر كذلك بل هي القاب لما في اخوه من الحركة والسكون فيكون المعنى والقاب اى القاب حركات واخوه و سكونه ضم واخواتها وانما سمي الضم ضمما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لافتح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس فيه عن الجري وهي اى المبني سبعة ابواب كذا في بعض الشروح وفيه نظران المصنف لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزنجشري بل ذكرها في باب علوية فيكون المبنيات عنده ثمانية ابواب بخلاف الزنجشري فانه ذكر الاصوات في باب اسماء الافعال فيصم قوله وانا اسوق اليك ما بينته عامة العرب في سبعة ابواب وانما انت الضمير مع كونه مرجعا الى المبني لتاثير الخبر وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفت على اسماء الافعال وبالجذر عطفت على الافعال والمعني واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظرا ما الجذر فلان المذكور من مخ وفاق ونحوهما صوت لا اسم صوت الا ان يقال الاضافة بيانية وانما الرفع فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر في الاسماء المبنية الا ان يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانها يحصل بها فائدة كالاسماء فعولت معاملة ما واجريت مجراها في البناء وان لم يكن اسما على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنية بل المبني بعضها وفيه نظران المركبات والكنايات ايضا كذلك فينبغي ان يقول وبعض المركبات والكنايات والظروف كما قال صاحب اللب وانما بنى المصنف لانه يحتاج الى الكناية عن غاشية الحرف في الاحتياج وهو ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره قيل فيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ

فانما انت الضمير مع كونه مرجعا الى المبني لتاثير الخبر وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفت على اسماء الافعال وبالجذر عطفت على الافعال والمعني واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظرا ما الجذر فلان المذكور من مخ وفاق ونحوهما صوت لا اسم صوت الا ان يقال الاضافة بيانية وانما الرفع فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر في الاسماء المبنية الا ان يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانها يحصل بها فائدة كالاسماء فعولت معاملة ما واجريت مجراها في البناء وان لم يكن اسما على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنية بل المبني بعضها وفيه نظران المركبات والكنايات ايضا كذلك فينبغي ان يقول وبعض المركبات والكنايات والظروف كما قال صاحب اللب وانما بنى المصنف لانه يحتاج الى الكناية عن غاشية الحرف في الاحتياج وهو ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره قيل فيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ

الغائب فانه وضع لغائب مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها
 غيبا كسائر الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيها
 ما وضع لتكلم او مخاطب على وجه الكناية فيخرجان لانها وان وضع المتكلم او مخاطب
 لكن لا على وجه الكناية او يراد ما وضع لتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فيخرجان
 لان فيهما جهة الغيبة لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لتكلم او مخاطب
 مادة فيخرجان لانها موضوعان لتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراد بالتكلم او
 المخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان لانها لا يسميان متكلم او مخاطب
 في الاصطلاح او يراد بالتكلم ما هو في اوان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب ما هو في اوان
 توجه الخطاب فيخرجان لانها اعم ولا يدخل في الحد نحو امير المؤمنين يا مكر بكذا
 في قول الامير مریدا انا امرتك بكذا لانه وان كان مستحلا للتكلم لكنه غير موضوع له
 فيخرج عن الحد بقيد الوضع وقيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم للغائب غير
 داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فاعلم هذا يراد بالوضع الوضع
 على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء الاشارة ولقائل
 ان يقول ان هذا القيد لو لم يكن داخلا في الحد يدخل فيه نحوكم وكذا فانه وضع
 لغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقيد به فكيف يكون
 غير داخل في الحد والمراد بقوله لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او
 تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه نظر لان داب المصنف انه
 جعل التقدير قسيما لللفظ لا قسيما له والمراد بتقدم ذكره معنيان يتقدم ما يتضمن معاد
 الضمير نحو اعد لواء هو اقرب للثغوى اي العدل لتضمن اعد لواءه او يدل عليه سياق
 الكلام التزاما نحو قوله تعالى ولا يؤتية ليطوا حيد بينهما الشدس اي لا يؤي الميت اذ
 سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلام
 زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا او معنى وهو الحق والمراد بتقدم ذكر الفاعل
 حكما ان يعود الضمير الى ما احضر في الذهن من الشان او القصصا وغيرها ولم يصح
 به لقصد الابهام والاجمال اولاً ثم التفسير ثانياً في مكان التحميم والتعظيم لان ذكر
 الشيم مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في المفسر تفخيما وتعظيما فهو عائد الى المذكور
 حكما كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عائد الى الشان المحضر في الذهن ولم يصرح
 به لقصد تفخيم الشان بذكره مجحولا اولاً ثم مفسرا ثانياً وكذا الضمير في نعم رجلا فاعائد

إلى الرجل المحضر في الذهن ولم يصح لقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما أو لا ثم
 مفتر الانيا وكذا الضمير في بته رجلا وكذا قيل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم
 التصريح لا يطرد في باب التنازع لمحاكم مني وضربت زيدا على مذهب
 البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالاول ان يقال لم يصح به لقصد لا بهما
 تفخيما او للتحرز عن لزوم التكرار ثم لما فرغ عن تعريف المضمير شرع في تقسيمه فقال
 وهو اي المضمير قسمان متصل ومنفصل والمنفصل المستقل بنفسه في التلفظ اي
 الذي يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح م اي م كان
 كالحزب لما قبله وبعض حروفه وانما قيدنا بقولنا في الاصطلاح اذ يصح التلفظ بالضمير
 المتصل البارز منفصلا ايضا وانما قال في التلفظ احترازا عن الدلالة على المعنى فان
 المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان بنفسه في الدلالة على المعنى لانها اسمان واسم
 ما يكون مستقلا بنفسه في الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد في بعض النسخ وهو
 اي المضمير باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور فالاول ان
 اي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل لا يجوز ان يكون قوله متصل ومنفصل
 خبرا لقوله فالاول لان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان يكون مطابقا للمبتدأ او لا مطا
 ههنا فجعل على انه خبر مبتدأ محذوف اي فالاول ان كل واحد منهما متصل ومنفصل و
 الجملة خبر المبتدأ الاول او بدل من الخبر المحذوف اي فالاول ان كل واحد منهما مقسمان
 متصل ومنفصل او على تقدير الخبر الجامد اي ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم
 المطابقة والثالث اي المجرور متصل فقط اذ لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل و
 ذلك اما بتقديم الضمير على عامله او بالفصل بين الضمير وعامله او بحذف عامله وكل
 ذلك مستنع ههنا اما الاول فلانه يلزم تقديم المجرور على الجار والمجرور واما الثالث
 فلانه يلزم حذف الجار وابقاء المجرور وكل ذلك مستنع فان قيل الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه بالظرف في الشعر في الظاهر جائز كقوله ما اخواني الحرب من لا اخاله
 فلم لا يجوز ذلك في المضمير جريا على سائر الاطراد قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف
 في الشعر لكنه محتتم عند ازيد جهة اخرى بواسطة اتصال الضمير فذلك اي الضمير
 خمسة انواع المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب
 المنفصل والمجرور المتصل الاول اي مثال النوع الاول من الانواع الخمسة وهو
 المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة الماضي المعروفة وضربت على صيغة المجهول

والمتصل غير المستقل بنفسه في التلفظ به اي الذي لا يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح

واما الثاني في التلفظ به منفردا في الاصطلاح

[illegible]

ماد واصل الغزير وضرب

五

اى اننى انا انك انكما انكما انكن انه انهما انهم انهما انهن الاول نظير
 المتصل بالفعل والثاني نظير المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير
 المتصل المنصوب يتصل بالفعل والحرف والرابع اى المنصوب المنفصل اياي و
 ما دونه الى اياهن يعنى اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياها اياها
 اياهم اياها اياها اياهن والخامس اى المجرور المتصل ضمير غلامى ولي وما دونها
 الى ضمير غلامهن وهن اى غلامى وغلامنا ولي ولنا وغلامك غلامكم غلامهم
 غلامها غلامهن وله لهما لهم لهما لهما هن الاول مثال المتصل بالاسم والثاني مثال
 المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المجرور المتصل بالاسم الحرف
 ثم لما فرغ من بيان اقسام الضمير شرع في بيان محل اتصال الضمير المتصل فقال
 فالرفوع اى فالضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي فقوله خاصة حال
 من فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكور والخاصة مؤنثة والحال يجب ان يكون مطابقا
 لصاحبها قيل التاء في الخاصة للباغية لا للتائت كالتاء في علامة ويمكن ان يكون
 الخاصة مصدرا على زنة فاعل بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المعافاة منصوب
 بفعل محذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة بين المبتدأ و
 خبره او حال مؤكدة وانما قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجرور المتصلين لعدم
 الاستتار فيهما وانما يستتر المرفوع لان علة الاستتار دلالة الفعل على ما هو كجزء
 وهذا انما يتحقق في المرفوع المتصل والتجار والمجرور في قوله للغائب والغائبة صفة
 الماضي اى الماضي الكائن للغائب والغائبة نحو زيد ضرب وهند ضربت وكفى
 المضارع عطفت على قوله في الماضي اى يستتر في المضارع الكائن للمتكلم مطلقا
 ظرف او مفعول مطلق اى يستتر في المضارع المتكلم بها مطلقا واستتار مطلقا
 اى سواء كان المتكلم واحدا او مشى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب تضرب
 والمخاطب عطفت على قوله للمتكلم اى في المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا
 زيد تضرب والغائب نحو زيد يضرب والغائبة نحو هند تضرب وفي الصفة اى
 في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل مطلقا ظرف او مفعول
 مطلق اى يستتر في الصفة نونا مطلقا واستتار مطلقا اى سواء كان واحدا او مشى
 او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو زيد يضرب والزيدان يضربان والزيتون يضربون

三

وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والواو في ضاربان
او ضاربون حرفان زيدتا علامة للمثنى والجمع كالالف والواو في الزيدان والزيدون
وليست بضميرين بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاءني الضاربان والضاربون ورأيت
الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين ولا يسوغ المنفصل أي
لا يجوز اتيان الضمير المنفصل إلا لتعذر المتصل مستثنى مفرغ واللام بمعنى
الوقت أي لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على
حقيقته أي لا يسوغ المنفصل لأجل شيء الا لأجل تعذر المتصل وذلك لأن وضع
الضمائر للاختصار لأنها كنايةات والأصل في الكلام الصريح والكناية تخلل الأصل
فالعَدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل خصر من المنفصل لكونه أقل حروفاً
من المنفصل فمتى أمكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ العَدول عن الأصل
الا عند تعذره فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل وذلك
بالتقدم أي تعذر المتصل كاشن بسبب تعذر الضمير على عامله نحو اياك ضربت
لأنه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ لا اتصال انما يكون باخر العامل
اذ المتصل كجزء منه او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذ
لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك الا انا وانما تعذر المتصل
بالفصل اذ الفصل تناقض للاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل
الا به او بالحذف أي بحذف عامله لأنه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل
به نحو اياك والشر او يكون العامل معنويا أي يكون عامل الضمير معنويا وهو لا يتدبر
نحو انا زيد او يكون عامله حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لفوت ما يتصل به اذ
الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لأنه لو كان منصوبا
او مجرورا جاز اتصاله بالحرف نحو اني وانك ولي ولك ثم قوله والضمير مبتدأ و
قوله مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى ضمير لان الجملة في مثل هذا الموضع اجريت
مجرى الظرف كما في قواك لقيتك والجيش قادم أي وقت قدوم الجيش او بكونه أي
بكون الضمير مسند اليه أي الى ذلك الضمير صفة أي اسم فاعل او اسم مفعول او صفة
مشبهة جرت تلك الصفة على غير من هي له أي على غير الذي تلك الصفة كاشته له نحو
هند زيد صار بته هي هند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضار بته خبر المبتدأ الثاني
وهي فاعل ضاربته في ضمير اسندت اليه ضاربته وهي صفة جرت على غير من

هي لفانها جرت على زيد حيث وقعت خبر الموهبة هي صفة لهند
 حيث قام الضرب بها فابرز الضمير وإنما وجب ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس في بعض
 الصور نحو زيد عمر وضاربه هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمر واوعى على عكس
 فابرز الضمير ليبدل الاتصال الذي هو بخلاف الأصل على عودته الى البعيد الذي هو
 بخلاف الأصل ولما حصل اللبس في هذه الصورة وجب ابراز الضمير وحمل صورة
 عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طرد الباب كما في هند زيد ضاربه هي فانه
 يعلم ان الضاربه هند والمضروب زيد وهذا عند البصريين وأما الكوفية فلا يلزم ابراز
 في صورة عدم اللبس قياساً على الفعل فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من
 هي ثمة بين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في الصفة مطلقاً
 عند البصريين وحمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابرازه على
 صورة اللبس نحو زيد عمر ويضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا يجب تضربه
 هي لعدم اللبس ولم يحل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرد الباب قيل إنما
 حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون الأفعال تحصيلاً للفرق
 بينها وبين الأفعال في تحمل الضمير ولم يعكس لان الفعل اولى بالتحفيف وذلك
 باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي له وبين
 الصفة الجارية على غير ما هي له لكنه ذكر الأصل وهي من المختص بالعقلاء ثم لما فرغ من
 بيان مواضع تعذرا لا يقال شرع في بيان امثله على الترتيب فقال مثلاً اياك ضربت
 مثال التقديم على عامله وما ضربك لا انا مثال الفصل لغرض واياك والشتر مثال
 حذف العامل اذا صلح اتق نفسك والشرى اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر
 ان يهلكك على ما سبق بيان في التحذير وانا زيد مثال كون العامل معنويًا وما انت
 قائماً مثال كون العامل حرفاً والضمير مرفوع وهند زيد ضاربه هي مثال الضمير الذي
 اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسندت اليه الضاربه الجارية على
 زيد حيث وقعت خبره وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وإنما اختار بالتمثيل
 صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز
 في المثال فاعل لا تأكيد ولا لكان داخلاً في صورة الفصل لغرض وقيل هو تأكيد لضمير
 المستكن في ضاربه لكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل الزيد ون العزرون الضاربون بهم
 نحن حيث جمع الضاربون فلو كان نحن فاعلاً لضعف جمعاً لانه كالفعل والفعل

اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعفت قام رجل قاعدون فلما نه على ما عرف
 من قبل وروي عن الزمخشري الزيدون العرون ضارهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا
 يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا التوالف
 اي والحال انه ليس احد الضميرين ضمير مرفوعا فان كان احدهما اي احد الضميرين
 اعرف من الآخر وقد متراى قدمت الاعرف فلك الحيا في الثاني اي في اتصال
 الضمير الثاني وانفصاله نحو الدرهم اعطيتك واعطيتك اياه وضربك وضربك ياك
 اجتمع في المثالين ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتك وحر الاول ونصب
 الثاني في ضربك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتك ويا المتكلم في ضربك
 وقد اعراف فيهما فجاء في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما اورد مثالين
 ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر
 مجرورا فان قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر الاتصال فهذه لا تخلو
 اما ان تعذر الاتصال او لا اذا احاد النقيضين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان
 يتعين الاتصال فما وجد الخيار قبل تعارض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة
 التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير وعامله وقد عرفت ان
 الفصل ينا في الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لما
 ان تلك الفضلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل
 كلا فصل فلما تعذر فيه جهتان جوز الوجهان توفيقا بين الجهتين وانما قال وليس
 احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا فهو اكرمته لانه حينئذ
 وجب الاتصال اذا الضمير المرفوع كالحجز من الفعل فكان لم يتحقق الفصل اصلا
 لا لفظا ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا
 تساوى با نحه اعطاه اياه واعطيتك اياه حيث يجب الانفصال في الاصح للتحيز عن
 تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وليكون الاول را حيا على الثاني بالاتصال
 ولا يستنكف الثاني عن اللحق بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب
 اعطيت راجع على الثاني معنى لان في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية
 فهو يستحق التقديم نظر الى الترجيح المعنوي فلا يلزم تقديم احد المتساويين على
 الآخر من غير ترجيح ولا يستنكف الثاني عن اللحق بمثله من كل وجه ولا يحتاج الى
 ترجيح بالاتصال وانما قال وقد متراى اعرف اذا كان الاعرف مؤخر اغوا عطيتك

يتعين الاتصال وان لم يتعين وجب ان

اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل اعطيتهموك لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو
خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون التكلم معذورا في تاخير الاعرف باعتبار
الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وحكى سيبويه
فيه تجويز الاتصال في اعطيتهموك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى
الفاعلية هو مستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن
الترجيم اللفظي والا فهو منفصل اي وان لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما
اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما فالثاني منفصل لا غير لما بينا نحو اعطيتهم اياك
اجتمع فيه ضميران وليس شيء منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه
لم يكن مقدما او اعطيتهم اياه اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شيء منهما مرفوعا
والمختار في خبر باب كان الانفصال يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جازا اتصالها نحو
كنت لانه بعد دخول العامل عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان ضميرا وجب
اتصاله نحو ضربته وجاز انفصاله نحو كنت اياه لانه في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ
اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على الشبه
فيختار الثاني والاكثر ان اذ اكني عن الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية وعسى
ان وقع بعد لولا ضمير مرفوع متصل فيقال لولا انت اني لولا انت لولا انما لولا
انتم لولا انت لولا انما لولا انتن لولا هو لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها
وعسيت بفتح التاء اه اي عسيت عسيتا عسيت عسيت عسيتا عسيتا عسيتا
عساه عساهما عساهم عساه عساه عساه عساه عسيت عسيتا عسيتا عسيتا عسيتا
ما بعد لولا مبتدأ وما بعد عسى فاعل والمبتدأ اذا كان ضميرا وجب انفصاله
لان عامله معنوي والاصل في الفاعل اذا كان ضميرا يجب ان يتصل بفعله لانه
كالحجز من الفعل وقائل ان يقول لو قال لولا انا وعسيت بضم التاء الى اخرها
لكان اولى لان التكلم مقدم على المخاطب والغائب فيدخل ما دونه في قوله الخ
بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل التكلم في قوله اه لانه في اول المخاطب لا في
اخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم الا ان يقال انما اختار ضمير المخاطب
لانه متوسط وخير الامور واسطها وجاء بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال
لولاك وعساك الى اخرها اي لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك
لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها

محمد و عبد الحسیض بن محمد

دعائي ورماني طردا للباب فأن قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضربين و
 كرم يكن الذين كفروا وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الآخر لزوما
 بخلاف كسرة تضربين لأنها في الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لم يكن
 بانضمام كلمة مستقلة منفصلة ليكون عارضا محضاً ولهذا لا يعود المحذوف فيها
 بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولا وضربني فأن قيل كيف يستوي
 بين قولا وضربني مع ان ضمير قولا فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة
 الجزء للفعل والمفعول فضلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير الفاعل قيل
 سلمنا ان ضربني دون قولا لكنه فوق لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيه حاصلة
 باتصال كلمة متصلة كما في قولا فلا يكون عارضا محضاً بخلاف الحركة في المثالين
 المضروبين حيث حصلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضاً
 فاعرف وأما تركت النون في قولهم عسا يجملا على لعل في الترجي والاكتر عساني مع النون
 وأما تركت النون في قول الشاعر **عندي بقوسي كعبد الطيس**
 اذ ذهب القوم الكرام ليسي جملا على لعل وأجاز الكوفيون ترك النون في فعل
 التعجب فقالوا ما احسن وما اجملي بترك النون وانت مع النون فيه اي في المضارع
 ولدن وان واخواتها مخير فانت مبتدأ ومخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير معين
 واللام في النون للعهد وفيه صفة النون اي انت مع نون الاعراب الكائنة في المضارع
 ومع لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اتيان
 النون وتركها تقول يضرباني ويضربوني ولدني بالتشديد وانني وانتي وكانني
 ولكنني ويضرباني ويضربوني ولدني بالتخفيف واني واني وكانني وانما
 استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء
 الجانبين ولا يستوي الجانبان فيهما بل الايتان في ليت والترك في لعل مختار كما
 قال الشيخ من بعد ويختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجها
 عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء
 الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما لاينا في التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون
 صورة اختيار الايتان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير
 فلا يدل كلام الشيخ بعده على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى
 الاستثناء ههنا وأما خير فيها بين الايتان والترك اما الايتان فلهما فظة على الحركات

عندي بقوسي

اي اجملي

البنائية في غير لادن وعلى السكون البنائي الذي هو الاصل في البناء في لادن واما الترك
 ففي غير لادن للتحرر عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهرة واما في المضارع
 مع نون الاعراب فعند حقوق نون الثقيلة وفي لادن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه
 النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل
 اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون
 لقربهما في المخرج ولكونه محمولا على لغاتها وهي لعن وعن وان وكما في ليت لكونه محمولا
 على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع وهو اجتماع النونات وتحقيق الداعي الى اتيانها
 وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية والحمل على الاخوات خلاف الاصل اختيار
 فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع
 اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الا حرف واحد وهو العين اختيار فيه الترك
 ويختار حقوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان استعمالا فيقال ليتنى اذ لا يلزم
 فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا
 لضرورة الشعر نحو قول ابن الخليل كنية جارا اذا قال ليتنى اصادفه وافقد بعض ما لي
 وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال متى وعني بالتشديد وقدني وقطني بمعنى
 حسبي اي كفاني والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللام الذي
 هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل
 في البناء والترك فيها قياسا على حقوق الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل وعكسها
 اي عكس ليت لعل اي يختار فيها تركها فيقال لعل لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف
 وحكم نجل بنون وجيم مفتوحتين ولا م ساكنة وهو بمعنى حسب حكم لعل فيقال
 نجلى بمعنى كفاني لكرامة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين المبتداء والخبر
 قبل دخول العوامل اللفظية عليها في نحو كان وان علمت واخواتها وفروعها
 من نحو ما ولا المشبهتين بليس وبعدها اي بعد دخول العوامل اللفظية صيغة
 مرفوع منفصل نحو زيد هو القائم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلت
 زيدا هو القائم وما زيد هو الكريم واما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير
 مرفوع منفصل لمكان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سنبين ولا يمكن الاختلاف
 في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتداء والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانها
 قبل دخول العوامل عليها مبتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولها مجازا من التسمية

اعني
 بال
 الخبر
 ان
 قال
 ليتنى

الشئ باعتبار ما كان قيل لجمع بينهما جائز باختلاف الجهة ببيان ان عدم جواز الجمع
 بينهما للتنافي ولا تنافي عند اختلاف الجهة اي عند اختلاف القرائن كما يقال لا تنكح
 ما نكح ابوك عقدا او وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة
 قوله عقدا وان كانوا اخوة رجلا ونساء عند من جوز الجمع بينهما حيث اريد
 بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعدها رجلا ونساء فكذا ههنا يراد
 بالمبتدأ والخبر الحقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها
 ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ
 السند اليه المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة ويراد بالمبتدأ الجزء الاول من
 الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال
 انما يتوجه اذا كان الظرف اعنى قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ أو
 والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان
 الظرف في قولك رايت الشاب في شباب بر وصباء متعلق بقوله رايت وليس
 بصفة للشاب فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعين
 صيغة المرفوع لانها دال على الخبرية لان مرفوعة كثيرة في كلامهم وانما تعينت
 صيغة المرفوع المنفصل لانه اما حرف موضوع على صورة الانفصال واسم مبتدأ
 والمبتدأ اذا كان ضميرا كان حقه الانفصال وقوله مطابق للمبتدأ صفة اخرى
 اي مطابق له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب
 والغيبة نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون
 وهند هي القائمة وان ترين انا اقل منك وكنت انت الرقيق وانتر
 هو الغفور الرحيم وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عبارة عنه وقوله
 ويسمى فصلا الجملة صفة اخرى اي يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط
 هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر لتفصل تلك الصيغة بين كونه نعتا وخبرا
 اوليفيد نوعا من التاكيد هذا علة التوسط لاعلة التسمية لان هذا الغرض
 لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيؤ
 انما يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس
 في حيز الاول وليس من صفاته وتمامه وقال المتأخرون انما يسمى فصلا
 لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت وما له كلا الوجهين واحد وانما الفرق

٩
 ومنه قوله

في العبارة وهذا التسمية عند البصريين والكوفيون يسمونهم عماداً لأنهم
 يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير في قوله كونه
 عائداً إلى الخبر دون المبتدأ وإن كان المذكور سابقاً للمبتدأ والخبر لتعيينه
 بالقرينة إذ هو المتعين لصلاحيته النعت دون المبتدأ ويمكن أن يعاد الضمير
 إلى ما بعده بمعونة المقام أي بين كون ما بعده وانتصاب نعتاً على أثر حال أو
 خبر لكونه فأن قيل الاحتياج إلى الفصل إنما يكون إذا اتحد اعراب المبتدأ و
 الخبر وكان المبتدأ ظاهراً للحصول للباس نحو زيد هو القاتل وما إذا اختلفت
 اعرابها نحو أن زيد هو القاتل وكان زيد هو القاتل وكان المبتدأ ضميراً نحو
 كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ وَإِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ فلا احتياج إليه لعدم اللبس
 قيل لما حصل اللبس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس
 طرد الباب وشرطه أي شرط هذا التوسط وشرط الفصل وشرط المذكور
 من الصيغة أن يكون الخبر أي خبر المبتدأ معرفة أو ملحقة بالمعرفة مثلاً
 أو فعل من كذا وإنما شرط أن يكون الخبر معرفة لأن الفصل إنما يحتاج إليه
 إذا كان الخبر معرفة إذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج إلى
 الفصل وأفعِل من كذا ملحق بالمعرفة لا متناع دخول اللام فيه لقبا من فيه
 مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد إن أفاضل من عمر وأجاز أبو عثما
 المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهة الاسم المعرفة في امتناع دخول اللام فيه
 كقوله تَعَا وَنَسْرُ أَوْلَيْكَ هُوَ يَوْمٌ وَاجِبٌ بَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ فِي الْآيَةِ كونه فصلاً
 لاحتمال أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وتأكيداً لما قبله كما في قوله تَعَا وَإِنَّهُ
 هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكِي وَإِنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَى مثل كان زيد هو أفضل من عمر
 وهذا مثال كون الخبر فعل من وإنما ذكر مثال كون الخبر فعل من كذا بعد
 دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع أنها
 أصلاً لأن الفصل إنما يحتاج إليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر فعل كذا وكون
 الخبر بعد العوامل فأنهما فرعان لعدم الاحتياج فيهما إلى الفصل لعدم اللبس فيهما
 غالباً فاختار بالتمثيل الفرعين ليستدل به على الأصلين بخلاف ما لو عكس ولأن
 كون الخبر معرفة وكون الخبر فعل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرة ما بخلاف
 الفرعين فأنها يحتاجان إلى المثال لقلتهما ولا موانع لمرأى لا محل لضمير الفصل

من الاعراب عند الخليل لانه عنده حروف على صيغة الضمير وضع للفصل بتغير
 بتغير المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك ذلك كما ذكرتم وتاء الخطاب انت
 انما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وعند بعضهم
 اسم ملغى ليس بمعمول ولا عامل واستبعد الخليل العاء الاسم وقوله عند
 الخليل متعلق بقوله له لكونه ظرفاً مستقراً اي لا موضع كائن له عند الخليل ومتعلق
 بمعنى النفي اي انتفى الموضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله اي ضمير الفصل
 مبتدأ وما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتدأ
 وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطفاً على
 اول مفعولي يجعل اي بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره
 فلا ينصب في كنت انت الرقيب وعلمت زيداً هو المنطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير
 تأكيداً لما قبله ويرد بانه يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تأكيداً لما
 جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تأكيداً وبعضهم يجعله تابعاً لما بعده في الاعراب
 ويرد بان كون الشيء تابعاً لما بعده ليس بمعهود في كلامهم على انه يقتض بقوله كنت
 انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعاً
 لما بعده لوجب اختلاف باختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا
 ينتقض بنحو كان زيداً هو القائم وعلمت زيداً هو المنطلق فانه لو كان تابعاً لما بعده
 لوجب ان يقال واياه المنطلق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضمير منصوباً
 وهذا النقض يتوجه على من يجعله تأكيداً لما قبله ايضا لانه لو كان تأكيداً لما قبله لوجب
 ان يقال ان زيداً اياه القائم وعلمت زيداً اياه المنطلق لان التأكيد ابداء يتبع المؤكد
 للخصم ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك
 انت وانما تعينت الاستعارة قلما مر ان الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة
 في كلامهم ثم لما فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشان والقصة فقال
 ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب مرفوع على انه صفة ضمير يسمى ضمير الشان والقصة
 يفسر الجملة صفة اخرى لقوله ضمير اي يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكراً
 كقوله تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثاً كقوله تعالى او لم تكن لهم آية
 ان يعلم علماء بني اسرائيل اي او لم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم و
 الاجلال لان ذكر الشيء مبهماً ذكره مفصلاً يوجب في النفس تعظيماً واجلالاً

لثلايفوت الكلام من السامع عند غفلته وإنما يسمى هذا الضمير ضمير الشان و
القصة لأنه عائد الى ما هو المجهول في الذهن من شان او قصة وقيل انما سمي
ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو
زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما له وقع في قلوب الناس ويختار تانيث
هذا الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لقصد المنا
لا لقصد انه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فاتها لا تغمي الا بصار فان قيل قوله قبل
حشولا فائدة فيراد الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب قيل يمكن ان
يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد ههنا مجرد
الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله تعالى سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا
حيث اريد بالاسرى مجرد الاذهاب لا الاذهاب بالليل بدلا لثلا لقوله ليلا اي
ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويمكن ان يقال القبلية ان استفيد بقوله يتقدم لكنه
صرح به لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فبالبحري ان يؤكد
وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب اي يفسر ذلك الضمير لا يها بالجملة
بعده الظروف صفة الجملة اي بالجملة الكائنة او الواقعة بعده اي بعد ذلك الضمير
وأنما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لأنه عائد الى الشان والقصة وذلك لا
يكون الا جملة والقرآن يجوز تفسيره بالمفرد الما قبل بالجملة نحو كان قائما الزيدان و
انما قال بالجملة دون بهامع ان الموضع موضع الضمير لتقدم المعاد لزيادة التمكن
في الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمير فكان من
مضات التأكيد واما ذكر قوله بعده مع انه مستدرك بقوله ويتقدم الجملة
لمكان التأكيد لما مر ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا وبارزا فقوله يكون
منفصلا ومتصلا تقسيم ضمير الشان والقصة وقوله مستترا وبارزا تقسيم
المتصل اي يكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا كان ذلك المتصل او
بارزا على حسب العوامل اي انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب
العوامل فان كان عاملا معنويا بان كان الضمير مبتدأ كان منفصلا لغوات ما
يتصل به نحو هو زيد قائم وان كان عاملا لفظيا فان كان صالحا لاستتار الضمير
كان مستترا نحو كان زيد قائما والا بارزا اي ان كان الضمير منصوبا وعاملا
فعل او حرف كان الضمير بارزا نحو ظننته زيد قائم وانه زيد منطلق فقوله

للمذكور ولقائل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر القوله وهي اذ لم يعطف على
 ذا غيره من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء الاشارة
 ويمكن ان يحل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجه احدها ان قوله هي
 مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة بعده مبنية والثاني ان قوله وهي
 مستدأ وذا خبره بحذف المعطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ
 محذوف اي وهو للمذكر ولمشناه كذا والثالث ان قوله هي مبتدأ وقوله ذا مبتدأ
 ثان محذوف الخبر اي وهي منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله للمذكر صفة ذا
 والرابع ان قوله هي مستدأ وذا مبتدأ ثان وللمذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول
 بحذف الضمير اي وهي ذامنها للمذكر وبحذف الموصول فيما عطف اي وهي للمذكر
 والذي لمشناه وقوله ذان وذين بدل من الموصول المحذوف فافهم ثم اختلف في
 ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهي ومن وما فلا يحتاج الى
 بيان اصله وقد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبية في هذه الكلمة حيث يختلف
 صيغته تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا حيث يقال في المذكر ذا وفي المؤنث
 ذي وفي المثني ذان وفي الجمع اولاء وهذا اية التصرف والتمكن وغلبة احكام الاسماء
 المتمكنة والمتصرفية يمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتمكن لا يكون اقل من القدر
 الصالح فلا بد من بيان اصل وقيل اصله ذَوُّ بالواو ين فحذف الثانية اعتبارا
 اي بغير علة موجبة وقلبت الواو الاولى الى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وبني لمشابهة
 الحروف في الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه نظر لانه لو كان اصله
 ذَوُّ لوجب ان يكون تثنيته ذَوَّان كعَصَوَانِ تثنية عصا واجيب بانه انما لم يقل
 تثنيته ذَوَّان فرقابين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثني في غير المتمكن صيغة
 مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذَيَّي بالياءين فحذفت
 الياء الاخيرة اعتبارا وقلبت الاولى الى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه نظر لانه
 لو كان اصله ذَيَّي لوجب ان يكون تثنيته ذَيَّيَّان كرحيان تثنية رحي وقيل اصله
 ذَوِّي بفتح العين فحذفت الياء وقلب الواو والفاء وقيل اسم الاشارة الذال وحذف
 والالف زائدة ولمشناه اي مثني ذان رفعا وذين نصبا وجزا واختلف النحاة
 في مشناه فذهب الاكثر الى بناءة لقيام علة البناء وهي مشابهة الحروف في الالحاق
 وقيل معرب لان اخره يختلف باختلاف العوامل والاول اصح لان بناء الواحد

ن
ك
اختلاف

الجمع اعني ذا وهؤلاء شاهد صدق على بناء المثني وعلى ان اختلاف صيغي وضعي
غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل انا واياي فيكون ذان صيغة
مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب كانا
واياي وكذا الخلاف في اللذان والذين وقد سبق ذكره في حكم المعرب والمؤنث تا
وتي وتو ذي وذو ذهي وتي بقلب ذال ذاتاء في تا و بقلب الالف ياء في ذي
وهاء في ذو وبالجمع بين القلبين في تي وتو يعنى ان ذال بقلب تاء والفاء بقلب
ياء في تي وهاء في تو وبالجمع بين البدلين في ذهي وتي يعنى ان الفاء بقلب هاء
وياء ولتناه اى لمثنى المؤنث تان رفعا وتين نصباً وجزا على الخلاف المذكور في
ذان وذين وجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث عاقلاً كان او غير عاقل اولاء مذكرو
قصر اى سواء كان ممدودا او مقصورا والمقصود يكتب بالياء وقد ينون الممدود
المكسور كصير وان كان اولاء معرفة وصير منونا نكرة لا فائدة البعد وتنزيله
بالبعد منزلة النكرة ويلحقها او يدخل في اول اسماء الاشارة حرف التنبيه وهي
الهاء لان الاشارة يلايم تنبيه المخاطب او لا يقال هذا وهذا وهاتان وهاتان و
هؤلاء ويتصل بها اى يتصل باو اخر الاسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على
احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ذانك ذانكما
ذاكرك ذاك تانكما تانك والذليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه
فيه نظراً لان ضمير افعول ايضا يمتنع وقوع الظاهر في موقعه لان استنار ضمير الفاعل
فيه لازم واجيب بان وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل الاسمية وهو الاستنار
اليه فيحكم باسميته وهي خمسة في خمسة اى حرف الخطاب خمسة وهي ك كما كرك
كما كن في خمسة اسماء الاشارة وهي ذاو ذان وتاوتان واولاء فيكون المجموع بعض
اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة خمسة وعشرين لفظاً والقياس
يقضى ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة
ثم لفظ الحرف يذكرو ويؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا انشأ العدد لما عرف ان تانيث
العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس تانيث جمع الاشياء وهي اى تلك الخمسة
والعشرون ذاك الى ذاك كمن كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه ذاك وما سواه الى
ذاك فلا يخرج ما بعد ها عن حكم ما قبلها وذاك وما سواه الى ذاك تخفيف النون
وتشديد ها قال الله تعالى فذانك برهانان من ذانك وجبر التشديد بسند كره بعد

فيقال

اسطر وكذلك البواقي اى تاك الى تاكن وكذلك سائر لغاتها وتاكن الى تاكن
 واو لك الى او لك ويقال ذاللقريب اى للمشار اليه القريب وذلك للبعيد
 اى للمشار اليه البعيد وذاك للمتوسط اى للمشار اليه المتوسط اى الذي بين
 القريب والبعيد وانما قال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة
 المسافة وكثرة الحروف وانما اخذ ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكر
 في الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين وانما حال المصنف الفرق الى غيره
 حيث قال ويقال ذاللقريب اه ولم يقل ذاللقريب اه لان لما راى كثرة تخلف هذا
 الفرق باستعمال ذامكان اخويه وبالعكس لم يتخذ مذهبهم واحال الى غيره فقال
 ويقال وتلك وذانك وتانك مشد دتين واو لك مثل ذلك خبر بقوله وتلك
 وما عطف عليه اى لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك في افادة البعد وقال
 الاند ليسى لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا
 ذلك مذهب المبرد وجه التشديد ان احدى النونين فيهما نون التثنية و
 الاخرى بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند المبرد وعوض من الالف
 المحذوفة عند غيره لان الالف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب
 قوله مشد دتين على انه خبر كان المحذوفة اى ان كانتا مشد دتين وفيه نظر
 لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعتي وقيل انه حال من ذانك و
 تانك المحكوم عليهما بماثلة ذلك فيكونان فاعلين معن وفيه ايضا نظر لان
 معن المماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
 واما ثم بفتح التاء وتشديد الميم وهما بضم الهاء وتخفيف النون وهما بفتح
 الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان اى فللاشارة
 الى المكان خاصة اى اخصة خاصة اى خصوصا والجملة مؤكدة يعنى ان
 هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى مكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان
 لكن هنا يشار بها الى المكان القريب وهما وهناك الى المتوسط وثر وهما
 مشددة وهما لك الى البعيد واما قولهم قال كذا فللاشارة الى المكان لا اعتبار
 الموصول بنى الموصول لانه يقتصر الى الصلة فاشبه الحرف في الافتقار الى الغير
 ما لا يتم جزء من الكلام اى مبتدأ وخبر او فاعلا او نحو ذلك وانتصابه على التمييز
 اى لا يتم جزئية او حال او لا يتم حال كونه جزء من الكلام الا بصلة وعائد مستثنى

لا
 من
 قلنا
 كذا

لا
 من
 قلنا
 كذا

مفتري أي لا يتم بشي إلا بصلة وعائد فان قيل ان اريد بالصلة الماخوذة في
تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد وان اريد
الاصطلاحية فاما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية
المبنية للموصول ولم يؤخذ بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الدقة
اذا المراد بالموصول الاصطلاحي وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس
كذلك قيل المراد به الاصطلاحي وليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه
من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى الحد ودحتى
يلزم الدوك كما يقيم العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمز قامت
هي به فكذلك هنا قال الموصول ما لا يتم جزءه إلا بصلة ثم فسّر الصلة بقوله وصلة
جملة خبرية ائلا يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة
خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزء بدونها بدلالة التفسير
فافهم وقال المصنف اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه
اذا المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لا يتم الحد
ويلزم الاجمال والاشكال في الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم
اقل بجملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيتناقض الكلام فان قيل
الموصول كما لا يتم جزء من الكلام إلا بصلة وعائد نحو جاءني الذي قام ابو ك
لا يتم فضلة في الكلام الا بهما نحو ضربت الذي قام ابوه فواجه تخصيص الجزئية
قبل الجزاء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن
ركنا يفوت الكلام بفوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزءه إلا بجملة خبرية وضمير له
لكان انحصرا ووضح قيل انه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب
البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة وان ذلك الضمير
وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التي يتم جزء من الكلام بدون صلة نحو
زيد ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة كحيث
واذا واذا هذه الاسماء هي التي يتم جزءه إلا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى عائد
وليست بموصول في الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية
لا يحتاج الى اخراجها الى قيد اخر لان جملة لا تسمى صلة اصطلاحاً ولا اريد
بكلمة ما كلمة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول المحرف وهو ان وان وما و

من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى الحد ودحتى

كي المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلا لزمورد التقسيم كان ذلك خارجا عنها
 وصلته اى صلة الموصول جملة خبرية معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب
 ان يكون صلته جملة لان وضع الذي والتي ومثناها ومجموعها لغرض وصف
 المعارف بالجمل فحمل اخواتها عليهما وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان
 الانشائية لا تثبت لها في نفسها واثبتت الشيء للشيء وثبوتها في نفسها وانما وجب
 ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون
 معلومة للمخاطب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاءني الذي قام الا لمن عرفت
 قيامه وجهل مجيئه فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على
 ما عرفت قيل لا ضمير فيه اذ قد تفيد النكرة ما لا تفيد المعرفة والعائد ضمير له
 اى للموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا لكانت اجنبية غير
 مفيدة وصلة الالف واللام وهما المختصران من الذي والتي صارتا بمعناهما
 للتخفيف اسم فاعل او مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمرقوعهما جملة وان
 لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل و
 المفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل في الجملة لكنها
 يشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهو انما يدخل المفرد فجعلت صلتها
 ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا لاصفة مشبهة لنقص
 مشابهتها بالفعل ولا اسم تفضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر
 لانه لا يقدر بالفعل الابتزانه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان
 يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف
 لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها كما في الاكاشنة بمعنى الغير
 هو على ما مر في باب الاستثناء ف قيل جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت
 بالضارب وهي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث والذات لشئ
 المذكر والذات لشئ المؤنث مطلقا بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والاولى على وزن
 انغلي والهاذي والذين كلاهما لجمع المذكر واللائي واللائي واللاتي واللاتي
 كلاهما لجمع المؤنث ومن وما وهما بمعنى الذي يستوي فيهما المفرد والشئ والجمع و
 المذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوى العلوم وما غيرها بطريق الحقيقة وقد يستعمل
 احدهما سكان الاخرى مجازا واتى للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى اَلَيْسَ لَهُمْ شُرَكَاءُ

عَلَى الرَّحْمَةِ عَيْنًا وَآيَةُ الْمُؤْنَتِ بِمَعْنَى الَّتِي نَحْوَاتَهُنَّ أَحْسَنَ مِنْ هُنْدٍ عِنْدِي وَذَوِ الطَّائِفَةِ
 أَيْ ذَوِ النِّسْبَةِ إِلَى بَنِي طِيٍّ أَيْ ذَوِ الَّتِي لِيَسْتَعْمِلَهَا بَنُو طِيٍّ بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي ثُمَّ أَعْلَمَ
 أَنَّ ذَوِي طِيٍّ لِمَعْنِيَيْنِ بِمَعْنَى صَاحِبِ كَهَامَةٍ فِي الْأَسْمَاءِ السُّتَةِ وَبِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي فِي
 لُغَةِ بَنِي طِيٍّ وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَى مَعْرَبَةٌ وَهَذِهِ مَبْنِيَّةٌ لَا يَتَغَيَّرُ تَقْوِيلُ
 جَاءَنِي ذُو قَامٍ وَرَأَيْتُ ذُو قَامٍ وَبَرِهَتْ بَذُو قَامٍ وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤْنَتُ وَالْوَحْدُ
 وَالْمُثْنَى وَالْجُمُوعُ وَالْغَائِبُ وَالْحَاضِرُ كَقَوْلِهِ مُحَمَّدٌ لَشَنْ تَغْيِيرِ بَعْضِ مَا صَنَعْتُمْ لَا تَحْيِينَ
 لِلْعَظْمِ ذُو أَعَاذَ قَتَايَ لِلْعَظْمِ الَّذِي أَنَا عَارِفُهُ وَكَقَوْلِهِ الْآخَرُ **شَعْرٌ** فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي
 وَحَدِيٍّ وَبِيرِيٍّ ذُو حَفْرَةٍ وَذُو طَوَيْتٍ أَيْ الَّتِي حَفَرْتُهَا وَالَّتِي طَوَيْتُهَا وَذُو أَبْعَدَا
 الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ نَحْوَمَا ذَا صَنَعْتَ أَيْ أَيْ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتُهَا وَكَذَا بَعْدَ مِنْ الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ
 نَحْوَمِنْ ذَا كَرَمْتَ وَقِيلَ أَنَّ ذَا مِنْ الْمَوْصُولَاتِ مَطْلَقًا وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ عَطْفٌ عَلَى مَا
 ذَكَرْنَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ فَإِنَّ قِيلَ قَوْلُهُ وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ يُوْهَمُ أَنَّ كِلَاهُمَا مَوْصُولٌ وَلَيْسَ
 الْأَمْرُ كَذَلِكَ بَلْ جُمُوعُهُمَا مَوْصُولٌ قِيلَ الْجَمْعُ بِحَرْفِ الْجَمْعِ كَالْجَمْعِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ
 كَأَنَّهُ قَالُ وَجُمُوعُهُمَا وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ يُجُوزُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ مَفْعُولًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى هَذَا
 الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا أَيْ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا وَأَنَّمَا جَازَ حَذْفُ مِثْلِ هَذَا الضَّمِيرِ
 بِحَصُولِ الْعِلْمِ بِهِ لَكُونِهِ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ حَيْثُ يَحْتَاجُ الْمَوْصُولُ إِلَيْهِ فَيُدَلُّ عَلَى الْحَذْفِ وَعَلَى
 أَنَّ الْحَذْفَ وَفِ ضَمِيرِ الظَّاهِرِ مَعَ كُونِهِ فَضْلَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا عَرَيْنَ الضَّمِيرُ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ
 حَيْثُ لَا دَلِيلَ جِنْدُ عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ بِحَصُولِ الْغَرَضِ وَهُوَ الْأَخْتِصَارُ بِحَذْفِ
 الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ
 وَذَلِكَ بَانَ لَا يَكُونُ عَائِدًا إِلَى الْمَوْصُولِ نَحْوِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ وَإِعَادَ إِلَيْهِ ضَمِيرَ
 الْخَرِائِضِ كَمَا عَرِفْتَ نَحْوَ الَّذِي ضَرِبْتَ عَنْدهُ غَلَامُهُ وَبِخِلَافِ صَلَوةِ اللَّامِ الْمَوْصُولَةِ
 لِعَدَمِ ظُهُورِ الْمَوْصُولِيَّةِ فِيهَا فَالضَّمِيرُ أَحَدٌ لَا تَلُ مَوْصُولِيَّتُهَا وَبِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ
 فِي الصَّلَةِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ إِذَا الْفَاعِلُ لَا يَحْذَفُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعَائِدَ إِلَى الْمَوْصُولِ غَيْرُ اللَّامِ
 إِذَا كَانَ فَضْلَةً وَلَا يَكُونُ ضَمِيرَ سُوءٍ يُجُوزُ حَذْفُهُ لِذَلِكَ الْمَوْصُولِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا
 إِذَا كَانَ ضَمِيرَ سُوءٍ نَحْوَ الَّذِي ضَرِبْتَ عَنْدهُ غَلَامُهُ وَبِخِلَافِ الْعَائِدِ إِلَى غَيْرِ الْمَوْصُولِ
 نَحْوِ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ فَإِنَّ الضَّمِيرَ عَائِدًا إِلَى غَيْرِ الْمَوْصُولِ فَلَا يُجُوزُ حَذْفُهُ مِنْوِيَّا حَيْثُ لَا يَدُلُّ
 الْمَوْصُولُ عَلَى الْحَذْفِ وَلَا يَسْتَعْنَاةُ عَنْهُ فَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ قَاصِدًا قَوْلَهُ مِنْ
 حَمْدِهِ عَلَى مَا هُوَ شَانُ مَنْ يَقْصِدُ اتِّبَاعَ السَّنَةِ كَانَ هَذَا غَيْرَ جَائِزٍ مِنْ جِهَةِ النُّحُولِ لَزُومِ

حذف الضمير المستغني عنه مراد فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي ان يفسد
الصلوة كما جله في بعض الروايات وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولة
فيها والضمير احد دلالات موصوليتها فان قيل اتي حاجة الى دلالة الموصول عليه
فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير عائدا
الى غير الموصول قيل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل
وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر والضمير فلا حاجة
الى ارتكاب مخالفتي الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار
يحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا احتج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى
الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف
فعلى هذا التحقيق ظهران اللام في العائد للعهد اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به
فيخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه المتعدد وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج
عنه العائد الذي هو فاعل يخرج العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان
خبره غير جملة في صلة اي مطلقا نحو قوله تعالى اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الْيَمْرِ عِتِيًّا اي هو
اشد وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ
إِلَهُ أَي الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ الرَّحْمَنُ حذفت العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها
فا فائدة قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد
ضميرا منفصلا واقعا بعد الالف نحو الذي ماضيت اياه فحينئذ لا يجوز حذفه
اذ لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الالف وان كان يكون المحذوف ضميرا
متصلا قبل الالف حينئذ يفوت الغرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف
ههنا لما عرفت واذا اخبرت عن شيء هو جزء جملة بالذي او بالقي الباء للاستعانة اي
باستعانة كلمة الذي وليست بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
صدر منها الجملة الفعلية مع ما عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون
متاخرا عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن شيء
باستعانة الذي وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة اي وقعت كلمة الذي في
صدر الجملة وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع الذي قصد الاخبار عنه ضميرها
اي لكلمة الذي واخرته خبرا عنه اي اخوت المخبر عنه حال كونه خبرا عنه اي عن
الذي فاذا اخبرت القاء للتفسير والتعليل اي فاذا اردت الاخبار عن زيد من

الاصل

الذي هو فاعل
وهو نظرا لان كذا يخرج العائد

الذي هو فاعل

الذي هو فاعل

ضربت زيدا بالذي الجار والمجرور صفة زيد اي عن زيد الكائن من ضربت زيدا او كلمة
من تبعية اي عن زيد الذي هو بعض هذا التركيب قلت الذي ضربته زيد بتقدير
الذي وجعل الضمير في موضع زيد وتأخير زيد خبرا للذي وكذلك اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية المتصرفه خاصة اي خضبت الالف واللام بالجملة الفعلية
خاصة اي خصوصا ليصم بناء صلتها وهي اسم الفاعل والمفعول من الفعل الذي في
الجملة الفعلية ان لا يصم بناءها من جملة اسمية فاذا اخبرت عن زيد من ضربت
زيدا بالالف واللام قلت الضارب انا زيد واذا اخبرت عن زيد من قام زيد بهما
قلت القائم زيد واذا تعدر امر منها اي من الامور المذكورة اي شرط من الشروط
المذكورة وهي تصدير الذي وجعل الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه
خبرها لتعذر الاخبار المذكورة وهو الاخبار بالذي ومن ثم اي من اجل انه
اذا تعدر امر منها تعدر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشأن نحو هو
زيد قائم حتى العبارة ان يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشأن لان ضمير الشأن
مخبر عنه لا مخبر فيه الا ان جعل الخبر عن ظرفا على الاتساع على نحو النجا في الصدق
وانا في حاجتك وانما امتنع الاخبار بالذي عن ضمير الشأن لامتناع تأخير خبرا
عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لا نه يستلزم التقدم على الجملة
المفسرة وانما بدأ بالتفريع من الاخير لا الاول اخذ فيه عن القريب وفي الموصوف
والصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل
لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما لانه لو جعل في موضع الموصوف
بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفا ولو جعل في
موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة
وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمتنع
اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير مستنع نحو الذي ضربته
زيد العاقل وفي المصدر العامل فلا يجوز في عجب من دق القصار الثوب
ان يخبر بالذي عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل الضمير
في موضعه بان يقال الذي عجب منه القصار الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو
مستنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المفعول اما اذا
كان مع المفعول فلا يمتنع نحو الذي عجب من دق القصار الثوب وفي الحال

فلا يجوز في نحو جاءني زيد راكبا ان يخبر بالذي عن قوله راكبا لامتناع جعل الضمير
 في موضعه لانه لو جعل في موضعه بان يقال الذي جاءني زيد هو راكب لزم
 وقوع الضمير حالا وهو مستنع لما عرفت ان الحال لا يكون معرفة وفي الضمير المستحق
 لغيرها اي لغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العائد
 الى المبتدأ لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو فذلك
 الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ لزم خلو
 الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع وفي الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق
 لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه ان تخبر بالذي عن غلامه لامتناع تصدير الذي
 لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو
 المبتدأ عن العائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية انواع فيه احتراز عن ما الحرفية كما
 النافية والمصدرية والكافة اي ما المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي
 والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحرف انواعه ستة موصوفة
 بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي الذي صنعت واستفهامية نحو وما لك بمينك
 يا موسى وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو هربت بما يحب لك
 اي شيء محجب لك واما بجملة كقول الشاعر **شعر** ربما يكره النفوس من الامر
 له فرجة كحل العقال وما في البيت يحتمل ان يكون كافتراي ما نغرة عن العمل
 مبنية لدخول هت على الفعل كقوله تعالى **رَبِّمَا يَوْذُ الَّذِينَ الْأَخَاءُ اخْتَارُوا** كونها
 موصوفة بجمع شيء والعائد محذوف اي رب شيء تكرهه النفوس لانها لو كانت كافة
 لا بد لها من حذف مفعول يكره حينئذ وكان تقدير الكلام ورا بما يكره النفوس
 شيئا من الامر حينئذ يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور
 مؤمن الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكره
 المصنف في شرحه وفيه نظر لانه لا يمتنع ان يكون من متعلقة بقوله يكره وهي البعض
 كما في اخذت من الدراهم شيئا فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
 مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافة والمثال
 يصلح محتملا لكن يرد عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن غير المقصود اذا كان مساويا
 للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان اقيما ويدفع بان جعلها موصوفة راجحة عنها الحمل
 رب على بابا الكثير وهو كونها غير مكفوفة وغير داخلية على الفعل وتامة بمعنى الشيء

انواع الاسماء

وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد

منكر عند أبي علي الفارسي ومعنى الشيء معناه عند سيبويه نحو قوله تعالى لئن شهدنا
 الصّدقات فَنُجْعَلُنَّ هِيَّ وَأَنَا مَسْمِيَةٌ تامة لأنها لا يحتاج الى صلة وصفة وصفة نحو
 اكرمته بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الابهام وتأكيد
 التنكير تعظيماً نحو لا مر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت عطيتها او تنويعاً نحو ضربه
 ضرباً ما وانما ذكر انواع ما في الموصولات لأنها ليس لها باب علمية وانها موافقة
 لما الموصولة لفظاً فبقيتها في ضمن ما الموصولة ومن كذا اي مثل ما في وجهها
 الا في التامة والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافاً لابي علي فالموصولة
 نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك والشرطية نحو من تضرب تضرب اضرب
 والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا
 فضلاً على من غيرنا تحت النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا وبالحكمة نحو مرت من
 جاءك قد اكرمته وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار بنا الاستفهامية
 والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة لمشابهتهما
 الموصولة لفظاً واقي للمذكر بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي كمن في وجهها اي
 تكونان موصولتين نحو اضرب ايهم وايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايتهم اخوك
 وايتهم اختك وشرطيتين نحو ايتهم ما تَدْعُو فله الاسماء الخمسة واية طريقة سلكت
 سلكت وموصوفتين نحو يا ايها الرجل ويا انتما المرأة ولا يعرف كونها موصوفتين
 في غير هذا المقام واجاز الا خفش كونها موصوفتين في غير هذا المقام ايضا نحو مرت
 باي محسن اليك فان قيل قوله كمن يشير الى عدم كونها صفتين لعدمه في من لكنه
 ثابت بالاتفاق نحو مرت برجل اي رجل وامرأة اية امرأة اي رجل كامل وامرأة كاملة
 قيل لعل الشيخ ادرجه في الاستفهام لان اصلها صفتين هو الاستفهام لانه اذا
 قيل مرت برجل اي رجل فكانه قيل مرت برجل عظيم لهيئة فيسأل عن شأنه
 ويقال اي رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب باعراب الموصوف فعلى
 هذا كان شبهها بمن في حق ثبوت الوجه الاربعة وانتقاء التامة والصفة فيكون
 التشبيه تاماً ويحتمل ان يكون التشبيه في ضمن ثبوت ما ثبت فيه دون انتقاء ما نفي
 عنه فيكون التشبيه قاصراً فلا يرد مجيئها صفتين دون من فان قيل اللفظ اذا ردد
 به مجرد اللفظ يكون علماً فيكون اية ههنا علماً فينبغي ان يكون غير منصرف ولو جاز
 العلمية والتبانيك وقد نقل ههنا منونا قيل هو غير منصرف وتوينها لساناً كلته مسماه

ما في فنون شي هي ونوع الشيء هي
 ج

والممنوع في غير المنصرف تبيين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام في
قوليه وأما فرارته فمنصرف وهي معربة أي كلمة أي الموصولة معربة وحدثها حاكبا وويل
النكرة أي منفرد أو مصدر قائم مقام الحال أي منفردانفرادها والجملة حال فإن قيل
سائر أنواع أي وإتية سوى كونها موصوفتين أيضا معربة فلا وجه لتخصيص كونها
موصولتين قيل انفرادها في الأعراب بالنسبة إلى أنواع الموصولات لا مطلقا أي وفي
معربة من بين الموصولات وحدثها أي لا يشاركها من الموصولات في الأعراب غيرها
وذلك للزوم إضافة المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنا في البناء لكونها
دالة على إمكانية الاسم فكذلك ما هو نازل منزلة وهو الأضافة ولا يرد نحو حيث قلنا
لازم الأضافة إلى الجملة مع أنها مبنية لأن الأضافة اعتبرت مانعة لرافعة ووجهه
قد سبق في بحث غلامي ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفع الصادقين ويوم ينفع في الصور
فإن الأضافة داعية إلى البناء فكيف يكون مانعة لأن هذه الأضافة من حيث أنها
أضافة إلى الجملة وإلى المضاف إلى الجملة داعية لما عرفت أن الجملة يشبه مبني الأصل
كما أنها من حيث أنها قائمة مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين جهتي كونها
داعية ومانعة ألا إذا حذف صدر وصلتها أي صلة أي فيجوز أن يبني على
الضم إن كانت مضافة نحو قوله تع لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن شيعة
أي لنزعن من كل طائفة من طوائف البغي الفساد الذي هو أشد على الرحمن في
الطغيان والعلو في الكفر فنجد به أي في إدخاله في النكر وذهب الكوفية إلى أنها معربة
مبتدأ استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة متعلقة بالنزع ومن للتبعية والجملة
صفة شيعة بتأويل مقول فيهم لأن الجملة لأنشائية لا تقع صفة وحده يونس على
التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير أفعال القلوب وهو من خصائصها
وفيه اختصاص التعليق بما ليس من هب يونس فلا يلزم عليه ذلك وحمل الأخفش
على زيادة من في الأنشآت كما هو مذ هب فيكون كل شيعة مفعولا وجعل لهم مستأ
وأنما بنيت بعد حذف صدر وصلتها لأن البناء كان صفة أشباهها وأمثلة لها أعني
سائر الموصولات لشبهها بالحرف في الافتقار وهذا إنما منع عن صفة أشباهه
للأضافة المانعة للبناء فإذا حذف صدر وصلتها ازداد شبهه بالحرف لازدياد افتقار
بحذف صدر وصلته التي هي صينية وموضحة له فعارض هذا الجملة جهة إضافتها
فعارض مبنيا لأن ما هو صفة الأشياء يميل إليه كل شيء بآدنى سبب فيه وفيما ذكر

منقوض بما اذا كان غير مضاف وقد حذف صدر صلة نحو ضرب ايتا افضل
هو افضل حيث وجد ان ديا دافتقاره بحذف صدر صلتها ولم يبين لانه لم يسمع الا
منصوبا وانما بني على الضم لانه لما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو
الصلة فانها المبينة للموصول جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات
كما قيل في قبل وبعد لكن لما تمكن فيها نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان
بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه لا عراب بعد حذف صدر صلتها ايض
لغة جيدة قال الجرجاني خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب
ايهم الا افضل الا منصوبا وفي ما ذا صنعت كذا من ذا كرمتم وجهان احدهما اي
احد الوجهين ما الذي اي افادة معنى الذي يكون ذا موصولا وما استفها ما بمعنى اي
شيء اي اي شيء الذي صنعت وجوابه اي جواب ما ذا صنعت على هذا الوجه رفع
اي مرفوع او ذور رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف والتقدير في قوله الاكرام في جواب من
قال ما ذا صنعت اي الذي صنعت الاكرام والوجه الاخر اي شيء اي افادة معنى اي
شيء يكون ما ذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اي شيء كانه قيل اي شيء صنعت فيكون ما
ذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت وجوابه اي جواب ما ذا صنعت على هذا
الوجه نصب اي منصوب او ذور نصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ما
ذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قل العفو في جواب ما ذا
ينفقون بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي الذي ينفقون العفو
والنصب على المفعولية اي ينفقون العفو وعقوال ما يفضل عن النفقة اسماء
الافعال بنيت لقيامها مقام الامر ولما اضي كما اشار اليه الشيخ بقوله ما كان بمعنى
الامر والماضى كلمة كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة وهي ان يكون ناقصة على
اصلها او تامة بمعنى صار او نائدة اي ما كان كائنا بمعنى الامر والماضى او ما وجد
بمعنى الامر والماضى او بمعنى الامر والماضى قد ام الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه
ويرد عليه ان اسماء الافعال قد تكون بمعنى المضارع مثل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجه
فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلها كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت وان عبر عنه
بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذي ضرب فينبغي
ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر والماضى وضعا وان صدر بمعنى
الماضى بعاض حقوق امس وفيه نظر لان اسم الفعل لما كان بمعنى الامر والماضى وضعا

الامر والماضى

صدق عليه حد الفعل لأنه دل على معنى في نفسه مقتربا باحد الأزمنة الثلاثة
وضعا واجيب بانها وضعت أولا اسما لأنها في الأصل اما مصدر او ظرف او جار
و مجرور ووضعها بمعنى الأفعال وضع ثانيا وهو وضع اعتباري استعمالها فانها
استعملت بمعنى الأفعال بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو الضارب
امس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الأسماء لتحقيق الوضع الأول فيه فافهم
فإن قيل لم نعرف أن هذه الكلمات ليست بالأفعال قيل بالدليل وذلك
لأن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ولأن بعضها ينون عند التنكير نحو ميه و
سيرة واف واوه وبعضها تدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف
والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لأنه في الأصل تصغير ار واد
تصغيرا لترخيم مجذوف الزوائد كقوله نعم أمها لهُمُّرٌ وَيَدٌ ووراءك فانه منقول
عن الظرف وعليك فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها
ويشبه أن يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرا نحو وشكان بمعنى سرع و
شتان بمعنى افترق وهيئات بمعنى بعد ونزال بمعنى انزل فان هذه الكلمات
يحتمل أن يكون منقولة عن المصادر لأن وشكان وشتان على وزن ليتا زاصله
لويان وهو مصدر لوى يلوي على حد ضرب يضرب وهيئات على وزن قوقاة
وهو مصدر قوقى ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو
منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل الكل منقولا نحو رويد
زيد أي امهله نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والنقول عنه فيه مستعمل
وهيئات ذلك أي بعد نظير ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والنقول عنه فيه
غير مستعمل وإنما اختار هذين المثالين ليشير إلى تقسيم أسماء الأفعال إلى ما
كان بمعنى الامر والماضي وإلى ما كان متعديا أو لازما وإلى ما كان المنقول عنه
فيه مستعملا أو لا وفي محل هذه الأسماء من الأعراب مذ هبان أحد هيا الرفع
على الابتداء فيكون مع فاعلها السناد مسند الخبر جملة كاقائم الزيدان على رأي
وقية نظر لأن معنى الفعل يمتنع الابتداءية واجيب باننا لا نسلم أن هذا النوع من
المبتدأينافي معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه ألا ترى أن قائما في توله
اقائم الزيدان مبتدأ وفيه معنى الفعل لأنه بمعنى يقوم الزيدان والثاني المنصب
على المصدر فزويد زيدا مثلا في نقد يرارود زيدا روادا ثم حذف الفعل وصغر

ارواد تصغير الترقيم بحذف الزوائد وفيه نظرا لانه يسد عى تقدير الفعل
 قبلها فلا يكون حينئذ اسما الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب
 لصيرورتها بمعية الفعل واخذها حكمه وفعال مبتدأ اى ما يوازى بفعال
 بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اى فعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثي الجار
 والمجرور اما صفة الامر اى بمعنى الامر الكائن من الثلاثي او حال من ضمير ثبت
 قياس وهو خبر لقوله فعال اى قياسى او ذوقياس ومجمع فعال بمعنى الامر من كل
 ثلاثي قياسى عند سيبويه يعنى ان كل فعل ثلاثي يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى
 الامر كزال الكائن بمعنى انزل وضرب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكذا بمعنى
 اكتب وعلام بمعنى اعلم وفي غير الثلاثي سماع لمریات الاقر قار وعرعار وعند
 المبرد مجمع فعال مطلقا سماعي وعند الاخفش مجيئه مطلقا قياسى ثم اعلم
 ان فعال التى بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها وفعال مبتدأ
 مصدرا حال عن ضمير قوله مبني ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس
 بفاعل ولا مفعول به معرفة اى علما للمعاني كفجار علم للفجرة او الفجور وهما
 من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى
 فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قوله فجار القبيحة
 واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة صفة عطف
 على قوله مصدر اى صفة مختصة بالنداء مثل يا فاساق ويا خبات او غير
 مختصة مثل جنار للشمس وحلاق للمنية وقوله مبني خبر لقوله وفعال
 اى فعال مصدرا وصفة مبني وانما بني فعال التى هي مصدر معرفة وصفة
 لمشابهة لى اى لمشابهة فعال التى هي مصدر معرفة وصفة لفعال التى بمعنى
 الامر عدلا وزنة تميزان اى لمشابهة عدله وزنته لعدل فعال بمعنى الامر و
 زنته او حال اى حال كونه معدلا وصاحب زنته فعال يعنى كما ان فعال بمعنى
 الامر معدول عن الامر فكذا فعال مصدر اى معدول عن المصدر المعرفة وصفة
 معدول عن فاعله وعلما للاعيان الجار والمجرور صفة قوله علما وقوله مؤنثا
 صفة اخرى لقوله علما اى علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام فى قوله للاعيان
 للجنس يبطل معنى الجمع اى علما للعين المؤنثة المعنوي فلا يرد ما قيل ان قطام
 ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يهيم التمثيل وفيه احتراز عما اذا كان علما

للمعنى كجاءوا أو في قوله وعلما داخلته على قوله مبني للعطف على قوله مبني السابق الواقع
 خبرا مبتدأ وهو قوله فعال ولا يجوز أن يكون قوله علما حال عن فعال المتقدم بواسطة
 العطف لأنه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني في الجواز و
 معرب في تميم بجعلها بمعنى خبر واحد أي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وإن
 تعلق بكل من قوله مبني في الجواز ومعرب في تميم لزم تواردها على العاملين على معول واحد
 وإن تعلق بأحد هاتين لزم خلوا الآخر عن التعلق بهذا الحال كقطاع وغلاب مبني في
 الجواز لما تر في فجاء وفساق أي لمشا بهته بفعال التي بمعنى الأمر عدلا وزنة ومعرب
 في تميم أي في استعمال بني تميم لمجيئه في استعمالهم معربا على حكموا ولأن العد التقد
 لا يؤثر في البناء لضعفه أما كان في آخره راء في الأكثر اسم كان وقوله في آخره خبره
 والجملة صلة أو صفة ما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجب لأنه مستثنى
 من قوله وفعال علما للاعيان لأنه بمعنى كل ما يوازن بفعال فيكون علما فيستثنى
 منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بناءه وأعرابه بين أهل الجواز وجميع بني تميم
 وفي بعض النسخ أما آخره راء بدون كان وفي فانه مبني باتفاق أكثر بني تميم
 لأنه لم يعرف إلا مبنيًا ولعل ذلك بناء على ثقل الراء التي هي من حروف التكرير
 فوجب التخفيف فيه بالألمة وهي لا تحصل بدون البناء على الكسر نحو حضار علم
 كوكب وطما راسم للكان المرتفع وكرا راسم كحرنة تسحرها النساء أزواجهن ونحو
 ذلك الأصوات وهي ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الأسماء
 المبينة لأجرائها مجراها وأخذها حكمها ونيت بحرفها مجرى ما لا تركيب فيه من
 الأسماء نحو زيد عمرو وعدد دان وإنما قال الأصوات ولم يقل أسماء الأصوات
 لأن المطلوب بيان الأصوات بما يصوت به الإنسان بهيمة كنخ عند أناخة البعير
 أو تشبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الأسماء الدالة على الأصوات
 من نخوخ صوت أناخة البعير وغاق صوت الغراب كل لفظ حكى به صوت وليس
 المراد به حكاية الصوت في نخوغاق صوت الغراب لأنه اسم لأصوت ولاستواء القسمين
 فيه حيث يقال أيضا نخ صوت أناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما
 يشبه به إنسان بصوت غير من بهيمة أو طائر أو غيرها أي لفظ صوت به مثل صوت
 بهيمة أو طائر أو غيرها كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لئلا يفر الصيد
 القوت والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشيء يصوت صوتا وكذلك

(ب)
 الجواز
 لا

الصيادين
 الصائدين

صوت الانسان تصويتا او صوت به الجار والمجور مفعول بالربسم فاعله اے
كل لفظ صوت بذلك اللفظ للبهائم لرجرها او دعائها او خشيتها او حسها او غير
ذلك مثل عدس زجر للبهائم ودعاء للغنم وهم خشى للكلب اى طرد له وسمع جثا
للابل والغرض بهذا التصويت انقياد البهائم عند سماع هذه الاصوات وذلك
لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم يرد ذكرها قسما ثالثا وهو ما هو صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوني صوت للتعجب يقال وني ما اغفله اى
التعجب من كمال غفلته قال الله تعالى وني كانه لا يفقه الكفر ون اى ما اشبه
الحال بان الكافرين ينالون الفلاح وكاوه صوت المتوجع اى التوجع ونحو
ذلك قيل لان حكمه يعلم بالدلالة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين
لما كانا ملحقين بالاسماء المبينة لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كانت
كون ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغير
او يقال فى الكلام حذف معطوف اى او صوت به للبهائم او غيرها فلا يخرج
ما صوت به لتعجب كوني او توجع كاؤه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى
الاقسام فالاول اى احكى به صوت كخاق حكاية عن صوت الغراب بان صوت
به انسان تشبيها بالغراب والثاني اى ما صوت به اليها ثم كنتم مشددة او
مخففة صوت عند اناخه البعير المركبات اللام للعهد اى المركبات المذكورة
من قبل اى فى حصر الاسماء المبينة كل اسم ركب من كلمتين اى مركب من
كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلها كلمة واحدة بالامتزاج وفي حمل
كل اسم على المركبات نوع تسامح اى المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين
ولم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو بخت نصر لان تاني الجزئين فعل لا اسم لكنه
يخرج منه علم مركب من مهملتين نحو جسق فسق علما لان المهمل ليس بكلمة لعدم
الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان تاني الجزئين صق
لا اسم وفيه نظر لانه لو لم يكن اسما فاما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به
احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه اى بالوضع بل قسم
رابع فيخرج من كلمتين ايضا اذا الكلمة لا يكون الاسما او فعلا او حرفا فلو قال من
اللفظين لكان اولى ليقنالى نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يرد بالكلمتين
اللفظان على طريق ذكر الاختصاص وامرارة الاعرو ويمكن ان يقال كلامنا فى المركب

تأني
كلام
تأني

ركب

الذي سبب بناء التركيب وسيبويه ليس كذلك فترى انما اخرجنا عن البحث فلا حاجة
 الى اخراجه عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اى ليس بين
 تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافية ولا نسبة عمل ولا نسبة
 افادة معنى فيخرج منه تابط شر او عبد الله ويزيد والنجم اسلا ما فان قيل شرًا
 مبنى فكيف يحترز عنه قيل الكلام ههنا في المركب الذي سبب بناء التركيب هو
 ليس كذلك فان تضمن الجزء الثاني من المركب حرفا بنيا اى بنى الجزء ان على الفتح
 الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس يحمل للاعراب والثاني لكونه متضمنا
 للحرف كخمس عشرة فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو قصد التمرجج الاسمين
 وتركيبها وحادي عشر يفتح الياء لبناء صد ويراعى اعداد المركبة على الفتح كخمس عشرة وهو
 الاصح وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الحكم في ياء ثمانى عشر على ما ياتي واخواتها
 اى اخوات حادي عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادي عشر واخواتها
 مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا
 المعنى لا يستقيم بتقدير حادي عشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادي عشر بمعنى
 واحد عشر ثم اذا اريد بيان حاله ومرتبه في التعداد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب
 الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد وعشر بتغير الجزء الاول وهو
 الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادى فانه مقلوب من
 الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فاخرت الواو عن الدال وقد مت الحاء على
 الالف فصار الحادى وفتح قلب الواو ياء كما قلبت فى الداعي وفى الثانى عشر الى
 التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم اشتقاقه معنى الواحد والعطف بعد التغير اذ
 الاعراب والبناء فى المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه
 ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد بنى للحمل على الذي
 لبيان ذلك المتعدد فحادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات
 هذا الا اثني عشر مستثنى من قوله بنيا لا من اخواتها لان اثني عشر ليس من اخوات
 حادي عشر اى بنى الجزان الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه الجزان بل يبنى الثانى ويحذف
 الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطى
 لحكم المضاف والاعراب الثانى اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعراب الجزء الثانى
 لعدم سبب بناءه مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين اى العملية والتركيب

كعبليل وبني الجزء الاول على الفتح في الاصحة اى اصح الوجوه لتوسط المانع عن الاعراب
 وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول مضافا الى الثاني مع
 امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انصراف الكنايات اى بعض
 الكنايات اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلانة كنايتين عن الاعلاء
 وهن وهنت كنايتين عن الاجناس فانها معربات ثم الكنايات الفاظ مبنية تعتبرها
 عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما بجعله مبهما على المخاطب او لنسيانه هذا
 حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا التعريف كمر وكذا لانه
 غير معتبر بهما عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وانما لم يعرف الكنايات في المتن و
 اكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعين فلا حاجة الى تعريفها و
 من جزئياتها كمر وكذا للعدد صفة كذاى كذا الكائن للعدد او صفة كمر وكذا الكائن
 للعدد وجاز كذا كناية عن غير العدد ونحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت والحد
 ونحوها وكيت وذيت للحديث والقصة ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان بيني و
 بين فلان كيت وكيت او ذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة
 واصلهما كيت وذيت بالتشديد فحقفا وانما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنين
 الكاف وذا وتضمن كمر الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رت التي هي
 نقيضها لكونها للتكثير وكون رت للتقليل او على الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ
 وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بهما وهي تشبه مبنى الاصل على ما عرف فكم الاستفهامية
 اى دالت على الاستفهام مميزها اى مميز كمر الاستفهامية منصوب على التميز مفرد
 نحو كمر درهما عندك وكمر رجلا ضريت فكمر مبتدأ ومميزها مبتدأ ثان ومنصوب
 خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والخبرية اى مميز كمر الخبرية مجزأ المضاف
 والا لم يصح الحمل مجرور على الاضافة مفرد مرة ومجموع اخرى نحو كمر رجل او رجال عندك
 وانما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا ومميز الخبرية مجرورا ومجموعا لانها لما
 حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما
 المضاف الى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كمر الخبرية والاستفهامية حيث
 اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطى الخبرية حكم
 العدد المضاف الى المميز فحفظ مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد
 المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة مضافا الى الواحد

وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حلت على العدد وحلت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لا يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لان خيرا لا مورا وسطها ولانه كثير والخبرية لما حلت على العدد المضاف لانها نقيضة رتب فكان الخبر بعد ما يليق واخرى ثم الخبر بعد الخبرية انما يجب اذ لم يفصل بينهما وبين مميزها بشي فان فصل بينهما فالمختار النصب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول كم في الدار مر جلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لا انشاء التكثير فمواجهة الجمع بين كون كم خبرية وكون جعلتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجري التصديق والتكذيب في الخبر دون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة نحو كم رجل ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لا استكثار الضرب ولهذا يقال له كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثرهم صبح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا تنافي مع اختلاف الجهة وتدخل كلمة من البيانية فيهما اي في مميز كم الاستفهامية ومميز كم الخبرية كقوله تعالى وكم من قرية واذ كان الفصل بينهما وبين مميزها بفعل متعد وجب دخولها التلايلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم اتيهم من آية بينة ولها اي لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام اي لا يعمل فيهما ما قبلها من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفتين لان الفاعل والصفة واجب التأخير وانما استحققتا الصدارة لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية يتضمن معنى الانشاء في التكثير كما ان رتب يتضمن الانشاء في التقليل او للحمل على الاستفهامية وكلاهما الضمير عائدا الى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لوقا وكلتاها لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليها بتاويل التذكير اي كلا واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا فشرع في تفسير كونها مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال فكل ما بعد الفاء للتفسير و كلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظرا لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجراء دون الافراد وحيد لا يستقيم المعنى وذلك ظاهر فيكون

موصوفة والضمير في بعده عائد الى ماى كل لفظ من كم الخبرية والاستفهامية وقع بعده
 فعل غير مشتغل عنراى غير معرض عن كم بسبب تعلقه بضميره او متعلقه كان منصوبا
 ضمير كان عائد الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبا خبره والجملة خبر المبتدأ وهو كل ما
 بعده وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه وعمله فيه معمولا على حسب راي حسب العامل
 وذاته راي على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى العامل مفعولا به كان منصوبا
 على ذلك نحو كمر رجلا لقيت وكم غلام اشتريت فان كان ظرفا كان منصوبا على ذلك
 نحو كمر يوم اسرت وكم يوم صمت وان اقتضى خبرا كان منصوبا على ذلك نحو كمر رجلا
 كان من جاءك وكم رجل كان من حضرتي وان اقتضى مصدا را كان منصوبا على ذلك
 نحو كمر ضربا ضربت وكم ضربته ضربت وفي قوله غير مشتغل عنه نظرا لان اشتغال الفعل
 عن كم بسبب تعلقه بضميره او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسلط
 مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في جواز النصب في نحو كمر رجلا او رجل ضربته على شريطة
 التفسير بتقدير كمر رجلا او رجلا ضربت ضربته وكذا في نحو كمر رجلا او رجل ضربت غلاما
 لان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر يقدر مؤخرافلا فائدة
 في اشتراط هذا القيد لانتصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لانتصابه على
 سبيل الوجوب والنصب في نحو كمر رجلا او رجل ضربته جائز لا واجب بل الرفع على
 الابتداء اولى لسلامة عن المحذوف فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب
 ويرد عليه ان قوله والا فرفع يقتضيه وجوب الرفع فيما اذا كان بعد فعل مشتغل عنه
 بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوبا
 الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتغل على الجواز والوجوب فيدخل
 في قوله والا فهو مرفوع نحو كمر رجلا او رجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل
 عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كمر رجلا او رجل ضربته لان التقدير كمر رجلا ضربت
 ضربته لما ذكرنا ان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر
 تقدر مؤخرافعل هذا يراد بقوله منصوبا وبقوله والا فرفع الوجوب في كلا الوجهين علم
 معنى وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فرفع او يقال انما قيد به احترازا عن نحو
 كمر رجل او رجلا ضربته اذا جعل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه
 كل ما قبله عام موصوفة لا موصولة لما تراى كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية حروف
 جزاء ومضاف فمجرور بالاضافة المحاصلة بواسطة الحروف الجار اللفظي والتقدير يخي

بكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل مررت وغلام كمر رجلا ضربت وعبد كمر رجلا اشتريت
 فان قيل كمر يد خل على الصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف لا يكون داخل في الصدر
 قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل الصدر منها الى الجار والمضاف انكاز الاتحاد
 والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه والا فرفع اي وان لم يكن بعده
 فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه ولا قبله جار ومضاف فرفع لانه اذا
 لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار ومضاف كان مجزعا عن
 العوامل اللفظية فيكون مبتدأ وخبر فان قيل يمكن ان لا يكون بعد فعل غير مشتغل عنه
 بضميره او متعلقه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كمر مجزعا عن العوامل
 اللفظية بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كمر رجلا او رجل ضربته
 فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا رفوعا قيل معنى قوله فرفع انه يرفع على الوجوب
 مرة كما في كمر رجلا او رجل غلامك وعلى الاولوية اخرى كما في كمر رجلا او كمر رجل ضربته
 او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى بسلامته عن الحذف وقوله فرفع
 خبر مبتدأ محذوف اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن كمر الاستفهامية والخبرية ظرفا
 نحو كمر رجلا قام او قائم لصدق حد المبتدأ عليه وخبر ان كان كمر الاستفهامية و
 الخبرية ظرفا نحو كمر يوم سرك وكمر يوم سيري لصدق حد الخبر عليه ويعلم كونه
 ظرفا بالمميزان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتدأ
 ان لم يكن مميز كمر الاستفهامية والخبرية ظرفا وخبر ان كان مميزا ظرفا فان قيل هذا
 الاصل منقوض بنحو كمر يوم او كمر يوم مادة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا قيل المراد
 بالظرف الظروف المستقر فلا يرد ذلك لانه ظرف ملغى او يقال معناه مبتدأ ان لم يكن ظرفا
 وليس ما بعده ما يصلح للابتدائية فلا يرد ذلك وان كان ظرفا لكن ما بعده صالح للابتدائية
 وفيه نظر لانه على هذا ينقض بمثل كمر رجل او كمر رجلا غلامك فان ما بعده صالح للابتدائية
 وليس بمبتدأ بل هو خبر له وكمر مبتدأ واجيب بان ما بعده وان صلح للابتدائية لغة
 لكن كمر متعين للابتدائية اصطلاحا لان المبتدأ اذا تضمن صدر الكلام تعين
 للابتدائية اصطلاحا على ما عرف في من ابوك عند سيبويه وكذلك اي مثل كمر في
 محل الاعراب اسماء الاستفهام والشرط نحو من وما واين ومتى فان كان بعدها
 فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو من ضربت وما
 صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جزاء ومضاف

في
 بيان
 ما
 في
 هذا
 الفصل
 من
 كلام
 ابن
 العربي

فجعلها الجرح نحو بمن مرهت و غلام من ضهيت و بمن تمزاتر به و غلام من تضرب اضربه
وان لم يكن بعد ها فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جارا ومضاف فحمل اسماء الاستفهام
الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال
واين قيامك وحمل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتي فهو مكرم وما نقد مؤا
لا نفسيكم من خير تجدوه عند الله ولا ياتي فيها الخبرية اذ لا يقع بعد ها الا الفعل
وهو لا يصلح الابتداء وبهذا علم ان الشبه في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي
اسماء الشرط في بعض الوجوه ولي تمزكم عمة لك يا جبر و خالة قد عاء قد حلبت
علي عشاري ثلثة اوجه البيت للفرز دق يهجو جري اى جاء في تميزكم الذي احتمل
الاستفهام والخبر واحتمل حذف الميز ثلثة اوجه النصب على ان كم استفهامية والجرح
على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم مبتدأ اولك ظرف مستقر صفة لقوله
عمة وقد حلبت علي عشاري خبره والرفع على ان عمة مبتدأ اولك ظرف مستقر صفة
لها فيكون المبتدأ أنكرة مخصصة بالصفة وحذف مميزكم وقد حلبت علي عشاري
خبرها وعلى هذا الوجه تكون كم استفهاما او خبرا وقع مصدرا لكان المميز المحذوف
حلبت او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرة اى كم حلبة او كم مرة عمة لك يا جبر و خالة
قد عاء قد حلبت علي عشاري وبهذا ظهر ان تسمية عمة تميزا ليس باعتبار الوجه الثلاثة
بل باعتبار نصبها وجرحها فقط ثم ان نصبت عمة نصبت خالة وقد عاء وان رفعتها
رفعتها وان جرحتها جرحتها لكونها تابعا لها لكون خالة عطفا عليها وقد عاء صفة
لها ويحتمل ان يكون صفة خالة وان يكون صفة عمة وخالة تباويل كل واحد منهما
لكن جرحها في صورة النصب لانه غير منصوب ويمكن رفعها على انه خبر المبتدأ او حينئذ
يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضميرك والقد عاء المرأة التي
انعوجت رسغها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشاء على وزن
علماء وهو التي اتي على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على عماته وخالاته الحالية
عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عدد ها من علمه واحتاج الى
الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التكرير وهو حمل المخاطب على الاقرار
بما يعرفه كقوله تعالى ألم نشرح لك صدرك ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر
بحيث يقترب الخصم عند الاستفهام عنه وتذكير عمة اما للتحقير والتذكير والتفخيم
وفي ذكر اللام في لك تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة والجمل

نحو
الوجه

٣٠

الندائية اعني يا جري معترضة متضمنة لا يقاض بسماع ما ذكره والتصريح بتوجه
 الشبهة اليه وفي قوله قد عاذم لها بسوء الخلقة اوصيروا بها بكثرة حلب عشارة
 واما ذكر الحلب لانه خد من المواشي وهي ابلغ في الذم من خد من الاناسي وحلب
 العشار يدل على واما هذا الفعل مدة طويلة لان العشار تناذى من الحلب ولا تطيع
 الامن الفتر واعتياده حلبه فيدل عليها العشار استدامة هذا الفعل منها والفتر
 العشار بها لان العشر بها واستعمال علي يدل على جلبها عشارة ومع كراهة ذلك
 واستنكاذه من خد منها وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كانه يستنكف
 ان يحلب امثالها عشارة وقد يحذف المميز اي مميزهما عند قيام قرينة في مثل
 كرمالك مثال حذف مميز كرم الاستفهامية اي كرم درهما مالك وكمر ضربت مثال
 حذف مميز كرم الخبرية اي كمر مرة ضربت الظروف وستعرف وجربنا ثما منها اي من
 الظروف ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبادة عن طرف اي طرف قطع عن الاضافة
 المضافات اليه وهو مقصود منوي اما اذا حذف فتر نسبيا اعربت المضافات مع التثوين
 نحو رب بعد كان خيرا من قبل اي رب متاخر كان خيرا من متقدم كقبل وبعد تقول
 جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت واما وقدام و
 وبراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل ومن اول بمعنى فوق تقول اتيت من
 اول اي من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا الاول بضم اللام اي اول فعلك اي قبل
 فعلك واذا حذف المضافات اليه نسبيا قلت جئت من على بالجرو والتثوين وابتداء
 اولا بالنصب والتثوين اي اول فعلك اي قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة
 غايات لان غاية الكلام في النطق كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف المضافات اليه
 صحت غايات في النطق بها ينتهي الكلام واما بنيت هذه الظروف لتضمن معني حرف
 الاضافة وتشبه الحرف في الاحتياج الى المضافات اليه فان قيل الحاجة ثابتة على
 تقدير ذكر المضافات اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكره قيل نعم
 لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذا فبناءه لكون بناء المضافات اليه داعيا اليه
 معارضا لذلك المانع واختير الضم بجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصا بحذف
 المضافات اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى الحركات واجرى مجراه اي
 مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة في حذف المضافات اليه والبناء على الضم لا غير
 وليس غير وحسب وان لم يكن ظرفا اي لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب لا بهام

جاء
 بـ
 جـ
 دـ

ب
 عل
 عل
 اول

غير حيث لا يعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال في حسب تقول جاءني زيد لا غير او
ليس غير او فحسب ومنها اى من الظروف المبينة حيث وانما بني حيث للزوم
اضافتها الى الجملة وهي تناسب مبنى الاصل ولا يضاف الا الى جملة مستثنى مفع
اى لا يضاف حيث الى شيء الا الى جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى
جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ما لا يتم الا به لانها موضوعه لمكان
يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث اجلس زيد او حيث جالس اى مكان جلوس
زيد وانما قيد بقوله في الاكثر استعمالا لانه قد جاء اضافة الى مفعول كقوله شعر
اما ترى حيث سهيل طالعا : : نجما يضئ كالشهاب ساطعا ومنها اى من
الظروف المبينة اذا للمستقبل اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة
اى اذا الكائن للمستقبل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى وهي للمستقبل
نحو اذا يقوم زيد واذا دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل نحو اذا قام زيد و
قد استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حتى اذا ساء لى بين الصديقين قالوا انفقوا
حتى اذا بلغ مغرب الشمس وكثر نظائر كثيرة وفيها اى في اذا معنى الشرط فلذلك
اى لاستعمال اذا في الشرط اختيار بعد ما الفعل اى بعد اذا فعل ماضى مجهول
من الاختيار اى ولذلك قيل باولوية الفعل بعد ما اذا الشرط يقتضى الفعل
لكن لما كان غير وضعى في الشرط لم يجب الفعل بعد ما بل جعل مختارا ونقل عن
المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية وقد يكون اذا المفاجاة اى لوجود الشيء فجأة
اى بغتة اى يكايك المفاجاة والفجاء مصدر مضمون اللام من باب المفاعلة معناه
كسى را ناگاه گرفت والفجاء بالضم ناگاه رسيدن من باب فتم وسمع فيلزم
المبتدأ بعد ما اى بعد اذا المفاجاة في الاستعمال غالباً نحو خرجت فاذا زيد
بالباب ومنها اى من الظروف المبينة اذا للماضى الجار والمجرور اما صفة اذا
او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى اذا الكائن للماضى اى كائن للماضى
اى للزمان الماضى نحو جئت اذا قام زيد واذا دخلت على المستقبل تجعله بمعنى
الماضى نحو جئت اذا يقوم زيد اى قام وقد يقع بعدها اى بعد اذا الجملتان اى الجملة
الفعلية والاسمية نحو اذا قام زيد واذا زيد قائم لان اذ للزمان الماضى والماضى مستقر
ثابت والمستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لشباعتها والفعلية لكونها
بمعنى الماضى فصحت اضافة اليها ومنها اى من الظروف المبينة اين واني للمكان

في
ن
ه
ر
و
ن
و
ن

بني
و
ن

صفة او خبر مبتدأ أي الكائنتان المكان اوها كائنتان المكان استفهاما وشرطا
 ان تصاب استفهاما اما على انه تميز اي من حيث الاستفهام اي الاستفهام عن المكان
 او حال اي حال كون المكان ذا استفهام او ظرف اي وقت استفهام وانما بينا تضمن
 حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واأي يكون لي ولد وانى تذهب
 اذهب وتجيئ انى بمعنى كيف كقوله تعالى فاتوا آخركم انى شئتم ولا يحى بمعنى كيف
 الا بعد فعل الامر كذا فى الرضى واذا جوزي بها كانت بمعنى اين لا غير ومتى
 للزمان فيها اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما
 بني لتضمن معنى حرف الشرط والاستفهام وايات للزمان الجار والمجرور صفة
 ايان اي ايان الكائنة للزمان او خبر مبتدأ محذوف اي هو للزمان استفهاما
 عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم واجازت المجازاة به بعض المتأخرين
 وهو غير مسموع من العرب وانصاف استفهاما على انه تميز اي ايان للزمان من
 حيث الاستفهام اي للاستفهام عن الزمان او ظرف اي وقت استفهام
 او حال اي حال كون الزمان ذا استفهام و
 يختص بالامور العظام كقوله تعالى يسئلونك عن الساعة ايان مرسها وايات
 يوم الدين وايات يوم القيمة ثم قيل اصله اي اوان فحذفت الهزة مع الياء
 الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اي ان فحذفت بحذف
 الهزة التي قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظران الان غير مستعمل بل لام
 بل هو موضوع من اول احواله مع اللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بني
 لتضمنها حرف التعريف واجيب بان عدم استعماله مع اللام لا يمنع تقدير الاصل
 كذلك وقيل زيد في اين تشديد والفاء فونهن فعال وفيه نظران اين للمكان
 وايان للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا واجيب بانه محتمل التغير معنى بعد
 التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها بعد تغير الفاظها
 وكيف للحال اي الكائنة للحال او هي كائنة للحال استفهاما وقت استفهام لو
 من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات استفهام وانما عد كيف في الظن
 بناء على مذهب الاخفش واما عند سيبويه فهي اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم
 منها نحو كيف انت اصحى ام سقيم ولو كان ظرفا لا بدلت منها الظروف نحو متى
 جئت ايوم احد ام يوم السبت والاخفش يقول معناه كيف انت في حال

والتنوين في حرف الاستفهام

الصحة أو في حال السقم بإبدال الظرف أو يقال إنما عده في الظروف لأنه بمعنى على
 أي حال هو من السقم أو الصحة أو غيرم والحال والظرف متقاربان وإنما بنى لتضمن
 حرف الاستفهام ومذ ومند أي ومنها مذ ومند وإنما قدم مذ مع كونه فرعا لمند
 لأن مذ مقصور منه لكونه أخف من مند وإنما بنى لتضمن معنى الإضافة لأن معنى
 مذ يوم الجمعة أول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة أو للتشبيه بالغايات في
 القطع عن الإضافة المنوية إلا أنها المرجحيا لامبتيين لأنها أبدا مقطوعتا عن
 الإضافة المنوية بخلاف الغايات أو للحمل على مذ ومند حرفين وقوله بمعنى أول المدة
 أما صفة أي مذ ومند الكائنتان بمعنى أول المدة أو خبر مبتدأ محذوف أي وهما
 كائنتان بمعنى أول المدة يعني أنهما بمعنى أحدهما بمعنى أول المدة فيليها المفرد
 المعرفة أي يقترب بهما أو يتصل بهما أو يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبرا عنهما
 لا المثني ولا المجموع ولا النكرة نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة بالرفع أي أول مدة
 عدم رؤيتي يوم الجمعة وأما المفرد فلأن أول المدة امر واحد لا يكون شيئين أو
 أشياء وأما المعرفة فلأن الوقت المجهول لا يتبدل كل امر معلوم لأن كل واحد يعلم أن
 انتقاء رؤيتي كان من وقت ما لا محالة ولا فائدة في ذكره فلا بد من التعين والمعرفة
 هو الأصل في التعين والمعرفة هو الأصل في التعين فلا يجوز العدول عنه إلى النكرة
 المختصة وقل المثني نحو ما رأيت مذ اليومان للذات صاحبا فيها وكذا النكرة المختصة
 نحو ما رأيت مذ يوم لقيتني لحصول التعين وهو المقصود وثانيها بمعنى جميع أي
 جميع المدة فيليها الزمان المقصود بالعدد معرفة كانت أو نكرة أي يقع بعدهما
 الزمان الذي قصد هو مع عدد أي المدة التي قصدت هي مع عدد فالباء بمعنى
 مع حتى لو كان مقصودا أن جميع المدة التي انتقلت فيها الرؤية يومان قبل ما رأيت
 مذ يومان أي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وذلك لأنه لما قصد بيان جميع المدة
 لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد ولقائل أن يقول إن
 المقصود بيان جميع المدة وهذا لا يستلزم العدد لصحة ما رأيت مذ يومنا هذا
 أو شهرنا وأجيب بأن المراد عدد الأفراد أو عدد الأجزاء إذ الجميع يستلزم ذلك
 فلا يرد ما ذكرتم وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن المثقلة بعدها نحو ما فرحت مذ
 ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت مذ ذاك ذاهب فيقدر زمان مضاف
 لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى أول

مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت
 باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفع في الصلوة وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ
 زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل لمزيد كالمخففة نحو ما فرحت
 مذ ان ذهبت قيل لعله ادرجها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معاً
 او ادرجها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا وان مع المصدرية وهو اى
 كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ خبره ما بعده وصحة وقوعها مبتدأ ان
 لتاويلها بالمعرفة اى بالاضافة لكونها بمعنى اول المدة او جميعها خلافاً
 للزجاج فانه يجعل ما بعدهما مبتدأ وهما خبران مقدمان اى يوم الجمعة اول
 المدة ويومان جميع المدة لانها نكرتان وما بعدهما معرفة او نكرة مختصة بتقدم
 الحكم والجواب ما ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلافاً على انه مصدر اى
 يخالف هذا القول خلافاً للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اى من
 الظروف المبينة لذى ولذن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها الغاء
 غيرها وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لذن بفتح اللام وسكون النون وكذا
 بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذن بضم اللام وسكون الدال وكسر
 النون ولذن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولذ بفتح اللام وسكون الدال
 ولذ بضم اللام وسكون الدال ولذ بفتح اللام واصل اللغات لذن بفتح اللام
 وضم الدال وسكون النون كما ان عضداً بفتح العين وضم الضاد اصل لغاته
 فاسكن العين بلا نقل ضمة الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتجا وكسرا
 او حركت للنون كسرا او حذف النون واسكن العين بنقل ضمة الى الفاء فحركت
 النون كسرا او حذف النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ
 وقع هذه اللغات بترتيب اخر وهو هكذا لذ بفتح اللام وضم الدال ولذ بفتح
 اللام وسكون الدال ولذ بضم اللام وسكون الدال ولذن بفتح اللام والدال و
 سكون النون ولذن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولذن بضم اللام و
 سكون الدال وكسر النون ولذن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غيّر
 بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او
 بنقل او بتحريك العين فتجا وكسر اللسان كنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا
 بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتأمل

ن
مختصة

ضممتها

ثم اعلم ان لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبثائه الا ان يقال بني لدن واخواته
سوى لدى لتشبهها بالحرف وهي من في لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من
عند ولذا يلزمها من لفظا او تقدير او حمل لدى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليه
طرد الباب وقيل بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء
لانها بمعنى من عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طرد الباب وفيه نظر لانه
يوجب ان لا يبنى عند اظهار من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بني لدى
بالحمل على الدال الموضوعه وضع الحرف وكذا سائر لغاته وفيه نظر لان وضع بعض اللغات
وضع الحرف مبني على بئانه وعدم التصرف فيه فلو بني بناءه على وضعه وضع الحرف
لزم الدور واجيب باناسلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لانسلم
ان وضعه وضع الحرف مبني على بئانه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه بمن في
لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور
والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل بحضور حقيقة او حكما فتقول عندي
مال سواء كان المال حاضرا قريبا عندك او بعيد عندك لكن في جرئ لا يحفظك
فكانه حاضرا قريبا عندك بخلاف لدى فانه يستعمل للحضرة الحقيقية فلا تقول
لدى مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك ومنها اى من الظروف البنية قط بفتح
القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهي قُط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة
وقُط بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقُط بضم القاف وفتح التاء المشددة وقُط
بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقُط بضم القاف والطاء المخففة المضمومة وهي لماض
المنفي عموما بمعنى ما رأيت قط اى ما رأيت في جميع الازمنة الماضية والمراد بالمنفي اعم
من ان يكون لفظا او معنى كهوك الشاعر جاء بمدق هل رايت الذئب قط وقد
يستعمل في الاثبات نحو كنت ارا فقط اى دائما ثم الماضي ان كان صفة الزمان اى
الزمان الماضي فامسند المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظروف اى للزمان
الماضي الذي نفى شيء فيه وان كان صفة العامل اى العامل الماضي اى عامله فاضى
منفي نحو ما رأيت قط فامسند المنفي اليه ظاهرا وكذا الكلام في قوله وعوض للمستقبل
المنفي اى عامله يكون اما مستقبلا منقيا عموما لا اراه عوض اى لا اراه في جميع
الازمنة المستقبلية بني عوض لتضمن معنى حرف الاضافة وتشبه الحرف في الاحتياج
الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين بدليل استعماله

الحقيقية
الاستقبال
ما للزمان المستقبل المنفي وقع شيء في الزمان المستقبل

كذلك واعرابه حينئذ مثل قبل وبعد ولذلك بنى على الضم كقبل وبعد والعائض
 الباقي على وجه الارض اى وقت بقاء الباقيين وبناء قط لتضمن معنى لام الاستغراق
 واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال ومنها قط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين
 على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن
 تكرير لفظ المنفي لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضي والمستقبل في كليهما عدل
 عنه الى التكرار والظروف المضافة الى الجملة واذا يجوز بناءها اى يجوز بناء تلك
 الظروف على الفتح نحو يوم ينفتح في الصور ويوم يفتح الضاد قين صيد قهم ويومئذ
 وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناءها لان الجملة
 مبنية من حيث هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان
 المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا و
 لا مضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا تقع فاعلة
 ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساءها الاعراب لقيامها مقام
 المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبنى الاصل كالحرف والماضي والامر
 بغير اللام لا يكون لها الاعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب
 محروس المحل فيه الجملة لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج
 عن شبهها بمبنى الاصل لانها تشبه مبنى الاصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة
 ومضافا اليها بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقبضى مناسبها
 بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذ المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح
 للخفة ثم اعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافة الى الجملة جوازا كيوم و
 ليلة وحين ووقت ونهران اما الظروف المنسقة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحيث
 ولما كان بناءها واجبا واجبا على ما عرف وكذلك اى مثل الظروف المذكورة في
 جواز البناء على الفتح مثل وغير مع ما اى مقرونا مع ما وان وان يعنى اذا اضيف
 مثل وغير الى ما والى ان المخففة او الى ان المثقلة يجوز بناءها على الفتح مثل الظروف
 المذكورة كقوله تعالى مثل ما اأنكم تنطقون وكقول الشاعر **شعر** لم يمنع
 الشرب منها غير ان نطق الحمامة في غصون ذات او قال يجمع وقل وهو شجر
 المقل وهو شجر معروف وفي الكلام قلب اى في او قال ذات غصون وانما قلب
 لضرورة الشعر والحمامة عند العرب ذات طوب كالفاختة والقري ونحوهما

لا
ت
م
ر
ا
ن

وكقولك لم يمنعني من الجلوس غير انك قائم بني مثلي في المثال الاول لاضافته الى ما
انك وغير في المثال الثاني لاضافته الى ان نطقت وفي المثال الثالث لاضافته الى
انك قائم وانما بنينا لاضافتهما الى الجملة صورة وشبههما بالظرف للابهام والاحتياج
الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر بناءهما في بحث بناء الظروف وان لم يكونا من
الظروف ضمنا لكونهما متشابهتين بالظروف ثم لما قسم الاسم اولا الى المعرب والمبني
وبين احكام قسميه شرع في تقسيم الآخر للاسم باعتبار وضعه لمعين او غير معين
فقال المعرفة ما وضع لشيء بعينه الجار والمجرور صفة شيء اى شيء ملتبس بعينه اى
لشيء معين قيد به احتراز عن النكرة فانها لم يوضع لشيء معين اعم من ان يكون
فردا معين كزيد والرجل المعهود خارجي وانا وانت وهو او جنسا معين كاسامة
فانه علم بجنس الاسد وكالاسد محلي بلام الجنس وجماعة معينة من كل فردا جنس
او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا
الحكم المضمرات والبهيمات لانها ما وضع لشيء معين لانها كليات الوضع لان انا
مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل
شيء قيل معناه ما وضع للوقوع على شيء معين في التركيب اى في الاستعمال فتدخل
المضمرات والبهيمات لانها وان كانت كليات الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فان انا
في التركيب لا يستعمل الا المتكلم متعين وانت لا يستعمل الا المخاطب معين وهذا لا
يستعمل الا المشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام
والمضمرات والبهيمات او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد
نحو وجبتك وراسك لك فانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب
وراسه لان وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين بعرض توجد وجه المخاطب
وراسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معرفا باللام العهد الذهني فانه معرفة مع انه
يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالجملة
نحو ولقد اتر على اللثيم يستبني لما قران المراد بشي معين اعم من ان يكون فردا معين
كزيد والرجل المعهود خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلي بلام
الحقيقة ولا شك ان المعرفة بلام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل
اسامته وان كان الفرد غير معين اذ هي المعهود بينك وبين مخاطبك في الذهن او يقال
انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف بالجملة فليكن خارج من الحد

خارجا

وفيه نظرا لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه مبتدأ أو ذا
 حال ووضعاً للمعرفة وموصوفاً بها نحو ذلك وذلك لان المعروف بلام العهد الذي
 موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اي الماهية المعينة و
 وقوعه على فرد غير معين بعارض كحقوق القرينة كاللدخول مثلاً فان الدخول في ماهية
 السوق من حيث هي غير ممكن ويؤيده ما ذكر في الهروي وغيره ان الفرق بين النكرة
 وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقاً بخلاف المعروف
 باللام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
 من القرينة كاللدخول مثلاً وهي اي المعرفة والمعارف ستة بالاستقراء المضمرات
 نحو انا وانت والاعلام نحو زيد وعمرو والبهائم اي الموصولات واسماء الاشارة
 نحو الذي وهذا وانما سمياً مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى
 مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة التكلم اشياء يحتمل ان
 يكون مشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا المضمر
 الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النطق به
 وكذا انا واللام العهدية كذا في الرضي وما عرف باللام العهدية او الجنسية او
 الاستغراقية نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام فقط اختيار مذ هب سيبويه و
 على مذ هب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال وما عرف باللام و
 لم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم او بالنداء
 نحو يا رجل لفضل التعيين بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة وفي ذكر المعروف
 بالنداء نظراً لرجوعه الى المعروف باللام اذ اصل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكر
 المتقدمون وانما لم يذكر المعروف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امير
 امصبيام في مسفر لان الميم بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسماً اخر من
 المعارف والمضاف الى احدها اي احد الاربع المذكورة معنى مفعول مطلق
 بجذوف مضاف اي اضافة مفيدة معنى او مفعول له بجذوف مضاف اي اضافة
 اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى او مفعول فيه لقوله والمضاف
 بجذوف مضافين اي وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد المعارف
 الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تقيد تعريضاً ثم الشئ ذكر هذه المعارف
 على احد المعارف على حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيبويه وجمهور

النحا قواشار بالترتيب في الذكر الى الترتيب في المرتبة العلم ما وضع لشيء بعينه عطف
 شيء اي شيء ملتبس بشي بعينه اي بشي معين وانما خص العلم بذكر التعريف من
 بين سائر المعارف لان المضمرة والمبهمة والمضاف بين تعريفاتها قبل والمعر باللام
 مستغنى عن التعريف فلا جرم خص العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة او موصوفة
 عبارة عن اسم او لفظ والمراد بشي بعينه اعم من ان يكون فردا كزيد او جنسا كاسماء
 وكذا اعم من ان يكون عينا كزيد او معنى كنجار وخبث انسانا كحمار او غير انسان ذلك
 مما يتخذ يوكف كما عوج علم فرس لبني هلال ولا كاسامة علم الجنس غير متناول غيره
 انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على انه مفعول به لقوله متناول فان قيل يدخل
 في هذا الحد المضمرة والمبهمة لانها وضعت لشيء معين غير متناول غيره في تركيب
 واحد قيل معناه غير متناول غيرهم في شيء من التراكيب فيخرج المضمرة والمبهمة و
 المعارف باللام والمضافات لتناولها فردا اخر في تركيب اخر ولا يرد عليه علم الجنس
 مثل اسامة حيث يقع على افراد غير معينة لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة
 غير متناولة غيرها وان كان ما صدقت عليه من الافراد غير معين وفيه نظر لانه على
 هذا ينبغي ان يكون الرجعي والذي كرى علم جنس لانه وضع لان يقع على حقيقة
 معينة مثل اسامة وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف
 نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل اخر لانه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره
 ايضا لكنه يتناول غيره باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول
 غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشيء واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء
 كان منقولا او مرجحلا كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله وبرق نحو اسماء
 نحو زيد او لقبا نحو الصديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا لعين كزيد او معنى حداثا
 كسبحان الله علم التسبيح او وقتا كغداة او لفظا يوزن به نحو فعلان الذي مؤنث
 فعلى او مراد محض لفظه كسعيد كزرا او محض عدد كسنة تضعف ثلاثة وانما قال
 غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله
 لانه لا يشبه شيئا حتى يحكم انه لا يتناول ما اشبهه وللمخشي ان يقول في جوابه
 ان السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود
 فلا يشترط لنفي تناول ما اشبهه وجود ما اشبهه وللصنف ان يرد ذلك بان
 نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موجبة فيوجب ثبوت

ل
 د
 ٣

شك

نحو
 ز

اشبه

وذلك باطل وللزم مخشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق
 وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة
 ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي تناول مع وجود ما اشبهه او بنفي تناول مع عدم ما اشبهه
 وعدم ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف واعرفها اي اعرف
 المعارف اي اكملها تعريفا المضمير المتكلم نحو انا ثم الخطاب نحو انت لاستحالة الاشتباه
 في المضمير المتكلم وقلته في المضمير الخطاب اذ الخطاب في الغالب لمعين اما الخطأ الغير
 معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ثم المضمير الغائب ثم العلم ثم الاشياء
 ثم الموصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها يعتبر بحسب المضان
 اليه وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها
 بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط النكرة ما وضع لشيء لا بعينه
 اي لشيء غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للمعين بوضع جزئي نحو رجل فرس
 فيه احتراز عن المعينة فلا يرد وجه لك وراس لك فانه نكرة مع انه يقع على شيء
 معين لان ذلك موضوع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فقط
 لتوحد وجه الخطاب وراسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على
 فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد
 غير معين بعارض كالدخل مثلاً فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي هي
 ممتنع ولا يرد نحو اسماء حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع
 لفرد غير معين بل لما هيته معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا
 في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه
 لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار دلالة على الكمية وعده
 فقال اسماء العدد فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر
 اسماء العدد واثار الى ان كل ما سواه من القسم الاخر طلباً للاختصار
 او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلزم اكثرها التفسير
 بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث كان اولي لتعلقها ببحث التذكير والتانيث
 ايضاً ما وضع لكمية احاد الاشياء والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اي اسماء العدد
 اسماء وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدودات خرج
 بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار

في
 النسخ

لا
 في
 النسخ

سياق الاثبات لان النكرة في سياق الاثبات يحضرن لكن لا بالوضع وكذا خرج رجلا
لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتأتى في رجل ايضا
وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضي انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلا لانها
وضعا لكمية الشيء وان كان وضعاً مع ذلك الماهية ذلك الشيء ايضا الى هذا علة
لا يقال انها يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول لو خرجا بهذا القيد يخرج واحد
واثنان به ايضا وهما لم يخرجاه على ما نبتن ههنا فلم يخرجاه فلا بد مما ذكرنا فافهم
وخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشيء عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع
للعدد المعين فيخرج الجمع لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة
المنسوبة الى كمال الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه
التعين فاما يلزم التعين في الجواب فافهم بن خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية
خرج بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية المسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل وكذا
خرج به الخط والسطح والجسم التعليمي لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط
في اصطلاح اهل الهندسة ماله طول فقط والسطح ماله طول وعرض والجسم التعليمي
ماله طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر لان الذراع وضع
لما وضع لكمية ما يذرع به وهي خشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يذرع به فيخرج
بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء واجيب بان وان لم يوضع
لكمية ما يذرع به لكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه وضع خشبة متصفة
بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء
فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاشياء لا خلاف عند
النحاة في انهما من اسماء العدد لصحة وقوعهما جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا
عدها من اصول الاعداد حيث قال اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والالف
قيل انما يدان على الاحاد بالدفعات وان لم يدان عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله
احاد الاشياء في مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قيل بالجمع يقتضي انقسام
الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شيء من المعدودات
فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ما وضع لبيان مقدار المعدودات فيندرج
فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بها كذا في الشامل وقال بعض الشارحين
لو قال ما وضع لكمية لكان اولى لثلاث يخرج الواحد والاثنان فانها من اسماء العدد

في

اصول

عند النجاة ولا يدلان على كمية أحاد الأشياء فقولنا أحاد الأشياء مانفع الأماض به
وفيه نظرا لأنه حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكمية المساندة كالفرس والميل وكذا يدل
الذراع على ما يتنا فلا بد من هذا القيد فإن قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات
وثلاثة جموع فانه يدل على الجماعات دون الأحاد قيل لا نسلم ذلك بل يدل على أحاد
الجماعات والجموع فلا يرد نقضا وأصولها أي أصول أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة
فقولنا أصولها مبتدأ وقولنا اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة مستأنفة كأنه لما ذكر تعريف
أسماء العدد وحرك السامع ان يسأل ما هي فقال أصولها اثنتا عشرة كلمة واحد إلى
عشرة ومائة والفت يعني ان الفاظ العدد التي يرجع جميع أسماء العدد إليها اثنتا
عشرة كلمة وما عدتلك الألفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفيان أو يجمع
كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع أو يعطف كثلثة وعشرين وكأحد ومائة
وكذا أحد عشر واخواته لان أصلها العطف أو باضافة نحو ثلثمائة وثلثة آلاف كذا
في الرضي وارتفاع قوله واحد على أنه خبر مبتدأ محذوف أي أحدها واحد وعلى
أنه يدل من بعض من اثنتا عشرة وفيه نظر لان الضمير لازم في بدل البعض وليس
هنا ضمير واجب بان المراد باللزم فيه الغلبة واللزم الاستعالي فلا ضمير في تركه
في بعض الاستعمالات على أنه يمكن ان يكون الضمير محذوف والحصول العلم به كما في
قولهم البر الكثر بستين والتقدير واحد منها فإن قيل كلمة إلى في قوله إلى عشرة ليست
استقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيكون امتدادية فيلزم ان لا يدخل
العشرة في حكم ما قبلها عملا بالغائية قيل معناه واحد وغيره فيكون استقاطية فيدخل
ما بعدها في ما قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وتقول على صيغة
المخاطب دون الغائب والغائبة أي تقول أنت في الأعداد مفردة ومركبة ومعطوفة وواحد
اثنان للمذكور واحدة اثنان او ثنتان للمؤنث وهذا جار على الأصل والقياس بتذكير
المذكور وتانيث المؤنث وهذه الأعداد وما بعدها موقوفة لأنها مذكورة على طريق
الاعداد وثلثة إلى عشرة للمذكور وثلث إلى عشر للمؤنث وهو غير جار على الأصل والقياس
بالتاء في المؤنث وإنما الحق في المذكور لتأويله بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها
جماعة فبالحري ان يأول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث للفرق بينه
وبين المذكور ولم يعكس لان المذكور سابق فاحتجيم إلى تانيثه أولا وكلمة إلى في كلا
الموضعين استقاطية معناه ثلثة وما ناد عليها إلى عشرة وثلث وما زاد عليه إلى عشر

أوصلة لا امتدادية ولا اسقاطية أى قولاً منتهى إلى عشرة وقولنا قولاً مفعول مطلق
لقلوبه تقول ثم كما فرغ عن بيان العدد المفرد شرع في بيان المحدد المركب فقال أحد
عشر اثنا عشر للمذكر إحدى عشرة اثنتا عشرة أو ثنتا عشرة للمؤنث وهذا جار
على الأصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكر وتانيتهما في المؤنث ثلاثة عشر وما زاد
عليها إلى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة وما زاد عليها إلى تسع عشرة للمؤنث يعنى
باسقاط التاء من العشرة وإثباتها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث أى
إى بتأنيث الجزء الأول وتذكير الثاني في المذكر وتذكير الجزء الأول وتأنيث الثاني
وعكس ذلك في المؤنث يرجوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون النيف ثقلاً بخلاف
الأصل والنيف بالتشديد والتحقيق هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف
حتى يبلغ العقد الثاني وتميم تكسر الشين إلى شين العشرة المركبة مع غيره في المؤنث
فقوله وتميم مبتدأ وتكسر الشين خبر والجملته معترضة لبيان الخلاف وفي المؤنث
ظرف تكسر وإنما تكسر تحزناً عن توالي أربع فتحات فيما هو كالجملة الواحدة في
أحدى عشرة وثننا عشرة وخمسة فتحات في ثلث عشرة إلى تسع عشرة أحدها
فتحة الآخر من الجزء الأول والباقي فتحات العشرة لأن اللفظين بالتركيب والامتزاج
صارا بمنزلة لفظ واحد والحجاجة تسكنها تحزناً عن أربع متحركات مع ثقل التركيب
وما ذهب إليه تميم ضعيف لأنه عدول عن الفتح الذي هو الأخف إلى الكسر الذي
هو الأثقل وهذا الخلاف في المؤنث وأما في المذكر فالشين مفتوحة بلا خلاف
وعشرون وأخواتها أى أخوات عشرون أى نظائرها وأشباهها فيهما أى في
المذكر والمؤنث وضماً وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في المفصل
فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية وأخواتها
منصوبة بكسر التاء نحو رأيت هذات عطفت على قوله عشرون وفيها ما ظرف تقول
وان رفع أخواتها فهو مبتدأ محذوف الخبر أى وأخواتها مثلها والجملته معترضة و
جعل عشرون مبتدأ وأخواتها عطفا عليه وفيها خبر يقطع سلسلة التعداد
فيشكل قوله أحد وعشرون حيث لا خبر ههنا فلا بد من جعل هذا الأعداد مقول
تقول والرفع في عشرون على الحكاية يعنى إذا زاد على عشرون تقول بالعطف في
المذكر أحد وعشرون وفي المؤنث إحدى وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما
تقدم ذكره أى بعطف عشرون وأخواتها على النيف حال كون النيف ملتبساً بلفظ

تقليلاً

هنا

ما تقدم ذكره من ثلاثة مع التاء في المذكر وثلاث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلاثة و
 عشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلاث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في
 سائر العقود تقول ثلاثة وتسعون الى تسعة وتسعين رجلا وثلاث وتسعون الى
 تسع وتسعين امرأة فتقوله ثريا لعطف عطف على قوله تقول اي تقول كذا ثم تقول
 بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف عليه
 المفهوم وهو النيف اي ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون ذلك
 النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره او صفة للعطف اي العطف الملتصق بما
 تقدم فان قيل الملتصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعني النيف دون العطف
 فكيف يكون صفة العطف قيل ان التصاق المعطوف عليه بشيء يوجب التصاق
 العطف بذلك الشيء مائة والاف مائتان والافان فيهما اي في المذكر والمؤنث
 وضعنا فتقوله مائة الى اخره من مقولات تقول على وجه التعداد وفيها ظرف تقول اي
 تقول كذا وكذا فيهما ثم تقول بالعطف على ما تقدم اي ثم تقول قولا ملتبسا بعطف
 النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اي بعطف المائة والالف
 وتثنيتهما وجمعهما على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث
 في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة
 وواحد او واحدة واثنان واثنان وفي الاضافة مائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة
 وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحد عشر امرأة ومائتان وثلاثة عشر
 رجلا او ثلاث عشرة امرأة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحد
 وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة الى مائة
 وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول مائتان وكذا او ثلثمائة
 وكذا الى تسع مائة وكذا والاف وكذا الفان وكذا وثلاثة الاف وكذا الى عشر الاف
 وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا
 من الالفاظ وعلى هذا فقس وزد ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد
 ومائة واحدة ومائة واثنان ومائة واثنان الى اخر ما ذكرنا وفي ثمان عشرة
 فيمالياء مبتدأ متقدم الخبر اي فتح الياء كائن في ثمان عشرة وهو الكثير الشائع قياسا
 على اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبني على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها
 اي اسكان ياء ثمان عشرة تحقيقا وحذفها بفتح النون شاذ خبر لقوله وحذفها اي

م قول بلفظ ما تقدم

جمعها

حذف الياء مع فتح النون شاذ وإنما جاز حذفها قولاً بكمال التخفيف وإنما فتحت النون
 جعلاً لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من افتتاح الصدود ويجوز حذف
 الياء مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء افراداً أي غير مركب
 العشرة ولو جعل النون معتقب الأعراب أي موضع اعتقاب الأعراب أي موضع نحو
 الأعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله لها ثانياً أربع
 حسان وأربع فتغرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الأعداد شرع في بيان
 حال المميزات أعني المعدودات فقال ومميز الثلاثة وما زاد عليها إلى العشرة مخفوض
 بالاضافة أي باضافة الأعداد إلى المميزات مجموع لفظاً كثلة رجال أو معنى كسعة رطل
 وثلاثة زود وخمسة نفر وإنما ابتدأ ببيان مميز الثلاثة لعدم مجيء الميزدون الثلاثة وإنما
 كان مميزها مخفوضاً على الاضافة ولم يكن منصوباً على التميز كميز ما زاد على العشر لأن مميز
 الأعداد موصوف مقصود معنى لأن ثلاثة رجال في الأصل رجال ثلاثة لأن هذه الاضافة
 مثل اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا التميز يصير على صورة الفضلات فوجب
 خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات وأما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع
 الاضافة كما ستعرف وإنما كان مميزها مجموعاً ولم يكن مفرداً كميز ما فوق العشر لأن
 مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة فباكري ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود
 لأن العدد هو المعدود وفي المعنى فان الثلاثة هي الرجال في المعنى وأما افراد مميز ما فوق
 العشرة فلذلك لئلا يستعرف وقد جاء ثلاثة اثوابا بتنوين ثلاثة ونصب اثواباً في الشعر
 على الشذوذ ثم ذلك المجموع يجب ان يكون مكسراً أو سالماً بالالف والتاء إذا لم يوجد
 غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجمع الاضافة إلى الجمع السالم بالواو
 والنون أصلاً فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم الكسر يجوز ان يكون كل جمع
 سواء كان جمع قلة أو كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلاثة رجل ورجالاً لم يوجد
 لواحد هما جمع غيرهما فيكون هنا مشتركاً بين القلة والكثرة وأن وجد جمع كثرة و
 قلة جمع رجل غلبت الاضافة إلى جمع القلة ليطابق العدد المعدود لأن الثلاثة إلى
 العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة إلى جمع الكثرة مع وجود القلة لنكتة فيكون
 جمع الكثرة مستعاضاً عن الجمع القلة كالاضافة في قوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود قراء
 وليس بقياس وقال المترقياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة
 التنبية على ان الثلاثة في التربص في حق النساء لغاية شهوتهن إلى الأزول وكثرة الآفي

على

ثلث مائة مستثنى مفرغ أي مخفوض مجموع في جميع المواضع إلى في ثلث مائة وما زاد على ذلك إلى تسع مائة فإن ميز الثلث إلى التسع في ثلث مائة إلى تسع مائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الف وكان قياسها أي قياس المائة المضاف إليها ثلث إلى تسع مئات للمؤنث أو مائتين للمذكر لكنه ترك هذا القياس لكرهتهم أن يرجعوا بعد التزام المفرد في أحد عشر إلى تسعة وتسعين فهقري إلى الجمع الذي طال عهد في ثلاثة إلى عشرة فاستحسن الحمل على المقرب وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين أو على ما يليه من تسعة وتسعين رجل في أزوم أفراد التميز وإنما رجعوا إلى الخفض تحزنا عن إهدار حكم الثلاثة إلى تسعة من كل وجه فإن قيل إضافة العدد إلى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلاثة مسلمين ولا ثلاثة سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئتين قيل سماء قياساً من حيث هو جمع يقطع النظر عن كونه جمعاً بالواو والنون وفيه نظر لأن لو كان كذلك لاكتفى بنظير واحد فإن قيل الجمع بالواو والنون يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعاً بالياء والنون نصاً وجراً قيل جمعه بالواو والنون شاذ وار تكاب هذا الشذوذ بجبر النقصان الواقع في مائة بحذف اللام فيجوز أن يجمع بالالف والتاء كشبات جمع ثبتت وبالياء والنون كشبين جمع ثبن وإن لم يكن العقلاء وفي كلا التقديرين الميم مكسورة وبعضهم يقول مئون رفعاً ومئين نصباً وجراً بضم الميم وقال الأخفش ولو ضمت ميم مئات كميم مئين جاز ومميزاً أحد عشر وما زاد عليه إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد نحو واحد عشر رجلاً قال الله تعالى تَسْعُ وَتَسْعُونَ نَجَّةً أما النصب فلا متناع إلا ضافاً ما في أحد عشر إلى تسعة عشر فلا متناع تركيب ثلاثة أشياء مع الألف المعنوي الناشئ من الإضافة إلى المفسر بخلاف المفسر نحو واحد عشر ك فانه تركيب ثلاثة أشياء وحادي عشر أحد عشر فانه تركيب أربعة أشياء لعدم الأمتزاج المعنوي الناشئ من الإضافة إلى المفسر وما في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين فلا متناع حذف النون وابقائها عند الإضافة لأنها لو اضيفت مع حذف النون لزم حذف نون أصلي وضعت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقاءها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع وكلاهما مستكره وأما الأفراد فلان المفرد أصل فهو أخف من الجمع والغرض من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة ومميز المائة والالف وتثنية المائة والألف وهي مائتان والالفان

وجمعهاى جمع الالف وهو الالف والوف مخفوض مفرغ وانما قل وجمعه لم يقل و
 جمعها كما قال وتثنيتهما لان جمع المائة ليست بمستعمل حيث ثلثمائة ولا يقال
 مئوت او مئآت وانما كان مميزا للمائة والالف مخفوضا مفردا لانها يشبهان الثلثة
 الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصولها العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة
 ولا عطف وكذا يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلاهما عدد
 الكثرة مع انهما يقر بان هذا القسم فاعطي مميزهما احد حكمي مميزا للثلاثة الى العشرة
 وهو الخفض على الاضافة واحدا حكمي مميزا لحد عشر الى تسعة وتسعين وهو الاخر
 توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذ التميز اصله الافراد مع حصول غرض التفسير به
 واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق على المرأة او كان
 الامر بالعكس اى بعكس ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا
 كالنفس المطلق على الرجل فوجهان اى فى العدد وجهان اعتبارا لثانث واعتبار
 التذكير عملا باعتبارين فتقول عندي ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ
 وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندي ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا
 بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى لان نظر النحوي
 الى اللفظ ولقائل ان يقول هذا الحكم ينبغي ان يذكر عند الاعداد التي تفتقر وتذكير
 وتانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنان وثلثة وثلث لا بعد بيان المائة والالف
 حيث يستوى فيهما التذكير والتانيث ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكروا الواحد
 والاثنين مميز بعدهما استغناء بلفظ التميز اى تميز كل منهما مثل رجل ورجلان
 مثلا عنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز بعدهما يستغنى ذلك التميز
 عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما مستغنى عن ذكرهما لا فائدة
 اى لا فائدة مما هو تميزها اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا النص
 المقصود بالعدد اى التصريح الذي قصد بالعدد وهو بيان الكمية اى بيان
 الفرد الواحد في مميز واحد والاثنين في مميز اثنين فلا يصح ان يقع تميز اذ التميز
 لا يصح ان يكون مغنيا عن المميز لان حكم التميز قصد الامر من اى التميز والمميز ليحصل
 الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر فان قيل الاستغناء
 عن شيء لا يمنع ذكره على وجه تأكيد او تشويق او نحوها كما في الواحد ولا تتخذوا
 الهين اثنين ونعم رجلا ورجلا قيل لما كان تميزها بلفظ يدل على خصوصية

العدد وهي بيان العدد أي الواحد والاثنين فان رجلا مثلاً يدل على الواحد و
رجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما تميزاً لان كون التميز مغنياً عن المميز خلاف ما عليه
باب التميز بل باب التميز على افادة النسبتين أي النسبة الاجالية والنسبة التفصيلية
معاً وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف منوان سمناء وقفيزان برا وعشرون
درهما ومائة عسلاً واما نعم رجلاً وسبعة رجلاً فعلى خلاف الاصل والشذوذ
فلا يتوجه بهما النقص واما قوله تعالى الواحد وقوله تعالى ولا تتخذوا الهين
اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر المعد ودال على تلك العدد تأكيد وتوضيح
أي صفة مؤكدة وموضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التأكيد
لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود بالعدد وفيه نظر لانه ينبغي ان يجوز عكس
ذلك ايضا يحمل المعد ود على كونه بدلاً لا تأكيداً وفي بعض الشروح لا فائدة النص
المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد أي الى ذكر الواحد والاثنين مع تميزها
وهو رجل ورجلان مثلاً بحصول المقصود بلفظ التميز وفيه نظر لان حصول المقصود
بلفظ التميز لا يمنع ذكره على وجه التأكيد والتشويق وفي بعض الشروح لا فائدة
النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه أي فلو ذكر العدد داعياً للواحد والاثنين مع
التمييز أي مع رجل ورجلين مثلاً لكان ضائعاً وفيه ايضا نظر لان ذكره مع تميزه
التأكيد والتشويق مثل نعم رجلاً وسبعة رجلاً فلا يكون ضائعاً واجيب بما مر ان
التمييز لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعه تميزاً لان كون التميز مغنياً عن المميز
خلاف ما عليه باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد النص المقصود
بالعدد لعدم دلالة على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به فاحتج الى ذكر العدد
بيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفي
الى هذا القيد وبقاء الفعل مثبتاً فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لنفي الفعل
بحذف مضاف لا للفعل النفي أي ترك تميز واحد واثنين خوف استغناء أي
مخافة استغناء أي لزوم استغناء وهو مفعول له لفعل محذوف أي لا يميزان
والا يلزم تركها استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بينا أي لا فائدة
التصريح الذي قصد بالعدد او متعلق النص أي التصريح بالعدد المقصود وهو
التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد أي التثنية ونقول على صيغة المخاطب
دون الغائب والغائبة أي تقول انت في المفرد أي في استعمال العدد في احد المعددين

من المتعدد الجار والمجرور اما صلة الافرادى الذي افراد من المتعدد او ظهر مستقر
 وقع صفة المفردى الواحد الكائن من المتعدد باعتبار اى قولاً ملتبساً باعتبار
 تصديره اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار تصدير
 ذلك المفرد عدد انقص من عدده عددان ائدا عليه بواحد الثانى مقول تقول اى
 تقول الثانى فى المذكراى الثانى الاول اى مصير الاول اثنين يعنى ده كنده يكى والثانية
 فى المؤنث اى تانىة الاولى اى مصيرة الاولى اثنين الى العاشر فى الذكراى عاشر التسعة
 اى مصير التسعة عشرة يعنى ده كنده نه والعاشرة فى المؤنث اى عاشرة التسع اى
 مصير التسع عشر وانما بدأ بالثانى والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد
 انقص من الواحد حتى يصير واحداً وكلمة الى اما اسقاطية اى الثانى والثانية
 وما زاد عليهما الى العاشر والعاشرة او صلة اى منتهى الى العاشر والعاشرة لا غير
 مبني على الضم وكلمة لا عاطفة اى لا تقول غير ذلك مما قبل الثانى والثانية وهو الاول
 والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو واحد عشر فصاعداً بهذا المعنى اى بمعنى
 التصدير اما ما قبل الثانى والثانية فلما تر من انه لا عدد انقص من الواحد حتى يصير
 واحداً واما ما بعد العاشر والعاشرة فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصدير فى ذلك
 حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلثت اثني عشر ورُبعت ثلاثة عشر
 ولا ثالث اثني عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة
 فان لكل منها فعلاً ومصدرًا فانهم يقولون ثلثت الاحد ثنياً وثلثت الاثنى ثلثاً
 وكذا ربعت الثلاثة الى عشرة وهو مذهب كثير من النحاة وهذا هو القياس وارجاز
 بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة ايضا فى العقود تمسكاً بما روي عنهم
 بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين
 فربعتهم اى صيرتهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك مما بعد العاشر والعاشرة فى
 النيف فيقول انا ثالث اثني عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر
 واربعة عشر قلنا لا نسلم صحته ولئن سلمنا صحته كان محمولاً على ثلثت عقودهم
 ورُبعت عقودهم وثالث نيف اثني عشرهم ورابع نيف ثلثة عشرهم بتقدير
 المضاف اى انا مصير نيف اثني عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير نيف ثلثة
 عشرهم وهو الثلاثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وباعتبار حاله اى وتقول فى
 المفرد من المتعدد باعتبار حاله مرتبته فى التعداد اى باعتبار انه واحد من

المتعدد متصفت بانتهان الثالث او غير ذلك الاول والثاني في المذكر والاولى والثانية
 في المؤنث يعني كيم ودوم الى العاشر في المذكر والعاشر في المؤنث يعني دهم وكلمة ما استقامت
 معناه وما زاد عليها من المفردات الى العاشر والعاشر والحادي عشر عطف على
 الاول لا على العاشر ولا يلزم تعدد الغاية اي وتقول باعتبار حالهما زاد على
 العشرة من المركبات الحادي عشر في المذكر بتذكير الجزئين يعني يازد دهم والحادية
 عشر في المؤنث بتاتيت الجزئين والثاني عشر في المذكر والثانية عشرة في المؤنث
 وما زاد على ذلك الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث وانما قال
 الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا اي في اعتبار
 التصيير وبيان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه اعني المصفة فغير لفظ
 الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني واختلفت في وزن اول فقل ووزنه فقل و
 قيل ووزنه فوعل ويؤيد الاول مجيء الاولى في مؤنثه ولو كان ووزنه فوعل لكان مؤنثه
 فوعله وهو المختار ويؤيد الثاني صرفه نحو اتيت او لا ولو كان ووزنه فاعل لكان غير منصرف
 للصفة ووزن الفعل واجب بانه لما كان مشتقاً مما لا فعل له كان معنى الوصفة
 فيه خفياً فلم يؤثر وصفيته في منع الصرف الا مع ذكر الموصوف قبله تقول اتيت
 عا قاتول او مع ذكر من التقضيلية بعده فانها علامة الوصفة واذا اخي عنها
 صرف ويكون منصوباً على الظرف نحو جئتك او لا واحدة او لا وانما جاز هذا الاعتبار
 فيما زاد على العاشر والعاشر لجواز كون الشيء واحداً من احد عشر وما فوقه
 انما ذكره في صورة التصيير الى العاشر والعاشر لا غير ولم يذكر في صورة بيان
 الحال الى التاسع عشرة والتاسعة عشرة لا غير اشارة الى انها غاية المركب لا غاية
 بيان الحال فان بيان الحال شائع فيما فوق ذلك لجواز كون الشيء واحداً فيما فوق
 ذلك فتقول الرجل العشرون والمرأة العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية
 والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة والالف
 والمرأة المائة والالف والحادية والمائة والالف فصاعداً الى ما لا يتناهى وانما
 ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلاثين الى
 التسعين ودون المائة والالف لعدم التغير فيها الى بناء اسم الفاعل حيث يقا
 باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائة والالف بخلاف المركب حيث تغير
 فيه اسم الفاعل دون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان تغيره بحسب تغير

المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة الى ذكر ذلك وإنما ذكر المركب مع انه ذكر
 عدد المفرد لان تغير المركب ينافي بتغير المفرد فتغير المفرد في اول المفردات الى الاول و
 تغيير المركب الى الحادي دون الاول فلا بد من ذكره واذا لم يذكر لتبادر الذهن
 الى ان تغيره الى الاول ايضا ومن ثم رأى لاجل انه يجري في الواحد من المتعدد الاعتبار
 اى اعتبار التصيير واعتبار بيان الحال قيل في الاول اى في الاعتبار الاول وهو
 اعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجة اضافة لفظية و
 لا يجوز اضافة ما يصنع للتصيير الى عدد انقص منه بدرجة فصاعدا ولا الى عدد
 يساوي عدده ولا الى عدد فوقه اى مصيرها تفسير معنى ثالث اثنين اى مصير
 الاثنين ثلثة يعنى سيوم كنده دو وهو اسم قاعل من ثلثتها اى صيرت الاثنين
 ثلثة ثم كروم دورا وهو من الثلث بفتح التاء وهو تصيير الاثنين ثلثة يعنى
 كروم دورا وفي الثاني اى في الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال ثالث ثلثة
 الى عدد يساوي عدده اضافة معنوية اى احدها تفسير معنى ثالث ثلثة اى
 احد الثلثة المتأخر بدرجة اى سيوم سه وهو ايضا من الثلث بفتح التاء ومعنا
 شذن ويجوز اضافة ما يصنع لبيان الحال الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او
 خمسة فصاعدا اى احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافة الى عدد انقص
 منه وتقول في اضافة ما زاد على العشر مما يصنع لبيان الحال حادي عشر احد عشر
 اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات يعنى يازدهم يازده على الثاني الجارو
 المجروح حال اى واقعا على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال عن
 الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف اى خصص الاعتبار الثاني
 خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة وان شئت مفعوله محذوف بقرينة جواب
 الشرط اى وان شئت ان تقول قلت حادي عشر محذوف الجزء الاخير من المضارع
 تخفيفا الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لانقضاء التركيب الموجب للبناء و
 بنى الثاني لبقاء التركيب المقتضى للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزاء او
 استيناف على معنى فانت تعرب الاول على نحو قول الشاعر
 الم تسأل الزج
 القواء فينطق اى فهو مما ينطق اى لم تسأل المنزل الخالي فينطق اخره وهل يجزيك
 اليوم بيد أسهلق اى المغازة الخالية ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه
 لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخره باعتبار التذكير والتانيث فقال المذكورة

في
 قوله

في
 قوله

بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والمجور وظرف مستقر واقع صفة لحيوان اي ذكر
 كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا ولم يوجد وانما قال في
 الحيوان احترازا عن الانثى من النخل لان بازائه ذكر منها وتانيثه غير حقيقي والمراد
 بالذكر ههنا خلاف الانثى لا قبل الرجل كما مر في الانثى وناقته في البهائم اذ
 بازائهما رجل وبغير وكذا نفساء وحبل واثان وعناق ولقائل ان يقول لو فرض
 ليس بازائهما ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ما له فرج لا ذكر لكان
 اشمل واجيب بانه حينئذ يدخل الخنثى المذكور في الحد لوجود الفرج فيه على ان
 التلفظ بالفرج ^{سبح} واللفظي اي المؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث
 في لفظه حقيقة او تقدير او حكما بل لا تانيث خلقي في معناه بخلافه اي ملتبس بخالفة
 المؤنث الحقيقي اي ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد
 كظلمة وعين واخواتها من المؤنثات السماعية وطلحة وحمرة وكالجمع المكسر والمصحح
 بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان واحدا مؤنثا حقيقيا ثم اعلم ان المؤنث
 اللفظي اما ان لا يكون معناه مذكر حقيقيا مسمى علم او مفهوم علم كطلحة علما لا
 مذكرا او مسمى صفة كعلامة صفة للمذكر او مسمى جنس اسم كملة ذكر او لا يكون مذكرا
 حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناهها ليس بمذكر حقيقي ولا مؤنثا
 حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثان لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة و
 تقدير في عين والاول لا يؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمنع
 طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسري تانيثه الى غيره من فعل او صفة او خبر او حا
 فيقال قام طلحة او طلحة القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما وانما اعتبر التانيث في منع
 صرفه لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره
 ويسري اليه واما منع الصرف فحال مختص به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين الى
 ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث عقرب علما للمذكر
 فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيث نحوملة ذكر اكتانيث ظلمة وعين لان
 التاء فيها فارقة بين الجنس وواحدة لا بين التذكير والتانيث كالتاء في جملة
 فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قالت نملة في قوله
 تعالى قالت نملة على ان نملة انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما
 لمذكر فلا يجوز التاء في فعله وعلى هذا يدل تانيث قالت نملة على ان النملة انثى كما

في
 التانيث

ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول بني ابو حنيفة رضي
الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة في قالت نملة اني ادنو من ذكر الما جاز
التاء في فعل طلحة وذلك ان ابا حنيفة كان صاحب رأي في علم الشريعة لكنه
اشتغل بعلم الشريعة ولم يشتغل باللغة بخلاف محمد بن الحسن والشافعي
رحمهما الله تعالى فانهما اشتغلا بكليهما حتى عدا من علماء الشريعة واللغة
فيحتمل ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا لراي ابن السكيت في الاستدلال على
هذا وقصة استدلاله ما روي ان قتادة رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة
فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو
شاب فسئل من نملة سليمان صلوات الله على نبينا وعليه اكان ذكرا ام انثى
فاجم فقال رضي الله نعم عنه كانت انثى فقليل له من اين عرفت فقال من كتاب
الله وهو قوله نعم قالت نملة ولو كانت ذكر القيل قال نملة كما يقال قال طلحة
ثم اعلم انه اراد باللفظي هنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل هنا
مقابل الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد فلم يتبنا والحق
وجعل من باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فهو سلب
وسلمة علمين للمؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي على ما اريد في
باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية
على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا فقس واذا اسند اليه الضمير عما
الى المؤنث اذا كان حقيقيا او لفظيا مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اذا اسند الى المؤنث الحقيقي مظهرا او مضمرا
والى اللفظي مضمرا فالمراد علم مذكروا طلحة الفعل فالتاء مبتدأ محذوف الخبر
فالتاء واجبة في فعله المسند اليه نحو حضرت المرأة والمرأة حضرت والشمس
طلعت وانما قد رنا واجبة لاجلثة بقرينة مقابلة التخيير والجملة الاسمية جزاء
الشرط فلذا وجب الفاء ولا يسوغ ان يكون التاء فاعلا محذوف الفعل اي فوجب
التاء لانه يلزم حينئذ امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا
متصرفا بغير قد امتنع فيه الفاء وانما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يسري
الى تانيث الفعل ايا في الضمير مطلقا فكذا لا امتزاج واما في ظاهر المؤنث الحقيقي
فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في

التاء في فعل طلحة

م في علم اللغة كما ان كان صاحب رأي

التانيث لعدم كونه حقيقيا فباكحري ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصود الامتزاز
 باعتبار الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث
 باعتبار المعنى ثم التاء انما تجب اذا كان الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم
 يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي اما اذا كان الفعل غير متصرف نحو نعم المرأة او كان
 المؤنث من البهائم نحو سارا الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر القاضي امرأة لا يجب
 سراية التانيث الى الفعل بحمود الفعل ولكون تانيث البهائم دون تانيث الاناسي
 ولما كان الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذا القيود فلم اطلق الشيخ
 قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي
 من البهائم بالدليل وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شائع مستفيض
 فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانت
 في ظاهر المؤنث غير الحقيقي ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة اي انت في اسناد الفعل
 الى ظاهر المؤنث اللفظي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسارا الناقة بالخيار خبر لقوله
 انت اي متلبس بخيارك بين التاء وعدمه اي بين تانيث الفعل وتذكيره لانه مؤنث
 باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالجمتين وكذا المؤنث
 من البهائم مؤنث حقيقية غير مؤنث حكما لانه كالمذكر في عامة الاغراض غالبا فجاز
 فيه الوجهان فيقال طلع الشمس وطلعت الشمس وانما قال في ظاهر غير الحقيقي
 احترازا عن مضمة نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة لكمال الامتزاج كما مر
 وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكر السالم سواء كان مكسرا او سالما بالالف و
 التاء مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات او مذكرا
 حقيقيا كالرجال والرجال حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل وتانيثه
 نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقالن نسوة
 وقالت الاعراب وانما جاز فيه الوجهان لانه ما قول بالجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير
 مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين ولم ياوّل بها جمع المذكر
 السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه
 حكم الابناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن
 قال الله تعالى امننت به بنو اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحده
 مؤنث كسنتين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت

سنون لأن حق هذا الجمع أن يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من
الالف والتاء وإنما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقي ولم يطلق حيث
لم يقل وحكم الجمع غير المذكور السالم مطلقاً حكم المؤنث غير الحقيقي لأن مضمراً
الجمع غير المذكور السالم ليس كمضمراً المؤنث غير الحقيقي لأن مضمراً هذا يستلزم
التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمراً ذلك يستلزم التاء والواو في المذكور العقلاء
نحو الرجال جاءت أو جاءوا ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي والأيام
مضت أو مضين فكان حكم مضمراً ذلك كحكم مضمراً هذا في الحاق العلاقة لا في حقوق
التاء وإضافة ظاهر إلى الجمع من باب جرد قطيعة وإخلاق ثياب فإن قيل لفظ غير
لا يتعرف بالاضافة إلى المرفوع فكيف يقع صفة الجمع قيل أنه بدل لصفة أو صفة
الجمع يجعل اللام زائدة أو على القول بتعرف غير بأشهاد به مغايرة المضما إليه
لأنه نقيضاً فإن جمع المذكور السالم مشهور بأن نقيضه الجمع المكسر والجمع
السالم بالالف والتاء على نحو قولك اعجبني الحركة غير السكون وقوله مطلقاً
ما في المعنى التشبيهية المفهوم من اتحاد الحكم فإنه قال وحكم ظاهر الجمع غير المذكور
السالم مثل حكم ظاهر المؤنث الحقيقي في جميع الأحوال فيكون معنى التشبيه عاماً
في الظروف المستقرة ومضمير جمع العاقلين غير المذكور السالم أي ضمير جمع المذكور
العاقلين أي الضمير العائد إلى الذكور العاقلين من جموع التكسير فعلت و
فعلوا أي ضمير ما يؤنر بن فعلت وفعولاً وهو ضمير فعلت وهو المستكن فيه
المقرون بالتاء الساكنة التي هي كتاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو ونحو الرجال
جاءت أو جاءوا بالتاء الساكنة للتانيث بتا ويل الجماعة أو بالواو لكونها موصولة
لهذا النوع من الجمع وهو جمع العاقلين وفي بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكور
السالم فعلت وفعولاً فقوله غير المذكور السالم صفة جمع العاقلين وإنما قيد جمع
العاقلين بغير المذكور السالم احترازاً عن العاقلين إذا جمعوا سألماً فإن ضميرهم
الواو فحسب يقال الزيدون أو المسلمون جاءوا لأن الواو وضعت لهذا النوع من الجمع
ولا يقال الزيدون أو المسلمون جاءت بتا ويل الجماعة كراهة اعتبار التانيث مع
صيغة المذكور وضمير نحو النساء من جموع المؤنثات وما في حكمها عن مؤنثات اللفظية
والمعنوية وضمير نحو الأيام من جموع غير العقلاء فعلت وفعلن أي ضمير فعلت و
هو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الأيام

مضت او مصين ببناء التانيث بتاويل الجماعة او بالنون اما في نحو الايام فليكون جمعها غير
 العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في
 نحو النساء فلم يحمل على جمع غير العقلاء اذ الالف لقلية عقولهن مجرى مجرى غير العقلاء
 ويمكن ان يباد بالنساء المؤنثات على طريق عموم المجاز او جمع المؤنث على اداة الصفة
 المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فرعون موسى ثم لما فرغ من التقسيم المذكور
 للاسم شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع فقال المشي فالاسم على
 ثلاثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان سواهما
 المفرد وما للاختصار وقد تم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقرينه
 بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرة لعدم اختصاصه بشريطة بخلاف
 الجمع لا اختصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذكر العقلاء وبان يكون
 افعل فعلاء ولا فعلا ن فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بناء تانيث كعلامة واختصاص
 القسم الاخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر لم يكسر نحو سرادقات قامت
 او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الراضات او خماسيا نحو سفرجات وان
 لا يكون فعلاء افعل ولا فعلى فعلا ن ولا مستويا معه المذكور ولا مجردا عن التاء من
 الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة
 وتوفيق الوضع ما حقق اخره الف نحو المسلمين والزيدان وقوله اخره مفعول بحق و
 الالف فاعله والحقوق در سيدن او بآء مفتوح ما قبلها اى قبل الياء نحو المسلمين
 والزيدان وقوله مفتوح صفة سببية لقوله بآء وكلمته ما مفعول ما لم يسم فاعله
 لقوله مفتوح عبارة عن حرف اى بآء فتحة حرف جعل قبلها لوفوق ما قبل الالف وتون
 مكسورة لان الاصل في البناء السكون وانما عدل مخزنا عن اجتماع الساكنين و
 الاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولما لا يتقل اللفظ بتوالي الامثال هو
 فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحين وفتحة النون ولتعا دل ثقل الكسرة
 خفة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة
 دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهي الحركات الثلاث فخص
 بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليلا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية
 بكثرة خفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولوفوق اخر ضميرها في الفعل
 وهوها وانما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع في الفعل ولكونها للجمع

١٠١
 ١٠٢

في العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه وكحصولها بجمع الشفتين
 ولو فوق اخر ضميره في الفعل وهو هو واو انتم واخر زيدت الياء تكثيرا لا بنية
 التثنية والجمع السالم ليتوصل به الى تقليل الاشتراك في الاحوال الثلث و
 الالكان الالف والواو فيهما في الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء
 ففتح في التثنية لوف فوق ما قبل الالف وكسر في الجمع لوف فوق الياء وفتح في التثنية لوف
 ما قبل الياء وكسر في الجمع فرقا بينهما او كسر في الجمع لوف فوق الياء وفتح في التثنية
 فرقا بينهما وقوله ليدل متعلق بحق والضمير عائد الى كل واحد من الالف و
 الياء وفيه نظر لانه قد سبق لحق الالف والياء والنون ولا قرينة على تعيين
 الالف والياء قيل انه عائد الى ما لحق اخره ذلك وفيه نظر ايضا لانه على هذا
 لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله لحق قيل انه عائد الى اللحق وفيه ايضا نظر
 لانه حينئذ يشمل لحق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر في المتن فالحق ان
 يؤخر النون عن قوله ليدل او يتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض
 على الحركة والتون الثابتين في الواحد ولا تأثير لها في هذه الدلالة اى في
 الدلالة على ان معه الضمير عائد الى ما وهو عبارة عن اسم اى ليدل على ان مع ذلك
 الاسم مثله اى مثل ذلك الاسم في اللفظ فردا كالزيدين او جماعة كجمالين و
 قومين من جنس اى من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنس اشارة
 الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط جنسية المعنى احترازا عن المشترك فانه
 لا يشنى لا يقال العينان للشمس والباصرة والقرآن للحيض والطهر خلافا للاندلسي
 وفي اشتراط جنسية اللفظ نظرا لانه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر و
 القمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو
 العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذ هب الاندلسي واجيب
 عن النقض الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا
 للمذكر على المؤنث كما في القمرين والابوين والمفرد على المركب كما في العمرين
 وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز اى المسميان بالعين وهذا الجواب يتأتى
 في التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيرا كوكب السماء وبالعمرين افضل من امر
 محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلوات واكمل التحيات وبالاوين
 المنتسبين بالولادة وعلى هذا ففس سائر النظائر او يقال المراد بقوله مثله

ما يماثل في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل ان معه اكثر منه فلا يرد
 شيء من ذلك فعلى هذا معنى قوله من جنس اي ولا واحد من خلاف جنسه
 ولو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
 لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط الجنسية المعنى ايضا نظر
 لان مشترك المثني فرد من افراد المثني وان كان هذا الفرد متمتعاً وامتناع فرد
 لا ينافي كونه فرداً من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد المتمتع
 الا ترى انهم عرفوا مفعول بالمرسوم فاعلم بان كل مفعول حذف فاعله وقيم هو
 مقامه ولم يحترزوا عن المفعول له والمفعول معه والمفعول الثاني من باب علمت
 والمفعول الثالث من باب اعلمت في الحذف وعرفوا الترخيم بان حذف في اخوه تخفيفاً
 ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بان الزيد فيه ليدل
 على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضمائر ونحوه من المتمتع الى غير ذلك والحق ما
 ذكره الزمخشري في المفضل قائلاً المثني وهو ما حكمت اخوه زيادتان الف
 او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاولى علماً للضم وواحد الى واحد
 والاخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا
 عبارة الشريفة حيث جعل الالف والياء علماً على ضم واحد الى واحد من
 غير تقييد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثني الصحيح غير المتمتع فان قيل
 لو كان الجنسية في المعنى شرطاً للمثني لما جاز تشبيه العلم المشترك نحو الزيد
 قيل المراد بالجنسية في المعنى ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر
 الزيدان كذلك فالمقصود اي فالاسم المقصور وهو الذي في اخوة الف مقصور
 وسمي مقصوراً للامتناع عن المد والفاء لتفسير الاقسام استفادة عن عموم قوله
 ما الحق اخوه كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والمقصور والمدود لكنه ترك ذكر
 الصحيح والمنقوص لظهور حكمها لعدم جريان تغير في تشبيهها وبين حكم المقصور
 والمدود فقال المقصور ان كانت الفه كائنة عن واو حقيقة كعصا او حكما بان
 كان مجهول الاصل ولم يميل الى الياء كالمسمى بالي ولداً وهو ثلاثي الواو للحال
 والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي الثلاثي المجرد اي ذو ثلاثة احرف لا الثلاثي
 الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي الزيد فيه نحو محلى ومصطفى فليست
 الفه واو فليل عصوات في عصا والواو ان ولد وان في المسمى بالي ولداً باعتبار

مع
بلى

للأصل ما في أصله الياء حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على
 أربعة أحرف فصاعدا حيث لم يرد فيه إلى الأصل لمكان الثقل كـ معلى ومصطفى
 واليه أشار بقوله والآي وإن لم يكن كذلك بان كان الفرع عن ياء حقيقة كـ رحى
 أو حكما بان مجهول الأصل أو عديمه وقد أميل كالمسمى متى والى أو كان على
 أربعة أحرف فصاعدا أصلية كانت الألف كـ معلى ومصطفى أو زائدة كـ حبلى
 واطلى وحجى وحبارى فبالياء أى فالفرع مقلوبة بالياء فيقال رحيان في رحى
 ومتيان وبليان في المسمى متى وبلى ومعلبان ومصطفبان وحبليان واربليان
 وإنما قلبت ياء اعتبارا للأصل فيما أصله الياء حقيقة أو حكما وتخفيفا فيما زاد
 على ثلاثة أحرف ولتقابل أن يقول له قال والآي لأن أوفق بقوله قلبت واوا
 وانحصر الآن يقال إنما عدل عنه لقصد الثبوت بإيراد الجملة الاسمية في الجزاء
 لكثرة صورته وغلبته وجوده والمدوداى الاسم المدودان كانت همزة أى همزة
 المدودة أصلية أى غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة كقراء جمع قارئ
 ثبت الهمزة لمكان الأصل فيقال قراءان وحكى أبو علي الفارسي عن بعض العرب
 قلبها واوا نحو قراءان حملا على أخواته من الحمراء والصفراء وان كانت الهمزة للتانيث
 كـ حمراء وصحراء قلبت واوا تقول حمراءان وصحراءان وإنما لم يثبت كراهة وقوع صورة
 علامة التانيث في الوسط فإن قيل إن التاء في نحو مسلمة أيضا علامة التانيث و
 قد وقع صورة علامة في الوسط في التثنية حيث يقال مسلمتان فينبغي أن
 لا يثبت قيل إن التاء إنما يثبت لثلاث لا يلبس بتثنية المذكر وإنما قلبت واوا والآي
 تحذف عن اجتماع اليائين في النصب والحذف ولكون الواو أقرب إلى الهمزة من الياء
 المماثلة إياه في تعويضها عنها في ائت ووقت والآي وإن لم يكن أصلية ولا للتانيث
 بل كانت منقلبة عن أصلية واوا ككساء أصله كسا واويا كـ كراء أصله رداى
 أو كانت زائدة للحاق كـ علباء فانه ملحق بسرواج والعلباء رگ کردن والشرواج
 كـ چاوه شتر بزرگ وجائى نرم که درو گياه برويد فالوجهان أى ففيها الوجهان أى ففي
 الألف وجهان أو ففيه الوجهان أى في الاسم المدود والوجهان الثبوت والقلب
 أما الثبوت فلكونها في مكان الأصلية باعتبار الحاق بها أو الانقلاب عنها و
 أما القلب فلشبهها بالهمزة التانيث في عدم كونها أصلية فيقال كساان و
 رداان وكساوان وهدايات ويحذف نون أى نون التثنية للاضافة أى وقت

الاضافة اذا النون لقيامها مقام التنوين الثابتة في الواحد توجب تمام الكلمة
 وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان فان قيل لو كان نون
 التنشيت قائما مقام التنوين الثابت في الواحد لوجب ان يسقط بدخول اللام نحو
 الغلامان لعدم التنوين في الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبر معها
 عوضتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما في
 رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه
 ذهب علي بن عيسى وابن جني وهو مختار بعض المتأخرين واما عند سيبويه
 فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرفت في المظولات وحذفت تاء
 التانيث الثابتة في الواحد عند التنشيت على خلاف القياس والشذوذ في
 خصيان والبيان دون غيرهما تنشيتا خصية والية والخصيان الجملتان اللتان
 فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء لالتباس تنشيت المؤنث بالذكور لكن
 هذا الالتباس مرفوع فيهما فلذا خصا بالذكر قيل انما خصا بالذكر لانهما
 لا لتصاقهما صار كشيء واحد فنزلتا لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع
 وسط المفرد واما نحو قوله ونحو مشرق اللون ثدياه حقان اي حقتان وقوله
 شعر هذه المناقب لا قصعان من لبن شيئا بما وفساد بعد الولا اي
 قصعتان فمن ضرورة الشعر اي لم يجز في السعة بخلاف خصيان والبيان حيث
 يحذف عنهما التاء بدون ضرورة لكن جواز الا وجوبا لم يجز قوله متمما تلقني فدين
 ترجعت رواق اليك وتستطارا وقوله ايلي اير الكمار وخصيتاه احب الي
 فزانة من فرازي وقيل هي ايضا من ضرورة الشعر كما في قوله كان خصية
 من التذلل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقوله ترجع الياء ارتجاج الوطى وقيل
 جاء خصي والي وهما لغتان في خصية والية فخصيان واليان تنشيتا لا تنشيت
 خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء ثم لما فرغ من بيان المثني شرع
 في بيان المجموع فقال المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغير
 ما الاحاد جمع احد وهو المفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة وقوله بتغير صفة
 لقوله مفردة اي ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة ملتبس بتغير ما
 لا في صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير اما زيادة كما في نوعي الجمع الصحيح
 وكما في نحو رجال في رجل واجار في جمع حجر ونقصان ككتب في جمع كتاب

شعر

شعر

شعر

شعر

او تغيير هيئة اى حركة كاسد في اسد فان قيل هذا يشكل في خوفك و
هجان حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع
حروفا وهيتة قيل قوله بتغير ما يشير الى ان التغيير التقديرى كاف لان
لان معناه اى التغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة المجموع او تقديرى كما
في فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة
في اسد ورجال وفي الواحد اصلين مثل الضمة والكسرة في فقل وجمار
فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرى او فرضا وفي قوله على احاد مقصودة احتراز
عن اسم الجنس نحو نخل وتولد لالتها على احاد غير مقصود اذ المقصود بهما
وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال
فيها فاعرف ويمكن ان يكون قوله بحروف متعلق بقوله دل اى دل بحرف مفردة
على احاد مقصودة فلا يرد نخل وتراصلا لعدم دلالتها على الاحاد بحروف
المفرد اذ ليس لها مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام
المفرد فيهما وكذا التمر والتمرة وفي قوله بحروف مفردة احتراز عن اسم الجمع نحو
رطب وقوم وابل وغنم وخيل فانها ليست بجمع حيث لم يثبوت فيها بحروف
مفرداتها فيقصد احادها بها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء المجموع
التي لها احاد من تركيبها نحو مركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب في
الحروف فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو مركب وصحب
وان وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفرد
بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بل ارد الى الاصل مع كونه على غير
صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد
بحروف مفردة كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به الفرد الواحد فيصدق
عليه قصد الاحاد بحروف مفردة وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا يكون
موقوفا على كونه جمعا لانه يلزم الدور فان قيل يرد على الحد المجموع التي على غير
لفظ الواحد مثل نسوة في جمع امرأة وعبا ديد وعبا بيد بمعنى الفرق لعده حروف
المفرد فيها قيل المراد بحروف المفرد حروفه حقيقة كرجال او اعتبارا فرضا كما
في المجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على وزن المجموع واستعمالها
في التانيث والرد في التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع الصرف عند

تحقق منتهى المجموع اعتبر له واحد فرضا كعدل عمر من نحو غبار وعبد ود
ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلبة بخلاف اسم الجمع نحو ابل و
غنم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم جريان احكام الجمع
فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل مانع فرض
الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله
حروف مفردة كل حروف مفردة يرد سفارح جمع سفر رجل وفرازد جمع فرزد
وان اريد به الجنس مجمل الاضافة على الجنس يكفي الحرف الواحد فوجبان
يكون نساء ونسوة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهزة والتاء في
كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراد به
جميع حروف مفردة كرجال وجعافرا وبعضها كسفارح وفرازد ونحوهم
ركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة وطاق
وهو قول سيبويه جريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم الجنس
واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع
فانه يقع على الثلاثة فصاعدا فان قيل الكلمة لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون
الكلمة اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جميع اسماء الجمع
التي لها احاد من تراكيبها كجامل وبارق وركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة
على الاحاد فجامل عنده جمع جمال وبارق جمع بقار وركب جمع راكب وصحب جمع
صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء الاجناس
لها احاد من تركيبها كتمر وتمرّة ونخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس واحد
له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس لا
واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس
مما يفرق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ونحو فاك جمع
لتحقق التغير تقديره على ما يتناو هو اي المجموع نوعان صحيح ومكشرفا الصحيح
لذكر ومؤنث المذكر اي جمع المذكر الصحيح والمذكر المجموع صحيحا والجملة مستأنفة
لان لما قال فالصحيح لذكر ومؤنث كانت ساللا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع
المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ

العدد الذي

لحروف واحده

الجمع

فالذكر الفاء للبيان ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أي قبل تلك الواو
 لوفق الواو فقوله آخره مفعول لحق وواو فاعله وكلمته ما موصولة او موصوفة
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتدأ مقدم الخبر والجملة الاسمية صفة
 واو اي واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله اوباء مكسور ما قبلها أي قبل
 الياء لوفق الياء ونون مفتوحة عطفت على قوله واو اوباء اي ما لحق آخره
 احدهما ونون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضممة ليدل
 متعلق لحق والضمير عائد الى حقوق الواو والياء وفيه نظرا لانه قد سبق لحق الواو
 والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء وقيل انه عائد الى الحقوق وفيه
 نظرا لان حقوق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين
 فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم الا ان يحل الكلام على حذف المعطوف
 ويكون المعنى لحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين
 فيستقيم الكلام على اللف والنشر والضمير في قوله معه عائد الى ما هو عبارة
 عن الاسم اي مع ذلك الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب
 ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
 ان ما يكون محققا او على سبيل الفرض وهنا كاش على سبيل الفرض يعني لو فرض
 الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجموع اكثر منه كما يقال فلان افقر من الحمار واعلم
 من الجدار يعني لو فرض الفقاهة في الحمار والعلم في الجدار لكان فلان افقر واعلم منهما
 ومنه بيت حماسة شعر اللوم اكرم من وبرو والده . واللوم اكبر من وبرو ما
 ولدا . والوبر اسم رجل فان قيل لم يقل هنا على ان معه اكثر من جنسه ليجر
 المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية
 ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه اراد هنا تعريف ماهية الجموع مطلقا
 بقطع النظر عن كونه صحيحا وممتعا فلم يحجج الى هذا القيد لاجراجم المتع
 فان كان الفاء لتفسير احكام الاستفادة من عموم قوله ما لحق آخره لاشتماله
 على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم او
 سلامته عن التخيير وبين حكم المنقوص والمقصور فقال فان كان آخره اسم كان
 اي اخر الاسم ياء خبر كان قبلها اي قبل تلك الياء كسرة فاعل الظرف او مبتدأ
 مقدم الخبر والجملة صفة ياء اي ياء حصل قبلها كسرة

كقاضي حذف الياء لا لتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال
 مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى ما قبلها لاستثقال
 الحركة على الياء ثم حذف لتقاء الساكنين وان كان اي الاسم مقصورا الى
 اسماء اخرى الف مقصورة نحو مصطفى حذف الف المقصورة لا لتقاء الساكنين
 وبقي ما قبلها اي قبل الف بعد الحذف مفتوحا ليدل الفتحه على الف المحذوفه
 مثل مصطفىون جمع مصطفى اصله مصطفىون فقلبت الياء الفاء ثم حذف
 لا لتقاء الساكنين وبقي ما قبل الف مفتوحا للدلالة على الف ثم قوله مثل خبر
 مبتدأ محذوف ومضاف ومصطفون مضاف اليه والرفع على الحكاية اي نظيره
 مثل مصطفىون وشرطه اي شرط الاسم الذي جمع بالواو والياء والنون ان كان
 الاسم الذي اريد جمعه اسما اي غير صفة فمذكور علم يعقل اي شرطه الامور الثلاثة
 المذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجميع لسلامة بناء الواحد
 فيه والمذكر العاقل اشرف من غير فاختص الاشرف بالاشرف ثم اعلم ان قوله و
 شرطه مبتدأ وقوله فمذكور خبر بمعنى حصول مذكور الفاء زائدة والشرط معتد
 وفي هذا الوجه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر
 ولم يوجد في السعة ونزايادة الفاء في الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف
 اما فيكون الفاء في جواب اما و يمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر
 بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتدأ والجملة الشرطية خبر والضمير العائد الى
 المبتدأ مقدر بعد الفاء اي وشرطه ان كان اسما فهو مذكور وفيه نظر لانه
 على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح
 الشارح في بحث المبتدأ ولاجل هذا الاشكال في هذه العبارة قال الشارح
 الرضي هذه عبارة ركيكة قال شيخنا واستاذي طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه
 احدها ان يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الإشارة وكفى به رابطا اي شرطه
 ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالنون اسما فذلك الشرط حصو مذكور
 والثاني ان قوله وشرطه مبتدأ خبره محذوف اي وشرطه ما يذكرو قوله ان كان
 الى اخره استيناف اي ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية والزاني فاجلدوا ان
 التقدير الزانية والزاني حكمهما ما يذكرو قوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه
 مبتدأ محذوف الخبر اي وشرطه على التفصيل وحذف وحذف هذا الخبر بقية

عما بعده من الجملتين اعني ان كان اسما فكذا وان كان صفة فلكل والرابع انه
 مبتدأ أو الجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتدأ
 بجذوف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون اي بيان شرطه هذا
 الكلام ان كان اسما فكذا علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذي جمع
 بالواو والنون او الى المذكر في هذا الجمع اي شرط ذلك المذكر في هذا النوع
 من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذي اريد جمعه بالواو والياء والنون
 او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار افادة قوله فهو مذكور وقوله علم
 يعقل هو الصفة او ارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكور
 خبر مبتدأ محذوف اي فذلك الشرط حصوله مذكور او فذلك المذكر علم يعقل
 وقوله علم خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ
 العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة
 يعني المذكر الحقيقي يراد بقوله علم مسمى العلم دون لان المذكر الحقيقي هو مسمى
 العلم فيه ويكون حمل المذكر على الضمير الذي هو عائد الى الاسم الذي اريد
 جمعه بالواو والنون من التسامح بجذوف مضاف اي فهو اسم مذكور ولا
 تسامح في يعقل اذ المذكر الحقيقي هو الموصوف بالعقل فان اريد للفظ المذكر
 يعني المذكر اللفظي فلا تسامح في حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه
 مذكر لفظي ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ
 العاقل المذكر الحقيقي دون اللفظي ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل
 علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظي واجيب بان ذكره لدفع وهم
 من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ فيجوز جمع علامة
 بالواو والنون لانه مذكور من جهة المعنى ايضا ولقائل ان يقول لو قال يعلم مكان
 يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو قوله تعالى نعم المجد
 بخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه
 تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمعه بالواو
 والنون بالتاويل نحو بلغت من البالغين بضم الياء جمع بلغة وهي الذهية
 اي بلغت من الداهي وانما جمع بالواو والنون لان الداهي لما صدر منها
 فعل العقلاء وهو اصابة المحال والكتابة اي العقوبة نزلت منزلة العقلاء

م يكون اسما لله تعالى

فجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على ثلثة تعاليم اللغة وانما
لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه وتعالى لتوقيته ومنع الشرع لاينا في اطلاق اللغة
كذا في بعض شروح المنار وان كان صفة ضمير كان عائدا الى الاسم الذي قصد
جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار
افادة قوله فمذكر هو الصفة او ارادة المسمى اي ان كان المذكر المجموع بذلك
مسمى صفة فحصول مذكر اي مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر يعقل او فهو
مذكر يعقل لكن اذا قدر فذلك المذكر مذكرا او فهو مذكر كان قوله وان لا يكون
افعل فعلا محمولا على حذف مضاف اي ذو عدم كونه افعلا فعلا واذا قدر
فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا والمراد
بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكر وان اريد
به اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة ضائعا كحزوه باشترا
التذكير اللفظي وان لا يكون افعلا فعلا عطفا على قوله فمذكر اي فمذكر وذو
لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة اي ذو عدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة
وان كان تقدير قوله فمذكر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله
افعل خبر لا يكون واصافته الى فعلا بادنى ملازمة اي افعلا الذي مؤنثه فعلا
لكن يريد عليه ان افعلا ههنا علم لما يؤنث به من نحو ضمير واسم وغيرها والعلم
لا يضاف واجيب باننا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بنكرات
به احد من جنسه وههنا كذلك وكذا الحكم في فعلا فمذكر احمر فانه لا يقال
فيه احمر للفرق بين افعلا هذا وبين افعلا التفضيل حيث يضم جمع افعلا
التفضيل كامل ولا يشكل هذا باجمع جمعاء حيث يحى جمعه بالواو والنون
فخوا جمعون لان مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس اذ هو في الاصل افعلا
التفضيل لا افعلا فعلا لعدم كونه من الالوان والعيوب والحق افعلا فعلا
يختص بذلك وحيدون يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه
الاشكال اصلا ولا فعلا فمذكر عطفا على افعلا ولا زائدة لتأكيد النفي واصافته
فعلا الى فعلا بادنى ملازمة كافعلا فعلا اي ولا فعلا الذي مؤنثه فعلا
مثل سكران فانه لا يقال فيه سكران للفرق بين فعلا هذا وبين فعلا فعلا
حيث يضم جمعه هذا الجمع كندسانون ولا مستويا عطفا على افعلا ولا زائدة

التفضيل هذا الجمع كفضلوا ولم يعكس لان في المفعول

للتأكيد النفي أي وإن لا يكون المذكر مستويا فيه أي في ذلك الوصف مع المؤنث
نحو جريح إذا كان بمعنى مفعول وصبور فإن المذكر فيها مستوي مع المؤنث يقال
رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون
لأنه لو جمع مذكر بالواو والنون كجمع مؤنثه بالالف والتاء حينئذ يرتفع
الاستواء المقصود فيه قال المشرح العلامة هذه العبارة استخف أي أرك و
اضعفت من الأولى لأن ضمير ان لا يكون عائد إلى الوصف المذكر فيكون المعنى
وإن لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا
الكلام فكيف يستوي شي في نفسه مع غيره وكو قال ولا مستويا فيه المذكر مع
المؤنث لكان شيئا إلى هذا عبارته وقال شيخنا واستأدي تغذه الله تع بالرحمة
والعطف أن ضمير ان لا يكون عائد إلى المذكر لا إلى الوصف فلا يلزم ما ذكر
من وجه السخافة ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد إلى المذكر دون الاسم
بدل لئلا ان البحث في المذكر لأن صدر البحث المذكر ما كحق آخره فلا اشكال
أصلا ولم يحتج في الربط إلى تقدير فيه في قوله وإن لا يكون أفعال فعلاء ويكون المعنى
شرطه ان كان صفة حصول مذكرو عدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث وكذا ان عاد إلى الاسم لكن حينئذ يحتاج في الربط إلى تقدير فيه في قوله
وإن لا يكون أفعال فعلاء فيكون المعنى شرطه ان كان صفة فهو مذكرو عقل وذو
عدم كون المذكر فيه مسمى فعل فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع
المؤنث فلا يكون في هذه العبارة سخافة أصلا كما ظن المشرح فانظر فيه بعين
الانصاف ولا يهتأ التانيث عطف على قوله أفعال فعلاء أي وإن لا يكون كائنا
بتاء تانيث أو عطف على قوله مستويا أي وإن لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء تانيث
مثل علامة فأنه لا يجمع بالواو والنون لأنه لو جمع بذلك فأمّا أن تبقى التاء وتترك
فان بقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكره وإن ترك
لفات الغرض وهو المبالغة ولزم التباس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه
كعلام ويحذف نونه أي نون الجمع للاضافة لأنه نون عوض عن التثنية المنافي
للاضافة لأن الأضافة يقتضي الاتصال والتثنية الانقطاع وقد شد نحو أرضين
بفتح الراء كارضات وثمرات وسنين وبثين وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال
مفقد وهذا يقال ان الأرض والسنة والثبة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو

والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية
فاجاب بقوله وقد شد نحو ارضين وسنين وارثاب هذا الشد وفي نحو سنين
وارضين كجبر النقصان الواقع في واحدة وهو حذف العجز كالتاء المقدرة في
ارض لانها في التقدير ارضة بدليل تصغيرها على ارضية وكاللام في سنة فان
اصلها سنة فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبر لما دخل عليهما
من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات
كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف
الموجودات فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اي الدواهي ونحو
قوله تعالى رَأَيْتُمْ لِي سَاجِدِينَ متاؤل لان لما صدر فعل العقلاء وهو اضافة
المحال والتكابة من الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء
فجمع لهم هذا الجمع المؤنث اي جمع المؤنث الصحيح والمؤنث لجمع صحيحا
ما حق اخره الف وتاء نحو هندات ومسلات وشرطه اي شرط الاسم الذي
جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا الجمع من النوع ان كان الاسم
الذي جمع سالما بالالف والتاء وان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر او الواو
للمحال اي لذلك المؤنث اول ذلك الاسم مذكرا فان يكون مذكرا اي مذكرا ذلك الاسم
او ذلك المؤنث جمع بالواو والنون لان المذكر اصل والجمع السالم سواء كان بالواو
والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع و
جمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف
والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لاجمع التكسير ليكون
الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد ولا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم
ان هذه العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فان يكون الى
اخره خبر والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتدأ والخبر كما مر وفيه ان اعتراض
الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتدأ قبل الفاء
اسم الاشارة ويكون المبتدأ المقدر وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر
لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اراد جمعهم
بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكرا كذا او يقال قوله وشرطه مبتدأ
محذوف الخبر اي وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي

فاجلدوا كما ترأويقال انه مبتدأ خبره محذوف اي وشرطه على التفصيل وحذف
 هذا الخبر بقرينة ما بعد من الجملة كما ترأويقال انه مبتدأ بجذوف مشاف والجملة
 الشرطية خبر بتأويل هذا الكلام كما ترأوان لم يكن له اي لذلك المؤنث اولذلك
 الاسم مذكر مجموع بالواو والنون فان لا يكون اي فالشرط عدم كونه مجردا عن التاء
 اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بذي التاء كحائض حيث يقال
 في جمع حائضة التي اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي
 اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لان
 ما فيه التاكيد صريحا اليق بالجمع والالف والتاء ما فيه التاكيد تقدير او الا اي وان لم يكن
 المؤنث صفة بل كان اسما نحو هند ورعد وتمر وكسرة وغرفة جمع مطلقا ظرف
 او مصدر اي زمانا مطلقا او جمعا مطلقا او غير مقيد بشرط فيقال هندات
 رعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات
 بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان
 الجمع المكسر فقال والمكسر اي المجموع المكسرو في بعض النسخ جمع التكسير
 ما تغير كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع اي مجموع
 او جمع تغير فيه بناء واحد المحقق كرجال في جمع رجل وافرأس جمع الفرس او
 المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون اراد بالتغيير اعم من ان يكون حقيقة
 كعامة المجموع المكسرة او تقديرا كما مر في فلك وهجان فان قيل هذا الحد
 ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وتمرات بفتح الميم وكسرات
 بفتح السين وكسرها جمع كسرة يسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة
 يسكون الراء فانها مجموع سلامة مع وقوع التغيرات قيل الاعتبار بالتغير هذا يكون
 في ان الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون
 مصطفون واصل معلون معلون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم الى جمع
 القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلاثة الى العشرة والحد
 داخلان اي حد الابتداء وهو الثلاثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في
 القلة وبنية جميع القلة افعال وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف على
 قوله فعلة اي الجمع السالم يعني ابنية جمع القلة هذه الاربعة وكلانوعي جمع
 السلامة ونراد الفراء فعلة ككلمة جمع كل ونراد بعضهم افعلاء كاصل فاء جمع

صديق وقال الشارح الرضوي الظاهران جمعي السلطنة لمطلق الجمع من غير نظر
إلى القلة والكثرة ويصلحان لهما ثم أعلم أن الأمثلة الأربعة المذكورة ثلثها غير
منصرفات أفعل للعلمية ووزن الفعل وفعلة وفعلة للعلمية والثاني وفعلة
منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية لأن اللفظ الذي يوزن به علم جنس
على ما عرف وما عدا ذلك أي ما عدا المذكور من الأوزان الأربعة وجمعي الصحيح
جمع كثرة أي واقع على فوق العشرة فاذا لم تجع للاسم الأبناء جمع القلة كرجل
في الرجل أو جمع الكثرة كرجال في الرجل وهو مشترك بين القلة والكثرة وقد
يستعمل أحدهما للأخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ مع
وجود أقرأ ثم شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل
به فقال المصدر وأما آخر هذا التقسيم عن جمع تقاسيم ليكون ذكر الأسماء المتصلة
بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلخيص أيضا من لطائف هذا الكتاب ثم
الأسماء المتصلة بالفعل أنواع المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف والآلة والمراد بالأسماء المتصلة ههنا العاملة لا جل
دلالتهما على معاني الأفعال ولذا لم يذكر الظرف والآلة لانهما لا يعملان وإنما قدم
المصدر على سائر الأسماء المتصلة بالفعل لأنه أصل في الاشتقاق عند
البصريين أو يقال إنما قدم لكونه مظنة للاصالة لمكان الاختلاف بخلاف غيره
من الأسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث الجاري على الفعل
وأنما ذكر الاسم لأن الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على
الحدث لا المعنى وإنما قيد الحدث بالجاري على الفعل احترازاً عن أسماء
المصادر نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالتهما على
الحدث ولتقابل أن يقول يخرج بهذا القيد المصادر التي لا فعل لها من لفظها نحو
وفرا وبجرا وافتة وثقة ويحك ويبك ويملك إلا أن يراد الجاري على الفعل حقيقة
أو فرضاً وفيه نظر لأنه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين أسماء المصادر
لأنها كان فرض الفعل في كل منهما ثم أعلم أن الجريان في اصطلاحهم يستعمل
لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ أو موصوفاً أو ذا حال أو موصولاً أو
متبوعاً وجريان اسم الفاعل على الفعل أي موازنة إياه في حركاته وسكناته و
جريان المصدر على الفعل أي تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشمل

الاسماء المتصلة بالفعل

على مذهب البصريين والكوفيين ولكل واحد من هذه المعاني اصطلاح
 مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور هنا جريان اسم الحدث
 على الفعل مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم
 الابهام وهو اي المصدر من الثلاثي اي من الفعل الثلاثي او من بناء الثلاثي
 سماع اي مسموع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه
 ويرتقى الى اثنين وثلاثين بناء والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد او ما على ثلاثة احرف
 لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم فان مصدره قياسي لا
 سماعي وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اي قصر المصدر
 على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية اي حال كونه
 ما اخذ من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتأتى على مذهب الكوفيين وفيه
 جعل هذا الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس بقوله سماع
 فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمرة لانه مصدر وليس في المصدر ضمير ومن غيره
 اي غير الثلاثي قياس اي مقيس او قياسي او ذو قياس اي من شأنه ان يثبت
 من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف اي وهو من
 غيره قياس وحذف هذا المبتدأ بقريته السياق فيكون الكلام من باب
 عطفت الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطفت على معمولي عاملين
 مختلفين بعاطف واحد بان يكون قوله من غيره عطفت على قوله من الثلاثي
 وقوله قياس عطفت على سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب
 المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع الجار
 ويقال الجواز في الدار زيد وفي الحجرة عمر وتكسر لم يثبت او يحل الكلام على قوله
 الفراء فانه يجوز العطفت على معمولي عاملين مطلقا على ما عرفت من قبل ويزيد
 في بعض النسخ مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا وخرج تخريجا واستغفر
 استغفارا وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنابا وبعثر بعثرة ويعمل المصدر عمل
 فعلة لمناسبة بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما ماضيا او غيره حال من فاعل يعمل
 اي حال كونه ماضيا وغير ماضى اي سواء كان بمعنى الماضي نحو اذ كر ضربي مس
 زيدا او غير الماضي اعني الحال والاستقبال نحو ضربي زيدا الان او غدا شديد
 ولم يشترط لا عماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لا عماله اسمي

الفاعل والمفعول لأن عمله باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار مشابهة
 الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فإنه
 يعمل لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى وهذا لا يتحقق إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال
 إذا لو كان بمعنى الماضي كان مشابهاً له معنى ومخالفاً له لفظاً ومشابهاً للمضارع لفظاً
 ومخالفاً له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الأصح وقيل
 إذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيداً شديداً لأن العمل
 لكونه في تقديران مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير إذا كان بمعنى الحال لأن أن
 المصدرية إذا دخلت على المضارع خلص للاستقبال ثم المصدر إنما يعمل إذا
 لم يكن المصدر مفعولاً مطلقاً أما إذا كان مفعولاً مطلقاً فلا يصح أن يعمل بل العمل
 حينئذ للفعل لأنه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف موجد
 القوي ولأن عمله لكونه بتقدير الفعل مع أن وإذا كان مفعولاً مطلقاً تعذر
 تقديره بان مع الفعل إذا لا يصح تقدير ضربت ضرباً بضربت أن ضربت وإذا
 سُدَّ مسد الفعل يصح أن لا يعمل للمصدرية بل لنياً بته مناب مفعول كما سيجي
 ولا يتقدم معموله أي معمول المصدر عليه أي على المصدر لأنه ضعيف العمل
 ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر ولا مضمراً بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصاً
 مشابهة الفعل لفظاً ومعنى أما لفظاً فلعدم موازنة في حركاته وسكناته وأما معنى
 فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه يوازن لفظاً ومعنى وكذا اسم
 المفعول على ما سنيناه في موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع أن وشي مما في خبر أن
 لا يتقدمها لأن حرف أن موصولة والفعل التي بعدها صلة بها وشي مما في خبر
 الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم ولا يضمرفيه أي ولا يضم معموله أي فاعله
 مستتر فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضربني زيداً وإنما لا يضم
 الفاعل فيه لأنه لو اضمرفيه لا ضمرفيه في مشاء ومجموعه لثلايلتبس الثني والمجموع بالواحد
 ولا يجوز اضماره في الثني والمجموع لأنه يستلزم التثنتين في الثني وهما ثنية المصدر
 وتثنية الفاعل المضمرة واجتماع الجمع في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل
 المضمرة وهو مستقل ولو لم يثن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه يلزم
 التباس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لا اتحاده مع فاعله فيا صديقاً عليه فتثنية أحدهما
 وجمعه تثنية وجمع الآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف ولما قل

ان يقول يجوز ان يحتمل المصدر ضمير المثنى والمجموع لا يثنى ولا يجمع كالظن المستقر
واسم الفعل فانها يتحملان ضمير المثنى والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا
زيد رويد عمرو او يا زيدان رويد عمرو او يا زيدون رويد عمرو وهذا حاصل ما ذكر
في الرضي واجب بان الاضمار في المظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامها مقام ما
اضمر فيه وهو الفعل لاحقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافتراقا
ولا يلزم ان المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيد ومنه قوله تعالى او اظعنكم
في يوم ذي مشغبة يتما لضعف عمله لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية هذا
عند المتأخرين واما عند المتقدمين فاضافة تعاقبه ولان التزامه يؤدي الى
الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الغائب والا لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل
لا يضم فيه ويجوز اضافة اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القصاص
الثوب وهو الاكثر من اضافة الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر
الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون
مفعولا به او ظرفا او علتة نحو اعجبني ضرب اللص الجراد وضرب يوم الجمعة
وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قد رالمصدر بفعل
معروف مع ان او مرفوعة ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى المظرف
جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا على كونه فاعلا ومفعولا به نحو اعجبني ضرب
اليوم زيد عمرو او اعماله اي اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال اي حال كونه
مقرونا باللام او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا
كان باللام لا يصح تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه
صح على قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه بحال القرار اراخي
الاجل والبرد منعه وجعله بتقدير في اعداءه او بتقدير مصدر منكر عاملا فيه
اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تع
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول فان كان مطلقا نتيجة التقيد بقوله اذا
لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسط معترضات لبيان بعض احكام اعمال
المصدر عند ذكر عمله اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل
دون اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان المفعول المطلق

بدل آمنه أي من الفعل بعد حذفه نحو حمد الله وشكر الله لا كأننا بمعنى الفعل كاسم
 الفعل لتعين عمله دون الفعل فوجهان فاعل فعل محذوف أي فيجوز الوجهان أو
 مبتدأ محذوف الخبر أي ففيه الوجهان والفاء جائزة على الوجه الأول وواجبة على
 الثاني كما ستعرف أن الجزاء إذا كان مضارعاً مثبتاً يجوز الفاء وإذا كان جملة اسمية
 يجب يعني جاز أن يكون الفعل عاملاً للأصل وجاز أن يكون المصدر عاملاً للنيابة
 لا للمصدرية ولأن المصدر قوي من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرعية والفعل
 قوي من حيث الأصل وضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف في المصدر
 حتى تمنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل
 ما اشتق من فعل وإنما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع أن الصفات كلها
 مشتقة من المصدر إشارة إلى جريان الاصطلاح بالقول بأن اشتقاق الصفات
 من المصدر بواسطة الفعل لمن قام به متعلق اشتق أي اشتق لمن قام الفعل به
 وفيه احتراز عن اسم المفعول فإنه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى الحدث
 والجار والمجرور حال أي حال كونه كأننا بمعنى الحدث أي بمعنى الدلالة على صفة
 حادث لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لأنها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث
 نحو حسن وكريم ثبت له الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد
 أن لم يكن وإذا أريد الحدث قيل حاسن وكارم الآن أو غداً وكذا نحو جنب بمعنى شوة
 الجنابة لا بمعنى حدثها وكذا احتراز عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت
 نحو احسن واكرم لكنه يدخل في الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل
 بمعنى الحدث نحو أضرب وأقتل فإنه مشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث
 لكنه مع زيادة فيعتبر الحيثية فإنها منظورة في جميع الحد ودلالة الحد ودلالية
 فيكون للمعنى مشتق من فعل لمن قام به الفعل أي من حيث أنه قام به الفعل لا من
 حيث أنه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث أنه قام به زيادة الفعل
 على الغير ويخرج من الحد نحو حائض وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع أنها
 أسماء الفاعلين إلا أن يقال إن مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيض وطمث و
 طلاق وليست باسم فاعل أو يقال إن معنى الثبوت فيها بعارض الاستعمال لا
 بالوضع فيخرج من الحد نحو خالد وأثر وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام
 والثبوت مع أنها أسماء الفاعلين وأجيب بأنها تدل على حدوث الخلود والدوام الرسوخ

الحدوث

الحدوث

والاستمرار واجب بان الدوام والاستمرار فيها ليس بصيغي بل واقعي باعتبار
الموصوف القديم المنزه عن التعبير والحدوث ويدخل في الحد الناهق والصاهل
والعاري وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقوله
لمن قام لان كلمة من يختص بالعقلاء واجب بانها تدخل في الحد على سبيل التغليب
حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات
نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات
بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصل لا ترى انك اذا وصفت زيدا
بالقرب في قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا ان يراد
بالقيام اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به و
لم يقل لمن فعل لثلاثي يخرج نحو متكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كارب وحاتم
اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بمحدث بفعله وصيغته وهذا
مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير
ذلك وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي الاضافة من باب جرد
قطيعة اذ الاصل من الثلاثي الجرد على فاعل الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته
اى واقعة على وزنت فاعل اراد بصيغته صيغته الكثيرة المشهورة والانفعال و
فعل وحذف ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي الجرد وانما
بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحوي
وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صفة الصيغة اى صيغة الكاشنة من
كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على
معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم الجور والجواب عنه باق بعد اسطرو
الحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل و
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم
فان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الظرف وهولك والعامل فيه هو الظرف
ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على جملة والتقدير صيغته عن غير
المجرد الثلاثي يعنى الثلاثي المزيد فيه والرباعي الجرد والمزيد على صيغة المضارع
ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معولي عاملين مختلفين بتقديم
المجرور مع الجار على وجه ان يثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله

من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب
 الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة
 المضارع عطفت على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف
 المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على المعنوي الا اذا كان
 ظرفا كما ترى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي بميم
 مضمومة الباء بمعنى مع اي مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان
 حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج وكسر ما قبل الآخر كلمة موصولة
 او موصوفة والظرف صلة او صفة اي وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او
 حصل قبل الاخران لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل و
 يتفعل فان ما قبل هذه فتم نحو مخيل ومستخرج مثل بمثالين اجد هما على
 صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها
 بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر ايضا
 نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير الجرد الثلاثي بكسر الميم لثلاثة
 ما قبل الاخر ويضم ما قبل الاخر لتابعة الميم كما في مَبْنِيْن من اثنى بينات
 فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بين على الاصل
 فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير الجرد الثلاثي بفتح ما قبل الاخر نحو لخصن
 فهو مَخْصَنٌ واشتهب فهو مشتهب بالفتح قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول
 كسيل منع لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل ويعمل اي اسم
 الفاعل عمل فعله اي الفعل الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازما
 او متعديا مقدما او مؤخرا بشرط معنى الحال او الاستقبال لان عمل لشبه
 المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه فسقطت قوة الشابهة
 لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما قوي شبه اعمالهم ما لم يقو قوته وقيل هذا
 الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع
 لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعولات
 القوية كالمفعول فلها لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على سببته فيهم التفضيل
 ولا نه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل
 مطلقا ايضا الشبه بالفعل في الدلالة على الحدث ولشبه الخاص بفعل التعجب

في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال
 اي متلبسا بشرط او خبر مبتدأ محذوف اي هو متلبس بشرط والجملة حال او
 معترضة واضافة الشرط الى المعنى اضافة المصادر الى المفعول بمعنى اللام اي
 بشرطنا معنى الحال او الاستقبال او ببيانته اي بوجود شرط هو معنى الحال او
 الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطية معنى كذا او باشتراط معنى كذا و
 اضافة المعنى الى الحال ببيانته او بآدني ملاسته اي معنى يحصل عند اقتران الحال
 او الاستقبال وقال الكسائي انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال
 او الاستقبال والاعتماد عطف على معنى اي بشرط معنى الحال او الاستقبال
 وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على المتصفت به اي على صاحبه وهو
 المبتدأ او الموصول او ذو الحال نحو زيد قائم ابوه وجاء في رجل قائم ابوه
 وجاء في زيد راكبا غلامه او الهمة اي همزة الاستفهام نحو قائم زيد او الناف
 نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه اي في اسم الفاعل
 جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او ملتصقا بما هو بالفعل اولي وهو
 الاستفهام او النفي وانما شرط قوة جهة الفعل فيه بينهما على فرعية في العمل و
 انخطاطه عن الاصل فلم يجز ابتداء ضارب زيد عمروا وهذا عند سيبويه و
 سائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعمالا غير معتمد على شيء مما
 ذكرنا فكانهم اعتبروا نفس الشبه لاعماله فان كان الفاء للتعقيب في الاخبار اي
 ان كان اسم الفاعل للماضي اي بمعنى الماضي والاستمرار المتضمن للماضي وجبت
 الاضافة اي اضافة معنى تميز من حيث المعنى من ال عن الفاعل اي وجبت
 معنى الاضافة او ظرفي وجبت الاضافة في المعنى او حال اي ذات معنوية ومعنوية
 لفوات شرط اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل
 حينئذ لانتهاء شرط عمله هذا اي وجوب الاضافة اذا كان بعد معمول والجاز
 ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ولا يعمل حينئذ الا في الظروف او الجار والمجرور
 نحو زيد ضارب امس بالسوط لان كيفية راحة الفعل خلافا لالكسائي فانه
 اعمل اسم الفاعل مطلقا كما مر ولم يوجب اضافة ولو اضيف لا يكون الاضافة
 عنده معنوية بل لفظية لانه يقول ان اصله الحال او الاستقبال واما الماضي
 فعارض لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر ولا يقيس على ذي اللام فانه

يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن ولا نه يتمسك بجواز زيد معطى بكلمة درهما
 بالاتفاق ولا يتمسك به لانه بتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل اى اعطاء
 درهما كما ذكر في المتن والجملة مستأنفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه وقال
 الاندلسي هذا عني تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو
 انا ظان زيدا مسر ذاهبا لانه لو قدر هذا فعل اخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين
 اللهم الا ان يمنع جواز ذلك المذموم الاقتصار او يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك
 من خصائص افعال القلوب كسائر الخصائص التي سند كرها وان كان معمول
 اخر لفظ كان هذه اما تامر اى ان وحد معمول اخر لاسم الفاعل غيرها اضيف اليه
 بعد كونه بمعنى الماضي او ناقصة اى ان كان له اى لاسم الفاعل الذي معنى الماضي
 معمول اخر غيرها اضيف اليه معنى بان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد
 معطى عمرو وامر درهما بفعل مقدر اى فهو متلبس بتقدير فعل مقدر دل عليه
 اسم الفاعل اى اعطاء درهما والجملة مستأنفة لانه لما قال زيد معطى عمرو وامر
 فكان سائلا سال ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقائل ان يقول هذا اى تقدير
 الفعل لا يثبت في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان
 زيدا مسر ذاهبا للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضى ويجعل
 ذلك من افعال القلوب ولقائل ان يقول ان قوله معمول اخر يقتضي ان يكون
 المضاف اليه ايضا معمول لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وليس كذلك
 واجيب باننا لانسلم انه يقتضي ذلك حيث لم يقل معمول اخر لاسم الفاعل وعلى
 تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول اخر اى صالح لعمله فيه على تقدير
 ان لا يكون بمعنى الماضي او يحمل على تقدير من التقادير لا على كل تقدير
 على تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك ان درهما في زيد معطى عمرو وامر درهما و
 المضاف اليه هو عمرو وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو
 بتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او تحمل على معمول له من حيث المعنى
 لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونها معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله
 تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت ولقائل ان
 يقول ان في اطلاق قوله وان كان معمول اخر لا يترتب عليه جزاء المذكور مطلقا
 لانه لو كان بعد معمول تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه وغيره

فصل
 في

جعل

لا يصدق عليه كونه بفعل مقدرفان دخلت اللام لتفاءل التعقيب في الاخبار اى
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة في
جواز الاعمال او جميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال والماضي
لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير معنى الفعل حتى كان بمرفوعة جملة
ولولم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما
ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا هذا فيجبوز
الضارب امس غلامه زيدا قائم كما يجبوز عند الحق غدا والآن وما وضع عنه
اى من اسم الفاعل للمبالغة في الفعل نحو ضارب وضروب ومضارب معنا
كثير الضرب وعليم معناه كثير العلم وحذر معناه كثير الحذر مثله خبر لقوله
وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل
الذي لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضارب ابوه عمرو
الآن او غدا ونريد الضارب ابوه عمرو الآن او غدا وامس فان قيل لم يعمل هذا
مع انه لا يجري على المفعول المضارع اى لا يوازنه في حركاته وسكناته فلم يمت
المشابهة اللفظية قيل انما جعل اعتبار الاصل وعدم اعتبار العارض اللفظية
او تقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة
فان الضارب ضارب وكذا الضروب والمضارب والعليم عالم والحذر حاذر فكا
ما يوازنه في حركاته وسكناته حكما باعتبار ملازمتها له ولتضمنها اياه كذا
في جواسى المصباح والمثنى والجمع مثله خبر لقوله والمثنى اى مثنى اسم الفاعل
ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط وانما
كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخضر لكنه ذكر حكم المثنى والجمع
بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة و
الموحد الموضوع للمبالغة ويجوز حذف النون اى نون التثنية والجمع
الساكن من اسمي الفاعل والمفعول مع العمل وعدم الاضافة اى مع كون
اسم الفاعل عاقلا وغير مضاف اى مع نصب ما بعدها والتعريف اى ومع
التعريف باللام تخفيفا نحو قوله تعالى والمقيم الصلاة وذلك لان اللام موصولة
وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف
من الموصول ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول

بمعنى الماضى نحو نريد معطى درهم امس وذلك لانه عمل عمل فعله وهو
 الفعل المبني المفعول لمشابهة مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل
 فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرائط فتعمل بتلك الشرائط مثله
 وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول
 لكن المتأخرين كابى على الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في
 الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهم الان او غدا حيث عمل على عمل يعطى ثم لما فرغ
 من بيان اسم المفعول شرع في بيان صفة المشبهة فقال الصفة المشبهة باسم
 الفاعل وشبهت به في انها ثنى وتجمع وتذكروثوث بخلاف اسم التفضيل
 فانه في بعض استعماله وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما
 ستعرف ما اشتق من فعل لازم أصلاً او رداً فقد ذكر في بعض شروح
 الكشاف في بحث الترخيم ان الفعل المتعدي قد يجعل لازماً وينقل الى
 فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والمعلم و
 السميع ونحو ذلك لمن قام به الفعل وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل و
 المفعول المتعديين على معنى الثبوت اى على الدلالة على صفة ثابتة لاحاد ثم معنى
 زيد كريمة ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك
 قيل كرم الان او غدا وكذا معنى نريد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز
 عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدث
 فانه اسم فاعل لصفة مشبهة ولكن يدخل في هذا الحمد اسم التفضيل الذي
 صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشرف فانه مما اشتق
 من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الان
 يقصد الحثية اى من حيث انه قام به الفعل فيخرج ذلك لانه من حيث انه قام
 به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارئ عرف
 الجواب عن ايراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل قياسية او من حيث ان صيغتها ليست على وزن ان
 صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الاول كان قوله على حسب السماع اى على قدر السماع
 ووفق من الواضع خبراً بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الخبر الاول اى
 صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها اسمية وصيغتها

الصفة المشبهة
 باسم الفاعل

اسم الفاعل قياسية وعلى وجه الثاني كان خبرا بعد خبر فيتضمن حكما على جهة
 لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها
 ليست على زنة صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقصورة على السماع
 من الواضع كحسن وصعب وشديد وكذا احمر وسكران وتعمل الصفة المشبهة
 عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لشابهتها
 باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن الزمان اى من غير اشتراط الزمان واما
 الاعتماد على صاحبها او الهمة او ما فشرط كما في اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل
 انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم
 الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم مزية الفرع على الاصل قيل
 المزية يكون اعمالها من غير اشتراط الزمان متحملة ضرورة لان اشتراط الزمان فيها
 يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث
 على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في الفعول به ولا عمل فيه هنا لانها ابد
 مشتقة من فعل لازم وتقسيم مسائلها اى مسائل الصفة المشبهة ان يكون
 الصفة اى الصفة المشبهة باللام اى كائنة او متلبسة او مقرونة باللام اى
 بلام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن وتكون معمولها
 اى معمول الصفة المشبهة على التقديرين مضافا نحو وجهه هذا من باب العطف
 على معمولي عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام اى متلبسا او مقرونا
 باللام نحو الوجه او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فلهذه ستة اى فهذه
 الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في
 كل واحد منها اى من الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور فصار
 الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلث من اقسام المعمول في الستة من الاقسام
 الحاصلة بضرب صيغتي الصفة في صفات المعمول الثلث فقوله صارت ثمانية
 عشر جملة مستأنفة كانه سائل لا قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية
 عشر قسمها ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها اعتبارات
 اخرى يرتقى مسائلها الى الوف وتنقسم الى خمسة التاليف وقبيحة وممتعة و
 هي صعب تعدادها وقد ذكرها شيخنا واستاذي طاب الله ثراه وجعل الجنة
 مثواه في هر سألته على التفصيل فان رغبت فعليك بها فالرفع اى رفع المعمول

في معمولاتها المرفوعة على البناء على أي حال كون المفعول فاعلا نحو حسن وجهه و
 النصب أي نصب المفعول في معمولاتها المنصوبة على التشبيه أي تشبيه مفعول
 الصفة بالمفعول أي بمفعول اسم الفاعل في المعرفة أي في المفعول المعرفة نحو الحسن
 الوجه بالنصب فإنه مشبها بالمفعول به وليست بمفعول لأن فعل الصفة المشبهة
 غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم
 الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما أن الجحر في نحو الضارب الرجل
 مشبهة بالجحر في نحو الحسن الوجه فهما أعني الضارب الرجل والحسن الوجه يتعاضدا
 ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل أصله النصب ويجزأ بالاضافة لتشبيهه
 بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه عطف الرفع على الفاعلية والجحر
 على الاضافة كحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الاضافة
 وينصب التشبيه بالضارب الرجل في كون الصفة والمفعول معترفين باللام ثم
 قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه وأعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور
 صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجحيم بالسوء من القول وعلى التميز عطف على قوله على
 التشبيه بالمفعول أي والنصب على التميز في النكرة أي في المفعول النكرة في نحو
 الحسن وجهها والجحر أي جز المفعول في معمولاتها المجرورة على الاضافة أي مبني على
 كونه مضافا اليه وتفصيلها أي مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه
 الصفة مجردة عن اللام والمفعول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلاثة
 فقوله تفصيلها مبتدأ محذوف والخبر أي تفصيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن
 وجهه مبتدأ وقوله ثلاثة بمعنى في ثلاثة أوجه خبره والجملة مبنية للتفصيل أو
 يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلاثة خبر مبتدأ محذوف
 أي هذه ثلاثة وفيه نظر إذ لا يستقيم أن يجعل قوله حسن وجهه خبرا إذ تفصيل
 مسائلها الثماني عشرة لا يتم بهذا الخبر ولا يعطى على هذا الخبر غيره حتى يتم
 به فلا يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه أي
 مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا البواقي في كون كل ذات ثلاثة أوجه فالصفة
 في حسن الوجه مجردة عن اللام والمفعول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
 فهذه ثلاثة فإن قيل أي حرت يقدر في اضافة حسن الوجه ولا يصح دخوله في
 الفاعل قيل تقدير الحرف في الاضافة المعنوية وأما الجحر في الاضافة اللفظية

فمحمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الأضافة بواسطة
 حرف الجر لفظا أو تقديرا محمول على كونه تعريفا للأضافة المعنوية وفيه نظولان
 تقسيم الأضافة الى معنوية ولفظية يابى هذا الحمل ولان الاسم في باب الأضافة
 لا يعمل الا لنيابة عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه أو
 محمول على ارادة التقدير حقيقة أو حكما فيتناول الأضافة اللفظية على القول بالتقدير
 الحكمي على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريفا للأضافة لهما أو يقال ضارب زيد ملحق بنحو
 غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتمة فضة في تقدير من
 لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتمة هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو
 ضرب اليوم في تقدير في ولا ضير في تقدير من البيانية في نحو حسن الوجه بعد
 خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالأضافة والقول باضمار الفاعل اذ لو لم يخرج عن
 الفاعلية لفظا بالأضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن الى
 الوجه من باب الأضافة الى المشبه بالمفعول لفظا والى الفاعل معنى أو يقال
 حروف الجر في الأضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاثة المذكورة بل حروفها ما
 يتعدى بها اصل الفعل المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فانه بمعنى الى
 اى راغب الى زيد اذ جعل اضافة الى المفعول وكذا بالغ البلد واذ لم يتعد
 ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحير
 الجر لما قلنا ان المضاف لا يجزى الا لنيابة عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة
 في حكم العدم اذ الأضافة الصورية يستدعي صورة اللام لا معناها والالكان
 معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة
 مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة ذات كلام والمعمول
 مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الحسن وجهه معطوف بحذف العاطف
 لعله حذفه تحريزا عن كثرة التكرار وإنما غير السنن السابق ليشير الى انه
 شروع في تقسيم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة
 المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام
 والمعمول ايضا ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلاثة الحسن وجهه الصفة
 معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والأضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
 هذه ثلاثة اثبات منها ممتنعان فالاثبات مبتدأ ومنها صفة وممتنعان خبره

اى اثنان كائنان من الاقسام الثمانية عشرة ممتنعان وهما الحسن وجهه تكون الصفة
 ذات لام والمعمول مجرور مجردا عن اللام والاضافة وامتناعهما ظاهر لعدم افادة
 الاضافة التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع
 الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية مجرى مجرى العنوية فكما لا يجوز في العنوية
 اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز في اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله
 الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجهه
 عطفت بمحذوف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد واختلفت في جواز واحد منها
 وهو حسن وجهه تكون الصفة مجردا عن اللام والمعمول مجرور مضافا قال
 بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة يستلزم اضافة الشيء الى نفسه قال بعضهم
 انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو
 الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريبا والجاء للمجروح
 اعنى قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلف والبواقي من الثاني
 عشرة بعد اسقاط مسألتين منها او ثلث على حسب الاختلاف ما كان فيه
 ضمير واحد وهو فيما اذا كان المعمول مضافا مرفوعا او مفردا منصوبا او مجرورا
 احسن خبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اى البواقي ما كان
 منها فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع
 قلت الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل ومسائل تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن
 الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجهها وحسن وجهه وحسن الوجه
 بالجر وحسن الوجه بتنوين حسن وينصب اليه وحسن وجهه بالاضافة و
 حسن وجهها فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من باب
 الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها
 والاف فيها ضمير الموصوف قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن حيز كونه فاعلا لفظا
 لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يتبعه متابعة بعد
 الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على الحمل
 باعتبار المعنى وهذا الاعتبار فاعل وما كان منها فيه ضميرا وهو فيما اذا كان
 المعمول مضافا وهو منصوب او مجرور حسن لحصول المقصود فاما عدم
 احسنيته فلوجود الزائد على المقصود ومسائل ثلث او اثنان على حسب

مجرور مضافا للحسن وجهه تكون الصفة ذات لام والمعمول

٢ والحسن وجهه

٣ ما بعد هاء فلا ضمير فيها أي في الصفة المشبهة

٤ والقائم غلام

الاختلاف نريد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجز الوجه هو الذي
 اختلف فيه بنصب الوجه وما لا ضمير منها فيه وهو فيما اذا كان المفعول مرفوعا
 غير مضاف قبيح لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا ومسائلها
 أربع الحسن وجهه برفع وجه وحسن وجهه برفع وجه وحسن الوجه بتنوين
 حسن ورفع الوجه والحسن الوجه برفع الوجه ومتى رفعت بها أي بالصفة
 المشبهة ولا يلزم تعدد الفاعل في كالفعل القائم للتعليل أي لأن الصفة المشبهة
 حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذلك هذه ويحتمل ان
 يكون قوله وهي كالفعل نتيجة أي حينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل في انها
 لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر والآان حرف
 الشرط والشرط محذوف أي وان لم يكن يرفع بها بل يجر بالاضافة وينصب
 على التشبيه بالمفعول فيهما أي ففي الصفة ضمير الموصوف لأن الفاعل لما جرت
 بالاضافة ونصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم
 يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع أي اذا تحقق وجود
 الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع على
 حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضميره تقول هند حسنة
 وجه او حسنة وجهها والزيدان حسنا وجه او حسنان وجهها والزيدون حسنا
 وجه والزيدون حسنون وجهها واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان فسقطت
 النون بالاضافة أي اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين
 أي غير المتجاورين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثل الصفة المشبهة فيما
 ذكرنا من الصور أي ما جاز في الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز في اسم
 الفاعل والمفعول غير المتعديين لأن جواز هذه الصور في الصفة المشبهة انما
 هي لما يثبتها باسم الفاعل فجوازها فيه أولى فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا
 وجرا وكذا القائم غلامه وكذا الصور التسعة ليجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب
 الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلاث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا
 اسم المنسوب لأنه ملحق بالصفة المشبهة نحو التيمي لأب إلى آخر الصور وان قيل اسم
 المفعول لا يثنى من غير المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يوراد
 المضروب مثال الاسم المفعول غير المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل غير المتعدي

غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول
 ما لم يسم فاعله الى المفعول الثاني وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين
 احترازاً عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيداً ومعطياً درهماً حيث لا يجري فيهما
 مع ما تعدى اليه ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المفعول على المفعولية
 او جره على الاضافة وذلك لاننا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو
 قيل زيد ضارب ابية مثلاً لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول ضارب فاعل
 اضيفت اليه وان اباه في المثال الثاني مفعول المعطى قيم مقام الفاعل او مفعول
 ثاني اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللانهمين فانه
 لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس ولا يشبه المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بيان
 الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال اسم التفضيل اسم يدل
 على تفضيل شيء على شيء وهو في الاصطلاح ما اشتق من فعل فيه احتراز عن
 الجوامد لموصوف بزيادة على غيره اى على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة مأملة
 موصوف اى لما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع وحينئذ صلة
 محذوفة اى لا موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف و
 لم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه ليشمل على كل نوعي اسم التفضيل الذي يصيغ لتفضيل
 الفاعل والذي يصيغ لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضيل
 الفاعل والثاني لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه في ذلك
 الفعل اى في الفعل الذي اشتق هو منه فلا يرد نحو نزلت وكامل حيث لم يقصد
 فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال
 مثلاً بل في امر اخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق
 هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل في الحدا اسماء الفاعلين التي وضعت
 للمبالغة كضارب وضروب ونحوها لانها وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد
 فيها الزيادة على الغير وهو افعلى اى صيغة افعلى ونحو خير وشر اصلها الخير
 وشر وشرطه اى اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد احتراز بقوله من
 ثلاثي عن الرباعي نحو بعث وبقوله مجرد عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتل استخرج
 يمكن بناء افعلى منه اى من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء
 افعلى لانه لو نقص لاختل لفظاً وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج

الاسم
 التفضيل
 الذي
 يصيغ
 لتفضيل
 الفاعل
 والذي
 يصيغ
 لتفضيل
 المفعول

لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولولم يحذف لئلا يدعى بناء افعل وقول يمكن
 محذوف اي هذا الاشتراط يمكن بناء افعل منه والجملة معترضة وقيل
 قيل انه علة لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعل منه ليس بعلة لبنائه بل علة
 بنائه الامة تفضيل شيء على شيء في الفعل الذي اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب
 الجملة صفة اخرى لثلاثي اي من ثلاثي ليس بلون ولا عيب واحترز بقوله ليس
 بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمر وعمر لان منهما خبر مبتدأ
 محذوف اي وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة اي لان من اللون والعيب
 افعل لغيره صفة افعل اي افعل الكائن لغير التفضيل اي من غير اعتبار الزيادة
 نحو احمر واسمر واعمر فاو يبنى منها افعل التفضيل لزم اللبس واشتبه
 افعل التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد
 ذو حمرة او زائدة في الحمرة مثل زيد افضل الناس فان قيل قد بني افعل التفضيل
 من العيوب بنحو اجمل وابلد قيل المراد بالعيوب هو العيوب الظاهرة واجمل و
 البلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه على
 هذا يصح نحو احمق على معنى التفضيل اذا كانت الحاجة ايضا من العيوب الباطنة وقد
 حكوا بشذوذ في احمق من هبنقة اللهم الا ان يراذ بالحاجة ما يبدؤ في الظاهر
 من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة من تعليق خنزرات وخيوط على عنقه وصد
 مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجي منه
 اسم التفضيل الا شاذ وفيه نظر لان الحاجة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة
 للحقيقة وظهور اثر الحاجة في بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير
 معتبرة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشذوذ هذه ولو اعتبرت العوارض لوجب
 ان يحكم بشذوذ واجمل وابلد لو اريد بهما ما يبدؤ في الظاهر من اثر الجمل و
 البلادة في احد ولم يحكم بشذوذ ذهما احد فان قصد غير اي تفضيل غير
 الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد او مزيد فيه
 او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل اليه اي الى تفضيل غير بمثل هو اشد منه
 اي باتيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبة
 له واتباع مصدر ما امتنع بناؤه منه تميزا ابانة المقصود على وجه يمكن تقوله
 هو اشد منه استخراجا وبياضا وغيبا المثال الاول لغير الثلاثي المجرد والثاني

للون والثالث للعب وكذا تقول هو احسن من استغفار اوبياض واقبح منه
 ودرجة وعميا وقياسه اى اسم التفضيل للفاعل اى لتفضيل الفاعل لانه
 يدل على زيادة الموصوف على الغير في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما
 بني للفاعل اى ما كان معروفا فيصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من
 المصدر المبني للفاعل اى من المصدر المعروف والراد بالفاعل من قام به
 الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما
 جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو ضرب واحسن واكرم وان اريد
 به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على حذف المعطوف اى قياسه
 للفاعل والصفة المشبهة نحو ضرب واحسن وقوله وقياسه مبتدأ محذوف
 الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضربى زيدا قائما اى قياس
 اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ
 وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف اى وقياسه مجيء للفاعل
 بقرينة قوله وقد جاء للمفعول كلمة قد للتقليل اى قلما يحى اسم التفضيل
 لتفضيل المفعول سماعا نحو اعدروا اليوم واشغلوا شهر ونريد في بعض النسخ
 واعرفناى اكثر معدو رية واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية وليستعمل
 اسم التفضيل في كلام العرب على احد الجار والمجرور حال اى واقعا على احد
 ثلاثة اوجه فقط وفي بعض النسخ على ثلاثة اشياء مضافا بديل من قوله على احد
 ثلاثة اوجه نحو زيد افضل القوم او بمن اى كائنا بمن نحو زيد افضل من عمرو
 او معرفا باللام نحو زيد الا افضل وهذا اللام للعهد ليس الا اى باللام العهدية
 ليكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم الا افضل
 الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او مانعة الخلو والجمع
 فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الا افضل
 من عمرو باستعماله مع اثنين منها ولا زيد افضل باستعماله بواحد منها
 الا ان يخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في اخو الجمع
 فانه يخرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد الثلاثة
 او جلا ان استعماله باحدها لبيان التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل
 استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احد هذه الامور الثلاثة الا ليدل

على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره اى
المفضل عليه فى المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلاثة
المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك فى من والاضافة ظاهرة لانك اذا قلت
زيد افضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو فى الفضل فاذا قلت من عمرو وافضل
الناس فهم ذلك وكذا فى اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا
منوياً لان اللام العهدية تشير الى الفعل المذكور مع المفضل عليه على ما بينا لان
معنى قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه لفضل من زيد مثلاً ولا يجتمع اثنان
منها لحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضائعاً فلا يجتمع
الا نادراً فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلاثة المذكورة نحو الله اكبر
قيل معناه وتستعمل على احدها حقيقة نحو زيد الافضل واشرف الناس و
اكبر من عمرو وتقديراً فلا يرد ذلك لانه فى تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما
تقول فى الدنيا والجللى فانهما من اسماء التفضيل لان الدنيا ثابت الادنى والجللى
ثانث الاجل من الدنيا والجلال وقد جاء تجردهما عن احد الامور الثلاثة فى قوله
فما سعى دنيا ظالماً قد مدت وفى قوله وان دعوت الى جللى ومكرمة قيل جواز تجردهما
عن احد الثلاثة المذكورة بصيرورتهما اسمين وانحاء معنى التفضيل عنهما فان الدنيا
صار اسمها للزمان المتقدم على الآخرة والجللى اسم للخطبة العظيمة فيجوز استعمالها بدون
احدها فان قيل فما تقول فى نحو الحسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسناً و
فى نحو السوى فى قول الشاعر شعراً ولا يخرجون من حسن بسوى ولا
يخرجون عن غلط بيتين فانهما من اسماء التفضيل لانها تانيث احسن واسوء
قيل لان سلم انهما تانيث احسن واسوأ بل هما مصدران كالرجعى والبشرى فلا
يرد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها فى قول الشاعر لست بالاكثير
منهم حصنى فانما الغبرة للكاثر اى لمن اكثر عدداً قيل كلمة من فى البيت ليست بـ
بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم كانه قال لست
بالاكثير من بينهم حصى فلم يستعمل بمن واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف اى
لست كاثراً عنهم بالاكثير حصى وهو تفضيلية متعلقة بالفعل الاخر محذوف عاين
اللام اى لست بالاكثير اكثر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد الا ان يعلم المفضل عليه
مستغنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء فى جميع الاوقات والوقت معلومية

ث
صلة

المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله أكبر أي أكبر من كل كبير ونحو زيد كريم
 وعمر وأكرم أي أكرم منه والمعطوف هنا محذوف أي إلا أن يعلم أو يخرج اسم التفضيل
 عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله بأحد ثلاثة أشياء فإذا أضيف الاسم
 التفضيل فله أي فلا سم التفضيل معنيان أحدهما أي أحد المعنيين وهو
 الأكثر أي وهذا المعنى أكثر من المعنى الثاني والجملة معترضة والواو اعتراضية إن
 تقصد به أي باسم التفضيل المزيادة أي زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل
 المشتق هو منه على من أضيف اسم التفضيل إليه ضمير العائد إلى من وكلمة
 من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعاً على سبيل التغليب فلا يخرج نحواعد
 الخيول واجسم الفيول ونحو ذلك وإذا عرفت هذا فاعلم أنه لو أريد بالمعنى في قوله
 معنيان المصدر أي العناية فحمل القصد على أحدهما صحيح حيث يصير المعنى
 أحد العنايةتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لأنه حمل القصد على القصد ولو
 أريد المفعول أي معنى ففي الحمل أشكال حيث يصير المعنى أحد المقصودين قصدك
 الزيادة وهو معنى غير صحيح لأنه حمل القصد على المقصود إلا أن يكون المعنى أحدهما
 حاصل بأن تقصد به كذا وحذف الجار من أن وإن كثيراً شائع أو يكون المعنى قصد
 أحدهما قصدك كذا أو أحدهما ذو قصدك كذا فيشترط أن يكون موصوفه
 بعضاً منهم أي ممن أضيف إليهم وذلك بحكم الوزن والاستعمال مثل زيد أفضل
 الناس فزيد بعض الناس ولتقابل أن يقول يلزم من اشتراط كون موصوف بعضاً
 ممن أضيف إليهم تفضيل الشيء على نفسه واجب بأن موصوفه داخل في المضاعف
 إليهم أفراداً خارج عنهم تركيباً أو داخلاً فيهم واقعاً خارج عنهم إرادةً يعني داخل
 فيهم في الأفراد والواقع ثم خرج عنهم في الإرادة وقت التركيب والاضافة فلا
 يلزم تفضيل الشيء على نفسه فلا يجوز يوسف أحسن أخوته أي فلاجل أن
 يشترط في هذا المعنى أن يكون موصوفه داخلاً في المضاعف إليهم لم يجز أن يقر
 يوسف أحسن أخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني لخروجه عنهم على
 الجواز أي لخروج يوسف عن الأخوة أي عن عمومهم باضافتهم إليه أي باضافة
 الأخوة إلى يوسف لأنه إذا أضيف الأخوة إلى ضمير العائد إلى يوسف خرج
 يوسف عن عموم لفظ الأخوة إذ ليس يوسف بعضاً من أخوته لأنه ليس باخ
 لنفسه فكان أحسن مضافاً إلى من ليس موصوفه بعضاً منهم ولو قيل يوسف

احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام كان من ذلك لان يوسف ع
 بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب ع وان لم يكن بعض اخوته والثاني اى والمعنى
 الثاني ان تقصد زيادة مطلقة اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو
 منه زيادة مطلقة اى غير مقيد بكونها زيادة على من اضيف اليه اى تقصد تفضيل
 على كل من سواء مطلقا لا على المضاف اليه وحده ويضاف بالنصب عطف على تقصد
 اى المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على
 الابتداء والاستئناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة لا لتفضيل
 له فلا يشترط ان يكون موصوف من جملة المضاف اليه لانقاء الموجب بل يجوز كلا
 الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو
 افضل قریش اى افضل الناس من بين قریش ولم تقصد التفضيل على قریش و
 ان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم
 بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته
 وكذا نحو فلان اكرم بني ابيه فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من
 غيره له فلا يستلزم باخوته وكذا نحو الناقص والاشبه اعدا بني مروان كانه قيل عادلا بني
 مروان اى هما اعدل من غيرهما لهما ملازمة ببني مروان والمراد بالناقص يزيد بن
 الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من يأخذ من بيت المال
 اكثر مما له حق في الشرع وورده الى القدر المستحق في الشرع والمراد بالاشبه عمر بن
 عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما في راسه شجاعة وانما اختار لفظ التوضيح وعدا عن
 لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة
 الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته
 والناقص والاشبه اعدا بني مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على قوله والثاني اى
 المعنى الثاني لا يصح لانه حمل المقصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني
 حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثاني
 قصدك كذا او المعنى الثاني ذو قصدك كذا ويجوز في الاول اى في اسم التفضيل
 المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع الاول من نوعي اسم
 التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى في المعنى الاول وفيه نظر
 حيث ياباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل

فلو حمل الأول والثاني على المعنى الأول والثاني لم يكن الكلام مطابقا لحق ما ذكرنا و
يجوز في هذا النوع من اسم التفضيل الأفراد أي أفراد اسم التفضيل والتذكير مع
وجود تانيث الموصوف كذا في المفصل أي يجوز فيه الأفراد والتذكير على كل حال أي ان كان
الموصوف مثنى ومجموعا ومؤنثا نحو زيد افضل لقوم والزيدان افضل لقوم والزيدون
افضل لقوم وهذا افضل لقوم وإنما لم يذكر التذكير كبقاء بقوله فيما يقابله بعد
الذي بمن مفرد مذكر لا غير لأنه لما كان فيما يقابله الأفراد والتذكير والمطابقة لمن هو
له أي لمن اسم التفضيل ثابت له أي مطابقة الموصوف أفرادا وتشية وجمعًا و
تذكيرًا وتانيثًا نحو زيد افضل لقوم والزيدان افضل لقوم والزيدون
افضل لقوم أو افضل القوم وهذا افضل للنساء وإنما جازا لأفراد والتذكير
في كل حال كون هذا النوع من اسم التفضيل مشابهًا للاسم التفضيل المستعمل بمن
في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعد في كل واحد منهما فيجوز فيه الأفراد
والتذكير اعتبارًا بالمعنى وإنما جاز المطابقة لكونه مخالفا له في اللفظ لوجود
الاضافة هنا وعدمها فيه فيجوز المطابقة اعتبارًا باللفظ وأما الثاني أي النوع
الثاني أي اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة والمعروف باللام
فلا بد من مطابقته أي مطابقة الموصوف أفرادا وتشية وجمعًا وتذكيرًا و
تانيثًا للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتزاج
بمن التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما بخلاف النوع الأول
فانه متمزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده بخلاف المستعمل
بمن فانه متمزج بها لفظا ثم اعلم ان قوله وأما الثاني عطفت الجملة الشرطية
على الجملة الفعلية يعني قوله يجوز في الأول وقوله فلا بد جواب أمّا والفاء
جزائية وهو خبر مبتدئين والضمير محذوف أي فلا بد لهما من المطابقة و
قوله من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلق به والقول محذوف الخبر نظر لانه
يكون حينئذ مضارعًا للمضاف على نحو لا حافظا للقرآن فيجب نصبه والذي
بمن أي اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير أي غير المفرد المذكور
نحو زيد أو الزيدان أو الزيدون أو هند أو الهندان أو الهندات افضل من كذا لان
من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة بين افعال التفضيل
وإفعـال الصفة فكانها من تمام الكلمة ولهذا

م فقط علم ان المراد هنا الافراد والتذكير

م الافراد

لا يجوز الفصل بينهما إلا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها
 في حكم وسط الكلمة وكحقوق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص بأخر الكلمة
 دون أو وسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم كحقوقها فيما هو في حكم
 وسط الكلمة وهو مستكره ولا يعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة آخر
 جز مطلقا سواء كان مظهرا أو مضمرا وكذا لا يعمل في فاعل مظهر لأن الصفات إنما
 تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول أو بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة
 المشبهة فإنها تعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل
 من حيث أنه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف
 اسم الفاعل لأنه لا يثنى ولا يجمع فيما هو أصل استعماله وهو استعماله بمن
 فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا أو مضمرا أو
 لا في الفاعل مظهرا لأنهما من معمولات قوية إلا إذا وجدت الشروط الثلاثة
 المذكورة في المتن فحينئذ يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة في عمله حينئذ
 كما ستعرف ببيان قريب لكن يشبه الفعل من حيث أنه يدل على الحدث وكذا يشبه
 أفعول التعجب في الزنة وفي اختصاص مجيئه بالثلاثي المجرد
 مما ليس ببلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في معمولات الضعيفة
 وهي الفاعل المضمم المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف
 الجر وذلك لأن مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفيه راحة من الفعل
 والحال والمفعول به بواسطة ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا
 يحتاج إلى قوة عمل العامل وإنما يعمل في المفعول معه والمفعول له لأن العامل
 الضعيف يقوي على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في المفعول معه وتقديرا كما
 في المفعول له وفي بعض الشروحا إنما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر لأنه في
 الاسم نظير أفعول التعجب في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل مظهرا فكذلك هذا وفيه
 نظرا لأن أفعول التعجب لا يعمل في المفعول به مطلقا مضمرا أو مظهرا وهو لا يعمل فيه
 البتة والشروط الثلاثة ما أشار إليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر أي في فاعل مظهر
 إلا إذا كان اسم التفضيل في اللفظ صفة كائنته شيء أي إذا كان اسم التفضيل
 جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور وهو في المعنى لسبب الواو للحال والتووين
 بدل من الأضافة أي والحال أن اسم التفضيل في المعنى صفة كائنته لسبب ذلك

سببه

الشيء أي بمتعلق ذلك الشيء كالكل في المثال فانه مسبب قوله رجل جلا لانه حصل
 في عينه لسببته فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصو اسم
 السبب دون المسبب قيل لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتشبيه على صحة اطلاق
 اسم المسبب وتحققه مفضل صفة مسبب أي لمسبب مفضل باعتبار الموصو
 الاول أي باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفى كون الكل
 مفضلا باعتبار عين رجل ما على نفسه أي مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق
 للتفضيل عليه أي باعتبار تعلقه بغيره أي بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال
 حيث نفى في المثال كون الكل مفضلا عليه في عينه منفيًا حال أي حال كون اسم
 التفضيل منفيًا او صفة مصدر محذوف أي تفضيلا منفيًا مثل ما رأيت رجلا
 احسن في عينه الكل منه أي من الكل في عين زيد فاحسن في هذا المثال جرى على
 رجل وقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة لمسبب أي لمتعلقه وهو الكل وهذا
 المتعلق مفضل ومفضل عليه أي الكل احسن من الكل لكن باعتبارين اما كونه
 مفضلا باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفى كونه مفضلا
 باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غيره ما جرى عليه وهو كونه في
 عين زيد حيث نفى كون الكل مفضلا عليه في عينه فالمقصود من هذا الكلام مدح
 الكل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه اما لوجعل هذا الكلام مثبتا
 لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول
 ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعنى احسن عامل ذو الحدين أي دال
 على الحدين حدث المفضل وحدث المفضل عليه أي التفضيل والتفضيل على الشيء
 وتعلق به ظرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل ظرف او حا مجرد
 يعني تعلق قوله في عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به
 ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لان جهة كون الكل مفضلا باعتبار عين
 رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله
 في السوق فان معنى التشبيه عامل معنوي ذو الحدين حدث المشبه وحدث
 المشبه به أي حدث التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق
 كل ظرف مجرد فان زيدا مشبه باعتبار كينونته في الدار ومشبه به باعتبار كينونته
 في السوق وتظير هذه المسئلة الحديث الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام

تكملة المثال

ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وإنما اشترط كونه منفيا
 ليصير معنى الفعل لأن نفي صفة التفضيل بجعله بمعنى أصل الفعل لأن التفضيل
 بمنزلة القيد والنفي إذا دخل على مقيد ينصرف ذلك النفي إلى القيد ويبقى أصل
 الفعل مثبتا فقولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى
 حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيد أو دون حسنه لأفوقه لأنه لما
 نفي التفضيل أي الزيادة ثبت المساواة أو الانحطاط ضرورة فظهر بهذا أن أحسن
 في المثال إنما عمل في المفاعل المظهر وهو الكحل لأنه بمعنى حسن وإنما اشترط كون المتعلق
 مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الأصل باعتبار أن
 تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين وهو في معرض الامتناع إذ لو لا اختلافا اعتباريا
 لامتنع فصار التفضيل ضعيفا وإنما اشترط التفضيل على خلاف الأصل لأن صيرورة
 بمعنى الفعل بعارض النفي فلا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع إلى الأصل وهو الدلالة
 على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فإذا انتفى مثل هذا التفضيل
 ولو بعارض يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر العارض وهو صيرورة بمعنى
 الفعل بعارض النفي لضعف المعارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض الامتناع
 بخلاف قولك ما رأيت رجلا أفضل ابوه من عمر فإنه يخرج مع صيرورة بمعنى
 الفعل بنفي التفضيل لأن التفضيل فيه ليس على خلاف الأصل لعدم كون
 تفضيل الشيء على نفسه فيعتبر نفي التفضيل بعد الزوال بعارض النفي وإنما
 اشترط كونه صفة سببية ليتحقق محل عمله وهو الفاعل المظهر لأن المدعى أنه
 باستجماع هذه الشرائط يعمل في الفاعل المظهر وذلك لا يتحقق إلا بكونه صفة
 سببية فالأحاصل أن اشتراط كونه صفة سببية لتحقق محل عمله واشتراط كونه
 منفيا لصيرورة بمعنى الفعل بعارض النفي واشتراط كون المتعلق مفضلا
 ومفضلا عليه باعتبارين باعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فإنه من
 مواضع الاشكال وذهب بعض الأفاضل إلى أنها إنما صار بمعنى حسن عند استجماع
 هذه الشرائط لأن هذا التركيب يستعمل في مقام المدح ومقام المرح يستدعي
 أن يكون بمعنى حسن وذلك لأن مقام المدح يدل على أن كون الكحل في عين رجل
 ليس مساويا للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على أن أحسن بمعنى
 حسن لأنه لو كان على حاله يجوز أن يكون الكحل في عين رجل مساويا للكحل في عين

زيد ذنب في الاحسنية نحو ان يصير الكحل في عين رجل مسباويا للكحل في عين زيد و
 هذا بنا في مقام المدح فاما بنفي اصل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في
 عين رجل وهو المقصود مع انهم اى مع ان النجاة لو رفعوا الحسن على ان خبر الكحل
 مبتدأ اذ لا وجه يمكن سواء اذ لا رافع لفظيا وامتنع بكارة المبتدأ لاسيما اذا كان
 الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتدأ واحسن خبرا فصلوا
 بينه اى بين احسن وبين معموله وهو منه باجنبي وهو الكحل اذ المبتدأ اجنبى
 من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معمول له فدعت الضرورة الى اعماله فان قيل
 فليقدم منه على المبتدأ حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي قيل لا يمكن
 تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل ذى الحدتين اى دال على الحدتين طرفان واحلان
 يلزم ان يلى كل منهما بمتعلقه اى بحدته ولا شك ان اسم التفضيل عام ذو الحدتين اى دال
 على الحدتين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق
 به طرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق بقوله في عينه باعتبار حدث
 المفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فلزم ان يلى كل واحد
 منهما بمتعلقه وجهته كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلأوه بقوله في
 عين رجل وجهته كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلأه منه المتضمن
 لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلأه منه بقوله في عين
 زيد وايلأه الكحل بقوله في عينه وهذا حاصل ذكره صاحب الرضي في بحث هذا سرا
 اطيب منه رطباً على انه اذا كان المسموع تاخير منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع
 التأخير لا يبقى التقدير فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لم تقدم منه
 لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ
 التقدير وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان يجعل
 مدار هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتأخر في نحو هذا
 المثال مستنوع لا باشتراط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضميراً للمفضل عليه
 فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلاً عليه وهو عين زيد فان قيل
 كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول باجنبي امتنع عمل اسم التفضيل فلينجز
 الفصل بالضرورة كما جوز الحمل بالضرورة قيل من ابتلى ببليتين يختار
 اهوئها وعمل اهوئ من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع

الفصل باعتبار كونه عاملا والوجه الاول اخضع والثاني اعلم فاستناع العلم اقوى
 فان قيل هذه الضرورة لا يتأتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول مثل
 منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه
 بين معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديره على ما سنبينه فان قيل
 هذه الضرورة يتأتى في الاثبات ايضا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
 في عين زيد فينبغي ان يجوز اعمال القيام بالضرورة قيل صحة غير متحققة لعدم
 الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي لمحيث في الحديث
 وكلام العرب العرباء ولك ان تقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخضع من
 الاولى مع كون معناها واحدا وهي ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
 من عين زيد فلتختصاره به بجذف المضاف من مجرور من وهو العين اذ التقدير
 من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل
 الكحل على العين وتظهر هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي
 الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة و
 السلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة
 ذكر العين على اسم التفضيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني العنان
 تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فاعل
 احسن فان قيل لا ضرورة في افعال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون
 احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول
 باجنبي في هذه العبارة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن
 عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل تقديره اذ التقدير
 ما رأيت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير ما رأيت
 عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول
 لرأيت قوله احسن لانه لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واقهر
 احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما
 اذ المفعول الاول من باب علمت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا
 اذا كان رأيت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله
 احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رأيت او بمعنى التشبيه

او من الظرف المستقراى ساريت عنها مثل عيديد في حال كون الكل احسن
 فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكل مفعول رأيت ويكون
 قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها
 الكل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رأيت متصفة بهاتين الصفتين فتظهر منه
 العبارة مثل ما انشد سيدي من قوله **شعر** مررت على وادى السباع
 ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل بركب اتوه تايته واخو الاما وقي الله ساريا
 انما اورد المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكان لا يدخل المضمير وكان
 التهديد بذكر المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى لا ارى
 واديا كوادى السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا
 او لا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان
 قوله واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدمة عنه او كان قوله كوادى
 السباع مفعولا و واديا عطفت بيان اوبلا او حالا موطاة او تميزا على نحو عند
 مثل نريد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او تميزا وحال من قوله
 واديا بتقطيع شان الوادى بالتنكير حتى لا يلزم كونه حالا من النكرة المحضة مؤخر
 اى واديا منقطع عا شانه حال كون ذلك الوادى اقل بركب وقوله حين يظلم ظرف
 لمعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه
 والباء في قوله به بمعنى في اى اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل
 عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمعمول تقدم
 اذ التقدير اقل بركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع بل اسم
 جمع محامراى اقل في ذلك الوادى جماعة الركبان فما ظنك بالرجال وقوله اتوه
 الجملة صفة ركب اى اتى الركب في ذلك الوادى تايته اى تثبتا وتوفقا وتلبشا و
 هو تفعلة من تركيب اتي كجي يقال تاتي تلبشا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له
 اى اتوه اتيانا لاجل التايته والمكث او مفعول مطلق اى اتيان تايته او حا اى
 اتوه ذوي تايته او ظرف اى اتوه في زمان التايته والنزول وقوله واخوف عطفت
 على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كما شهر كان صفة
 لواديا غير سببية فلا يكون حينئذ من هذا الباب وقوله الاما وقي الله ساريا

مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية أي اقل به ركب واخوف في جميع الاوقات الا
 وقت وقاية الله أو مستثنى من ركب وما بمعنى من وإنما ذكر ما ذهابا الى الصفة كما
 عرف في قوله تعالى فأتكفوا ما طاب لكم من النساء أو مستثنى منقطع أي لكن وقاية
 الله تآية أو من وقاه الله تأييا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى أو من التسمية
 وعلى الاول كان حالا من قوله ركب أو مفعول وقع أو صفة واديا على المجاز العقلي من
 باب الاسناد الى المكان وعلى الثاني كان صفة مصدر اخوف أي خوفا ساريا الى
 الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال الفعل ما
 دل على معنى في نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله في نفسه صفة معنى
 وكلمة في على حقيقتها أو بمعنى الباء والضمير عائد الى ما أي الفعل كلمة دلت
 على معنى حاصل في نفسها أي مدلول لها لا مدلول لفظ اخر من اسم أو فعل أو
 حاصل بنفسها أي بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر اخر من اسم أو فعل وفيه احتراز
 عن الحرف كما مر مقترون باحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال وفيه
 احتراز عن الاسم فإن قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه
 مشترك بين الحال والاستقبال لأنه مقترون بزمانين قيل ما اقترون بزمانين صدق
 عليه انه مقترون باحدهما لوجود الاحد في المتن ولأنه يقترون في كل وضع بواحد
 وإنما عرض الاشتراك بغفلة الواضع أو بعده فإن قيل هذا الحد غير منعكس لأنه
 لم يصدق على عسي ونعم وبئس وغيرها من الأفعال الجامدة وغير مطردة لأنه يصدق
 على هيئات وشئان وغيرها من أسماء الأفعال قيل المراد بالاقتران بحسب
 الوضع فيدخل الأفعال الجامدة ويخرج أسماء الأفعال فإن قيل يدخل في الحد
 لفظا الماضي والمستقبل لأنهما مقتربان باحد الأزمنة الثلاثة قيل إذا اريد بها
 الفعلان المخصوصان كان معناهما غير مقترون إذ معناهما اللفظ والاقتران فيه
 وإنما المقترون معنى معناهما وإن اريد بهما الزمان فقط كان معناهما الزمان لا شئ
 آخر يقترون بالزمان وقد ذكر هذا في صدر الكتاب بالاستقصاء ومن خواصه
 أي ومن خواص الفعل قد عرفت معنى الخاصة فلا نعيد دخول قد خوفا قد يخرج
 وإنما خصت قد بالفعل لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل الفعل
 أو تحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل قوله دخول مبتدأ مضاف الى قد وهي
 مضاف اليه بتأويل اللفظ وقوله من خواص خبر لقوله دخول والسين والشوق

لا
 ك
 ق

نحو سيخرج وسوف يخرج وإنما اختصا بالفعل لأنها موضعا للدلالة على الاستقبال
 الوضعي وهذا ليس إلا في الفعل وفي قيد الاستقبال الوضعي احتراز عن خبر
 ضارب غدا وإنما عرف السين باللام لأن المراد سين معهود وهي سين الاستقبال
 لاسين الاستفعال ولا سين التخفيف ولا سين الكسكسة نحو استغفر وسأطلب
 بعد الدار واكرم متكسر وإنما قدم السين على سوف لدلالة التأخر على الاستقبال القريب
 ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجواز من نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب
 ولا يضرب ولن تضرب اضرب وإنما خصت الجوازم بالفعل لأنها وضعت لنفي
 الفعل كالم ولما أو لطلب الفعل كلام الأمر والنهي أو لتعليق شيء بالفعل كادوا
 الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل وقيل إنما اختلفت به لأن اثر
 وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر والأيلزم تخلف الاثر من المؤثر وفيه نظر لأنه يمكن
 تخلف الاثر عن المؤثر لفوت شرطه وهو كون مجزوم فعلا مثلاً وكحقوق تأء فعلت
 أي ما هو جنس تأء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وإنما خص الضمير المتحرك
 البارزة لأنه ضمير فاعل فلا يلحق إلا بما له فاعل والمفاعل إنما يكون للفعل أو فروع
 وحطت فروع عنه بمنع أحد نوعي الضمير وهو البارزة تحزنا عن لزوم تساوي
 الفرع والأصل ونخص البارزة بالمنع لأن المستكن اخف وأخصر وهو بالتعميم
 اليق واجد روق حقوق تأء التانيث الساكنة نحو تأء فعلت وإنما قيد التانيث الساكنة
 احترازاً عن التأء المتحركة فإنها تختص بالاسم وإنما خصت تأء التانيث الساكنة بالفعل
 لأنها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق إلا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات
 لكن الصفات استغنت عنها بما كحقها من تأء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها
 وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختلفت تأء
 التانيث الساكنة بالفعل ولأنها إنما أسكنت للفرق بينها وبين التأء اللاحقة للاسم
 فكانت أولى بالسكون من الأسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم إلى
 ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر مخاطب فقال الماضي ما دل أي فعل دل على زمان
 قبل زمانك ظرف مستقر وقع صفة زمان أي على زمان حاصل في زمان سبق
 زمانك ولا ضمير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص والكلية
 والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الأزمنة الثلاثة ووقت الظهر يوجد في يوم
 الجمعة وهذا الخطاب لغير معين وإضافة الزمان إلى كاف الخطاب بادني لا يستلزم

١٠
 ١١
 ١٢

اى قبل زمان انت فيه مبني على الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضي وغير مبتدأ محذوف
 اى هو مبني على الفتح والجملة مستأنفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني
 الماضي لان الاصل في الفعل البناء لفقد المعالي الموجبة للاعراب ولا مقتضى
 للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي وانما بني على الفتح لانه لما عدل فيه عن
 السكون الذي هو اصل في البناء الى الحركة اعتبارا والنوع مشابهاة له بالاسم في
 وقوع كل واحد صفة نكرة في مرتبة برجل ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتح
 لخفتها اى لمشايتها السكون الذي هو اصل في البناء مع غير الظهير المرفوع
 المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان اخره حينئذ تحررا عن توالي اربع حركات
 فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف الضهير المنصوب
 نحو ضريك فانه ضمير المفعول ومع غير الواو من الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث
 يضم حينئذ لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع في بيان المضارع فقال
 المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نائت الباء للسببية اى بسبب زياد قاحد
 الحروف الاربعة التي مجموعها نائت او نائي او اتين عدل من تركيب اتين لان فيه
 تفريقا بين حرفي المتكلم وتقدما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف
 الترتيب اذا الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب والمخاطب منتهى الكلام بخلاف
 نائت ولكن تركيب اتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمن الحروف
 الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها آتية في اول المضارع
 وهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نائت اذ لا خفاء في بعده
 عن هذا للمقام في المعنى لانه عن النائي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن
 هذا المقام جدا ولانه كما يلزم في اتين تقدما لحرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم
 في نائت تقدما ليمنون التي هي لثنى المتكلم وجمعه على الهمزة التي هي للمتكلم الواحد
 هو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والجمع فرعان فلو جمع هذه الحروف
 بترتيب انيت من الالي لمكان اولي بالنسبة الى نائت ليكون على وفاق الترتيب من
 كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي لفرعية لوقوع مشتركة
 حال اى لوقوع المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال كما شترك
 العين والملاذير الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى كونه مبالا احتمال
 الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالعين وسوف

لا
 ك
 ل
 ر

عطف على وقوعه أي لتخصيص المضارع بسبب السين وسوف بأحد الزمانين
 كتخصيص النكرة بأحد الأفراد بدخول لام العهد وتخصيص لفظ العين بأحد
 المعالي بالقريظة فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم مفردا مذكرا أو مؤنثا نحو فاعل
 والنون له أي للمتكلم مع غيره حال أي حال كونه مقرونا مع غيره أي غير المتكلم ولحا
 أو اثنين أو جماعة وإذا كان معه واحد كان مثني وإذا كان معه اثنين أو جماعة
 كان جمعا نحو تفعل والتاء للمخاطب مطلقا أي واحدا أو مثني أو مجموعا مذكرا أو
 مؤنثا نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن والمؤنث
 والمؤنثين غيبة ظرف أي في الغيبة أو حال أي حال كون المؤنث والمؤنثين ذو غيبة
 نحو تفعل هي والهندان تفعلان والياء للغائب غيرهما أي غير الصيغتين المذكورتين
 وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وقوله غيرهما بالجر على أنه صفة للغائب وفيه نظر
 لأن غير نكرة وإن أضيف إلى المعرفة أو على أنه بدل من الغائب وفيه نظر لأن النكرة
 إذا كان بدل من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف ههنا مع النكارة وأجيب بأنه
 بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير غائب غيرهما فالبدل
 نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو الأول لموافقة السبق قال فالهمزة للمتكلم
 مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وإنما زيدت هذه الحروف في أول المضارع لأنه لما
 وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع

معنى وجبت المخالفة لفظا لبدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك إما أن
 يكون بالنقصان وهو غير ممكن لثلاثي لا يخلو البناء وبصير انقص عن أقل الأبنية
 وهو الثلاثي أو بالزيادة وهو ممكن فتعينت الأولى بها حروف المد واللين
 لكثرة دورها في الكلام لأن التكلم لا يخلو عنها أو عن بعضها وهي الحركات
 الثلاث فتعينت الياء للغائب لأن مخرجها الوسط والغائب متوسط بين
 المتكلم والمخاطب فأعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبتداء الكلام
 والألف مخرجها مبدأ المخارج وهو الحلق فأعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر
 الابتداء بالساكن والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فأعطيت
 له لكنها قلبت تاء لثلاثي مجتمع في المثال نحو توجل في العطف ثلث واوات فيصير
 توجل الأولى والعطف والثانية والمضارعة والثالثة والمنتان فيشبه
 الصوت بنباح الكلب وهو مستكرة فقلبت الواو تاء لقرنها في المخرج وقد جاء

ابدال الواو بالتاء في تجاه وتراث وتخمرة وتكلان فان قيل بالتاء توحيد في المؤنث
 الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما
 ابدلت بالتاء تعارض في المؤنث الغائب اعتبارا ان الغيبة والتأنيث والغيبة يناسب
 الياء لتناسبها في التوسط والتأنيث يناسب التاء لتناسبها في الفرعية لان التأنيث فرع
 التذكير والتاء فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية في الواحدة و
 المثنى والياء التحتانية في الجمع ولم يعكس لان التأنيث راجعة الى الذات لانها لا يزال
 اصلا فاعتباره في اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى ولي والغيبة صفة
 عارضة متحولة متحركة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره في لفظ
 واحد وهو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلاث التي هي الاول في باب الزيادة
 لم يبق للشكل الذي معه غيره فزيدت حرف يشبه حرف المد واللين وهي النون كونها
 مدة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وحروف المضارعة اي الزوائد المذكورة مضمومة
 فما الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيد حرج اولا يخرج لانها مفتوحة اولا والمضارع
 ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما مفتوحة فيما سواه اي في
 فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كضرب وما زاد على اربعة احرف كيفتعل و
 يستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استند عاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة
 الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره
 في النحوضنا واستطرادا ولا يعرب من الفعل غير اي غير المضارع فان قيل المستثنى
 ما يكون مخرجا عن متعدد وهما ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمتعدد حتى يصح
 الاستخراج قيل اللام في الفعل اما بالجنس او بالاستغراق اي من جنس الفعل او من
 انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى الاعراب
 وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبهة تام يخرج عن اصله وانما اعرب المضارع
 لمطابقتها للاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في
 العموم والخصوص كما تروى في الاستعمال لوقوع صفة للنكرة في مررت برجل ضارب و
 هذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر
 المضارع في الاعراب فيقطع المصنعة تلك الشركة وان ثبت الافراد الا قصد وقوله اذا
 لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد او نون جماعة النساء ظرف لمفهوم ما سبق من
 اليراء فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد

اى يقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون الجمع به لان اذا اتصل به واحدها جمع مبنيا
 اما نون التاكيد فلا بد خولها يشبه الامر الداخلة عليه هي نحو اضربون لان اصل نحو نون
 التاكيد واما نون الجمع فلا بد خولها يشبه الماضي لان اصل في حقوق الضمائر المتحركة
 ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في حقوق الضمائر الساكنة
 ليس باصل واعرابه اى اعراب المضارع رفع ونصب وجزم مكان ما منع عنه من الجزم
 المختص الاسم فالصحيح اى الفعل المضارع الذي في آخره حرف صحيح اى فالمضارع
 الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية سواء كان تثنية مذكرا وتثنية مؤنث
 والجمع سواء كان جمع مذكرا وجمع مؤنث غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث
 بالضممة خبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضممة رفعا والفتحة نصبا والسكون جزما
 مثل يضرب على حسب العوامل تقول وهو يضرب وان يضرب ولم يضرب وانما
 قال الصحيح احترازا عن نحو يدعى ويرى ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير
 بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربان
 ويضربون وتضربون وتضربين والمتصل به ذلك الجار والمجرور يتعلق بالمتصل
 والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اى المضارع الذي
 اتصل به ذلك اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائبا او
 مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة بالنون خبر لقوله والمتصل اى يحذف
 بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين و
 حذفها اى حذف النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن
 تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعراب
 المضارع رفعا بالنون عند حقوق هذه الضمائر لانه يستحق الاعراب بالمشابهة و
 المشابهة باقية بعد حقوق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا
 اتصل بالساكن امتزج به لتعاوض جهات الاتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا
 متصلا وحرف علة ساكنا فتوسط اخره فامتنع اعرابه بالحركة في اللام لفظا كان او
 تقديرا لان الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظي والتقديرى وفي الضمير لان الضمير
 اسم علمية فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظ غير ولا نه اسم يستحق اعراب الاسم
 علما لفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لفظا ولا تقديرا فلا جرم اعرابه بالحرف
 فزيدت حرف بعده واعراب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون

من حروف العلة التي هي الأصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون
 لشبهها بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها
 جزما كما أن حذف الحركة كذلك لما أن حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وجعل المنصب
 للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل المنصب أيضا بالحذف فأن قيل الضمير اسم
 علمية فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر في باب الفصل الجزئية الحكمية
 إذا الفاعل كالجزء فإذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئية
 فأن قيل لما اعتبر جزءا لزم أن يجعل كونه محلا لتقدير الأعراب ولا يحتاج إلى أن يحذف
 قيل هذا الضمير ذو وجهين كالنعامة فاعتبر في امتناع المحلية للأعراب كونه اسما علميا
 وفي جواز الفصل كونه جزءا والمعتل الآخر بالواو والباء للصاق أي المعتل الآخر
 الملتصق بالواو السببية أي المعتل الآخر بسبب الواو والاستعانة أي المعتل الآخر
 الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو والياء نحو يرمي يعرب بالضمرة تقديرًا ظرفي أي في
 التقدير أو حال أي حال كون الضمة مقدرة أو تميز أي ملتبس بتقدير الضمة في الرفع
 نحو هو يدعو ويرمي لتثقل الضمة على الواو والياء والفتحة لفظًا في نصب نحو لن
 يدعو ولن يرمي لأصالة الأعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم
 نحو لم يدع ولم يرم لأن اجتماع السكونين محال فأن قيل لم يقدر السكون في حرف
 الساكن في مثل يدعو ويرمي كما يقدر الجزم في حرف المكسور نحو مررت بغلامي
 قيل تقدير السكون في حرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون لتحقيق
 والتقدير في الفعل إذا عراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني
 الثلاثة حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فان اعراب غلامي
 باعتبار المعنى فتحقق الافتراق بين الحركة للمقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف
 حرف العلة التي هي لخت الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل عند الحرف سكونًا
 كما يكون حذف الحركة عند العامل جزما فأن قيل فليجعل السكون اللفظي في مثل
 يدعو ويرمي اعرابا في الجزم كما يجعل الف مسلمات اعرابا في الرفع فاعلمية قيل يمكن
 في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الإضافة إلى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى
 بعد الإضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لأن سكونه اللفظي صورته
 حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق معنى من المعاني الثلاثة ولا يزداد
 على الصورة شيء إلا الإضافة إلى العامل بلا تأثير افتراق فأن قيل لا نسلم ذلك

بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التوابع قيل ظهور الاثر في التوابع متحقق في المبني
 فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف بالضمه رفعا
 والفتحة نصبا تقديرا نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما والحذف جرما
 علامة للجزم كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب وبجاءم اى عن كل ناصب و
 كل جازم والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم واقع موقع
 الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يبتدأ كلامه بالاسم و
 الفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم فان قيل المضارع
 في خبر كاد غير واقع موقعا يصلح للاسم حيث يلزم في خبر كاد كونها مضارعا ويمتنع كونها
 اسما وان هجر هذا الاصل في كاد استعما لا فكان المضارع في خبره واقعا موقعا يصلح
 للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المجهور في قول الشاعر ع قابيت الى فهم و
 ما كدت ابياء وينصب اى المضارع بان المصدرية ولن واذن وكى ملفوظان و
 قيل اذن وكى ينصبان باضمار ان واليه ذهب الخليل وانما عملت ان لشبهها بان
 الناصبة للاسم في المصدرية والصورة اى المادة وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا
 هذه وانما عمل غيرهما اعني لن واذن وكى تشبيها بان في افادة الاستقبال ثم اعلم
 ان لن عند سيبويه حرف براسه غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله
 لا فابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر بحذف الالف والهمزة بكثرة
 الاستعمال كائش وعلماء في اى شئ وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما
 بعدها بتاويل المصدر ولو كانا جازن تقدم ما في خبرها عليها كما لم يحجز تقدم ما في خبران
 عليها ولا معنى لمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقدم ما في خبرها عليها نحو زيد لن
 اضرب بخلاف ما في خبران وللخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
 مقتضاها معنى وحكما اذا التركيب وضع مستانف الا ترى ان لو اذركب مع لا يطل
 معناها وتحدث معنى التخصيص نحو لو لا آخرتني هكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده
 بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا كلمة اذن عند سيبويه حرف براسه
 لا اصل له وقيل اصله اذ ان فحفت وقيل اصله اذ الطرفية فحذفت الكلمة المضاهية
 وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعدما كان مختصا بالماضي
 فاذن ههنا هي اذن في قولك يومئذ وحيدئذ الا انه كسر الدال في نحو حينئذ ويومئذ
 ليكون في صورة ما اضيف اليه الطرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادرا

... اسماء
 ... اسماء
 ... اسماء

وفهمنا لذل ههنا ليكون في صور ظرف منصوب لان معناها ظرف وبان عطف على قوله بان اى ينصب المضارع بان حال كونها مقدرة بعد ستة احرف وهي حتى نحو سرت حتى ادخلها ولام كي نحو سرت لا دخلها ولام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليُعَذِّبَهُمُ والقاء نحو زرنى فاكرمك والواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى والآن نحو لا لزمنك او تعطينى حتى اى الى ان تعطينى او الا ان وانما قد رأت بعد هذه الحروف لان الثلاثة الاول اعني حتى ولام كي ولام الجحود جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخيرة اعني اومعني الى الجار فاخذت حكم الجوار او معنى الافكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والرابعة والخامسة اعني القاء والواو عاطفان واقعتان بعد الانشاء اى بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتفي وان لم يكن فمحمول على النبي لما بينهما من المناسبة في الدلالة على العدم فيكون في حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل الفعل الذي بعدهما مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الانشاء فيكون المعنى زرنى فاكرمك ليكون منك زيارا فاكرم مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن معروفي اى بيتك فازورك ليكون منك تعريفا فزيارة مني وفي ليت لي مالا فانفقته اتصني حصول مال فانفاقا وفي الا تنزل بنا فقصيب خيرا ليكون منك نزول فاصابة خير منا فان القاء للتفسير اى فمثال ان مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة وان قصوموا خيرا لكم مثال النصب بجذات النون والتي اى ان التي بعد العلم وما بمعناه من التحقق واليقين والانكشاف والشهادة والظهور ونحو ذلك هي المخففة من المثقلة المناسبة للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق خلافا للقاء وابن ابي نباريه وليست ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اى ان المصدرية الناصبة التي نحن بصدد دها وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما بالكسین نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى عَلِمَ اَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى اوسوف نحو واعلم فعلم المراد ينفع ان سوف ياتي كل ما قدرا او بقدر نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او بحرف نفي نحو ان علمت لم يقم وان لا يقوم قال الله تعالى فلا يرون ان لا يرجع اليهم عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشأن فرقا بينها وبين ان المصدرية من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة

٢١١

نصب
واعلم الخ

لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها الضعفها ولكونها
 للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرير
 أو التنافي وشذ علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد والتي اي ان التي تقع
 بعد الظن وما بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم الماويل بالظن
 فيها وجهان اي جازان يكون مصدريه وجازان يكون مخففة من المثقلة ولذلك
 قرئ قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون بالنصب والرفع والتي تقع بعد غيرها من الراجح
 والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحوها فمصدريه لا مخففة
 نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تعين المخففة من المثقلة بعد العلم
 وما بمعناه لان ان بعد التحقيف شاكلت ان المصدرية وهي انسب الى العلم لان
 كلامها يدل على التحقيق وابتعد من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء
 الدالان على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلومة
 التحقق فلو وقعت ان المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسب
 للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس لا سيما في الفعل الموقوف والمقصود الذين لا يظهر
 فيها الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لانه باعتبار دلالة على غلبة التوقع
 يناسب ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار عدم اليقين يناسب ان المصدرية الدالة
 على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اي عن الظن كما يبعد عن العلم فيسأوى المصدرية
 المخففة في المناسبة فيصم وقوع كليهما بعده فيجوز في ان التي بعدها الوجهان واما
 التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناها نحو الرجاء والطمع والحزن والخشية والوهم
 والاعجاب وغيرها فمصدريه لا غير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد
 العلم وما بمعناه لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التي
 للتحقيق فيقع بعد العلم ويعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك
 لكان التنافي بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك يتاقي في المثقلة ايضا وقد جاء
 شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد والحق ان ان مشددة او
 مخففة لا يدل على ثبوت الخبر وتحقيقه بل على تأكيد والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب
 بان ما وقع في الشروح من انها للتحقيق اراد بها بعض معناها وهو التأكيد والمبالغة كما
 هو بقرينة وقوعها بعد الشك وفي بعض الشروح ثم اعلم ان ان بعد التحقيف تقاصرت
 خطاها فلا تقع مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا تقع الا بعد فعل التحقيق

كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقيق والانكشاف والظهور والشهادة ونحوها
 او بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستفعل ولا شككت
 ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم الغير المأول بالظن وان
 اول به تصح وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب
 والرفع بمعنى ظننت ولكن اي وشان لن عثل لن ابرح الارض ومعناها اي معنى لن
 نفى المستقبل لانفي الحال وفي اطلاقه نظرا لانه يومهم انها يرادف لان معناها ايضا نفى
 المستقبل لانفي الحال وليس الامر كذلك بل معناها نفى المستقبل نفيا مؤكدا وقيل
 معناها نفى المستقبل نفيا مؤكدا وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فكن اكلم
 اليوم انسيا ولن ابرح الارض حتى يا ذنبي ابي تناقضا واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على
 ما قبلها اي اذا لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها
 بان كان ما بعدها خبر المبتدأ السابق نحو انا اذن اكرمك او جزء الشرط السابق نحو
 ان تاتني اذن اكرمك او جواب القسم السابق نحو واللهم اذن افعلن فيجوز ان ينصب
 المضارع وقل نصب اذا كان خبر المبتدأ السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على
 ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء وانما لا ينصب حينئذ لانها ضعيفة العمل
 بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو اذن لك اذن لصادق فلا نقدر ان تعمل فيما
 اعتمد على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوي فيلغى وصار كأنه سبقها احكاما وذهب بعض
 الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي ان لم يكن ما بعدها
 معمولا لما قبلها بخلاف ما اذا كان معمولا لما قبلها فيجوز ان ينصب لئلا يلزم تناقض
 العاملين وهما اذن وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لان هذه التعليل ياتي فيما
 اذا كان ما بعدها جزء الشرط السابق ولا ياتي فيما اذا كان خبر المبتدأ السابق وجوبا
 للقسم السابق على انه لا ضير في لزوم ذلك لا مكان عمل احدها باعتبار اللفظ وعمل الآخر
 باعتبار المحل كما في ان زيدا قائم وعمر وفان زيدا معمول العامل اللفظي لفظا والمعنوي محلا
 حتى كان مرفوع المحل على الابتداءية ومنسوب اللفظ على انراسم ان فافهم واذا عرفت هذا
 فاعلم ان قوله اذن مبتدأ وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره اي ومثال اذن مثل هذا
 القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الى اخره
 والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر
 اذن بتقدير حذف مضاف اي عمل اذن لو نصب اذن او حكم اذن حاصل وقت عدم

اعتماد ما بعد ها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن قد دخل الجنة
 خبر مبتدأ محذوف اي مثاله اذن قد دخل الجنة لكن وجه الاول اوفق لسنته حيث
 قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا وكان الفعل الداخل
 عليه مستقبلا عطفت على قوله اذا لم يعتمد ما بعد ها على ما قبلها فيكون هذا
 شرطا اخر لعمل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن قد دخل الجنة مثل مثال لا
 يحتمل الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اظنك كاذبا فانه لا يعمل
 لانه انما عمل لشبهها بان في معنى الاستقبال فاذا فوات الشبه فوات العمل واذا وقعت
 اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان الرفع والنصب بالنصب بناء على ضعف
 الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقبلا من غير النظر الى
 حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعد ها على ما قبلها
 بالعطف وان ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقوله تع
 وَادَّالْيَلْبِثُونَ بِالرَّفْعِ وَقُرْءُ فِي غَيْرِ الْقَرَاءَةِ السَّبْعَةِ واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا وكي
 اي مثال كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اي معنى كي السببية اي سببية
 ما قبلها لما بعد ها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان
 الفعل بعد ها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان
 التكلم او لا سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل
 بعد ها حالا بالنظر الى ما قبلها فانها حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن
 نحو مرض فلان حتى لا يرجو نه بمعنى كي اي للغرض والسببية وهو الغالب او بمعنى الى
 ان اي للغاية وفي جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخله في معناها واذا
 عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبر اي مثال
 حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا كان
 والجملته معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه اوفق للتشبيه ويمكن
 ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضاف اي حكم حتى وهو النصب بتقدير
 ان حاصل وقت كون ما بعد ها كذا ويكون حينئذ قوله مثل اسلمت حتى ادخل خبر مبتدأ
 محذوف اي ونظيره مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعدها
 وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم
 ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول

البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون
 ماضيا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى وما بعد ها مستقبل
 بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا فاذا اردت الحال الفاء للنتيجة وهذا
 نتيجة التقيد بقوله اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا على التقيد بقوله
 اذا كان اي فان اردت زمان الحال بعد حتى تحقيقا او حكاية حالان اي حال محققة
 بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال الدخول
 او محكية بان يحكيه حالا ماضية بحيث كانت متكلم في تلك الحال او تجعل تلك الحال
 موجودة عند تكلمك كقوله تعالى وَنَزَّلُوحًا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ عَلَى قَرَارٍ الرِّفْعَ فَانْه
 حكامة حال ماضية كانت حرف ابتداء جواب الشرط اي كانت حتى حينئذ حرف
 ابتداء لاحرف جزاى حرف استئناف اي ما بعد ها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث
 الاعراب بما قبلها ولا نغني بذلك ان يقدر بعد ها مبتدأ كما ظن بعض الشارحين
 حيث لا يطرد في الجملة الفعلية كقوله تعالى وَنَزَّلُوحًا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ عَلَى قَرَارٍ
 الرِّفْعَ وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى حَتَّى إِذَا جَاءَ الْأَمْرُ أَتَيْنَا بِمَا كُنَّا نَعِدُكَ
 بِهِ خَل فِي الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتداء لاحرف جزمي منع تقدير
 ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعد ها فيرفع المضارع بعد ها لعدم الناصب
 والجازم ولما عدم الجازم فظاهر وما عدم الناصب فلان ان المصدرية انما يقدر
 بعد حتى اذا كان المضارع بعد ها مستقبلا ما اذا كان حالا يمتنع تقديرها للتنا في
 لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال
 لان ان الداخلة على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال ويجب
 السببية اذا كانت حرف ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعد ها لانها في
 الربط اللفظي اي الاتصال اللفظي بين ما بعد ها وما قبلها الصيرورة بها حرف ابتداء
 ومدلولها الاصل وهو الغاية يقتضي ربطا بعد ها لما قبلها والجملة بعد مستقلة
 وجب تحقق الربط المعنوي لتحقيق الغاية التي هي مدلولها الاصل وذلك بالسببية
 مثل مرض فلان حتى لا يرجو نه اي حتى ان اقارب احياء لا يرجون حيوته لان فقوله
 حتى لا يرجو نه بيان حال المريض وصيرورة بحيث لا يرجون حيوته والمرض سبب
 لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط عند النون ومن ثم اي ولاجل ان حتى عند
 ارادة الحال حرف ابتداء ملاحية امتنع الرفع اي رفع المضارع في قولك كلن سيرا

حتى أدخلها في الناقصة أي وقت تحقق كان الناقصة بحذف مضافين لأنه على
 تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها
 فبقي كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر فيكون
 الجار والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع في قولك واسرت حتى تدخلها على صيغة
 الخطاب والهمزة للاستفهام أي اسرت كي تدخلها أو إلى أن تدخلها لأنه لو رفع
 كانت حرف ابتداء والفعل بعد ها حال والحال معلوم مقطوع فيجب أن يكون
 ما قبلها سبباً لما بعده ها وههنا يمتنع السببية لأن الحال معلوم مقطوع به فيكون
 الدخول حالاً مقطوعاً به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال أن يكون
 وقوع المسبب مقطوعاً مع الشك في وقوع السبب وجاز في الناقصة أي وقت
 تحقق التامة بحذف مضافين وهذا التركيب وهو كان سيري حتى أدخلها الآن
 بالرفع أي وجد سيري حتى أدخلها حيث لا يحتاج إلى الخبر فلا يضركون حتى ابتداء
 وكون ما بعدها مستأنفاً وجاز أيهم أي الرجال سار حتى يدخلها الآن بالرفع
 لأن الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لأنه استفهام عن الفاعل لا عن
 الفعل فكان السير مقطوعاً به والساير مشكوكاً فيه فلا يلزم الحال وهو الحكم بوقوع
 المسبب مع الشك في وقوع السبب ثم أعلم أن قوله وإيهم سار حتى يدخلها بحذف
 الفعل كما ذكرنا أي وجاز هذا التركيب أو مبتدأ بحذف الخبر أي وكذا هذا
 التركيب وليس يعطف على قوله كان سيري حتى أدخلها لعدم صلاح تقييد لا
 بقوله في التامة كالمعطوف عليه ولا مكي سميت بها لأن معناها معنى كي أي
 ومثال لام كي مثل أسلمت لا دخل الجنة أي لأن أدخل الجنة ولا مكي الجحود الجحود
 الإنكار وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الإنكار وهي لام تأكيد زيد في خبر كان
 بعد النفي لكان لفظاً مثل قوله تعالى وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ أَيْ لَان يُعَذِّبَهُمْ أَوْ
 معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذا اللام في الأصل
 هي التي في نحو قولهم أنت لهذه الخطيئة أي مناسب لها لا تقي بها وفيه نظر لأنه لو كانت
 لك لما اختص بخبر كان النفي فإن قيل إذا قدر أن بعد لام الجحود صار الفعل بمعنى
 المصدر بأن المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف ما من الاسم
 أي وما كان صفة الله تعذيبهم أو من الخبر أي وما كان الله ذاتعذيبهم أو على
 تأويل المصدر باسم الفاعل أي وما كان الله معذبهم أو يقال جاز الحمل بصيغة

الفعل كذا في الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى
 صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولا م المحذور مبتدأ وقوله مثل ما كان الله يعذبه
 خبره اى ومثال لام المحذور مثل وما كان الله يعذبههم وقوله لام تأكيد خبر مبتدأ
 محذوف اى وهي لام تأكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام المحذور وعلى هذا قوله مثل
 وما كان الله يعذبههم خبر مبتدأ محذوف فان قيل قد اخبر ان بعد اللام الزائدة
 بعد فعل الامر والارادة نحو قوله امرت لا عدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
 اهل البيت وما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد الله ليبين لكم كذا ذكر في
 الشروح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف في الحروف التي يضمن
 بعد ها ان قيل يمكن ان يقول هذا اللام لام كي ومفعول فعل الامر والارادة محذوف
 ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة وابتداء الزكاة
 واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل
 عليكم من حرج ولكن يريد هما ليظهركم ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكر ليبين لكم و
 يهدىكم فاعلم المصنف في اختيار هذا لكن فيه تكلف وتحمل والاولى ان يقال انها ملحقه
 باللام كي في كونه اذ اخذ على المراد والغرض فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المفضل ذكر اللام
 مطلقا بحيث يتناول لام كي ولا م المحذور ولا م الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو
 الاضرب والفاء بشرطين اى الفاء التي يضمن بعد ها ان ملتبس بشرطين احدهما
 السببية اى احدهما الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها والثاني اى ثاني الشرطين
 ان يكون ما قبلها اى قبل الفاء احدهما الاشياء الستة وهي امر نحو ربي فاكرمك او نفى
 نحو لا تشمتني فاضربك واستفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفى نحو ما تاتينا فخذنا
 او تمنى نحو ليت لي ما لا فانفقته او عرض بسكون الراء نحو لا تنزل بنا فتصيب خيرا وانما
 شرطت السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير
 اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج
 الى العدول مع الرفع الى النصب الدال على السببية وانما شرط ان يكون قبلها احدهما الاشياء
 الستة المذكورة ليعلم بتقدم الاشياء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة
 السابقة وانما نحو قوله سائر ك منزلي لبني تميم والحق بالحق باجواز فاستريحوا بآبائهم وثقت احد
 الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر فان قيل فالمرتك التحضيض نحو لو لا انزل
 عليكم طاك فيكون معه نذيرا ونحو لو لا ارسلت البارق سولا فتبجع ابايك والترزجي نحو قوله

تعالى لعلي بلفظ الأسباب استموت فأطلق إلى البر مؤبدي بالنصب على قراءة حفص
ونحو قوله تعالى كعكة يركى أو يذكر فتشفع الذكري على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافونر ولا توأخذني فاهلك قيل لأن التحضيض مندرج في النفي معنى لأنه
يستلزم نفي فعل والترجي أريد به التمني وإن كان على صيغة الترجي والدعاء مندرج في
الامر والنهي لكونه على لفظ ما غالباً فإن قيل العرض على لفظ الاستفهام مولد من فاذكر
عليه قتل العرض معناه عرض المحبة كذا فاده الاستاد العلاقة زائر الحزين الشوق
جمال الحق والدين وقت قراءة في كتاب الفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شأنه
أن يتأتى بكل كلام خبر أو إنشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الأمر إذا
كنا في المفتاح فاعتبر قسمها على ما باعتبار المعنى وإن كان مندرجاً في الاستفهام كلفظ
أندراجاً اتفاقاً غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التحضيض لاستلزامه نفي فعل
فيندرج في النفي والدعاء طلب فيندرج في صيغة الطلب من الأمر والنهي والواو بشرط
أي الواو التي يضم بعدها أن ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف أي أحدهما
الجمعية وأن يكون قبلها أي قبل الواو مثل ذلك أي مثل أحد الأمور الستة المذكورة
كذا قيل وفيه نظر لأن التشبيه يقتضي أن يكون قبلها مثل أحد الأشياء الستة لا عينه
وفيه فساد لا يخفى والأولى أن يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه أحد الأمور
الستة المذكورة أو يقال أن كلمة مثل مقحضة أي وأن يكون قبلها ذلك أي أحد الأشياء
المذكورة أي امر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمني أو عرض نحو زني وازورك أي ليجمع
التريارتان ولا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا يجمع بينهما ولا تأتي وتحدث أي لا
يجمع بين الأتيان والتحدث وليتحدث أي ليتك يجمع بينهما ولا تنزل
بما نصب خيراً أي لا يجمع بينهما وإنما شرطت الجمعية لأنه لما قصد في الواو معنى
الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى وإذا لم يقصد الجمعية
لا يحتاج إلى الدلالة على الجمعية وإنما شرطت تقدم أحد الأمور الستة ليعود تقدم
الأشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في انقضاء الواو بشرط معنى إلى أن أي أو
التي يضم بعدها أن بشرط معنى إلى أن أو إلا أن على حسب الاختلاف نحو لا زمنك
أو تعطيني حقاً وفي إدخال أن في معنى أو تسامح لأنها مقدرة بعد ما لا دخل في معناها
والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً أي حكم الحروف العاطفة في باب ضمائر أن بعد
حاصل وقت كون المعطوف عليه اسماً يعني ينصب المضارع بعد حروف العاطفة

أي أن يعطيني حقاً

باضماران اذا كان المعطوف عليه اسما ثانيا يلزم عطف الفاء على الاسم نحو اعجبني
 قيامك وتذهب باضماران ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم ومنه
 قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عينا ي الدموع لتجودا حيث
 نصب تسكب بعد الواو والعاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار
 فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرا في التفصيل لما لم يذكر
 في الاجمال السابق اى في تعدد الحروف التي تضر بعد ها ان وان اريد الحروف
 العاطفة من الحروف الاربعة المذكورة اى حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم نحو اعجبني
 ضرب زيد ثم يشتم وكان التنصيص في الرواية دالا على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس
 كذلك كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف الاربعة المذكورة اى العاطفة من الحروف
 المذكورة يقدر بعدها ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيلا لحكم ما
 ذكره في القسم ان لم يذكره قبل فلا يرد ما ذكرتم انه لم يذكر العاطفة في التعدد فكيف
 ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان تكرمني ومع ما الحق بلام
 كي من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب ومع الحرف العاطفة اى
 عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني قيامك وان تذهب وذلك لان لام كي والحرف
 العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة نحو جئت للآكرام حيث دخلت
 لام كي على الاسم الصريح ونحو اعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو الزائدة على
 الاسم الصريح وانما كانت زائدة لان مراد متعد بنفسه فيصح ان يدخل على الفعل
 مع ان لانه يتقدّر الاسم بخلاف حق بمعنى كي فانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل
 عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الحو لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى
 اذا كان فعلا واما الفاء التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعية بعد
 الاشياء الستة والواو التي بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص
 على معنى السببية والجمعية والانهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
 ويجب اظهار ان مع لافى للام اى مع لام كي يعنى يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لا
 كي تحذف عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لا يعلم اهل الكتاب وانما يلي لام كي حرف
 النفي لاقتضاء التصدير ويجزم المضارع بلم ولما ولا لام الامر ولا في النبي الجار والمجرور
 صفتة لا وكلم المجازاة الكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت اى الكلم الدالة على كوز الجملة
 الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببا لها اى كلمات الشرط والجزاء وهي اى كلم المجازاة

م وفي ادوات لكم حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم

ان نحو ان تكرمني اكرمك ومما نحو ماما تاني انتك واذا ما نحو
 اذا ما تخرج اخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني اذا ما غير مذكورة وحيثما نحو حيثما
 تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج ومما نحو ما تصنع
 اصنع ومن نحو من تاتي اكرم ومن تدرهم واتي نحو ايا تضرب اضرب قال الله
 تعالى اَيَّامًا تَدْعُوْنَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى واتي نحو اني تكن اكن وانما انجزم المضارع لم
 ولما لا اختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحوان كل ما اختص بشئ و
 هو خارج عن حقيقة يؤثر فيه ويغيره غالباً بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون
 الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لا يعمل حرف التعريف في الاسم مع اختصاصه
 وخروجه عن حقيقة وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه
 به وخروجه عن ذاته كجربانها بجري بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج
 فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما انجزم بلام الامر ولا في النهي لانها
 يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراجها عن اصل حيث ينقل ان الشرطية
 المضارع من الحال الى الاستقبال وتخرج من القطع الى الشك وينقل لام الامر ولا
 النهي عن الحال الى الاستقبال ويخرج من الخبر الى الانشاء وانما انجزم بان الشرطية
 لا اختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وانما انجزم بغيرها من كلمات الشرط لظنهما
 اياها وانما لم يعمل لومع اختصاصها بالفعل لانها للماضي وان دخلت على المضارع
 والماضي لا يقبل الجزم وما انجزم مع كيفاً واذا بدون ما فساد لم يحج في كلامهم على وجه
 الاطراد وفي ترك ما اشارة الى ان الجزم بهما مع غير شاذ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مما يمكن
 من شئ فانجزم مع كيفاً واذا فدخلت الفاء الى الخبر كراهة ان يتوالى بين حرف الشرط و
 الجزاء فينجزم بان الشرطية حال كونها مقدرة وستعرف من بعد ثم لما فرغ عن تعدا الجزم
 شرع في بيان معانيها فقال فلم الفاء للتفسير لقلب المضارع ماضياً ونفيها ضافة القلب النفي
 الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وما ضياً مفعول ثان للقلب اي
 لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفي اي نفي المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها
 اي مثل لم في قلب المضارع ماضياً ونفيها لكن في لما معنى التوقع اي ينفي بها فعل مترقب متوق
 ويختص لما دون لم بالاستغراق اي استغراق ازمة الماضي نفيها اي بامتداد النفي من وقت الاستغراق
 الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير اي انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم
 ويجوز بالجزم عطف على الاستغراق اي ويجوز حذف الفعل نحو قابت المدينة ولما اي لما

ادخلها ولا لام الامر اللام المطلوب بها الفعل مفعول ما لم يسم فاعله المطلوب ولا النبي
المطلوب بها الباء للاستعانة اي بواسطة الترتيب اي ترك الفعل وقوله مبتدأ مضاف
وقوله النبي مضاف اليه وقوله المطلوب خبر لا النبي بحذف موصوف اي ولا النبي التي
يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء قد دخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول سببا وسببية الفعل الثاني اي كون الثاني سببا ويرد عليه قوله تعالى
وَمَا يَكْفُرُ مِنْ نِعْمَةٍ يُحْسِنُ اللَّهُ فَاَنْ قَوْلُهُ مِنْ اللَّهِ جَوَابُ الْمُبْتَدَأِ الْمُتَضَمِّنُ لِمَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَا
الموصول اي وما حصل بكم من نعمة في صادرة من الله فلا يستقيم السببية لان النعمة
الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدد واما النعمة من الله بل الامر على العكس فان صدورها
من الله سبب لاتصالها والتصاقها بهم وكذا يرد عليه قولك اذا حسنت الي اليوم فقد
احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاحسان المستقبل لا يكون
سببا للاحسان الماضي واجيب بان المراد السببية ولو با اعتبار الحكم به والاخبار عن
اي وما بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها من الله وان احسن الي اليوم فيحكم او فيخبر قد
احسنت اليك امس فيستقيم السببية ويسميان اي ويسمي الفعلان بعد كلم
المجازاة شرطا وجزاء فيلف ونشراي يسمى لفعل الاول شرطا والفعل الثاني جزاء و
انما سمي الاول شرطا من حيث انه مشروط لتحقيق الثاني وانما سمي الثاني جزاء من حيث
انه يبتني على الاول ابتداء الجزاء على الفعل فان كانا اي الفعلان اي الشرط والجزاء مضافين
نحو ان تزهرني ازهرك او الاولى مضارع والثاني ماضيا نحو ان تزهرني زهرتك فقوله الاول
عطف على الضمير المرفوع المتصل وهي ضمير كانا بلا تأكيد بمنفصل لمكان الفصل ونحوه
محذوف اي او الاول مضارع على نحو قوله اني وقيارها القريب فالجزم اي فجزم المضارع
في الشرط والجزاء في الوجه الاول وفي الشرط فقط في الوجه الثاني واجب او متعين
لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام لكونه معربا والماضية
مبني فلا يظهر فيه اثر العامل والوجه الثاني اضعف الوجه في الشرطية لمريات في
الكتاب وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر لانه في الصورة سببية المستقبل
لماضي على ان تاثير الحروف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب
بعيد كذا في الشروح وفيه نظر لان الحروف تؤثر في محل صالح للتاثير وان كان بعيدا
ولا تؤثر في محل غير صالح وان كان قريبا ولا شك ان القريب هنا غير صالح للتاثير لانه
مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالحا لانه ارض

على ان لا نسلم ان لن يؤثر في القريب بل اثر حيث اخرج عن احتمال الحال الى الاستقبال
 ومن القطع الى الشك وجزمه وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان مبتدأ
 محذوف الخبر اي فالوجهان جائزان او فغير الوجهان نحو ان اتاني زيد اترا واتير اما
 الجزم فلتعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف
 التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم اقصه وان كان ماضيين فتوهم
 مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع
 انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال واذا كان
 الجزاء ماضيا بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اي ماضيا كائنا بغير قد لفظا او معناه
 تفصيل الماضي اي ملفوظا كان الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم
 على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج لم يجز الفاء لتاثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل
 الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاثبات
 ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سبقته نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك
 امس وان زرتني فما امنتك وان اتيتني فلا ضربتكم ولا شتمتكم وانما كثر مثال لانها لا
 يدخل في الماضي الا ان يكون مكررا وبترك ذكر ما ولا لانهما يتغير حكم الماضي فعلى هذا كان
 الواجب للمصنف ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ
 الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للقاء نحو
 ما ولا ولو اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكن ربنا في قوله او معنى لان ذلك
 في المضارع مع لم وذلك معنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان
 خرجت لم اخرج بمعنى انتفى خروج فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم
 ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدرا بالسین اوسوف ولن وقد غير مصدر بلا اذا
 كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وانما
 الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان جائزان او فغير الوجهان الا تيان بالفاء و
 تركها كقوله تعالى ان يكن منكم الف تخلصوا الكفين ومن عاد فينتقم الله منه وكقوله
 تعالى ان تدعوهم دعاء كبر ومن يؤمن بربه فلا يخاف بحسبنا وقولك ان تأتي او
 اتيتني لا تلك او فلا تيك لان ادات الشرط لم يؤثر في تغير معناه كما يؤثر في الماضي
 فتوفي بالفاء واثرت في تعين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجوب
 التأثير من وجه وان لم يكن التأثير قويا وانما قيد كونه منفيا بلا احترازا عما اذا كان بلما

فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معناه وبلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير ادات
 الشرط فيه كقوله تعالى وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ فِي إِطْلَاقِ الْمَضَارِعِ
 المثبت نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدره بالسين اوسوف كقوله
 تعالى وَإِنْ تَعَاَسَ رِئَاسُ رَضِيعٍ لَّهُ أُخْرَىٰ فَالْحَقُّ أَنْ يَقُولَ وَإِنْ كَانَ مِضْرًا مَثْبُوتًا بِغَيْرِ
 السين اوسوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعليق
 بين الشرط والجزاء وذلك لان ادات الشرط لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله معنى المستقبل
 ولا لفظا حيث لم يجزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القواعد
 وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع ترك الفاء
 فيها ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة عن القواعد والا فالفاء واجبة اى وان
 لم يكن كذلك اى وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى
 فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين اوسوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد
 او ما ولا او مضارعا مثبتا مع السين اوسوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امر او نهي
 او دعاء فالفاء واجبة لان الاداة لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله معنى المستقبل ولا
 لفظا حيث لم يجزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بها وانما تركت الفاء في قوله مَنْ يَفْعَلُ
 الحسنات لله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة الشعر وروى المبرد من
 يفعل الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى وَإِذَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ
 وَإِذَا صَبَأَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصَرُونَ مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا مجرد الظرفية لا
 يشعر فيها معنى الشرط كقوله تعالى وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰ وَيَجْعُ إِذَا آتَى الْمَفَاجَاةَ مع الجملة
 الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء اى في محل الفاء نحو قوله تعالى وَإِنْ تَصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ
 يَمَاقِدْ مَتَّ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَفْقُطُونَ والفاء اكثر وانما اقيمت اذا المفاجائية مقام
 الفاء في الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة قريبة مني على حدوث
 امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالباً نحو خرجت فاذا السبع وان مقدرة
 مبتدأ وخبر بعد الاشياء الخمسة وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
 يعنى يجزم المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء الخمسة اذا قصد السببية اى
 اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون هذه المضارع فيتاقي معنى الشرط
 مثلا اسلمت قد دخل الجنة جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلمت قد دخل الجنة ولا تكفر
 قد دخل الجنة جواب النهي بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر قد دخل الجنة وهل عندكم

ماء اشرب لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشرب ولو ليت لي مالا انفقته لان المعنى ان يكن لي مالا
 فانفقته والاشرب هنا فتصيب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا فتصيب خيرا وانما قد والشرط
 مثبتا في العرض مع انه منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض هي كلمة الاستفهام
 دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كذا في الرضي ثم اعلم ان في النبي انما يقدر ان في
 بعض المواضع اي فيما اذا كان السبب المضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن
 وكما في قولك لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد يا كلك فانه لا
 يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد يا كلك اذا المضمير يجب ان يكون من جنس المظهر
 ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو وان قد والشرط
 المثبت كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان المنفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع
 لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانما جاز تقدير الشرط المثبت بعد النبي على وفق
 لفظ النبي بقرينة السبب الذي يترتب عليه وليس بجيد لو وافقه نقل وانما امتنع
 عند العامة لان التقدير اي تقدير هذا الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط
 على وفق لفظ النبي لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملقوظ ولا خفاء في فساد المعنى
 على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سبب الكفر وان قد والشرط المثبت
 كما قد رآه الكسائي كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان المنفي لا يدل على الاثبات ولم
 يصح تقدير ان الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تاتي فتحدثنا لان النفي خبر يدل
 على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قد مثبتا او منفيما يوجب التردد في تنافيان ثم
 لما فرغ من المضارع شرع في الامر المخاطب فقال مثال الامر اي بناء صيغة يطلب بها
 الفعل البناء الاستعانة اي بواسطة من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل الخوا
 عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على
 صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احترانا عن امر الغائب والمتكلم
 لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم بحذف حرف
 المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى اي صيغة متدا تترجى حذف حرف المضارعة
 من المضارع المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احترازي
 عن صومره ولا يرد النقض بقوله تعالى وبذلك فلتفرحوا حيث لم يحذف حرف
 المضارعة لانه شاذ وحكم اخره اي اخر بناء الامر حكم المجزوم اي وهو موقوف
 اي مبني على السكون عند البصرية وحكم المجزوم في اسكان الصحيح نحو اضرب

لا تكفر تدخل النار

مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ويمكن ان يكون قوله فعل الميم
 فاعله خبر مبتدأ محذوف اي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله فقوله هو كذا جملة مستأنفا
 فان كان بيان تغير الصيغة اي فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسره ما قبل اخره نحو
 ضرب واكرم واستخرج ودخرج وتخرج عندك هذا من وظائف التصريف ذكره
 في النحو ضمنا واستطرادا وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف
 وانما اختيار التغير في المجهول لانه فرع وانما اختيار هذا النوع من التغير اعني ضم الاول و
 كسره ما قبل الاخر لان معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول
 والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن عربي لم يوجد في الاوزان خروج
 من الضمة الى الكسرة ليدل على غرابة الوزن على غرابة المعنى وانما لم يختار وزن فعل بالخروج
 من الكسرة الى الضمة وان كان هذا الوزن ايضا غريبا يدل على غرابة المعنى لان الخروج
 من الكسرة الى الضمة اقل من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة في اختياره بعد
 حصول دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل
 اي حال كونه مقرونا مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل ويضم
 الحرف الثاني مع التاء حال اي مقرونا مع التاء الزائدة في اوله خوف اللبس
 اي لیس الماضي المجهول بالامر عند الدرجة والوقف في الاول نحو افتعل وانفعل بالمضارع
 المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعلة والمجهول من الفعالة عند الوقف
 في الثاني نحو تكلم وتقول وتخرج ومعتل العين الا فصح قيل وبيع اصلهما
 فأعلا بنقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واوقول بعد النقل ياء لسكونها و
 انكسار ما قبلها واللام بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوي وروي من اللقيف
 فانه لم يعمل عينه لئلا يفرض الى اجتماع اعلايين في يروي ويطوي ثم قوله ومعتل العين
 مبتدأ وقوله الا فصح مبتدأ ثان وقوله قيل وبيع خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ
 الاول والضمير العائد الى المبتدأ الاول محذوف اي الا فصح فيه قيل وبيع لان الجملة
 الواقعة خبر المبتدأ وجب فيها ضمير عائد الى المبتدأ او جاز الاشمام وهو ان تنحو بكسرة فاع
 الفعل نحو الضمة فتبيل الياء الساكنة بعده نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا
 هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة
 الفاء خالصا ومعناه تهية الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ
 بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور ههنا وانما هو الاشمام في الوقف وقاله

ما لم يسم
 فاعله
 فقوله
 هو كذا

الغرض من الاشمام الايدان بالاصل الذي تغير لغرض اي الايدان بان الاصل في اوائل
هذه الحروف الضم ولم يجمع الاشمام في بعض جمع ابيض كما جاء في قيل وبيع لا نفهم
قصد واباتيان هذا الوزن اي وزن قيل وبيع غرضنا لا يتأتى الا به وذلك الغرض
رفع اللبس فارادوا الايدان الى الاصل عند تغييره ولا كذلك في بيض وجاء الواو
ف قيل قول وبيع بالاسكان بلا نقل وجعل الباء واو السكونها وانضمام ما قبلها و
مثله اي مثل باب قيل وبيع باب اختيار وانقيد اي الماضي المجهول من المعتل العين
من باب الافتعال والافتعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل و
بيع و باب اختيار وانقيد في العلة دون استخيار و اقيم اي دون المعتل العين من باب
الاستفعال والافتعال حيث لم يجمع فيهما الا خالص الكسر دون الاشمام والضم لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما اصلا اذ اصلها استخيار واقوم وان كان الفعل مضارعاً ضم
اؤه وهو حرف المضارعة حملا على الماضي وفيه ما قبل آخره بخفة الفتحة وثقل المضارع
بالزيادة نحو يضرب ويكرم وليستلزم وليستخرج ويتخرج ويتخرج ومعتل العين
ينقلب فيه العين الفاعل نحو يقال ويستغاث لما عرفت من قواعد التصريف ان كل موضع
انفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه
بالالف ابدا لا مطردا على الوجوب اذ اعريت عن الموانع واقتصاب قوله الفاعل على انه حال
او على انه خبر ينقلب بمجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في
تقسيم آخره باعتبار اقضاء المفعول بموعد من فقال المتعدي وغير المتعدي مبتدأ
محدد والخبر اي من الافعال المتعدي وغير المتعدي او خبر محذوف مبتدأ اي هذا
بيان المتعدي وغير المتعدي فقال فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كضرب
فان الضرب توقف فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة
الحروف كدفع اليد واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المفعول
اليه والمعروض عنه فاما متعديان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعقل
متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير معنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرتوقف
الفعل على الظرف اي على المفعول فيه لا نأقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول
به لان الماهية فالمفعول فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا
فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه و
ماهية اذ الضرب هو استعمال التاديب في محل قابل للايلاء والمحل داخل في ماهية

المتعدي وغير المتعدي

الضرب ولذا قال ما يتوقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد
 الأفعال الناقصة حيث توقفت فهمها على الخبر لا نقول المراد بمتعلق هو فضلة وخبرها
 عمدة وفيه نظر لا نرى على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لأن مفعوليه عمدة ايضاً ولجيب
 بأننا لا نسلم ذلك بل هي فضلتان كجه ازتر كما بخلاف خبر الأفعال الناقصة أو نقول
 ان الأفعال الناقصة مما لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الأفعال لتقييد الخبر
 والمقصود اسناد الخبر إلى الاسم لا اسنادها إليه وانما هي بمنزلة الظروف والقيود
 فكان زيد قائماً معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنياً معناه زيد
 غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا نقس في ليست مما يتوقف فهمه على متعلق
 انما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها وغير المتعدي بخلاف مبتدأ وخبر أي
 غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان القعود لا يتوقف
 فهمه على متعلق والمتعدي يكون متعدياً إلى مفعول واحد كضرب ومتعدياً إلى
 اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا قائماً المثال الاول ما يتعدى
 إلى اثنين ثانيهما غير الاول والمثال الثاني ما تعدى إلى اثنين ثانيهما هو الاول فيما صدق
 عليه ومتعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كاعلم وادى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو
 علمت او اريت او نبأت او نبأت او خبرت او خبرت او حدثت زيدا عمرو وافاضل
 اجاز الاخفش اظن فاخال اه افعال القلوب قياساً لاسمائها وهذه الأفعال المتعدية
 إلى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي اعطيت في الأحكام فيجوز حذف مفعول
 الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني والثالث أي مفعولها
 الثاني والثالث كمفعولي علمت في الأحكام فيجوز ترك كليهما الثاني والثالث
 معاً ولا يقتصر على أحدهما كما لا يقتصر على أحد مفعولي علمت لأن مفعولها
 الأفعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول علمت عمرو
 خيراً الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول علمت زيدا عمرواً من غير
 المفعول الثالث ولا علمت زيدا خيراً الناس من غير ذكر المفعول الثاني
 أفعال القلوب ويسمى أفعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبته
 وخطت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت وانما سميت هذه الأفعال
 أفعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة أولاً لأن القلوب محل هذه الأفعال
 وانحصار أفعال القلوب في السبعة اصطلاحاً واستقرائي لا عقلي ولا

فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا
 ولا يجري فيهما احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهي الاربعة الاولى على افعال
 اليقين وهي الثلاثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا تدخل
 هذه الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخبره
 وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال
 القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخبره بدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اي افعال
 القلوب تدخل على الجملة الاسمية اي على المبتدأ والخبر لانها متعلقان بها لبيان ما هي
 عنه كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاد وقوله وهي مبتدأ عائد الى الجملة الاسمية وقوله
 عنه خبره والجملة صفة ما اي لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه
 علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في الشروح او عبارة عن شك ويقين اي لبيان
 شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه وفي بعض النسخ وقع عند مكان
 عنه اي لبيان صفة تلك الجملة صادرة عنه الموصوف من العلم والظن والحسبان
 ونحو ذلك فتصحب هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية اي المبتدأ و
 الخبر على انهما مفعوليهما ومن خصائصها اي خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر
 احدهما اي احد المفعولين ذكر المفعول الآخر غالبا اي ومن خصائصها ذكر المفعول
 الآخر وقت ذكر احد مفعوليهما يعني لا يجوز الاقتصار على احدهما وفي بعض النسخ و
 من خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اي عدم الاقتصار على احدهما وانما لا يجوز
 الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاول توطية ووسيلة الى ذكر الثاني لما عرف
 ان تأثيرها في الثاني دون الاول والثاني مقصود فلما اقتصر على الثاني يلزم ذكر
 المقصود بدونهما هو توطية ووسيلة ولما اقتصر على الاول لزم ذكر التوطية والوسيلة
 وترك المقصود ولان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد لان المفعول
 في قولك علمت زيدا فاضلا مصدرا للمفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت فضلا
 زيدا لكن نصبها معا لتعلقه بمضمونها معا فكان في ذكر احدهما وترك البعض
 الآخر عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولقائل ان يقول فعلى هذا
 ينبغي ان يجوز علمت فضلا زيدا لوجود المعلوم في قولك علمت زيدا فاضلا وهو
 مصدرا للمفعول الثاني مضافا الى الاول قيل هذا يشك بقوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ
 الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا أَنْتُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ عَلَىٰ قَرَاءَةِ الْيَوْمِ وَجَعَلَ الَّذِينَ فَاَعْلَمُ

بعد من المفعول بتقدير بخلاف هو خير لهم قيل هو قليل فلا يعاب به وإنما قال إذا
ذكر أحدها ذكر الآخر لا نه جازان لا يذكرا كلاهما كقولهم من يسمع يخل أي يخل السموع
صحيحاً وقوله تعالى وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ أي ظننتم الباطل حقاظن السوء ثم أعلم
أن الجملة الشرطية أعني إذا ذكر أحدها ذكر الآخر خبران والضمير العائد إلى اسم الجملة
أي إذا ذكر فيها أحدها ذكر الآخر لأن الجملة الواقعة خبراً لأن وجب فيها ضمير عائداً إلى
اسمها وإن مع اسمها وخبرها مبتدأ وقوله من خصائصها خبر بخلاف ما أعطيت
أي وهذا متلبس بخلاف باب أعطيت فإنه يجوز أن يذكر أحدها دون الآخر لعدم التبع
تقول أعطيت زيد ولا تذكر ما أعطيت وأعطيت درهمها ولا تذكر من أعطيت ومنها
أي ومن خصائصها جواز الإلغاء أي جوازها لعمليها لفظاً ومعنى وفي بعض النسخ
ومنها أنها يجوز فيها الإلغاء إذا توسطت هذه الأفعال بين جزئي الجملة أي بين
المفعولين نحو زيد طننت قائم أو تأخرت نحو زيد قائم طننت لاستقلال الجزئين
أي المفعولين كالأمر جواز الإلغاء والإلغاء عند توسطها أو تأخرها وانقضاء كلامها
علماً أنه حال أو تمييزاً لأن مفعولها كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونها معاً
مع ضعف العامل بالتأخر عن كليهما أو أحدهما المكان استقلالهما كالأمر لصحة الحمل في
يمكن أن يعمل فيها العامل لقوته فيجوز الوجهان بخلاف أعطيت أي هذا متلبس
بخالفه باب أعطيت فإنه لا يجوز الإلغاء إذا توسط أو تأخر عنها لأن مفعوليه ليسا
بمستقلين كالأمر لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم أو زيد قائم علمت الأول مثال
التوسط والثاني مثال التأخر ثم أعلم أن الفعل عند الإلغاء بمعنى المصدر والواقع
ظرفاً أي زيد قائم في علمي ومنها أي ومن خصائصها أنها أي أن أفعال القلوب تعلق
وجوباً أي تعلق عن العمل لفظاً وتعلق معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف
النفي واللام للابتداء أي لام الابتداء يعني أنها تعلق إذا دخل أدات الاستفهام ولو تضمنت
لمعنى حرف الاستفهام كأي وما ومن ونحوها أو حرف النفي واللام للابتداء على معيولها أو
على ما أضيفت إليه معيولها مثل علمت زيد عندك أم عمرو وليعلم أي الحزبين
أحصى وعلمت ما زيد منطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام أي الرجلين قائم وق
المصنف ذكر مثال التعليق بالاستفهام ففسر عليه مثال التعليق بحرف النفي و
لام الابتداء والتعلق بجملة الاستفهام على اتفاقهم وبهمل مختلف فيه وإنما تعلق
هذه الأفعال بهذه الأمور الثلاثة لأن هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعف

بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها اى نصب الجزئين فوجب التوفيق باحدهما
 لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعليق في الاول
 نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس ذلك بقوي وانما
 سمي الخاء لفظا واعمالها معنى تعليقا لانها عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة
 فكانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهي التي يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج
 ولا فارغة قال الله تعالى فلو حرصتم فلا تصيلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة
 وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة والدليل على
 اهمالها معنى صحة العطف على مفعولها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه
 الافعال ايضا نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بيّنة وقوله
 يسئلونك ما ذا ينفقون قيل انز ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اى سل
 بني اسرائيل فان لاكم اتيناهم آية بيّنة ويسئلونك فان الذين ما ذا ينفقون او بتأويل
 المفرد اى سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسئلونك جواب هذا السؤال في
 في محل النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ما ولازم بالمفرد
 لكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا نحو شككت في زيد اهو
 كريم اى في كرمه ومنها اى ومن خصائصها انها اى ان افعال القلوب يجوز ان يكون
 فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين بشي واحد اى هما عبارتان عن شيء واحد
 ومفعولها الثاني مظهر امثل علمتى منطلقا ومثل قوله تعالى اني ارايتي اعصر خمرا
 بخلاف غيرها من الافعال حيث لا تقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي شتمت
 نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني وذكر الاول توطئة الى ذكر الثاني لما
 عرف ان تأثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول
 بخلاف غيرها من الافعال ويلحق بهذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين
 لشيء واحد نحو علمتني وفقدتني لان اول مفعولها كاول مفعول افعال القلوب
 في عدم التأثير لان العدم والفقدان لكونهما عديمين لا اثر لهما في شيء ولبعضها البعض
 هذه الافعال معنى اخر يتعدى بى اى بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط
 فظننت بمعنى اتهمت من الظننة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان من
 افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا وانحصار القلوب في السبعة
 استعمالا اعقلي ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى حسرت

ذا حاسبة اى شعر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اى خيلا وزعت بمعنى كفلت به وعلى
 هذه المعاني لا يقتضى الامفعول واحد ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شيع في تقسيم
 انحر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة
 فآثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل اى التثبيت على صفة
 مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان قرير زيدا على صفة كونه قائما في الزمان الماضي الجارو
 المجرور ظرف مستقر ان كان حاله متعلقا بفاعل عام محذوف اى كاشا على صفة او ظر
 ملغى ان كان متعلقا بفاعل خاص مذكور وهو التقرير وفي هذا القيد احتراز عن مساوئها
 من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها من سائر الافعال دل على
 الحذف والزمان وهذه الافعال لا تدل الا على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمفعول
 هذه لا يتم به وهى اى الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد ما يرادف صار نحو ال جمع
 وحال واستحال وتحول وانقلب سما عادون وانتقل وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال
 صار و مراد فاتها تامة على الاصل واصبح واضح وظل وامسى وبات واض اى رجع وعاد
 اى صار وغدا اى كان فى الغداة وهو ما قبل الزوال وراح اى كان ذلك فى الرواح وهو
 ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع فى الغداة او دخل فى الغداة وراح بمعنى رجع
 فى الزوال او دخل فى الرواح كانا تامتين وما زال وما انفك وما فتى بالهمزة دون
 الياء وهى بمعنى زال ولا يستعمل الامع النفي وفيه نعتان بكسر العين وفتحها مع الهمزة
 بهما والمضارع يفتى بالفتح مع الهمزة وما برح هذه الاربعة للاثبات لان نفي النفي ثبات
 واصل هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصلا لازل
 زيد عالما دائما وكذا اخواته فنصبت نصب كان وما دام وليس ولم يذ كر سيدوبين
 هذه الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هو من الفعل ما
 لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة
 معنى الناقصة كما نقول يتم التسعة هذا عشرة اى نصير بهذا عشرة تامة وكحل زيد
 عالما اى صار عالما كاملا وقد جاء كلمة قد للتقليل اى قلما جاء لفظ ما جاء من الاعمال
 الناقصة اى بمعنى تقرير الشيع على صفة نحو قولهم ما جاءت حاجتك فما استفهامية
 مبتدأ وجاء ناقصة بمعنى صا والضمير العائد الى اسمها وحاجتك خبرها اى
 اتي شيع صارت حاجتك وانما انش الضمير فيما جاءت مع انه عائد الى الاستفهامية
 باعتبار الخبر كما فى قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انش باعتبار

الخبر قيل انما انت الضمير في ما جاءت تكون ما عبارة في المعنى والحاجة اي اية خبر
 صارت هي حاجتك وفيه وهاء لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا
 لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين ارسله علي بن ابي طالب رضي الله عنه اليهم
 يدعوه الى الطاعة وقد جاء قعدت ايضا من الافعال الناقصة اي بمعنى تقرير
 الشيء على صفة نحو قول الاعرابي ارفعت شفرة حتى قعدت اي صارت تلك الشفرة
 كأنها اي كان تلك الشفرة حربة معناه حدد شفرة اي سكينه الكبير حتى صارت تلك
 الشفرة مشبهة بالحربة يعني نيزه كونه يعني دشنه وقال الاندلسي لا يتجاوز بها اعني جاء وقعد
 الموضع الذي استعملها العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمر وفقيرا بمعنى صار
 وقال بعضهم ان كونها بمعنى صار مطرد فقال المصنف والاولى ان يكون جاء بمعنى صار
 مطردا نحو جاء البرق فبين يد رهم اي صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لا خبر اذ لا معنى
 يجعله حالا لانه حينئذ يفيد مجيئه في هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود
 تقرير مجيئه على هذه الصفة ولا يطرده قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا بل يقال قعد كانه
 كاتب لكونه مثل قعد كأنها حربة قد دخل على الجملة الاسمية هذه الجملة مستانفة اي تدخل
 هذه الافعال على المبتدأ والخبر لانهما التقرير الشيء على الصفة فلا بد من ذكر الشيء وصفته
 وانما تدخل عليها لا عطاء الخبر اي خبر هذه الافعال حكم معناها اي معنى هذه الافعال
 من متني كما في كان وانتقال كما في صار و مرادفاتهما و دوام كما في مازال وما انفك وما فتى
 وما برح وتوقيت كما في ما دام ونفي كما في ليس بمعنى كان زيد قائما زيد قائم في الزمان
 الماضي ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغنا وعلى هذا فقس فترفع
 هذه الافعال الجزء الاول من الاسمية لكونها اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما اولى من
 تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثاني على انه خبرها وانما ترفع اسمه لكونه فاعلا وانما
 تنصب خبره لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فقوله مثل
 انما منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام و
 نصبه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو مثل كذا فكان مبتدأ خبره الجملة
 التي بعدها وهو قوله تكون ناقصة اي كلمة كان او لفظة كان تكون ناقصة وانما اول
 بالكلمة واللفظة لاستعمالها مؤنثة لقوله ناقصة وتامة ونحو ذلك لثبوت اي التحقق
 خبرها اي خبر كان ماضيا دائما نحو قوله وكان الله غفورا رحيما او منقطعا نحو
 قولك كان زيد غنيا فافقر الجار والمجرور اعني قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اي ناقصة

كأثمة لثبوت خبرها وقولها ضيا حال وقوله دائما صفة ماضيا وبمعنى صار عطف
 على قوله لثبوت خبرها أي تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين
 أي صار وتكون فيها أي في كان ضمير الشأن نحو كان زيد قائما أي كان الشأن وتكون
 أي كلمة كان تامة بمعنى ثبت أو وجد وإنما سميت تامة لأنها يتم بالفعل فلا يحتاج إلى
 خبر نحو قوله تعالى ولأن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة أي ان وجد أو ثبت ذو عسرة
 وتكون زائدة وهي التي لا تخل بالمعنى الأصلي في الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها
 نحو قوله شعري حيا دني أبي بكر تسامي + على كان المسوومة العرب + وقوله تعالى
 لمن كان له قلب يتوجه على الوجوه الأربعة وتوجيه هذه الآية على الوجوه الأربعة
 ان يقال اذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها
 وله صلة متعلق وان كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وخبر اذ المعنى لمن له قلب واذا
 كان فيها ضمير الشأن كان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتدأ وخبر في موضع خبر
 واذا كانت بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الآية على الوجوه الأربعة
 وصار للانتقال من صفة إلى صفة نحو صار زيد غنيا أي انتقل من الفقر إلى الغنا و
 اصبح وامسى واضحان لاقتزان مضمون الجملة الواقعة بعد ما باوقاتهما أي باوقات
 هذه الأفعال والأضافة بإدني ملازمة أي بالاوقات التي تدل هذه الأفعال عليها و
 ذلك الاوقات الصباح والمسي والضحى نحو اصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا وضحى
 زيد حزينا وبمعنى صار عطف على قوله لاقتزان مضمون الجملة أي تكون هذه الأفعال
 الثلاثة تامة بمعنى الدخول في الاوقات التي تدل عليها هذه الأفعال نحو اصبح زيد أي
 في الصباح وامسى عمرو أي دخل في المساء وضحى خالد أي دخل في الضحى عطف على الجملة
 الظرفية السابقة ايضا وهي لاقتزان مضمون الجملة وظل وبارت لاقتزان مضمون الجملة
 الواقعة بعد ما بوقتيهما أي بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل أي النهار في
 ظل والليل في بار ت نحو ظل زيد مسرورا وبارت زيد مسرورا قال الله تعالى
 ظل وجهه مسودا ويبيتون لم يهيم مجتدا واصله الوقتين إلى ضمير ظل وبارت بادني
 ملازمة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبارت زيد فقيرا أي صار وقل مجيئها تامة
 للقلة وإنما فصل هذين الفعلين عن الأفعال الثلاثة السابقة ولم يقل واصبح وامسى
 واضح وظل وبارت لاقتزان مضمون الجملة باوقاتهما لكان الاقتزان بينهما و
 بين الثلاثة السابقة في قلة مجيئها تامة مجيئها ثلاثا واللام يذكرك مجيئها

بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا أي صار وتكون هذه الأفعال الظرفية

تتوسط بكلا زمانين

بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا

تامتين وما زال وما برح وما فتى وما انفك لاستمرار خبرها أي خبر هذه الأفعال لفاعلها
 أي لاسمها مذ قبله ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد إلى الفاعل والضمير
 المنصوب البارز عائد إلى الخبر أي مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه أن ذلك الخبر
 حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل قابلاً وصالحاً لذلك الخبر
 في المعتاد لأنه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد أميراً أنه كان أميراً في حال كونه
 طفلاً بل يفهم أنه كان كذلك مذ كان قابلاً وصالحاً له ويلزمها أي يلزم هذه الأفعال
 النفي ليفيد الاستمرار لأن معنى هذه الأفعال النفي ودخول النفي عليها يدل على أنها
 ثم إن كانت الأفعال ماضية يلزمها ما أولاً وأن كانت مضارعاً أن ولن أولاً وما وماذا
 لتوقيت امرئ مدة ثبوت خبرها أي خبر ما دام لفاعلها أي لفاعل ما دام أي لاسمها وإنما
 كان توقيتاً لأن كلمة ما في ما دام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت امرئ مدة ثبوت
 الخبر لاسمها لأن المصدر قد يجعل جيناً فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالساً كان المعنى
 اجلس دوام جلوس زيد أي مدة جلوسه بخلاف ما في ما سواها من إخوانها فانها
 نافية لورودها على معنى النفي ثم ردها إلى الثبوت وفي تانيث ضمير ما دام في قوله خبرها
 وفي قوله لفاعلها نظر لأن تانيث لا يتأتى بتأويل الكلمة ولا بتأويل اللفظة لأن كلمة
 ما على حدة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج وضمير لا ظرف اللهم إلا أن يجعل كلمة
 واحدة على سبيل التجوز ومن ثم احتاج أي لأجل أن ما دام لتوقيت امرئ مدة ثبوت
 خبرها لفاعلها احتاج ما دام في صحة التلفظ به إلى كلام أي جملة قبله يتعلق بها كما كان
 في قولك اجلس ما دام زيد جالساً بلا تقدم كلام قبله كما لا نقول يوم الجمعة تسكت
 بل لابد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة هذا لأنه أي لأن ما دام على تقدير كون
 ما مصدرية وجعل المصدر جيناً الصحة المعنى ظرف والظرف معمول وفضلة في التركيب
 فلا بد لمن عامل من حيث أنه معمول ومن أن يتقدم كلام أي مسند ومسند إليه
 من حيث أنه فضلة فإن قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لأنه أيضاً يتعلق به
 فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو مستنع قيل يمكن أن يكون قوله لأنه ظرف بدلاً
 من قوله ومن ثم فكانه قال أي لأجل أن ما دام ظرف احتاج إلى الكلام أو يقال المظرفية
 علة الاحتياج إلى الكلام وكون ما دام لتوقيت امرئ مدة ثبوت الخبر علة لكونها ظرفاً و
 تحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الإشكال وليس لنفي مضمون الجملة حالاً أي في
 زمان الحال نحو ليس زيد قائماً أي قيامه منتفية لأن وقيل لنفي مضمون الجملة حالاً

نفي

مؤكد لا يوافق ما دام

اى زنا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره وامتناعهم عن قوله ليس يريد قائما غدا يؤيد
 الاول وقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مضروفا عنهم اى العذاب يوم القيمة يؤيد
 الثاني واجيب بان هذا الاخبار لما صدر عن اخلاف في اخباره عند كمال واقع فاستعمل
 اداة الحال لذلك ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها تأكيد
 المضاف اعنى الاخبار اى كل الاخبار او تأكيد المضاف اليها اى كل الافعال الناقصة
 على اسمائها اى اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ قبل جالها في التقديم
 اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهي نصب
 بخلاف خبر المبتدأ فإنه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على المبتدأ المكان
 اللبس وهي في تقديمها عليها الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله
 في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة اى في تقديم اخبارها على تلك الافعال على
 ثلاثة اقسام وقيل الضمير في قوله هي وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة
 وفيه نظر لان قوله وهو من كان الى راح اه يا باه حيث لم يقل ومن خبر كان الى خبر راح و
 اجيب بان يمكن اصلاحه بجذوف مضاف اى وهو من خبر كان الى خبر راح وهو خبر ما
 في اوله ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة في
 تقديم اخبارها عليها على ثلاثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال
 الناقصة واجيب بان الضمير في قوله يجوز عائد الى قوله قسم بجذوف مضافين اى قسم
 يجوز تقديم خبره عليه وهو اى هذا القسم من كان كلمة من للابتدائية الى راح لكون
 العامل فعلا وهو عامل قوي يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله وفي كلمة الى
 هذا نظر لانها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا
 وان كانت اسقاطية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها في ما قبلها حتما وان جعلت بمعنى
 مع كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم يا باه من الابتدائية الملازمة لذكر الغاية
 وايضا لو كان بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وان جعلت زائدة لا يستقيم
 لان من الزائدة يختص في النفي والكلام هنا مثبت وان جعلت بمعنى حتى ليدل ما بعدها
 في حكم ما قبلها حتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها مما ينتهي به المذكور او
 عنده وراح ليس مما ينتهي به الافعال الناقصة او عنده واجيب بان يمكن ان يكون اسقاطا
 بجذوف معطوف اى هو من كان وما بعده الى راح او يقال يمكن ان يكون امتدادية والغاية
 لا تدخل في المغيا الا اذا دل الدليل وههنا قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل في

وفي قوله عليها راجع الى الاخبار الناقصة

وفيه نظر لان الافعال الناقصة

بحث فی القیاس

المفعول لانه يشبه الحرف لكونه الانشائي الذي اسماؤه ان يكون بالحرف و
الحمل على فعل لكون كل واحد منها لطمع الحصول تقول عسى زيد ان يخرج اي قارب
زيد الخروج وعسى ان يخرج زيد اي قارب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال
تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحدث ان من خبر عسى تشبهها له بكاد نحو
قوله **شعر** عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراة فرح قريب او القسم
الثاني وهو ما وضع لقرب حصول الخبر كاد تقول كاد زيد يخرج وقد تدخل ان
في خبر كاد تشبهها له بعسى نحو قوله قد كاد من طول البلى ان يمضى واذا دخل
حرف النفي على كاد فهو كالافعال اي كاد كسائر الافعال في النفي في نفي الخبر واذا
دخل عليها حرف النفي كان معناها نفيا للخبر كسائر الافعال على الاصح وقيل اذا دخل حرف
النفي عليها تكون للاثبات اي لا ثبات الخبر مطلقا سواء كان ماضيا او مستقبلا اقاما في
الماضي فلقوله تعالى **وما كادوا يفعلون** لان الزد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل قوله
تعالى **فذبحوها** وجرة الدلالة ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك فالذبح يدل على قربهم
من فعل الذبح وما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل على النفي يلزم فساد المعنى
واما في المضارع فلخطبة الشعراء قول ذي الرقة **شعر** اذا غر المحرم المحرم لم يكذب
رسيس الهوى من حب مية يبرح اي يزدل وجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله
لم يكذب الاثبات وكون معناها ان رسيس الهوى من حب مية يبرح ويذل وان كان
بعد طول العهد وهو نزول رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لخطبة تم وجه
ولتغير ذي الرمة بعد الخطبة الى لم اجد فلو كان نفي كاد للاثبات لما غير ولما قبل
خطبةهم والجواب عن قوله تعالى **فذبحوها** وما كادوا يفعلون انه نفي قرب فعل
الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافي بين نفي قرب فعل الذبح في زمان حصول فعله في زمان
اخر وانما التنافي بين نفي قرب الفعل وحصوله في زمان واحد فيكون معنى النفي حصل
منهم فعل الذبح وما قاربوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم ومن الخطبة بانها
شبهة والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثبت وعن التغير بان احتياطا فيه رفع
الشبهة ويمكن ان يقال بان الخطبة والتغير لا يدلان قطعا على الاثبات في نفس
الامراي في الواقع بل يحتمل ان يكون الخطبة بناء على انه لما كان نفي كاد عند البعض
للاثبات وادنى درجات الاختلاف ان يورث الشبهة تمكن في البيت شبهة فشا المعنى
ولا ينبغي ان يصافي الكلا الى ما يشبهه فشا المعنى وان يكون لغيره الى ما اجد شبهة فشا المعنى

ان نفي
فشا المعنى
فشا المعنى
فشا المعنى

يكون في الماضي للاثبات أي لاثبات الخبر وفي المستقبل كالأفعال
 في النفي تمسكاً بكونها في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون أي المراد اثبات
 فعل الذبح لأنفيه بدليل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قد مر ولكونها في المستقبل
 لنفي الخبر كسائر الأفعال بقول ذي الرمة شعراً إذا غيّر الحجر المحبين لم يكدر سبيل الهوى
 من حب ميتة يبرح + أي يزول وجه التمسك أن البراح منفي فعلم أن النفي في المستقبل
 نفي للخبر كسائر الأفعال فهذا القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الأول يتمسك
 بتغطية الشعراء ذي الرمة والجر الفراق والرئيس هو الثابت والاضافة من باب
 جرد قطيفة أي لم يكدر الهوى الرئيس أي الثابت من حب ميتة وهي اسم معشوقة
 والبراح هو الزوال معنى البيت إذا غيّر هجران الأحباء للمحبين عن الحب بحكم أن
 طول العهد ينسى ونزلت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب برح أي زوال حب
 ميتة يعني إذا لم يقرب زوال حبها فكيف تزول حبها وفيه مبالغة في نفي الزوال ففعل
 هذا كان حرف النفي داخل على يكاد لمبالغة نفي خبرها وهو يبرح في البيت وهذا
 المعنى مستقيم فلا رجة لتغطية الشعراء والقسم الثالث وهو ما وضع لقرب الأخذ
 في الخبر جعل وطفق وكرب يفهم الزاء والكرب نزديك شدن کسی بکاره من حد نصير
 واخذ فهذه الأفعال الأربعة مثل كاد يعني يقتضي كل واحد منها اسماً وخبراً وخبرها
 فعل مضارع بغير أن وأوشك عطفت على أحد فيكون أوشك من جملة الثالث مثل
 عسى وكاد في الاستعمال يعني أنها تارة مثل عسى في الاستعمال في وجهها أي في
 كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية إذا كان اسمها مع أن نحو أوشك زيد أن
 يخرج وأوشك أن يخرج زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير أن نحو
 أوشك زيد يخرج ثم كما فرغ من أفعال المقاربة شرع في بيان فعلاً التعجب فقال
 فعلاً التعجب وتوهم غير الكسائي من الكوفيين أنهما اسمان واستدلوا على ذلك
 بتصغير ما أصيل في قوله شعراً ما أصيل غزلاً فلشدن لتنام من لياعيتين الضاء
 والسمر والجواب أنه شاذ أو ينزل منزلة الاسم في جواز التصغير وهما ما وضع لإنشاء
 التعجب أي لا يجاده وفيه احتراز عن نحو عجبت وتعجبين وإنما متعجب لأنها الفاظ أخبا
 والانشاء اثبات أمر لم يكن والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شيء خرج عن
 حد نظائره وخفي سببه ولقائل أن يقول التعريف إنما يكون الحقيقة الكلية لا للفرد
 والفردين والأفراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فضل الفردين إلا أن يثبت أن

له
 خبر
 بـ

ان اضافة التشية كاضافة الجمع في جعل المضان جنسا لکنهم لم يصر حوايدك على ان
جعل المضان جنسا عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء ههنا في عهديه الفعلين
فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كلي يوجد تحت فردان
وهما ما افعَلْ وَاَفْعَلْ بِه كما ان الشمس كلي لانه اسم جنس يوجد تحت فرد واحد فقط
او يقال انه تعريف لفظي لبيان ماهية وكلمة ما عبارة عن فعلا ن وانما وجد وضع
باعتبار لفظ ما والمعنى فعلا التعجب فعلا ن وضع لانشاء التعجب فيكون هذا التعجب
بيانا لما يفهم من الملا بستر في اضافة قوله فعل التعجب ولو قال فعل التعجب ما فاعله
وافعل به كان اخصر واسلم لان التحديد لا يضبط الجزئيات فلما انحصر جزئي
او جزئين لا يحتاج الى ذلك ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد نحو قاتله
من شاعر لانه لانشاء التعجب وليس محض الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب استعالي
لا وضعي وكذا اي للتعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان مبتدأ مقدم الخبر
ما فاعله وافعل به وهما غير متصرفين حيث لا يجي منهما مضارع ومجهول وامرو
نهي وتانيث وتشية وجمع مثل ما احسن زيدا واحسن بزيدا ولا يبينان اي لا يبي
فعل التعجب الاما يبي منه افعَلْ التفضيل اي من ثلاثي مجرد قابل للمفاوت ليس
بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للمفاوت احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما موت
زيد لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص زيد من موت اخذ
او انقص والاكثر ان يتعجب من الفاعل لا من المفعول وقل ما اشهر وما اشغل كما في
اسم التفضيل وشذ ما اعطاه وجوزره سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول
غير سيبويه فان قيل ان افعَلْ التفضيل يبي من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى
الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمر وصيغتا التعجب لا يبينان الا من فعل
بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قيل هذا قصر ببناء صيغتي التعجب على
ما بني منه افعَلْ التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبينان ماما
يبي منه افعَلْ التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبي منه افعَلْ التفضيل يبي منه صيغتي
التعجب فلا يلزم ما ذكرتم ويتوصل في الممتنع اي في الذي يمتنع ببناءه منه ما ليس ثلاثي
مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون وعيب
بمثل ما اشد استخراجه واشدد به اي بناهما من فعل لما يمتنع ببناءه منه وايقاع
مصد بالممتنع مفعولا او مجرورا بالهاء مثل ما اشد استخراجه واحسن استغفاره

وما اقبله حرجة ونحو ذلك ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقدير وتأخير اي بتقديم
المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن في لقاظ
ان يقول ان قوله وتأخير مستدرك لان كل واحد من التقدير والتأخير يستلزم الآخر
فتقدير شيء يستلزم تأخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما يتفلسف عن
الآخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصد او يقال ان في ذكر التأخير تأكيد كما في
قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولا فصل بين فعل ومعموله و
بين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيد ولا احسن يزيد لانها بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بك الزائد
نحو ما فان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل
يا صبح وامس نحو ما اصبحت ابردها والضمير للغداة وما امس اذ فائها والضمير للعشية
وهو مقصور على السماع واجاز الما في في الفصل بالظرف حيث يتسع في الظروف
ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل ان يصدق
واحسن اليوم زيد والمراد بالظرف الظروف المتعلقة بصيغتي التعجب بخلاف الفصل
بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فما احسن
امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيته لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل
باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلف زيد وما اي لفظ ما في ما افعل
نحو ما احسن زيدا ابتداء نكرة اي مبتدأ نكرة او ذوابتداء نكرة اي غير موصولة ولا موصولة
فيكون تامة بمعنى شيء وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح و
البيان والموصولة معرفة والموصولة قريية من المعرفة فلا يليق ان بهذا الموضع بل
الا ليق ان يجعل تامة بمعنى شيء عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اي وذلك عند
سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت ما مبتدأ مع النكارة عند سيبويه وكذا
عند الاخفش في احد قوليه وما بعد ما اي بعد ما من الجملة الفعلية الخبر اي خبر المبتدأ
تقديره شيء احسن زيدا وانما جاز وقوع النكرة ههنا مبتدأ لكونه فاعلا في المعنى على وزن
شتر اهترذانا ب اي ما احسن زيدا الاشياء لا اعرف جعل زيد احسنا وهذا التقدير باعتبار
الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب وانحى عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقدرا لله وما
ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير موصولة خبر اخر لقوله ما اي موصولة عند

الأخفش في أحد قوليه والخبر أي خبر ما الموصولة الواقعة مبتدأ محذوف والمعنى
 الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير
 سد شيء مسدده وذهب القراء إلى أنها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قول
 قل فيه جهات الضعف وما قيل أنه يلزم فيه النقل من الاستفهام إلى التعجب كلاهما
 انشائيان والنقل من الانشاء إلى الانشاء مما لا يثبت في كلامهم ففيه نظرا للاستفهام
 قد أريد به الأمر في هل أنتم كمنتهون وقد أريد به العرض في ألا تنزل بنا فتصيب
 خيرا وقد أريد به التمني في الأماء فأشربه إلى غير ذلك من النظائر والصورة ولغير نظير
 وكل ذلك انشاء فإما لا يجوز أن يراد بالاستفهام انشاء التعجب وبه في أفعل به نحو
 أحسن بزيد فاعل خبر لقوله وبه وهو مبتدأ بتأويل اللفظ أي لفظ به في أفعل به
 فاعل عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف أي هذا الحكم عند سيبويه أو يتعلق بمفهوم
 الكلام أي ثبت كون به فاعلا عند سيبويه فلا ضمير في أفعل أي فعلى هذا الوجه لا
 ضمير في أفعل لكون به فاعلا والفاعل واحد ليس إلا والأمر ههنا بمعنى الماضي لئلا يجم
 استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيرورة كالبن واثمرا للتعدية والباء زائدة في
 الفاعل كما في قوله تعالى فكفى بالله فيكون معنى أحسن بزيد صار بزيد ذا حسن
 وفيه نظرا لأن كون الأمر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ
 وفاعل صيغة الغائب لا يكون إلا مظهر أو مضمرا مستترا مفعول خبر بعد خبر لقوله
 به أي به مفعول عند الأخفش والباء في به للتعدية أي يجعل اللازم متعديا فاعل
 هذا يكون همزة للصيرورة لا للتعدية فمعنى أحسن به صيره ذا حسن أي صفر
 بالحسن أو زائدة في المفعول كما في قوله تعالى ولألقوا بأيديكم فاعله هذا يكون
 أحسن متعديا بنفسه ويكون همزة للتعدية كما خرج ففيه ضمير أي ففي أحسن
 على هذا الوجه ضمير هو فاعله أي أحسن أنت بزيد أو بزيد أي أجعله حسنا بمعنى
 صفر به ثم لما فرغ من فعلا التعجب شرع في بيان أفعال المدح والذم فقال أفعال
 المدح والذم ما وضع كلمة ماعبارة عن أفعال وذكر وضع باعتبار لفظ ما أي
 أفعال وضعت لانشاء مدح أو ذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت
 بأنه نعم الرجل وفيه نظرا لأن نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك واجب بأنه لازم لذلك
 لكن غير موضوع له بخلاف نعم الرجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين
 كرم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم فإن كرم رجال لقيتهم موضوع لانشاء التكثير

في قوله تعالى
 ولألقوا بأيديكم
 في سائر الدابر
 أي في سائر الدابر
 أي في سائر الدابر

بخلاف كثير من الرجال لقيتهم فاندروا ان كان لازما لذلك لكنه غير موضوع للاخبار عن المتكثير
 فاعرت فهذا فوق دقيق فمنها اى من افعال المدح والذم نعم وبئس فعلا ن ماضيان واصليا
 فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع الفاء للعين وجاء الاسكان في الاصل والاتباع ففيهما اربعة
 اوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الاصل ونعم بالاتباع اى بكسر الفاء مع كسر العين
 ونعم باسكان العين في الاصل اى بفتح الفاء وسكون العين ونعم باسكان العين بعد
 الاتباع اى بكسر الفاء وسكون العين وهذه الوجوه الاربعة مطردة في كل فعل على وزن فاعل كسب
 ثانياه حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على وزن فعل ثانياه حرف حلق كخذ وزعم
 غير الكسائي من الكوفيين انهما اسما واستد لوا على ذلك بدخول حرف النداء في يا نعم المولى
 والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير
 حجة عليهم وشرطها اى شرط نعم وبئس اى شرط فاعلها بحذف المضاف ان يكون الفاعل
 معترفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد الذهنى وانما اشتراط ان يكون معترفا
 باللام للعهد الذهنى لحصول المبالغة في المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان
 اللام لما كان للعهد الذهنى يكون المعهود واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معيناً
 بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو واقع في
 النفس وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي ولا للاشارة الى ما في الذهن
 من الماهية للجنس كما قال المصنف وصاحب لباب الاعراب لا يفسر بالواحد المثني
 والمجموع وشرط المفسر ان يصلح حمل على المفسر ولا يصلح حمل الواحد والمثني على المعروف
 باللام في الصورتين اذ لا يصلح ان يقال زيد نعم كل الرجل او نعم جنس الرجل اللهم الا ان
 يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما في انت الرجل وكل جنس الرجال او يكون الفاعل مضافا
 الى المعرف بها اى باللام ولو واسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمره ونعم غلام
 صاحب السفر بشر ونعم غلام اخي صاحب الفرس بكر وان شئت فزده او يكون الفاعل
 مضمر امييزا اى مفسرا ذلك الضمير بنكرة منصوبة على التميز نحو نعم رجلا خالد وانما
 اضمم الفاعل للاختصاص لان نعم رجلا زيد اخصر من نعم الرجل زيد ولا نرا ضمر بشرية
 التفسير وفيه مبالغة في المدح واختص هذه الاضمار بباب نعم لان المدح من مقام
 التخييم والمبالغة وكذا الذم الذي هو ضده وجار مجراه في كونه من مواضع المبالغة
 وانما يميز ذلك الضمير بنكرة منصوبة لان الضمير في نعم لا يختص بواحد بعينه فبالحرى
 ان يفتر بنكرة منصوبة كما في عشرين درهما او مئرا ذلك بما مثل في نعم اى فنعم شيء

ص
 الفرس

او حظة هي اي الصدقة اي ابدأها ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله وما في التحقيق
 لانها ايضا معنى تكرة منصوبة لان معنى فتعما هي فتع حظرة او نعم شيئا هي اي الصدقة
 اي ابدأها الا ان يقال انما ابرز نظرنا الى الصورة دون المعنى وبعد ذلك المخصوص مبتدأ
 تقدم خبره اي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشيء
 مبهم اثر ذكره مفصولا او وقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ
 محذوف مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ تقدم خبره والتقدير زيدا نعم الرجل او خبر
 مبتدأ محذوف اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان لانه لما قال نعم
 الرجل كانه سؤال من هو فقال هو زيد وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول
 لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه نحو ان زيد نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكي لانه
 ذلك عن سيويو ايضا ودواخل المبتدأ يدخل على المبتدأ والخبر دون الخبر وحده و
 شرطه اي وشرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد و
 التثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم
 الرجال الزيدون ونعم المرأة هند وانما وجبت المطابقة لاتحادهما فيما صدق عليه و
 لكونه بيا نال للفاعل فلا جرم يطابقه وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
 وشبهه متاؤل جواب سوال حيث وقع المخصوص وهو الذين كذبوا جمعا مع فرد
 الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بانهم متاؤل بحذف مضاف تقديره بئس مثل
 القوم مثل الذين كذبوا او بحذف المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير
 بئس مثل القوم المكذبين مغلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة
 نحو قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته وقوله تعالى نعم
الماهدون اي نعم الماهدون نحن دل عليه سياق الآية فهو قوله تعالى والأرض
فرشناها فنعم الماهدون وساء مثل بئس في افادة الذم ومنها اي من افعال
 المدح حبذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا يشي ولا يجمعه فيقال
 حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند بحريان مجرى الامثال التي لا تتغير
 بعده اي بعد ذا المخصوص بالمدح كما في نعم نحو حبذا الرجل زيد فحب فعل ماض و
 ذا فاعله والرجل صفة لزيد هو المخصوص بالمدح واعراب اي اعراب المخصوص
 بعد حبذا كاعراب مخصص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص
 بعد حبذا عطف بيان وقيل اذا أداة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل

المخصوص أي قبل مخصوص جذا أو بعده أي بعد مخصوص جذا تميز نحو جذا رجلا
 زيد وجذا زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تأخير التميز عن المخصوص فلا يقال نعم
 زيد رجلا لأن اسم الإشارة في الأبهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج إلى
 التميز إلا أنهم تركوا التميز هنا دون الضمير في نعم وبئس وجاز ترك الضمير هنا
 دون نعم وبئس أي يقال جذا زيد ولا يقال نعم زيد تفضيلا للمظهر على المضمرة
 أمثال التباس في المخصوص عند تركه بالفاعل بخلاف نعم حيث لا يلزم بترك
 الضمير فيه التباس بالفاعل فيما إذا كان المخصوص معروفا باللام وبالإضافة نحو نعم
 رجل السلطان أو عبد السلطان فإنه لو قيل نعم السلطان وريد نعم الرجل السلطان
 لا لتبس المخصوص بالفاعل فحمل عليه فيما إذا لم يلبس نحو نعم رجلا زيد طرد اللب
 أو حال نحو جذا محمد رسول الله وجذا رسول محمد عليه الصلوة والسلام على
 وفق المخصوص الجار والمجرور صفة لقوله تميز أو حال أي كأننا على وفق المخصوص
 أي على موافقة المخصوص في الأفراد والتنشئة والجمع والتذكير والتأنيث وإنما وجب
 الموافقة لاتحادهما فيما صدق عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم موافقة
 الحق أن يقول على وفقه لتقدم المخصوص ألا أنه وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التوضيح
 لئلا يتوهم عوده إلى غير المخصوص من الفاعل وغيره ثم لما فرغ من تقسيم الاسم
 والفعل شرع في تقسيم الحرف فقال الحرف ما دل على معنى في غير أي حاصل في غيره
 أي مدلول لغیر تضمننا أو مطابقة كاللام فإنه يدل على معنى حاصل في الاسم أي
 مدلول له دلالة تضمن لا نريد دل على معنى أي على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعد
 تضمننا باعتبار الوضع التركيبي وكلمة فإنه يدل على معنى حاصل في الفعل أي مدلول
 له دلالة تضمننا لا نريد دل على معنى أي على نفي يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمننا
 باعتبار الوضع التركيبي وكنعم فإنه يدل على معنى حاصل في الجملة أي مدلول لها
 دلالة مطابقة لا نريد دل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك
 المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى في غيره ما كان علامة لتحقيق
 معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء أو على حقيقتها وقد سبق الكلام
 في هذا كله في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نستغل بذلك هنا
 ومن ثم أي لأجل أن الحرف يدل على معنى في غيره احتاج الحرف في جزئيته أي
 في كونه جزء من الكلام إلى اسم أو فعل فالحرف يصح أن يكون جزء من الكلام

لا
 لا

وان لم يصح ان يكون ركنه حروف الجز انما قد منها لكثرتها وكثرة دورها وانما سمي
 حروف الجز لانها تجز معاني الافعال الى الاسماء وتجز الاسماء وهي ما وضع لافضاء
 الفعل كمررت بزيد او معناه اى معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شئ ينشأ
 منه معنى الفعل كانا ما ز بزيد ونريد في الدار او على السطح الى ما يليه كلمة عبارة
 عن امر والضمير المرفوع المستتر راجع الى ما الثانية والضمير المنصوب البارز راجع
 الى ما الاولى او على العكس وهي اى حروف الجز ثمانية عشر حرفا من والى وحتى وفي
 والباء واللام ورت وواوهاى واو رت ووا والقسم وتاء اى تاء القسم وعن و
 على والكاف ومنذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا وانما قدم من لانها لا ابتداء وفي لا ابتداء
 اولى واعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء والطباق الجمع بين المعنيين للتقابلين
 وهو من المحشونات واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلثة بفي
 لمناسبتها اياها لتعلق الابتداء والانتهاى بالمكان الذي هو احد قسمي الظروف و
 اعقبها بالباء لمحيثها معنى في في نحو اطلبوا العلم ولسو بالصين واعقبها باللام
 لمناسبتها اياها في لزوم الحرفية والكثرة وكونها على حرف واحد واعقبه ما سبوت
 مما هو نص في الحرفية مما وقع الاختلاف في كونها اسما او حرفا وهو رت واعقبها
 بذكر واوها لكونها فرعها واعقبها بذكر وا والقسم لمناسبتها اياها في كونها وا
 وفرع لان واو رت فرع رت ووا والقسم فرع باء القسم واعقبها بالتاء لكونها فرع
 الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن كونها بالحرف
 انسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على فتم
 قدم على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعه على حرف واحد لقلته مدخلها
 حيث لا يدخل على المضمر وقد مد على مذ ومنذ لكونها اقل منها مدخل حيث يدخل
 على الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وهي حاشا وعدا وخلا
 وقدم بما فيه جهة الفعلية ما كان جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه
 جهة الفعلية اقوى وهو عداد وخلا فاعرف من لا ابتداء اى لا ابتداء الغاية اى لا ابتداء
 المغنى نحو سرت من البصرة والتبيين وعلامته ان يصح حمل على مائة نحو عشرة
 من الدراهم فانه يصح ان يقال الدراهم عشرة والتبعيض وعلامته ان يصح وضع
 لفظ البعض مكانه نحو اخذت من الم

في بيان الطباق

فانه بهم ان يقال اخذت بعض المال وزائدة في غير الموجب نحو ما جاء في من رجل و
 مثل جاء في من احد خلافا للكوفيين والاعفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم
 الجنس ايضا و قولهم قد كان من مطر وشبهه متاؤل جواب سوال حيث زيدت من
 في الموجب فاجاب عنه بان متاؤل بالحمل على التبعية اي قد كان بعض مطر وشي
 من مطر والى الانتهاء اي لانتهاء الغاية اي لانتهاء المغيا كقوله تعالى ثُمَّ انْتَهَوْا الصِّيَامَ
إِلَى اللَّيْلِ وقولك خرجت الى السوق ومعنى مع قليلا اي زما ناقليلا او مجيئا اراد
 مجيئه بمعنى مع كون ما بعده داخلا في حكم ما قبله نحو قوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ
إِلَى أَمْوَالِكُمْ اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية ومعنى
 مع كثيرا اي زما نا كثيرا اي يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة حتى راسها
 اي مع راسها وقوله كثيرا اشارة الى مجيئه بمعنى الى قليلا ويختص حتى بالظاهر
 اي الاسم الظاهر فلا يقال حثاه وحتاك استغناء عنها بالى والاصوب التمسك
 في ذلك بالاستعمال خلافا للمبرد فانه اجاندخولها على المضمر ايضا وفي للظرفية
 اي يجعل ما بعده ما ظرفا لما قبله حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكيس او توسعا
 او اعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق ومعنى على قليلا اي ما ناقليلا
 كقوله تعالى وَلَا صَلِّبْكُمْ فِي جُدْفَى الْخُلَى اي على جذوع النخل والباء للالصاق
 اي لالصاق الفعل بالجرو حقيقة نحو به ذاء او مجازا نحو مررت بزيدا اي التصوت
 مروري بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي للدلالة على ان ما دخلت هي عليه
 يستعان به نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب
 السفر والمقابلة نحو اخذت هذا الثوب بدهرم والتعديت اي لجعل الفعل لازم متعد
 مثل الهزة والتضعيف في اكرمت زيدا او كرميت زيدا نحو ذهبت بزيدا اي اذهبت و
 خرجت بعرواي اخرجته وانما فترنا التعديت بذلك لانها قد يستعمل بمعنى التعديت
 للفعل القاصر عن المفعول به وفي هذا المعنى يشترك جميع حروف الجر والظرفية نحو
اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ وزائدة في الخبر اي في خبر المبتدأ في الاستفهام اي وقت
 الاستفهام نحو هل زيد بقائم والنفي نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم قياسا الى
 زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة يلابس القياس ولقائل ان يقول ان ذكر
 مطلق الاستفهام يتناول الهزة وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان
 بليس ولا التبرية والحكم مخصوص بهل وبليس وما المشبهة به وقيل بلا التبرية

أيضاً في إطلاق الاستفهام والنفي المجهولين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور و
 الاستفهام لجهل والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال ازيد بقاؤه وفي غير
 الخبر المذكور سماعاً اي زيادة سماعية او زيادة سماع مثل بحسبك زيد وبحسبك
 درهم فقول بحسبك في هذا المثال مبتدأ ودرهم خبره فالباء زائدة في المبتدأ سماعاً
 بحسبك زيد على العكس والباء زائدة في الخبر سماعاً والقي بيده اي القى يده لا يه
 نفسه فالباء زائدة في المفعول قال الله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ أَي
 لَا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَى الْهَلَاكِ بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب الأعداء فهلكتم
 واللام للاختصاص سواء كان اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص أصل استحقاقه
 الجمل للفرس او اختصاص نسبة نحو فلان ابن لـ والتعليل سواء كانت العلة سبباً
 غائياً نحو ضربت للتأديب فان التأديب علة غائية لقصد الفعل لأجلها او سبباً
 باعثاً ليس غاية يقصد قصد ما نحو خرجت لمخافتك فان المخافة ليست علة غائية
 يقصد الفعل لأجلها بل هي سبب باعث على الخروج وزائدة نحو قوله تعالى رَدِّتْ
 لَكُمْ أَي رَدِّتْ لَكُمْ لَان رَدِّتْ متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت لـ ان
 لم يفعل الشراي قلت عنه وقال الله تعالى وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ
 كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ أَي عن الذين آمنوا وبمعنى الواو في القسم صفة الواو
 متعلق بالظرف المستقر اي بمعنى الواو الكاثر في القسم اي بمعنى واو القسم للتعجب اذا
 كان الجواب امراً عظيماً نحو لله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب
 وربه للتقليل اي لتقليل افراد ما دخلت عليه ككم لتكثير افراد ما دخلت عليه هذا
 هو الموضوع على الأصلي ثم استعمل لكثرة استعمالها في ضد حتى صارت في معنى التكثير
 كالحقيقة وفي التقليل كالجواز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعت ونظيرها
 في ذلك قد فاتها عند الواضع للتقليل ثم استعملت في التكثير في مقام المدح كقول
 تعالى قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ وَذَّهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى انْزَامٍ وهو مختار صاحب المفتاح
 واستدل عليه بوجه الأول انها في مقابلة كـ الخبرية لكونها للتقليل وكون كـ
 للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذلك ما يقابله والثاني انما لم نجد فيه لازم حرف الجر وهو
 التعدية اي تعدية الفعل او معناه الى ما يليه لان عاملة قد يكون متعد بنفسه
 نحو رب رجل كـ ثم اكرمت فان اكرمت متعد بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان
 جواز ذلك لضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل بحرف الجر فكان حرف الجر

في مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل في جميعه بالتأخر اغايتقوى
 باللام فقط لا فادتها التخصيص كقوله تعالى لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ وكقوله تعالى اِنْ كُنْتُمْ
 لِلزُّلُمِ يَا عَبْرُونَ واما تقوية بغيرها فغير محمود في كلامهم والثالث انه لو كان حرف
 جزما جاز نحو رب رجل كريم اكرمه لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجزم والى
 ضمير ذلك الحرف معا فلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعتذر عنه اصحابنا
 رحم الله عليهم بان اكرمه صفة والفعل الذي تعلق به رب رجل محذوف اي رب رجل
 كريم اكرمه اكرمني ونحو ذلك لان رب لا تدخل الاعلى نكرة موصوفة عابله محذوف
 غالبا كما ذكر في المتن والرابع انه لو كان حرفا لما جاز ظهور الفعل في نحو رب رجل
 كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل اللظرف المستقر
 لا يجوز وقد صرح المصنف بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق
 به محذوف رب على وجه القيام لاعلى وجه الوقوع وهذا دليل على اسميته ولها صدق
 الكلام حملا على كرم الخبرية التي هي بعضها لكونها لانشاء التقليل وكون كم لانشاء
 التكثير ولكم الخبرية صدق الكلام مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بنكرة
 فلتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب لان للتقليل انما يلحقها اذ النكرة
 مجهولة يحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة قلتها كالمفرد و
 المثني او كثرتها كالججمع فلا يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى
 التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاخص اقل منها هو الاعم
 الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق
 الرقبة ولو ردد الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب فلذا
 قال على الاصح وهذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تابعهما وفعلا اية
 عاملها ماض ولو كانت مكفوفة بما تكونها للتقليل المتحقق الواقع وذا لا يتصور
 الا في الماضي محذوف مرفوع على انه صفة ماض نحو رب رجل لقيته فلقية صفة
 رجل والفعل الذي تعلق به رب محذوف وانما حذف للحصول العلم به لان الجار
 والمجرور يدل على الفعل العام وهو كائن او حاصل ولا نه انما حذف لان الاكثر
 ان يكون رب جواب سوال ظاهر او مقدف فكان سائلا يقول هل اكرمك من
 لقيته فتقول رب رجل لقيته اي رب رجل لقيته اكرمني او يقول هل اكرمت من
 لقيته فتقول رب رجل لقيته اي رب لقيته اكرمت وعلى هذا ففس وانما قال غالب

أي حذف غالباً لأنه قد جاءت رتبة رجل كونه حصل وقد تدخل رتبة على ضمير
 مبهم ليس له معاد مميّز بكرة منصوبة على أنها تميز لأن الضمير لما كان مبهماً احتاج
 إلى التمييز نحو رتبة رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير في نعم رجلا وهذا الضمير مفرد
 منكر لا غير تقول رتبة رجلا ورتبة امرأة ورتبة رجلين ورتبة امرأتين ورتبة رجال
 ورتبة نساء لأنه عائد إلى شيء في الذهن لا إلى شيء تقدم ذكره ليجب مطابقتها
 خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيقولون
 رتبة رجلا ورتبة رجلين ورتبة امرأة ورتبة نسوة وبلحقها أي ويلحق رتبة ما الكافة
 أي المانعة عن العمل فتدخل رتبة بعد حقوق ما على الجمل الاسمية والفعليّة نحو رتبة
 زيد قائماً ورتبة ما قام زيد قال الله تعالى رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقَدْ يَكُونُ مَا زَالَهُ
 فتدخل الاسم فتجوز نحو قول الشاعر رتبة يضرب رتبة بسيف وواوها تدخل على نكرة
 موصوفة أي واورت او واورت بعد هاء رتبة وفي عدها من حروف الجر تسامح
 لأن الجار هو رتبة المقدّر بعدها والواو والعاطف ويدخل هذه الواو على مظهر
 منكر موصوف كقولك وبلدة ليس لها أنيس + وواو القسم وهو إنما يكون عند
 حذف الفعل أي لا يكون إلا عند حذف الفعل لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر
 استعمالاً من أصلها وهو الباء فلا يقال أقسمت أو حلفت أو أحلف والله لغير السؤال
 فلا يقال والله أجلس في الاستعمال بخلاف باء القسم مختصة بالظاهر فلا يقال
 وكذا فعلن كذا خطأ لرتبة عن رتبة الأصل وهو الباء تخصيصه بأحد القسمين
 وخص منها الظاهر لصالته ثم أعلم أن قوله وواو القسم مبتدأ والجملة التي بعدها خبر
 وقوله لغير السؤال خبر آخر وقوله مختصة خبر آخر وقوله بالظاهر صلة الاختصاص
 والباء دخلت في المختص به دون المختص والتاء مثلها أي مثل الواو في الاختصاص
 بحذف الفعل وكونها لغير السؤال فلا يقال أحلف بالله ولا تأله أخبرني مختصة
 باسم الله تعالى نحو تأله لا كيداً أصنامكم تألهن ولا يقال تألهن لأنها مبدلة
 عن الواو فلم يدخل الألف لفظاً الله تقيلاً لمحالها عن محال أصلها وهو الواو وتخصيصه
 ببعض المظهرات وخص منها ما هو أصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء أعم
 منهما أي من الواو والتاء في الجميع أي في جميع ما ذكر أي في حذف الفعل وكونها
 لغير السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله تعالى فإن قيل قوله في الجميع
 يتناول الاختصاص المذكور أيضاً ولا معنى لاعتقبة الباء حيث لا يصح أن يقال

في
 حذف
 غالباً

واورت

تأله

الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر ويدون ذلك ان الثاني قيل معنى كونها اعم
 في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور بل يستعملها اعم من ان يكون في هذه
 الامور او خلافا فيجوز فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها
 في قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعمالها في كل قسم ظاهر ومضمر نحو
 بالله وبالرحمن وبك لا فعلن كذا ويتلقى ان يجاب القسم باللام وان
 في الاثبات نحو قوله تعالى لا كيد لك اصنامكم وقوله تعالى ان سئلكم
 كشي في جواب والليل اذا يمشي وحروف النفي في النفي كقوله تعالى
 والضحي والليل اذا سجي ما ودعك ربك وما قلى ويجذف جوابه اي
 جواب القسم اذا اعترض اي وقت توسط القسم بين جزئي الجملة القسمية
 نحو زيد والله قاتل وضرب والله زيد وان تذهب والله اذهب والتقدير
 في زيد والله قاتل والله لزيد قاتل وفي ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد
 وفي ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب او لقد مرى تقدم
 القسم ما يد لعليه اي على الجواب نحو زيد قاتل والله وضرب زيد والله
 والهلل والله والتقدير في زيد قاتل والله والله لزيد قاتل وفي ضرب زيد
 والله والله لقد ضرب زيد وفي الهلل والله لهذا الهلل وانما حذف الجواب
 في هاتين الصورتين لان لما توسط القسم بين ما هو جوابه في المعنى او تقدم
 القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل تقدم
 ومفعول ما اتصل به من الضمير وعن النجاة ومنه نحو صيت السهم عن
 القوس وعلى الاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة نحو زيد على
 السطح او حكما نحو عليه دين وقد يكونان اي يكون عن وعلى اسمين للدخول من
 اي عند دخول من عليهما يعني اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو
 قولهم عذت من عليه بعد ما ترمطوها به اي من فوقه واذا دخل من على عن
 يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يميني من جانب يمينه والكاف للتشبيه
 نحو الذي كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكفونوا يولي عليكم
 تشبه التولية بالكون في الملابس بخير او شر اي يولي عليكم تولية مثل كونكم
 في الخير والشر والكاف في قولهم خلق الاشياء كالف التشبيه لمرادها معنى اخر
 وجه التشبيه تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اي خلق

عنه والله

كاف

الاشياء خلقا مثل خلق شئ وهذا تشبيه الخلق الخارجى بنوع من الخلق
 المتصور فى الذهن فى تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف فى قولهم حمدته
 حمدا مثل حمد يحبته وهذا التشبيه بالحمد الخارجى بنوع من الحمد المتصور فى
 الذهن فى تعلق كل منهما بالمحبة او الكرم او الكيف الذين يتعلق المحبة بالحمد
 باعتبارها وقد يكون للمقارنة فى الوقوع نحو ايتيك كما طلع الفجر اى اقترن الايتيك
 وطلوع الشمس فى الوقوع وذلك لانه نحو ليس كمثله شئ اى ليس مثله شئ
 ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية
 لانه يلزم من نفي مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان مثله
 بالضرورة وقد قلنا ليس كمثله شئ فيلزم نفي المثل وقد تكون الكاف اسما
 كقولهم يضحك عن كالبرد المنعم ويختص الكاف بالظاهر فلا يقسم لانه
 استغناء بلفظ المثل عنها ولا نهالود خلت على الضمير لادى الى اجتماع الكافين
 اذا شبهت بالمخاطب فيطرد المنع فى الكل واقا فى قولهم وما انا كانت وما انت كانتا
 فلان الضمير المنفصل عندهم كالمطر كذا فى الصحاح ومنذ ومنذ واما قدم مذ مع
 كونه فرعا لكونها الحذف الزمان لا ابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ
 ومنذ لا ابتداء الغاية فى الزمان الماخى نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة اى
 انتفى رؤيتي اياه من يوم الجمعة وللظرفية اى بمعنى فى فى الحاضر اى فى الحال
 نحو ما رأيت منذ شهرنا ومنذ يومنا اى انتفى رؤيتي فى شهرنا وفى يومنا ولا يدخل
 على المستقبل لوضعهما للماضى والحال وضعا وحاشا وعدا وخلا لا يستثنى
 نحو جاءنى القوم حاشا زيدا وعلا زيدا وخلا زيدا كن حاشا يستعمل فى الاستثناء
 عن السوء للتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيدا
 ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيدا لقولت معنى التنزيه ثم اعلم
 ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل
 لم يتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام فى قوله تعالى وَقُلْ حَاشَ
 لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا فِئَل اللَّام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير انقص
 كل موجود بالسوء حاشا لله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا عليه
 سوء وهذا قريب مما يقال بالفانسية فى المدح بالحسن اى عيب ضاقت فلان
 رابى عيب نتوان گفت لكن در دى مجبى نى نايه ثم كذا فرغ من بيان الحروف الجارة

الحمد الخارجى بنوع من الحمد المتصور فى الذهن

مذ

شرع في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل
 ان وان وكان وليت ولعل وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم كونها
 مشابهة بالفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على الفتح كالماض
 وفي اقتضاءها الاسماء وانما اُخترت ولعل لانها لا تنشأ التمني وانشاء الترجي
 بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان
 المفتوحة في بعكسها الفاء للتعليل اي لانها بعكس ما سواها اي
 يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها ويلحقها اي يلحق هذه الحروف
 ما الكافة فتلغى هذه الحروف بعد لحوق ما الكافة عن العمل لان ما
 الكافة تكفيها عن العمل على الاصح لان ما الكافة اخرجتها عن بعض
 وجوه مشابهة الفعل وهي اقتضاءها الاسماء ولان ما الكافة اذا دخلت
 عليها صارت فاصلة فتصير ضعيفة وقد تغل بجعل ما زائدة وتدخل
 هذه الحروف حينئذ اي حين اذا يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
 اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى اِنَّمَا حُجِرْتُمْ
عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ فَاِنَّ المَكسورة لا تغير معنى الجملة بل تقرره وان المفتوحة
 مع جملتها الاضافة بادي ملا يستراى مع جملة واقعة بعد ها في حكم
 المفرد بان تجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل
 مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقي
 او يجعل المصدر جزء الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا ان
 تعطى يشكرك بلغني شكرني يد عند اعطائك اياها ويجعل مصدر الخبر
 مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له اي متعلقا
 له فيقال في بلغني ان زيدا ابوه قائم بلغني قيام ابي زيد فان مصدر الخبر
 اضيف الى الاب المضاف الى الاسم وذلك الاب من اسبابه اى من
 متعلقاته وان لم يكن للخبر والجزء مصدر يقد مصدر رفع عام ويضاف
 الى الاسم او الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له فيقال
 في بلغني ان زيدا غلام عمر وبلغني كون زيد غلام عمر وعلى هذا فقس و
 من ثم اى من اجل ان المَكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة يجعلها
 في حكم المفرد وجب الكسراى وجب اتيان ان المَكسورة في موضع الجملة

اى في موضع يبقى الجملة بحالها ولم يكن في تاويل المفرد والفتحة اى وجب اتيان
 المفتوحة في موضع المفرد اى في موضع يكون ان بما بعده في تاويل المفرد فكسرت
 الفاء للتفسير اى فكسرت همزة مادة ان ابتداء اى في ابتداء الكلام كقوله تع
 ان الله غفورٌ رحيمٌ وبعد القول الذي بمعنى الحكاية دون القول الذي
 بمعنى الظن والتقوه لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية وبعد الموصولة
 نحو الذي انك ضربت في الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة
 ولتحت همزة مادة ان حال كونها فاعلة نحو بلغني انك قائم ومفعولة نحو
 عرفت انك قائم ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو حصل
 علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفردا
 وتسميته ان فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا اليها مجاز لان الفاعل هو ان
 بما بعده لا ان وحدها وكذا البواقي وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك
 منطلق انطلقت لانه اى لان ما بعده لولا مبتدأ محذوف الخبر عند البصريين
 والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك قصت لقمت لانه
 اى لان بعد لولا فاعل لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة ان اى لو ثبت قيامك
 والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم
 فان جاز التقدير ان اى فان كان موضع جاز فيه التقدير ان اى تقدير المفرد
 وتقدير الجملة جاز الامر ان اى فتح ان وكسرها مثل ان يكرمني فاني اكرمه
 فهو ان جعلته جملة اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلته بتاويل المفرد
 مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتح لان المبتدأ لا يكون
 الا مفردا اى فثبت اكرامي اياه وكذا قول الفرزدق وكنت ارى زيدا
 كما قيل سيدي اذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه فالكسر على انه
 جملة اسمية واقعة بعد اذا الفجائية اى فاذا هو عبد القفا واللهازم
 والفتح على انها مع ما مبتدأ محذوف الخبر اى واذا عبودية القفا واللهازم
 ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم ان قول ارى بمعنى اظن وضميره مفعول ما
 لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله
 سيدي مفعول ثالث والله زمتان عظماء في اللحين تحت الاذنين جمعها
 الشاعر بارادة ما فوق الواحد او بارادة تمام مع حوالها تغليباً ومعنى عبد

القفا واللاهزم أي لثيم يخدم قفاه أي همته أن يكتسب لياكل ويعظم قفاه ولهزم
 قيل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمه ما يخرج من جوفه ولذلك
 أي ولاجل أن المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في
 محل الرفع لأنها كالأسماء لان قائمتها التأكيد فجاز العطف على محل
 ذلك الاسم بالرفع جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا وحكما تفسير
 المكسورة أي سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر واهما
 وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمر ولا لأنها وان كانت
 مفتوحة لفظا في مكسورة حكما لسد هامس الجزيئين حيث قامت
 مقام مفعولي العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف أي متلبسا بالرفع حملا
 على المحل دون المفتوحة حال أي متجاوزا عن المفتوحة بمعنى لا يجوز
 العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في
 صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قائم وعمر وفان قوله وعمر ومعطوف
 على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض
 النسخ ويشترط في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان
 زيدا قائم وعمر واثبتا خبرا نحو ان زيدا وعمر قائم اذ التقدير ان زيدا
 قائم وعمر ومنه قوله والافاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق أي انا
 بغاة وانتم بغاة مدة بقائنا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لانه
 لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمر واهبان
 لا أدى الى كون الشيء معمولاً لعاملين مختلفين اذ قوله ذاهبان من
 حيث انه خبر لزيد معمول ان لان زيدا معمولها ومن حيث انه خبر
 لعمر ومعمول الابتداء وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا
 مضي الخبر متمسكين بنحو قوله والافاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
 وسيبويه حملا على تقدير الخبر ولا اثر في جواز العطف على محل اسم بدون
 مضي الخبر لكونه أي اسم ان مبنيًا كما في البيت المذكور وكما في قوله
 ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصائبون بعطف قوله
 والصائبون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين
 خلافا للمبرد والكسائي فانهما فرق بين ان المعرب والمبني في ذلك فجاز

لا يكتسب لياكل ويعظم قفاه ولهزم

قوله

العطف على اسمها المبني قبل مضي الخبر لفظا وحكما او شرطاً في العطف على
 محل اسمها المعرب مضي الخبر مثل انك وفريد ذاهبان بتجويز الحمل على
 محل اسمها قبل مضي الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيًا وهذا باطل
 لان مانع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لا يفرق بين اسمها
 للمعرب والمبني وقال الشارح الظاهر ان التقييد مذهب الفقهاء والاطلاق
 مذهب الكسائي كما هو مذکور في كتب النحويين جاز العطف على فعل
 اسمها عند الفقهاء قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيًا وعند الكسائي
 يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيًا والصحيح ان مضي الخبر
 شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيًا لان المانع
 المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحى على هذا ولكن كذلك اي مثل
 ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا وحكما
 نحو ما خرج زيد ولكن عمرو وخارج وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا
 ينافي في معنى الابتداء كما لا تنافي في التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف
 على محل اسمها لزوال الابتداء ولذلك اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى
 الجملة وان المفتوحة يجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام مع المكسورة دونها
 اى دون المفتوحة ثم حق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصدارتها لكنهم
 كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى وهما كذلك لان معنى اللام هو معنى
 ان اعنى التاكيد وكلاهما حرف ابتداء فكرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وروا
 ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقديم على ما ليس بعامل
 فادخلوها على الخبر اذا فصل بينهما ان بالاسم نحو ان زيد لقائم او على
 الاسم اذا فصل بينهما اى بين الاسم وبينها اى بين ان بظرف هو خبر مقدم
 نحو قوله تعالى ان من شيعته لابراهيم اوعلى ما بينهما اى بين الاسم والخبر
 من معمول الخبر المقدم نحو ان زيد لطعامك اكل وان زيد الفى الدار قائم و
 دخول هذه اللام في لكن اى في خبرها او في اسمها اذا فصل او في متعلق الخبر
 المتقدم ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كمتسكين
 بقوله ولكنى في جنبها العميد والعميد الذي امرضه العشق وبانها لا تغير
 معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع فيلحق بها كالحق بان

ان كان زيدا
 اى ان كان زيدا

والبصريون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان يمتنع الحاقها بان ايضاً لطلان
 صدارة اللام بالتوسط لكنه اعتقر فيها لقوة مناسبتها بان لا تحاد معناهما
 وهوتا كيد الجملة والابتداء فبقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذ
 كقوله شعثا الخبيس ليجوز شهرة + ترضى من الشاة بعظم الرقبة حيث
 دخل اللام في خبر المبتدأ بدون ان او على ان اصل لكنني لكن انني فقصر كما
 يقال علمه في على الماء وايش في اي شئ فاللام دخلت في خبر ان المكسورة لا في
 خبر لكن وتخفف المكسورة اي ان المكسورة الهمة لتقل التشديد وكثرة
 الاستعمال فيلزمها اي المكسورة بعد التخفيف اللام سواء عملت او اهللت
 اما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما في الاعمال فللطراد والجموع
 على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام
 مع الاعمال عند خوف اللبس بالنافية وذلك في المبني والمقصود واختلف
 في هذه اللام فذهب ابو علي واتباعه الى ان هذه اللام ليس لام الابتداء والا
 لوجب التعليق في ان عملت زيد القائل ولما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء
 نحو قوله بالله ربك ان قتلت مسلماً وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب
 عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهما دخلت على
 المفعول الثاني والبيت محمول على الشذوذ ويجوز الغاءها اي الغاء للمكسورة
 بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظي وهو كونها
 ثلاثية مفتوحة الاخر كقوله تعالى ان كل لما جميع لذينا محضرون ويجوز
 اعمالها نحو قوله تعالى وان كل لما ليوفينهم بتخفيف ان وعند الكوفيين
 يجب الغاءها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اي دخول ان المكسورة
 بعد التخفيف على فعل من افعال دواخل المبتدأ والخبر نحو باب كان و
 باب علمت لئلا يخرج ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة
 الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم اللام نحو ان كانت لكبيرة وان نظنك
 لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين الا اذا كان ذلك الفعل
 دعاءً فيجوز لا يلزم اللام لان اللام انما لزم للفرق بين ان المخففة والنافية
 والدعاء لا يدخل ان النافية فلا لبس خلافاً للكوفيين في التعميم اي في
 تعميم دخولها على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت مسلماً

وجبت عليك عقوبة المتعمدة ولقولهم ان تزينك لنفسك وان تشبهك
 مكتب لهينه وذلك عند البصريين شاذ وتخفف المفتوحة اسم ان
 المفتوحة الهزئة فتعمل المفتوحة بعد التخفيف في ضمير شان مقدرا بقاء
 لعملها لقوة شبهها بالفعل على ما بينا في ضمير الشان كقولنا اشهد
 ان لا اله الا الله وانما عملت في ضمير شان مقدرا ليحصل بينها وبين
 الجملة التي يليها ربط من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لان لها باسمها
 ارتباط واسمها بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر
 اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنوي وذلك
 لانها حرف موصول وهي مع جملة في تقدير المفرد اي المصدر اذ هو
 حرف مصدر في فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد فتدخل ان
 المفتوحة بعد التخفيف على الجمل مطلقا مفعول مطلق اي دخولا مطلقا
 او مفعولا فيه اي زمانا مطلقا اي سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان
 فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لا وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة
 بعد التخفيف في غيره اي غير ضمير الشان كقوله **شعر** فلو انك في
 يوم الزخاء سألني + فراقك لم ابخل وانت صديق + والشاعر يصف نفسه
 بكمال الجود يعني فراقك اشد من كل شديد ووصالك احب الي من
 كل محبوب ومع ذلك اي مع فرط حب الوصال لو سألني فراقك لاجبت
 الى ذلك طلبا لرضائك وتحصيل السؤال في هذا البيت بيان كمال
 ارضاء العاشق المعشوق ويلزمها اي ان المفتوحة المخففة مع الفعل ظرف
 اي عند دخولها على الفعل او حال اي يلزم ان حال كونها مقرونة بالفعل
 السين كقوله تعالى **عَلِمَ ان سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى** او سوف كقوله **شعر**
 واعلم فعلم المرأ ينفعه + ان سوف ياتي كل ما قدرا + او قد كقوله تعالى
لِيَعْلَمَنَّ ان قَدْ اَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ او حرف النفي كقوله **تَعْمَافَلَا يَرَوْنَ**
ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى **اَيَحْسَبُ ان لَمْ يَرَهُ اَحَدٌ** وكقولك علمت
 ان ما خرج زيد وعلمت ان ان يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف
 ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نوניה واسمها وهو
 ضمير الشان والفرق بينها وبين ان المصدرية في اول الوهلة لازما المصدرية

لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل
المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وإنما عيّنت هذه
الحروف للتعويض والفرق لأنها مختصة بالأفعال فلما ذهب عنها ما بمشابهة
الأفعال عوض عنه ما هو المختص بالأفعال ثم المراد بالفعل المتصرف أي
ويلزمها مع الفعل المتصرف أحد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف
نحو قوله تعالى أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وقوله تعالى وَعَسَى أَنْ يَكُونَ
قَدْ أَقْرَبَ أَجَلُهُمْ حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة إلى الفاعل لأن
أن المصدر رتبة لا يدخل على فعل غير متصرف وإنما قال مع الفعل لأنها
لو كانت مع الاسم لا يلزمها أحد هذه الحروف لأنها حينئذ لا يشبه بان
المصدر رتبة فلم يحتم إلى الفرق والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية
التقدير بلا خلاف نحو قولنا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وبادات الشرط نحو
علمت أن من ضربك اضربه أو بكم نحو علمت أن كمر غلام لي ويجوز التجرد
عن ذلك نحو قوله شعري في فثرة كسيوف الهند قد علم أن هالك كل
من يخفي ويشغل - وكان للتشبيه نحو كان زيد الأسد وقد تكون للشك
نحو كانك تمشي وتخفت أي كان فتلغي بعد التخفيف عن العمل على الألف
أي على الاستعمال الألفصح كقوله ع وصد رمشرق اللون كان ثدياه حقان
ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن قياسا على أن المفتوحة المخففة
كذا قالوا ويجوز بان لا تقدر لعدم الداعي إليه وهو كمال الشبه بالفعل
ولكن الاستدراك أي لطلب درك السامع برفع ما عسى أن يتوهم وهذه
الكلمة مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدر رتبة بالكاف
الزائدة واصلها لا كان فنقل كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة بتوسط
لكن بين كلامين متغاثرين معنى أي متغاثرين نفيًا وإثباتًا من حيث المعنى لأن
معنى الاستدراك رفع توهم تولد عن كلام سابق فاشبه الاستثناء فكما
أن الاستثناء يستدرك فمجرد الاستثناء النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي
كذلك الاستدراك يستدرك فيه بلكن النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي فكذا
ههنا إذ اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمر ولم يجئ وقد لا يكون نحو زيدا
قائم لكن عمر ومسا فإلى الله تعالى ولولا أنكم كنتم كثيرًا لفشلتم إلى قوله ولكن الله

مطلقاً من غير تفيد بترتيب او قران او تراخ او تدرج لا ترتيب فيها اي في
الواو والقاء للترتيب مع الرصل وثمر مثلها اي مثل القاء في الترتيب بمهلة
لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثمر فحتى واسطة بين القاء وثمر و
معطوفها اي معطوف حتى جزء من متبوعه اي جزء من المعطوف عليه نحو
اكلت السمكة حتى راسها فان قيل هذا منقوض بخونمت البارجة حتى الصباح
فالصباح ليس بجزء من البارجة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكماً والصباح وان لم يكن جزء من البارجة لكنه قريب منها والقريب
من الشيء في حكم الجزء منه او يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف
اي جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكله خونمت البارجة حتى
الصباح وانما اشترط كون معطوفها جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف
قوة في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير او ضعفاً نحو قدم الحاج
حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة جملة يكون
من حيث المعنى تأكيداً وتخصيص بعض الأجزاء بالتأكيد دون بعض
لا يكون الا يتحقق مميز له عن غيره من الأجزاء يوجب احتمالاً في ثبوت
الحكم فيه من قوة ارضعت ولما استلزم الجزء وجب احتمالاً لان ثبوت
الحكم من قوة ارضعت ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار بفعل
ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تجمل تلك
النسبة وهذا ما هو منظور في وضعه اذ حتى وضعت للتدرج اى
ليعطف بها جزء من المتبوع لا فائدة هذا الغرض وهذا وان كان يتأق في
الواو وغيرها ايضاً لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء
حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكماً بخونمت البارجة حتى الصباح وقوله
ليفيد قوة او ضعفاً يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من
المتبوع ليفيد قوة او ضعفاً واو واما امر يشترك في انها لاحد الامرين
او الامور مبهما اي غير معين وهو غير الموجب نحو لا تطغ منهم اثماً او
كفوراً على اصلها اي لاحد الامرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم في سياق النفي ثم اعلم ان او واما سوء في المعنى الا ان او يفارق اما
في انك في اما تبيني اول الكلام على الشك وفي او تبني على القطع ثم يظهر الشك

وفي ان او بجى بمعنى الى والاو بجى ايضا للاضراب نحو قوله تعالى واَرْسَلْنَاهُ
إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُ ون اي بل يزيدون بخلاف اِمْأَن قِيلَ بِلِلاضْرَابِ
وتدارك الغلط ولا يصح ذلك في اخبار الله تعالى فاما معنى الاضراب في
كلامه تعالى قِيلَ معنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول كان
اخبارا مما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عدوهم
وقال او يزيدون اي ارسلناه الى جماعة عدوهم عند الناس مائة
الف وليس كذلك يزيدون فاما المتصلة احراز عن الام المنقطعة
لازمة لهزمة الاستفهام دون هل لان الهزمة غريقة في الاستفهام
والمراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او تقديرا كقوله تَشْعُرُ
لَعَمْرِي مَا أَدْرِي وان كنت داريا + بسبع رمين الحجر ام بثمان + يليها
اي يلى ام المتصلة اي يقر بها ويتصل بها احد المستويين وفي بعض
النسخ احد الامرين والآخر اي يلى المستوي الاخر او الامر الاخر الهزمة
اي همزة الاستفهام اي وان كان يلى الامر المتصلة اسما مفردا وجملة
فعلية يلى الهزمة ذلك نحو ارجل في الدار ام امرأة واضرب زيدا اكرم عمرو
بخلاف او واما واما المنقطعة فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر
الهزمة بعد ثبوت احد هما اي بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين
مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب التعيين الجار متعلق بقوله يليها
ومن ثم اي ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهزمة لم يجز
هذا التركيب وهو اريت زيدا ام عمرو احيث لم يلى احد المستويين الهزمة
لان المستويين زيد وعمرو ولم يلى الهزمة احد هما بل يلى اريت وهو ليس احد
المستويين وقال سيبويه هو جائز حسن وازيدا ام اريت عمر واحسن و
لعله اعتبر المعنى اذ المعنى اريت زيدا ام اريت عمرو ومن ثم اي ولاجل انها
لطلب التيقن بعد العلم بثبوت احد الجنسيتين عند المتكلم كان جوابها
اي جواب ام المتصلة بالتعيين دون نعم ولا فيقال في جواب ارجل في الدار
ام امرأة رجل او يقال امرأة بتعيين احد الجنسيتين ولا يقال نعم او لا و
المنقطعة اي ام المنقطعة كبل والهزمة اي للاضراب عن الاول مع الشك
في الثاني مثل انها اي هذه القطيع لا بل ام مشاة اي بل اهي مشاة كانه ظاهرا

لك قطيعة من بعيد فقلت على ظنك انها لا بل اى ان القطيعة التي تراها لا بل
هذه جملة خبرية لان المتكلم لما رأى تلك القطيعة اعتقد كونها ابلا
بالشك فاخبر عنها جزماً فاذا قرب منها علم انها ليست بأبل فاعرض عن
هذا الاخبار ثم شك انها شاة ام شيء اخر فان قيل هذا من باب عطفت
الانشاء على الخبر قيل هي استفهام مستأنف فلا يلزم عطفت الانشاء على
الاخبار او العطفت بالتأويل لانه لما اضرب عن الاول وشك في الثاني كان كأنه
قال بعد قوله انها لا بل ليست كذلك فقال ام شاة اى هي غير شاة ام شاة
فيؤول على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه
لازمة مع اما فقوله واما مبتدأ وقوله لان من خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف
لازمة اى كلمة اما لازمة قبل المعطوف عليه مع اما العاطفة جائزة مع او نحو
جاءني اما زيد واما عمرو وجاءني اما زيد او عمرو وذلك لان وضع ام العاطفة
لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل
المعطوف عليه بها ويجوز ان يجعل دالتر على عروض الشك وذهب ابو علي
الفارسي الى ان ما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف
عليه فلو كانت عاطفة لما دخل واو العطفت عليها ولما تقدم على المعطوف
عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من
غير معنى عطفت الواو الداخلة عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع و
المقصود باما احد الشئين بل هي نريد لتأكيد العطف لحي اما غير عاطفة
ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها وجبت ههنا للمقاربتةا غير
العاطف في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقاربتةا
من غير العاطف في التركيب ولا ويل ولكن لاحدهما اى لاحد الامرين معينا
لكن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للتبوع ولا يعطف بها الا الاسم و
عطفت المضارع بها نادر قليل ويل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول
موجبا او غير موجب كالسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل
ان يكون صحيحا او غلطاً كانه غير مذكور اصلا وما بعدهما في الموجب موجب
وفي غير الموجب اختلاف قال الجمهور هو موجب بمعنى لكن وقال المبتدع منفي
فما جاءني زيد بل عمرو ومعناه عند هم بل جاءني عمرو وعند بل ما جاءني

النداء شرع في بيان حروف الإيجاب فقال **حروف الإيجاب**
 نعم وبلى وإني بكسر الهمزة وأجل وجير بكسر الراء وقد يفتح وإن بكسر
 الهمزة وتشديد النون ولقائل أن يقول لو أريد بالإيجاب إيجاب النفي
 السابق لم يتناول نعم ونحوها اذهي ليست بإيجاب النفي السابق بل هي
 مقتررة لما سبق إيجابا أو نفيا ولو أريد اثبات ما قبلها أي تقرير ما قبلها أو
 تحقيقه كما هو نفيا أو اثباتا لم يتناول بلى اذهي مختصة بإيجاب النفي فلو قال
 حروف التصديق والإيجاب لكان أولى واشمل ويمكن أن يراد به الأول
 وإنما سماها حروف الإيجاب تغليباً فنعم مقتررة أي محققة لما سبقها إيجابا
 أو نفيا خبرا أو استفهاما فهي في جواب أقام زيد وفي جواب المريم زيد بمعنى
 لم يقم زيد وإنما لم يقل لتصديق ما سبقها لأن التصديق إنما يكون للخبر ونعم
 يعزم القسمين الخبر والاستفهام ثم أعلم أن في نعم أربع لغات نعم بفتح
 وتعم بفتح النون وكسر العين ونعم بكسرتين ونعم بفتح النون وقلب العين
 حاء مملدة وبلى مختصة بإيجاب النفي السابق أي يجعل النفي السابق إيجابا
 خبرا كان ذلك النفي أو استفهاما فلا يقع بعد الإيجاب ولا بعد النفي لتصديق
 النفي بل يجعله إيجابا خبرا كان ذلك النفي أو استفهاما فمعنى بلى في جواب
 أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ أنت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفاً لأن حينئذ
 يكون بمعنى لست ربنا وهذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقيل يجوز
 استعمال نعم هنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من إنكار النفي لأن
 الهمزة لا إنكار دخلت على النفي فأفادت الإثبات ويؤيد هذا القول ما ورد
 في حديث الخشعمة من نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على
 أهلك دينٌ ففرضتُه إنما كان يقبل منك فأنه إيجاب للقبول لا تصديق للنفي
 وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشروح وقد شذت أعمالها لتصديقات
 الإيجاب نحو قوله **شعر** وقد بعدت بالوصل بيني وبينها + بلى إن من
 رأى القبور لي بعدن + بالنون الخفيفة وإي اثبات أي حرف اثبات ومثبتة
 بعد الاستفهام ويلزمها القسم أي لا يستعمل إلا مع القسم فيقال إيهي
 والله وإي وسراي ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال إيهي أقسمت
 برجي وفي أيها اليرثا إذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه أحدها حذف الياء

للسالكين والثاني فتح الباء لرفع اجتماع السالكين وخفة الفتحة والثالث
 الجمع بين السالكين مبالغة في المحافظة على حرف لا يجاب لصون آخرها
 من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع السالكين على غير حدها لكونها
 في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة فاشبه ما في اجتماع السالكين على
 حدها وهذا ايضا من خصائص لفظ اليد وذكر بعضهم ان هذه الكلمة
 نجح لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك رح ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف
 لما ذكر الشيخ ابن الحارث رحمه الله تعالى واجل وجير وان تصديق سواء كان
 الخبر موجبا او منفيًا فلا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب
 نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل او جيرا وان وذكر بعضهم ان ان
 جاء لتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير ان وراكبها
 قصته ان اعرابيا جاء فسأله شيئا فلم يعطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله
 ناقه حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة
 وراكبها وهذا بخلاف ما ذكره المصنف رح من كون ان تصديقا للخبر
 اللهم الا ان يراد بالخبر المتكلم دون الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا
 بين ما ذكر المصنف رح وان في قوله بكرة العوازل في الصبح يلمنى في
 اليوم ويقلن شيئا قد عدلك وقد كبرت ثقلت انه يحتمل ان يكون للتقدير
 والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء
 ضمير وخبر ان محذوف اي انه كذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الايجاب
 شرع في بيان حروف الزيادة فقال **حروف الزيادة** اي الحروف
 التي من شأنها ان يقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة وسميت حروف
 الصلة ايضا وفائدتها في الكلام التاكيد وتحسين النظم ووكليهما و
 سميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على
 اصل المعنى وهي ان وان بكسر الهمزة في الاولى وفتحها في الثانية وما و
 لا ومن والباء واللام فان مع ما النافية الفاء للتفسير في هذا الكلام
 تفسير مواضع زيادتها اي فان تزايد زيادة حاصلة مع ما النافية او فان
 الزائدة كائنة مع ما النافية لتشير التاكيد النفي كقول الحسن رضي
 مدح نبينا عليه الصلوة والسلام شعرها ان مدحت محمد بمقالتي

فصل في

حروف الزيادة

لكن مدحت مقالتي بحمد فقوله النافية صفة ما وهي مجرورة على أنها مضاف
 إليها بإرادة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النافية عند إرادة اللفظ أن يحكى كما
 هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية وإن يعرب وحين يعرب
 يضعف بزيادة الف مجعولة همزة للسالكين ليكون على أقل الأبنية فيقال
 ما النافية ولا النافية وقلت مع المصدرية أي قلت أن أي زيادتها بحذف
 المضاف من الضمير أو الضمير عائداً إلى زيادتها أي قلت زيادتها مع المصدرية
 نحو أنتظر ما أن جلس القاضي أي مدة جلوس القاضي ولما عطف على المصدرية
 أي قلت زيادتها مع لما نحو لما أن قام زيد قممت وأن عطف على قوله فإن مع ما
 مع لما كثيراً أي تزداد أن المفتوحة الزائدة كائنته مع لما كقوله تعالى فلمّا أن
 جاء البشير وبين لو والقسم عطف على قوله مع لما أي تزداد أن المفتوحة
 بين لو والقسم نحو والله أن لو قام زيد قممت وقلت أي زيادتها أو أقل مجيئ
 زيادة أن المفتوحة الزائدة مع الكاف أي كاف التشبيه كقوله كان ظبيته
 يجزّ ظبيته وليست أن في قوله وعسى أن يكون وأن لو استقاموا وأمرته أن
 قم زائدة كما توهم بعضهم بل الأول أن المخففة من الثقلة والثانية مفسرة
 ومأمع إذا أي يزداد ما زيادة حاصلة مع إذا أو زيادة الكائنة مع إذا نحو
 إذا ما تخرج أخرج ومتى نحو متى ما تذهب أذهب بمعنى متى تذهب أذهب
 وأي نحو قوله تعالى أَيَا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَإِنْ نَحْوَايْنِ اجلس
 اجلس وَإِنْ نَحْوَا مَاتَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ وقوله شرطاً قيد لجميع ما ذكر لأن
 ما ذكر كلها يستعمل شرطاً وغير شرط وزيادته ما مختصة بحال الشرطية
 وانتصابه على الحال أي ذوات شرط أو أود أو است شرط أو على الظروف
 أي وقت إفادة الشرط أو في الشرط ومع بعض حروف الجر سماعاً كقوله تع
 قِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَمِمَّا خَطَبْتَهُمْ اغْرَقُوا وقلت زيادة مأمع
 المضاف نحو لا سيما زيد أي لا سبي زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم
 ونحو قوله تعالى مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ وقيل إن ما بعد حروف الجر من
 المضاف نكرة مجرورة والمجرور بعد ها بديل منها ولا مع الواو أي يزداد
 لا مع الواو العاطفة أو زيادة لا كائنته مع الواو العاطفة بعد النفي لفظاً
 أو معنى نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ

وَالضَّالِّينَ فَإِنَّ غَيْرَ مَعْنَى مَا النَّافِيَةُ وَكَذَا بَعْدَ الَّذِي نَحْرُ لَا تُضْرِبُ مِنْ زَيْدٍ
وَلَا عَمْرٍو وَبَعْدَ أَنْ الْمَصْدُورِيَّةُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَعَ الْوَائِي تَزَادُ لَا
بَعْدَ أَنْ الْمَصْدُورِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسَبِّحَ إِذَا أَمَرْتُكَ
وَلَيْسَ بِعَطْفٍ عَلَى قَوْلِهِ بَعْدَ النَّفْيِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصِيرُ الْمَعْنَى
وَتَزَادُ لَامُ مَعَ الْوَائِي وَالْعَاطِفَةُ بَعْدَ أَنْ الْمَصْدُورِيَّةُ وَلَا مَعْنَى لَهُ وَقُلْتُ زِيَادَةٌ
لَا أَوْ قُلْ مَجْمُوعٌ لَا لِلزِّيَادَةِ قَبْلَ الْقِسْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ
وَلَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَالشَّرْطُ فِي زِيَادَتِهَا قَبْلَ الْقِسْمِ التَّنْبِيهُ عَلَى ظُهُورِ
الْقِصَّةِ بِحَيْثُ يَسْتَغْنِي عَنِ الْقِسْمِ فَيُذَكِّرُ لَذَلِكَ فِي صُورَةٍ نَفْيِ الْقِسْمِ
وَشَدَتْ مَعَ الْمُضَافِ أَيْ شَدَتْ زِيَادَةً لَا أَوْ شَدَّ مَجْمُوعٌ لَا زِيَادَةً كَأَثْنَةٍ
مَعَ الْمُضَافِ كَقَوْلِهِمْ فَلَانَ فِي بَيْرٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعْرٌ وَالْحُورُ الْهَلَاكُ
أَيْ فَلَانَ فِي بَيْرٍ الْهَلَاكُ سَرَى وَمَا عَلِمَ وَمِنْ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ الزَّائِدَةُ تَقْدُمُ
ذِكْرَهَا أَيْ ذَكَرْنَا زِيَادَتَهَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَزْفِ فَلَا نَعِيدُ ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ
حُرُوفِ الزِّيَادَةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّفْسِيرِ فَقَالَ حُرُوفُ التَّفْسِيرِ
سَقَطَتْ نُونُ التَّنْبِيهِ لِأَصْلِهَا فَرَأَيْتُ وَأَنَّ فَإِنَّ الْفَاءَ لِلتَّفْسِيرِ أَيْ فَإِنَّ
الْمُفْسِّرَةَ مَخْتَصِرَةً بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ كَالْأَمْرِ وَالنَّدَاءِ وَالْكِتَابَةِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ
وَنَادَيْتُهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ وَكُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ وَأَمْرَتُهُ أَنْ اذْهَبْ وَأَوْحَيْنَا
إِلَى أَمْرِ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ وَلَا يَقَعُ بَعْدَ صَرْحِ الْقَوْلِ وَلَا بَعْدَ مَا لَيْسَ
فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتُنِي بِهِ أَنْ
اعْبُدُوا وَاللَّهُ فَتَفْسِيرُ الْأَمْرِ لَا الْقَوْلُ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ مَا غَيْرِ
مُتَعَلِّقٍ بِمَا قَبْلُهَا بِخَبَرِيَّةٍ أَوْ عَمَلٍ فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَاجْرُدْغَوْهُمْ أَنْ الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَيْسَتْ أَنْ فِيهِ مَفْسِّرَةٌ لَكُنْ مَا بَعْدَهَا خَبَرٌ لَهَا قَبْلُهَا
ثُمَّ الْفِعْلُ قَبْلُهَا أَمَا حَذَفَ مِنْهُ مَفْعُولٌ عَامٌّ هُوَ تَفْسِيرُهُ أَوْ مَنْزِلٌ مَنْزِلَةٌ
الْلازِمُ الْحَتَّاجُ إِلَى التَّفْسِيرِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ أَيْ وَنَادَيْنَاهُ
بِشَيْءٍ أَوْ بِلَفْظٍ هُوَ قَوْلُنَا يَا إِبْرَاهِيمَ فَقَوْلُهُ يَا إِبْرَاهِيمَ تَفْسِيرُ الْمَفْعُولِ الْعَامِّ
الْمَحْذُوفِ وَهُوَ بَشِيٌّ أَوْ بِلَفْظٍ أَوْ يُقَالُ مَعْنَى نَادَيْنَاهُ فَقُلْنَا أَوْ يُقَالُ مَعْنَى
نَادَيْنَاهُ قَوْلُنَا النَّدَاءُ فَاحْتِاجُ إِلَى بَيَانِ الْمُنَادِي فَمَفْسِّرَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ أَنْ يَا
إِبْرَاهِيمَ وَقَدْ يَذَكِّرُ مَفْعُولَ الْعَامِّ فِي مَفْسِّرَةٍ نَحْوُ كُتِبَتْ إِلَيْهِ مَا يَنْفَعُهُ إِنْ قُمْ

لَا تَنْفَكُ عَنْهَا

ونحو وامرته بما يفهم به أن أمن بالله ونحو قوله تعالى وأوحينا إلى أمك مائة
 يوحي أن أقذف فيه وأي مفسرة لكل مبهم مفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله
 أو جملة كقوله وترميني بالظرف أي أنت مذنب وتغلبني لكن إياك لا ألقى
 فقوله وترميني كلام مبهم يحتاج إلى التفسير بأي أنت مذنب حتى تشتربنا
 بظرفك أي أنت تذهب ولكن مشددة واسمها ضمير شان محذوف أي
 لكنه ولو لا فيها ضمير الشان لما وليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من
 بيان حرفا التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال **حروف**
المصدر الأضافة باد في ملازمة أي حروف تجعل الجملة مصدرا
 ما وإن وإن وقد جاء كي ولو مصدرين في بعض الاستعمالات فلا وإن
 أي ما وإن للفعلية أي للجملة الفعلية أي لجعل الجملة الفعلية مصدرا
 وإن للاسمية خاصة أي تجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية
 جعلها مصدرا وتعملها في جزئي الجملة الاسمية كما مر إلا إذا خففت
 أو كفت بما لم يندرج فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سبويه
 وجوز غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية أيضا كقوله شجر وأ
 علاقة أم الوليدة بعد ما أفنان راسك كالشغام المخلص وأما أن
 فصلتها فعل متصرف لا غير ماضيا أو مضارعاً وأجاز سبويه كونها ماضيا
 ونهيا وأهمزة في قوله علاقة للاستفهام وهو مصدر محذوف العامل
 والشاعر خاطب به نفسه أي اتعلق علاقة أي اتحب حباً أم الوليدة بعد
 ما أفنان راسك أي اشعار راسك كالشغام المخلص الشغام بالفتح نبت
 في الجبل أبيض إذا يبس يشبه الشيب به والمخلص المختلط رطب بيا بسه
 يقال اخلس النبات إذا اختلط رطبه وبيا بسه واخلس الشعرة إذا خالط
 سواده بالبياض أي اتحب أم الوليدة حباً بعد الشيب ثم لما نفي بيا حروف
 المصدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال **حروف التحضيض**
 أي حروف تدل على التحضيض على الفعل الآتي نحو هلا تتوب قبل
 الموت وإذا دخلت على الماضي أفادت التنديم والتوبيخ على ما فات نحو
 هلا قرأت القرآن وهي هلا والأول ولا ولو ما لها صدر الكلام لأنها تدل
 على أحد أنواع الكلام وهو التحضيض فتصدر لتدل عن أول الأمر على كون

الكلام من ذلك النوع ويلزمها أي حروف التخصيص الفعل لفظا غوهلا
تضرب زيدا أو تقديرا نحو هلا زيدا تضربه لأن التخصيص والحث إنما يتعلق
بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها في الضرورة نحو قوله شعر
يقولون ليلى أرسلت بشفاعة أي فهلا نفس ليلى شفيعها ثم لما فرغ
من بيان حروف التخصيص شرع في بيان حروف التوقع فقال حروف
التوقع قد في الماضي للتقريب من الحال أي يكون ما بعدها منوقعا لقولك
لمن يتوقع ركوب الأمير وتنظره قد ركب الأمير وقد يحذف الفعل بعدها
نحو قوله شعر أفد الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالنا وكان قد نزل
أي وكان قد نزلت ركابنا برحالنا فقوله أفد فعل ماض على وزن علم
معناه قرب ارتحالنا فكانا قد ارتحلنا الصحة عزمنا على الارتحال وفي
المضارع للتقليل أي لتقليل الفعل نحو ان الكذب قد يصدق وقد
يستعمل للتكثير في موضع المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين و
قول الشاعر شعر قد انزل القرن مصفرا فاصلة والقرن بكسر القاف
الكفو في الشجاعة وأصفرا الأنامل كناية عن الموت ثم لما فرغ من حروف
التوقع شرع في بيان حروف الاستفهام فقال حروف الاستفهام
سقطت نون التثنية بالإضافة الهمزة وهل لها أي الهمزة وهل صدر
الكلام أي لا يتقدمها ما في حيزها لأنها لا تأتي إلا على أحد أنواع الكلام
وهو الاستفهام فتصدران للدلالة من نزل الأمران الكلام من ذلك
النوع وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية أزيد
قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل زيد قائم وهل قام زيد و
الهمزة أعم تصرفا أي أكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث الهمزة
تدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام لكونها في الأصل بمعنى قد انقضت
بالفعل كقوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر أي قد أتى فإذا
وجد الفعل تذكرت العهد السابق وهو كونها بمعنى قد انقضت بالفعل و
حينئذ ليرى اشتاقت ومالت إليه ولم تصل بغيره بخلاف ما إذا لم تجد
الفعل فإنها تصبر وتد هل عنه أي غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج
ولا هل نريدا ضربت كما لا يجوز قد خرج وقد زيدا ضربت ويجوز

ح
ع
ف
ل
م
ن
و
ي
ز
ح
ع
ف
ل
م
ن
و
ي
ز

أ

ب

ج

د

هـ

و

ز

ح

ع

ف

ل

م

ن

و

ي

ز

ازید خرج و ازید ضربت بخلاف هل زید قائم فانه جائز لعدم الفعل في
 التركيب ومن حيث انها يستعمل للانكار دون ضل ومن حيث انها تستعمل
 مع امر مطرد او هل لا تستعمل الا اذا ومن حيث انها تدخل على حروف
 العطف وتدخلها هي بخلاف هل لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص
 من هل فهي بكثرة الاستعمال اليق و اشار الشيخ ابن الحاجب رحمه الله
 تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله تقول ازید ضربت ولا تقول هل زید ضربت
 حيث لا يليهما الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زید قائم
 فانه جائز لعدم الفعل في التركيب وان ضرب زيدا وهو اخوك بمعنى انكار
 ضرب زید في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب لان هل لا تستعمل
 للانكار وازید عندك ام عمرو ولا تقول هل زید عندك ام عمر ولان
 امر لا يقابل الا الهمزة وقوله تعالى اثم اذا ما وقع بدخول الهمزة على العاطفة
 ولا تقول هل ثم وقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدارى اذا جاء تحت
 العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم وحينئذ لا ينفع الايمان وقوله تعالى ائن
 كان على بينة من ربه كمن يريد الحياة الدنيا فهو مبتدأ محذوف
 الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوف على مقدارى امن كان مؤمنا
 كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحياة الدنيا
 وقوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه مبتدأ خبره قوله كمن مثله في الظل
 والجملة معطوفة على مقدارى امن امن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا
 فاحييناه كمن مثله في الظلمت ولا تقول هل فمن كان وهل ومن كان
 فقوله دون هل ظرف لقوله تقول فيكون قيدا للكل اى تقول باستعمال
 الهمزة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف
 المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخل الهمزة
 على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقد في نحو قوله تعالى
 او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اقروا او كلما عاهدوا عهدا
 نبذه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا لكان
 قوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوف عليه ولم يحذف
 الا مبتدأ على كلام مقدم فجعل قوله تعالى كلما عاهدوا الآية عطفًا

على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حروف الاستفهام شرع في بيان حروف
 الشرط فقال **حروف الشرط** ان ولو واما لها اي لحروف الشرط
 صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اقل
 الامر على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخل على الماضي
 نحو ان خرجت خرجت وكلمة ان في قوله وان دخل متصلة ولو عكسه
 اي لو لماضي وان دخلت في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر
 لعنتكم اي لو وقعتم في الجهل والهلاك ويلزمان اي ان ولو الفعل
 لفظا نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تعالى وان
 احدا من المشركين استجارك وقولهم لو ذات سوار لطمتني والتقدير لو
 لطمتني ذات سوار جواب لو محذوف اي لو لطمتني ذات سوار لم يكن
 بي عار بل طمتها ومن ثم اى ولاجل انهما يلزمان الفعل قيل لو انك
 بالفتح الجار والمجرور حال لانه فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار
 لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله قيل وقوله لانه
 فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه
 فاعل دليل على ترتيب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك
 وانطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل عطفت على قوله لو انك اي ومن
 ثم قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق
 ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض اي مثل العوض عن الفعل المفسر
 المحذوف وهو ثبت الا لضرورة الشعر ثم اعلم ان ايراد الفعل في
 الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان
 من جنس واحد واما قوله اكرم بها خلة لو انها صدقتا موعودها ولو
 ان النص مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقدير ولو ان النص امر
 مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة لا خبر ان او وارد على قول البعض
 وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف لمخالفة الجمهور و
 ضعف التاليف يخل بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب
 الموثوق بعربيته قبل وضع قاعدة النحول لا يكون ضعيفا ولا مستغنا
 وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ واذا كان الخبر جامدا جاز وقوع

لو
 ان
 لو
 ان
 لو
 ان

الاسم في الخبر لتعذره اي لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى وَ
أَنْ مَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَاذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط
متعلق تقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك في في الظرف ان
يكون زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك في قيل هو ظرف
تقدم يتضمن الدخول اي واذنا تقدم القسم على الشرط داخل اول الكلام
لزما لماضي الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اي لزم ذلك الشرط لماضي
اول لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعد ماضيا لفظا ومعنى بخلاف
لزم على المضارع وانما لزم لماضي لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في
الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا فاللزم لماضي في الشرط لئلا يعمل
فيه ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا والشرط
معنى ترجيحاً للسابق مع كثرة الاستعمال نحو والله ان اتيتني او لم تاتني
لا كرمك فقوله ان اتيتني مثال الماضي اللفظي وقوله ان لم تاتني مثال
الماضي المعنوي وان توسط اي توسط القسم بتقدم الشرط او غيره اي
غير الشرط جازان يعتبر وان يلغى والضمير في قوله يعتبر ويلغى يجوز ان
يكون عائدا الى الشرط اي جازا اعتبار الشرط والغائه وان يكون عائدا الى
القسم اي جازا اعتبار القسم والغائه اي جازان يجعل الجواب لفظا جوابا
للقسم ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغاة وجازان يجعل الجواب
جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك انا والله ان تاتني انتك
بالجزم باعتبار الشرط وان اتيتني والله لا تيتنك باعتبار القسم والغائه
الشرط وتقدر القسم كاللفظ اي كتلفظ القسم اي القسم المقدر ومثل
القسم المبلفوظ في اعتبار الغائه كما مر مثل قوله تعالى لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلو لا تقدم القسم
قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن اخرجوا هي
اللام الموطئة للقسم وهي لا يريد خل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا
او تقدم بالتوازن ان الجواب له لا للشرط وقوله تعالى ان اطعتموهم
انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فلو لا تقدم
القسم قبل الشرط لوجب الفاء في الجواب لانه جملة اسمية واما زعم

اى لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمه واما
 بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه والتزم حذف فعلها اى فعل ما
 اى الفعل الداخلى عليه واما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء وعوض عن
 الفعل المحذوف بينها اى بين اما وبين فاعها اى فاء اما جزها فى حيزها اى
 حيز جوابها وذلك الجزء اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع
 بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول
 منطلق مطلقا اى زمانا مطلقا اى سواء كان ما بعد اما مما يمنع تقدم ما
 فى حيزه نحو اما زيد فاني ضارب اولم يكن نحو اما زيد فمنطلق وهذا مذهب
 سيبويه واختاره المصنف رح واما عوض ذلك لثلاث يتوالى بين حرف الشرط
 والجزء لفظا وللتنبية على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل
 وقيل هو اى ما بعد اما معمول الشرط المحذوف مطلقا لاجزاء الجزاء مثل
 اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
 وترى بانزله لوجاز نصبه بتقدير تذكر كجاء رفعه بتقدير حصل لكن لم يجز
 وكما ان نصب زيد فمنطلق بتقدير ميمهما تذكر زيد فهو منطلق لكن لم يجز
 وقيل وهذا قول المازني ان كان ما بعد اما جازا للتقدير نحو اما يوم الجمعة
 فانا خارج فمن القسم الاول اى هو جزء الجزاء والا اى وان لم يكن جائزا
 التقديم نحو اما زيد فاني ضارب لان الى انقطع ما بعدها عن العمل فمقابلها
 فمن القسم الثاني اى معمول الشرط المحذوف بضرورة امتناع كونه جزء
 الجزاء لامتناع التقديم وجوزه ابو العباس وجعل لا ما خاصية تصحيح
 التقديم مما يمتنع تقديمه فكان زيدا معمول ضارب عنده اقيم مقام
 الشرط لما مر لان اقامة جزء الجزاء مقام فعل الشرط لازم عنده ثم لما فرغ
 من بيان حروف الشرط شرعا فى بيان حرف الردع فقال حرف الردع
 اى المنع والزجر كلامه لیس كذلك يعنى بمجنيين نیست وهذه الكلمة
 موضوعة لردع المخبر اى لمنعه ونزجره كقولك كلامي قائلان يبغضك
 اولم يرضع الطلب كقوله تعالى كلا بعد قوله رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي اَعْمَلُ صَالِحًا
 وقد جاء بمعنى حقا كقوله تعالى كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا بَغِيضٌ
 كونه اسما لكن النحويون اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان فكلام

تذكر

حرف الردع

كتاب التثنية

كتاب التثنية

في نحو قوله تعالى ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عِنْدَ الْجَحِيمِ كُوبْنَهَا
للردع وبمعنى حقاً ثم لما فرغ من بيان حروف الردع شرع في بيان تأء التانيث الساكنة
فقال تَأء التانيث الساكنة صفة تأء التانيث وليس بأعرف من الموصوف لأن المضاعف
إلى ذى اللام في باب الصفة لحكم ذى اللام تلحق الماضي لتانيث المسند اليه لتحقيق
الاتصال والمقارنة بين التأء والمسند اليه نحو ضربت هنداً واللام في قوله
لتانيث المسند اليه للتعليل لا للغرض فإن تانيث المسند اليه علة للحقوق تأء التانيث
وليس باثر حاصل منه وإنما قال التانيث الساكنة احترازاً عن تأء التانيث المتحركة
فإنها تلحق لتانيث الأنسم لا لتانيث المسند اليه فإن كان ظاهره غير حقيقي فخير وأما
الحاق علامة التثنية والجمعين أي المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهراً
للدلالة على أن المسند اليه مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث كالحاق تأء التانيث للدلالة
على أن المسند اليه مؤنث فضعيف نحو قاموا أخوتك أو قاموا أخوتك فمن أخواتك للزوم
تعدد صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية والجمعين في الفعل فإنه غير ضعيف
نحو أخواك قاموا وأخوتك قاموا وأخواتك فمن وجاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل
نحوها تياوها وتعالى وتعالى بلا ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير بل هي
حرف زاد للدلالة في أول الأمر على أن المسند اليه مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث كتأء التانيث
تدل على أن المسند اليه مؤنث ويدل عليه أنه لو كان ضميراً لامتنع الواو في غير العقلاء نحو
أكلوني البراغيث والنون في الذكور العقلاء ينصرفون أقاربه ثم لما فرغ من بيان تأء التانيث
الساكنة شرع في بيان التنوين فقال التنوين نون ساكنة وضعاف لا يرد تحريكها لاجتماع
الساكنين نحو نريد العالم عندنا تتبع حركة الآخر ولا يرد نحو اب واخ ويد ودم حيث
يتبع حركة الوسط لأن تنوينها وإن تبتعت حركة الوسط لكن بعد ما صار الوسط آخر محذوف
الآخر نسبياً منسياً لا لتأكيد الفعل فيه احترازاً عن نون الخفيفة نحو اضر بن وهو أي التنوين
للممكن نحو نريد والتنكير نحو صبر واخ والعوض عن المضاعف اليه نحو يومئذ وجئئذ أصله يوم
إذا كان كذا وحين إذا كان كذا والمقابلة نحو مسلمات والترم وهي التنوين اللاحقة قافية الشعر
مقيدة أو مطلقة بدلا حرف الاطلاق والقافية المطلقة التي آخرها المدات الثلث أو آخر الاطلاق
وهي الحرف التي نشأت من اشباع حركة آخر الشعر وهي أحد المدات الثلث نحو قوله شعراً قلى التوم
عازل والعتابن وقولي انا صبت لقد اصابن والقافية المقيدة التي آخرها حرف
ساكن غير المدات الثلث نحو قائم الأعماق خاوي المخترق ويحذف التنوين من العلم موصوفاً

حال من العلم أي حال كون العلم موصوفاً بابن مضافاً حال من ابن أي حال كون الابن مضافاً
إلى العلم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وإنما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ وثقل العلم و
كثرة الاستعمال وتحذف حينئذ الف ابن خطأ للتخفيف في الكتابة والدلالة على الامتزاج
وأنما يحذف التنوين في قوله جارية من قيس إن ثعلبية مع إن قيساً علم موصوفاً بابن مضافاً
إلى علم أخيراً كان الضرورة وحذفها في غير ذلك نحو قوله تعالى قل هو الله أحد الله الضم فمن
قرأ أحد بغير التنوين في الوصل من الشواذ وقوله ولا ذكر الله إلا قليلاً بحد التنوين من ذكر
ونصب الله على الضرورة تهذيباً لما فرغ من بيان التنوين شرع في بيان التأكيد فقال نون
التأكيد خفيفة ساكنة قدم النون الخفيفة على الثقيلة وإن كانت فرعاً للثقيلة عند أكثر
الكوفيين لخفتها ومشددة مفتوحة لخفة الفتحة مع غير الألف سواء كانت الف الفخيم
نحو اضربان أو الألف الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربن ف تقول اضربن ومكسوة
مع الألف للتشبيه بنون الأعراب والمتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الألف وتختص أي
نون التأكيد خفيفة ومشددة والكلمة مستأنفة أي تختص كل واحد من نوني التأكيد
بالفعل المستقبل في الأمر صفة المستقبل أي الفعل المستقبل الكائن في الأمر نحو اضربن
والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض
نحو ألا تنزلن بنا فتصيب خيراً والقسم نحو والله لأفعلن كذا لأنها وضعا لتأكيد الطلب
والطلب إنما يتعلق بالمستقبل الذي يكون أمراً أو نهياً أو استغهاً أو تمنياً أو عرضاً وإنما
يدخل في جواب القسم وإن لم يلزم فيه معنى الطلب تشبيهاً بحجاء القسم بالمطلوب للدلالة على القسم
على اعتناء بشأني زيادة اهتمامه بالمطلوب وقلت أي نون التأكيد في النفي تشبيهاً بالنهي
وإن لم يكن فيه معنى الطلب نحو أن لا تفعلن وتلحق بالنفي كما تقولن ومنه ما يقولن لأن
القلة تلحق بالعدم وحل عليه للمضادة كثيراً ما يقولن ولزمت نون التأكيد في مثبت جواب
القسم نحو والله لأفعلن لأن القسم محل التأكيد فكرهوا أن يؤكدوا الفعل بالمر منفصل
من الفعل وهو القسم من غير أن يؤكد بما يختص به ويتصل به وهو النون بعد صلاحية
للتأكيد خلافاً للكوفيين والأضافة في مثبت القسم من مجرد قطيعة وكثرت نون
التأكيد في الشرط المؤكد بحرف الزائدة مثل ما تفعلن قال الله تع فإمّا ترين من
البشر أحدًا وذلك لأنه لما أكد حرف الشرط بما الزائدة قصدوا تأكيد الفعل بالنون أيضاً فلا يخطئ
المقصد بالذات وهو اصل من غير المقص بالذات وهو حرف الشرط وأقبلها أي قبل نون التأكيد مع ضمير
المذكورين وهو الواو ضموم نحو اضربن للدلالة على الواو المحذوفة للسالكين قوله مع ضمير

المذكورين حال من ضمير مضموم ومع الخطابية اي انثى الخطابية اي التي خوطبت مكسور نحو اضر بن
 للدلالة على الياء المحذوف للسالكين وفيما عداه اي فيما عدا المذكور اي الواحد المذكور غائبا كان
 او مخاطبا وفي الغائبة مفتوح للحمزة نحو ليضربن واضر بن ولتضربن فان قيل ظاهر هذا اللفظ تنوين
 التثنية والجمع المؤنث لانها اذا خلان في عمود قوله فيما عداه ولا يكون ما قبل النون فيها مفتوحا قيل
 معناه وفيما عداه مفتوح اذا لم يكن ما قبلها الف وهذا التقييد بدلالة قوله وتقول في التثنية والجمع
 المؤنث اضر بان واضر بنان بزيادة الالف للفصل الثلاثي مجتمع النون ويمكن ان يراى بقوله مفتوح اعم من
 يكون حقيقة نحو اضر بن او حكما نحو اضر بان واضر بنان اذا الالف في حكم الفتحة او في حكم العدم
 لانها غير حازر حصين لسكونها وضعفها وما قبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال فان قيل التثنية
 السالكين انما يفتقر في المدغم الذي قبله جرمة اذا كان المدغم وحده في كلمة واو ذلك لم يوجب اضر بان
 واضر بنان اذا الالف في كلمة اخرى والثواني كلمة اخرى فينبغي ان يحذف الالف لالتقاء السالكين ولا
 يفتقر كما حذف الواو في اضر بن ولم يفتقر قبل في نحو ذلك مانع من حذف الالف اذا لو حذف الالف
 من التثنية لالتبس بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتماع النون فاعدا الحذف لعل الالف
 والاجتماع فكالتقاء السالكين في نحو ذلك يجعل التقاءهما على حذف باعتبار اعتقاد الحكمي لخوف
 اللبس ولزوم الاجتماع فجعل مفتقرا ولا يدخلها اي لا تدخل التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة
 لانها لو ابقى فيهما الالف لزم التقاء السالكين لا على حذف لعل التشديد بعد المدونة ولو حذف
 لزم اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النون في جمع المؤنث خلافا لليونس فانه اجاد ذلك وجعل
 التقاء السالكين مفتقرا اذا كان اولها حرفين وان لم يكن الثاني مدغما كما مر في الوقف وليس ذلك بمروى
 الاكثر وينبغي ان يكون مرضيا لامكان التكلم ولجئ ذلك في الكلام المرضي كما في قوله تعالى ^{الان} وقد غصبت
 قبل وهما اي نون التاكيد الثقيلة والخفيفة في غيرها اي غير التثنية وجمع للمؤنث مع الضمير البارد
 كالمنفصل اي كاللفظ المنفصل في حذف حر العلة وتحريكها على التفصيل يعني بان يرفع ما اخر الفعل
 مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدم من حذف حر العلة وتحريكها على التفصيل
 يعني انما الضمير مدح في الضمير لا تحرك على وفقه فتقول في اضر بن واضر بن وفي اغزو واغزيت
 بجذ الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضر بن والقوم اغزو والجيش بجذ الواو وفي اضر بن و
 اغزي اضر بن واغزيت بجذ الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضر بن والقوم اغزي والجيش وفي
 اخشوا اخشوا بتحريك الواو وفي اخشي اخشين بتحريك الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة
 اخشوا القوم بتحريك الواو واخشي القوم بتحريك الياء وانما قال في خبره لانه ذكر كيفية نحو
 نون التاكيد بالمتنى وجمع المؤنث وليس المقصود ههنا بيان اتصال النون بالالف الصيغة اكونها ظاهرة

بل المقصود اتصال النون بالأفعال المعتلة فإن لم يكن في خبر بارز بل مستكن فكما اتصل
 أي فيهما أي نون التأكيد كالساكن المتصل وهو الف التثنية في رد ما حذف عنه نقول في أغز غز
 وفي إرم إرمين وفي خشل خشين كما تقول أغزوا وإرميا وأخشيا ومن قرأ لاجل أن نون
 التأكيد مع غير الضهير البارز كما اتصل مع الضهير البارز كما المتصل قبل هل ترين بفتح الياء لا
 النون لما كانت مع غير الضهير البارز كالكمة المتصلة كان زوال السكون الأمل لا يرفع ما حذف
 للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية في الاتصال فلم يعمل اللام معها
 ترمين وهل ترمين كما لم يعمل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان وهل ترميان وترون
 بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحد لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في الكلمة
 المنفصلة الساكنة الصدة كما يفتح أخشوا القوم وترين بكسر الياء للساكنين كما في أخشي الله
 هذه الأمثلة من المضارع وأغزون بأعادة الواو المحذوفة لزال سكون الآخر بها هو كالمدة
 المتصلة كما في أغزوا وإرميا وأغزن وأغز زحزن الواو كما في أغزوا والجيش ولو كان النون
 كالمنفصلة لكانت هذه التقاء الساكنين على حدة لكون الأولى مدّة والثاني مدّة غافيا هو كالمدة
 الواحدة بناء على الاتصال هذه الأمثلة من الأمر والنور المخففة تحذف للساكن أي الملاقاة السا
 بعد كقولهم شعرك لاهين الفقير عليك أن تركع يوما والدر قد رفعت واللا في قوله للسا
 بمعنى الوقت أي النون المخففة تحذف وقت ملاقات ساكن بعد ها بدليل عطف بالظن وهو قوله
 وفي الوقف فيرد أي إذا حذف النون في الوقف فيرد ما حذف إذا لم يكن مفتوحا قبل النون لزال
 متحركا وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا في ضرب والمفتوح ما قبلها أي قبل النون تقلب الف
 للوقف نحو اضربوا في ضرب وإنما تقلب الفاقا ساء على التنوين فإنها تقلب الفاقا في الوقف نحو زيد
 وإنما حذف بملاقاة ساكن بعد ها تشبيها بآخر المد في امتداد الصوت وإنما تحذف للساكن ولا تحذف في
 هذه وخطا للنون المخففة إلا بالفعل عن التنوين إلا بالاسم فإنها لا تحذف بلا مانع عن الإضافة
 واللا تحذف المخففة حيث تحذف بلا مانع وإنما حذف في الوقف أيضا مثلها لأنها لما شابهت محذوف
 المدحي حذف للساكنين ولم تحذف حذفت في الوقف أيضا مثلها وانتقها قوله الفاقا على أنه
 مفعول ثان لقوله تقلب لضمير مع جعل وختم الكتاب بذكر حكم الوقف من حسن الختم وأيقظ
 أن الشيم ذكر التنوين ونون التأكيد المختصة بالآخر في آخر الكتاب ثم آخر النون المختصة بالآخر
 الفعل عن التنوين إذا الفعل يستحق التأخير عن الاسم ثم ختمت النون بانقلابها للفاقا في
 الوقف وهذا كما ترى من باب حسن الختم والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الوقف

تمت

